حـوار الأحـزاب السياسية:
دليل مُيسر الحوار

حـوار الأحـزاب السياسية:
دليل مُيسر الحوار

بريختشي كيمب
بإسهام من: سام فان دير ستاك/ بيارته تيرو/ أوغسطين ماغولووندو

جدول المحتويات

تقديم ١٠

تمهيد ١٢

شكر وتقدير ١٤

الملخص التنفيذي ١٦

حول هذا الدليل ٢٠

الجزء الأول: حوار الأحزاب السياسية: الخصائص العامة ٢٣

الفصل ١: تعريف حوار الأحزاب السياسية ٢٤

١/١ المنافسة والتعاون بين الأحزاب السياسية ٢٥

٢/١ أمثلة على آليات التعاون ٢٦

٣/١ مساحات الحوار داخل وخارج البرلمان ٢٧

٤/١ خلق ديناميكيات متنوعة بين الأحزاب ٢٩

٥/١ تقوية دور الأحزاب السياسية ٣٠

٦/١ الاطراف الفاعلة الأخرى المعنية بالحوار ٣٠

٧/١ تيسير الحوار ٣١

الفصل ٢: دور ميسر الحوار ٣٣

١/٢ عدم التحيز مقابل الحياد ٣٣

٢/٢ الحس السياسي ٣٤

٣/٢ خلق الملكية الحزبية ٣٥

٤/٢ تعزيز الحوار المستدام ٣٧

٥/٢ تبني الحوار الشامل: تجنب سياسات النخبة ٣٨

٦/٢ أهمية الاتفاق على دور ميسر الحوار ٣٩

الفصل ٣: تقييم البيئة السياسية ٤١

١/٣ التقييمات الشاملة للبيئات السياسية ٤١

٢/٣ قيود التقييمات الشاملة ٤١

٣/٣ تقييمات الاحتياجات الخاصة ٤٢

٤/٣ الحاجة لإعادة التقييم المستمر للسياقات السياسية ٤٣

الجزء الثاني: حوار الأحزاب السياسية في الممارسة والتطبيق ٤٦

الفصل ٤: مراحل وديناميكيات الحوار ٤٧

١/٤ العملية من الناحية النظرية: المراحل الاساسية الخمس للحوار ٤٧

٢/٤ العملية في التطبيق: قد لا يكون الحوار متوقعاً ٥٠

الفصل ٥: تحديد الأهداف والأجندات ٥١
١/٥ تحديد الهدف المرجعي والاجندة ٥١
٢/٥ موازنة احتياجات وحوافز الأحزاب ٥٢
٣/٥ الفوارق في قوة تأثير الأحزاب على السلطة ٥٢
٤/٥ تباين الأجندات السياسية ٥٤
٥/٥ الأهداف الطويلة والقصيرة الأمد ٥٥

الفصل ٦: دعم الإصلاح السياسي والتنمية الوطنية ٥٧
١/٦ خلق الحد الأدنى من الثقة بين الأحزاب ٥٧
٢/٦ الاستجابة للتغيرات في البيئة الخارجية ٥٨
٣/٦ وضع أجندة الإصلاح السياسي ٥٩
٤/٦ صياغة أجندة التنمية الوطنية ٦٢

الفصل ٧: التوقيت والدورة الانتخابية ٦٥
١/٧ الوقت حليف وعدو معاً ٦٥
٢/٧ توقيت عملية الحوار ٦٥
٣/٧ توقع لحظات التوترات العالية ٦٦
٤/٧ دور ميسر الحوار: توقع الأحداث ٦٧
٥/٧ الدورة الانتخابية ٦٧
٦/٧ حوار الأحزاب السياسية في المراحل الأربع للدورة الانتخابية ٦٨
٧/٧ تأثير الدورة الانتخابية على حوار الأحزاب السياسية ٧١
٨/٧ عمليات الأحزاب السياسية المتعلقة بالتوقيت الخاص بها ٧٢
٩/٧ التوقيت والمنابر المقررة للحوار ٧٣
١٠/٧ الحوار مع هيئات إدارة الانتخابات ٧٣

الفصل ٨: تصميم الهيكل التنظيمي للحوار ٧٦
١/٨ منابر الحوار غير الرسمية مقابل المنابر المؤسساتية ٧٦
٢/٨ الهيئات الإدارية لعمليات حوار الأحزاب السياسية ٨١
٣/٨ نموذجان من المخططات التنظيمية لهياكل الحوار ٨٤
٤/٨ تقليد أو استنساخ الهياكل على الصعيد المحلي ٨٦
٥/٨ الطبيعة المتغيرة للهياكل التنظيمية ٨٧

الفصل ٩: قواعد لعبة الحوار ٨٩
١/٩ القيم السلوكية ٨٩
٢/٩ الاتفاق غير الرسمي مقابل الاتفاق الرسمي ٩٠
٣/٩ الحوكمة وأحكام المشاركة ٩٠
٤/٩ إجراءات الاجتماع ٩١
٥/٩ صنع القرارات في عملية الحوار ٩٢
٦/٩ استخدام الأموال ٩٢
٧/٩ حل النزاعات والخلافات ٩٣
٨/٩ الاتصالات الخارجية والناطقون الرسميون ٩٣

الفصل ١٠: بناء الثقة بين الأحزاب السياسية ٩٥
١/١٠ فهم أسباب انعدام الثقة بين الأحزاب ٩٥
٢/١٠ الاجتماع لكسر الجليد ٩٦
٣/١٠ المناقشات مع اطراف فاعلة غير حزبية ٩٦
٤/١٠ الاشتراك في حوار بشأن الحوار ٩٦
٥/١٠ التركيز على قضايا غير خلافية ٩٧
٦/١٠ البدء بـ "التفاعل من دون حوار" ٩٧

الفصل ١١: بناء التوافق في الآراء من خلال الحوار المنظم ٩٩
١/١١ من الحوار إلى توافق في الآراء ٩٩
٢/١١ تجنب البت في القضايا من خلال التصويت ٩٩
٣/١١ استيعاب وجهات نظر جميع الأطراف في الحوار ١٠٠
٤/١١ اعتماد نهج منظم ١٠٢

الفصل ١٢: الاتصالات والاستعدادات الداخلية لدى الأحزاب ١٠٥
١/١٢ الدخول في الحوار على قدم المساواة: اعتبارات داخلية ١٠٥
٢/١٢ فهم الصلاحيات المخولة لممثلي الحوار ١٠٥
٣/١٢ تشجيع الحوار الحزبي الداخلي ١٠٦
٤/١٢ ضمان التواصل مع قادة الأحزاب ١٠٨
٥/١٢ وثائق الاستعدادات الداخلية للحزب ١٠٨
٦/١٢ الموازنة بين العمليات الطويلة والقصيرة الأمد ١٠٩

الجزء الثالث: الحوار الشامل ١١٢

الفصل ١٣: تحديد الأحزاب السياسية التي يتعين دعوتها للحوار ١١٣
١/١٣ الاتفاق على معايير شفافة ١١٣
٢/١٣ معايير المشاركة والاعتبارات ١١٤
٣/١٣ التعامل مع الأحزاب المستثناة ١١٥
٤/١٣ موازنة المعايير ورغبات الأحزاب ١١٥

الفصل ١٤: اختيار ممثلي الحوار بين الأحزاب السياسية ١٢٠
١/١٤ احترام التسلسل الهرمي الحزبي ١٢٠
٢/١٤ تقدير العلاقات غير الرسمية داخل الأحزاب ١٢١
٣/١٤ الاتفاق على دور قيادة الحزب ١٢٢
٤/١٤ تشكيل فريق الحوار ١٢٢
٥/١٤ تعزيز المساواة بين الجنسين والتنوع ١٢٣
٦/١٤ تحديد مؤهلات مندوبي الأحزاب ١٢٣
٧/١٤ إشراك القادة والمندوبين الجدد للاحزاب ١٢٤

الفصل ١٥: المساواة بين النساء والرجال في المشاركة والتمثيل ١٢٥
١/١٥ مشاركة المرأة في سياق حوار الأحزاب السياسية ١٢٥
٢/١٥ أجندة للسياسة الشاملة ١٢٦
٣/١٥ تبني المساواة بين الجنسين ضمن الحوار ١٢٨
٤/١٥ المساحات المشتركة، والنوع الاجتماعي والمجموعات النسائية الخاصة ١٢٨
٥/١٥ مراعاة الفروق بين الجنسين خلال الحوار ١٣٠

الفصل ١٦: تمثيل الأقليات والتنوع ١٣٢
١/١٦ خلق فهم مشترك للتعريفات ١٣٢
٢/١٦ تمثيل الأقليات في السياسة ١٣٣
٣/١٦ انشاء منبر متنوع للحوار ١٣٣

الفصل ١٧: التعامل مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ١٣٦
١/١٧ المشاركة ونيل الثقة المبكرة ١٣٦
٢/١٧ الفوارق بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ١٣٧
٣/١٧ دور منظمات المجتمع المدني في حوار الأحزاب السياسية ١٣٨
٤/١٧ تحسين العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية مع مرور الوقت ١٣٩
٥/١٧ إشراك وسائل الإعلام في عملية الحوار ١٤٠

الفصل ١٨: ملاحظات ختامية: ما بعد المصافحة ١٤٣

الملاحق ١٤٨

الملحق ١: دراسة الحالات ١٤٩
الملحق ٢: الاعتبارات الأساسية المتعلقة بتصميم عملية الحوار الحزبي السياسي ١٦٠

الاصطلاحات والمختصرات ١٦٨
المراجع ١٧٠
هوامش ختامية ١٧٧
بيانات الطبع ١٧٩

المربعات والأشكال والجداول

المربع ١/١ الأحزاب السياسية ٢٤
المربع ١/٢ الضغوط الخارجية ٣٦
المربع ٢/٢ الحوار السياسي السلمي الشامل: تعبير عن الديمقراطية ٣٨
المربع ١/٣ مسح البيئة السياسية: بعض مجالات التركيز ٤٢
المربع ١/٤ عمليات محددة زمنياً: صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية في بيرو ٤٩
المربع ١/٥ بوروندي: تأكيد النطاق الحقيقي للحوار ٥١
المربع ٢/٥ الحوار في سياقات يهيمن عليها حزب واحد ٥٤
المربع ٣/٥ غانا: تغيير الأهداف مع مرور الوقت ٥٥
المربع ١/٦ الحوار بين الأحزاب في زمن السلم ٥٧
المربع ٢/٦ الحوار في حالات ما بعد الصراع ٥٨
المربع ٣/٦ مالي: الوقوف الى جانب الديمقراطية ٥٩
المربع ٤/٦ ورقة بحث حول استراتيجية توطيد الديمقراطية (DCSP) في غانا ٦٠
المربع ٥/٦ الأجندة الوطنية المشتركة في غواتيمالا ٦٣
المربع ٦/٦ بيرو: أجندة خطة الصحة الوطنية ٦٣
المربع ١/٧ بيرو: توقيع الأحزاب على ميثاق الأخلاق الانتخابية ٦٩
المربع ٢/٧ الحوار عقب الانتخابات: ممارسة شائعة ٧٠
المربع ٣/٧ التعاون بين الأحزاب وهيئة إدارة الانتخابات في نيبال ٧٤
المربع ١/٨ منابر متعددة الاحزاب في كينيا ٧٦
المربع ٢/٨ مراكز الديمقراطية متعددة الأحزاب ٧٩
المربع ٣/٨ الدعم الخارجي للحوار بين الأحزاب السياسية ٧٩
المربع ٤/٨ دور الامانة العامة لمركز الديمقراطية متعددة الاحزاب (CMD) في كينيا ٨٠
المربع ٥/٨ الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة مركز الديمقراطية متعددة الاحزاب في كينيا ٨٣
المربع ١/٩ صيغة تقسيم الأموال في غانا وملاوي ٩٣
المربع ١/١٠ تبادل آراء الاقران بين أوغندا وغانا ٩٧
المربع ١/١١ نيبال: القدرة على قبول التسوية ١٠١
المربع ٢/١١ النقاط المقترحة للأجندة ١٠٢
المربع ١/١٢ موزمبيق: تبني "سياسة نسخ الرسائل (CC)" ١٠٨
المربع ١/١٣ تنوع المشهد الحزبي في مالي ١١٦
المربع ٢/١٣ نيبال: التعامل مع اطراف فاعلة تعتبر من الجماعات المتمردة ١١٨
المربع ١/١٤ انقسامات داخل الأحزاب في بوروندي ١٢١
المربع ٢/١٤ اشراك الأحزاب: دون استبعاد أي قائد ١٢٣
المربع ١/١٥ تصنيف الأحزاب السياسية الكولومبية من حيث المساواة بين النساء والرجال ١٢٧
المربع ٢/١٥ فهم الإطار القانوني وجذور اسباب عدم المساواة ١٢٧
المربع ١/١٦ ما معنى "التفاعل بين الفئات"؟ ١٣٣
المربع ١/١٧ منتديات الحوار ثلاثية الاطراف: الاتفاق الوطني في بيرو ١٣٦
المربع ٢/١٧ التعاون بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في غانا ١٣٨
المربع ٣/١٧ حركات يقودها مواطنون ١٤٠
المربع ٤/١٧ تصورات متباينة حول استخدام وسائل الإعلام في بوليفيا ١٤٠
المربع ٥/١٧ تأثير وسائل الإعلام على قانون الأحزاب السياسية في بيرو (٢٠٠٣) ١٤١

الشكل ١/١ التوازن بين التعاون والمنافسة السياسية ٢٥
الشكل ١/٧ الدورة الانتخابية ٦٨
الشكل ٢/٧ العلاقة بين شدة المنافسة السياسية وفرصة الحوار للتأثير في إحداث الإصلاح ٧٢
الشكل ١/٨ الهيكل التنظيمي الأساسي للمؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب ٨٥
الشكل ٢/٨ الهيكل التنظيمي الأساسي لمنظمة الحوار بين الأحزاب (IPOD) ٨٦
الشكل ١/١١ الأربع تاءات: تواصل، تشاور، توافق، وتراض ١٠١
الشكل ١/١٢ المشاركون في جلسة حوار حزبي داخلي ١٠٧
الشكل ٢/١٢ التمييز بين الاحتياجات والمصالح والمواقف الحزبية ١٠٩
الشكل ١/١٥ المستويات التي يمكن فيها تحقيق المساواة في المشاركة بين الرجل والمرأة ١٢٦

الجدول ١/١ استخدام الحوار لدعم التعاون والمشاركة وبناء التحالفات السياسية ٢٧
الجدول ١/٥ التحديات المرتبطة بالسلطة المركزية بشأن التنمية الحزبية خارج الديمقراطيات الراسخة ٥٣

تقديم

كلما أسير في ساحة نقابة تضامن أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، تعود بي الذاكرة إلى تلك الأيام الحارة من صيف عام ١٩٨٠. لقد بدأ آنذاك ما يسمى "عقد التضامن" في بلدي، بولندا، موجهاً النظام السياسي والاقتصادي في البلاد على مسار المرحلة الانتقالية؛ ما أدى إلى إثارة تغيرات سياسية لا نكوص عنها في أوروبا. وقد جعل هذا التحول من الممكن لبولندا معاودة الدخول إلى ساحة المشهد العالمي؛ من خلال الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ولم يكن من الممكن بالفعل حصول تلك التغييرات بدون إجراء حوار بين الأحزاب السياسية بصورة جيدة.

وفي فترة الثمانينات في بولندا، كنا في كثير من الأحيان نقول، إن "لا حرية بلا تضامن". وبالنسبة لنا، فإن تضامن كانت تعني لنا أكثر بكثير من مجرد اسم لحركة الاحتجاج الاجتماعي التي عبرنا بموجبها عن المحاولة الأولى للاحتجاج الشامل والسلمي ضد النظام الشيوعي القمعي. كما فهمنا أيضاً، أن كلمة التضامن هي بمثابة دعامة من دعائم الحوار، وكوسيلة توفيقية بين التفكير وإجراء أعمال لإعطاء الشجاعة والقوة للنضال من أجل الحرية، ومن ثم الاستفادة من ثمارها بكل كرامة واقتدار فور تحقيقها.

وفي عام ١٩٨٩، أدى الانقلاب على النظام في بولندا إلى خلق ميدان للحوار بمستوى جديد تماماً. وفي أوجها، كانت حركة تضامن تضم في صفوفها عشرة ملايين نسمة من الأعضاء، أي ربع سكان بلدنا. كما كانت مجموعة أطياف المعتقدات السياسية الكاملة بالطبع ممثلة في عضوية الحركة، من المحافظين إلى الاشتراكيين الديمقراطيين والليبراليين. لقد توحدنا جميعاً لتحقيق الهدف المشترك المنشود. ولكن من الجدير الإشارة إلى أنه في حين أن الترابط كان يلغي الانقسامات والفوارق، والمصالح الخاصة، وسلم الطبقات الاجتماعية، فإنه لم يجعل آراءنا متطابقة. وعلى العكس من ذلك، فإن قوة التضامن كانت تكمن في المحافظة على التنوع.

وعندما أثمرت جهودنا وتكللت بالنجاح - نحن معشر نقابة التضامن - كان من الضروري تحديد المشهد السياسي، بدءاً من الصفر. كما كان الحوار بين الأحزاب حاسماً في تلك العملية، وتطلب الأمر جهوداً كثيرة، ومشاورات واسعة النطاق. وقد أدى هذا أولًا وقبل كل شيء، إلى نشوء التحالف الذي مكن من إنشاء أول مجلس وزراء غير شيوعي في البلاد. وفي عام ١٩٩١، جرت أول انتخابات حرة في بولندا منذ الحرب العالمية الثانية، ودخل البرلمان ممثلو ما يقرب من ٢٩ حزباً سياسياً. وعندما توليت منصب رئيس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٧، كان المشهد السياسي أكثر تنوعاً. وبصورة رسمية، كان البرلمان يتألف من خمسة كيانات فقط. ولكن كياننا، المتمثل في "جبهة العمل للتضامن الانتخابي (AWS)"، كان ائتلافاً مشكلاً من ٤٤ حزبا صغيراً ومنظمات غير حكومية وغيرها من التنظيمات . ولذلك، فقد كان الدرس الكبير في الحوار قد بدأ بالفعل للتباحث في استراتيجية وبرنامج "جبهة العمل للتضامن الانتخابي (AWS)" نفسها. وبعدها، فإن الكيانين الذين شكلا الائتلاف الحكومي لم يصبحا في نهاية المطاف المكافئ الطبيعي للجبهة. وكانت "جبهة العمل للتضامن الانتخابي (AWS)" - التي تمثل تحالف يمين الوسط لدينا قد نشأت من النقابات العمالية، في حين كان "حزب اتحاد الحرية" ليبرالياً عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد ومنظور العالم الأخلاقي. ومع ذلك، فقد شرعنا في إجراء حوار مثمر بين الأحزاب. كما تجدر الإشارة، إلى أن اتفاقية التحالف الناظمة بين كلا هذين الشريكين بعد حركة التضامن، قد تم استخدامها فيما بعد بنجاح؛ كمرجع لدى العديد من الأقطار التي خضعت لإصلاحات سياسية.

وقد كانت مهمة إجراء الحوار والسعي للحصول على توافق في الآراء، من صميم أنشطتي، بصفتي رئيسًا للبرلمان الأوروبي، ولازالت تلعب دوراً هاماً في عملي بصفتي عضواً في البرلمان الأوروبي (MEP). وقد أصبحتُ اليوم واحداً من بين ٧٥٤ عضواً من أعضاء البرلمان الأوروبي، كما أننا سوياً نمثل ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد، ونحن منخرطون في شراكة من خلال سبع مجموعات سياسية. كما أننا نمثل مناطق مختلفة لها مصالح متفاوتة، بما في ذلك المصالح الوطنية داخل الجماعة السياسية نفسها، وبالتالي فإننا نمثل وجهات نظر متباينة. ويتميز البرلمان الأوروبي بكونه البرلمان الوحيد في العالم الذي لا يملك أغلبية ثابتة بين أعضائه. وفي كل عملية من عمليات التصويت ولكل حالة – سواء أكانت متعلقة بفصل صغير من أبواب التشريعات، أو بموقف بشأن قضية دعم سياسي؛ فإن التوافق والدعم لها يتم على أساس الصلة الموضوعية والاختصاص. وفي سياق أدوار مهامنا المنوطة بنا، فإننا ملتزمون ببناء الجسور وتعزيز التوافقات من أجل الحصول على توافق على أوسع نطاق بين سائر الأعضاء.

ولعله من نافلة القول، إن الحوار الفعال بين الأعضاء وأحزابهم يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف الأوسع. ولا بد لنا أن نتذكر في عملنا، عند مناقشة الاقتصاد، أو عند محاولة حل الأزمات، أو مكافحة الإرهاب، أو معالجة القضايا الاجتماعية، أو حماية البيانات، أو تداول قضية تغير المناخ، أو ضمان أمن الطاقة؛ فإننا نفعل كل ذلك من منطلق خدمة المجتمع الأوروبي بأسره، وجميع أفراد مواطنيه. وهذا ما كان يدور في خلدي عندما كنا نحاول إقناع الشعب الايرلندي والقادة في جمهورية التشيك للتصديق على معاهدة لشبونة للإصلاح. وهذا هو الحال، عندما كان الشعار الغالي للغاية على قلوب الملايين من البولنديين، قد ترددت أصداؤه في نموذج جديد وعلى نطاق أوسع عند إطلاق الشعار الآخر القائل بأن "لا وجود لأوروبا بلا تضامن". وفكرة التضامن الأوروبية هذه، ينبغي أن تصل إلى ما هو أبعد من حدود الاتحاد الأوروبي. وانطلاقاً من هذه القناعة لدي، وبصفتي رئيساً للبرلمان الأوروبي آنذاك، فإنني قد كنت منخرطاً في العمل بكل قوة في دعم التحولات الديمقراطية في بلدان الجوار للاتحاد الأوروبي. وهنا أيضا، فإن التضامن والانفتاح على النقاش والحوار يطرحان نفسيهما بكونهما متطلبان أساسيان لتحقيق التقدم الديمقراطي، والتحول الناجح في أي مكان من العالم.

وسواء كنت في بولندا خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، أو في البرلمان الأوروبي، أو خلال العديد من البعثات البرلمانية للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية مثل مصر وليبيا ومولدوفا ومقدونيا وتونس أو أوكرانيا، فقد كنت أعتقد دائماً أن الحوار الناجح بين الأحزاب السياسية ينبغي بناؤه على ثلاث ركائز أساسية، وهي: وجود نظام راسخ من القيم، واعتماد منهج تصالحي وتوفيقي، والرغبة في الحفاظ على الاستمرارية في الجهود الرامية لتحسين أوضاع المواطنين، حتى لو تطلبت تلك الجهود القيام بإصلاحات صعبة، وقد لا يحظى قبولها بشعبية بين صفوف المواطنين. كما ينبغي أن تضم هذه الركائز الثلاث مواضيع الحرية والعدالة، والمسؤولية، واحترام كرامة كل مواطن، وبطبيعة الحال؛ ضرورة إدراج التضامن في كل مجال، كما ينبغي أن يظل نظام القيم المشترك يعمل كمظلة شاملة لوقاية الجميع.

وعلى الرغم من كل الخلافات التي تثار داخل أروقة البرلمان الأوروبي، فإن مواقفنا بشأن حقوق الإنسان تظل تحظى دوماً بأغلبية كبيرة من الأصوات، لأننا بكل بساطة مشاركون في نفس النظام المتعلق بالقيم؛ عبر سائر مكونات الطيف السياسي في البرلمان. ويعمل نظام القيم هذا على إمدادنا بالأسس المتينة التي تصلح للبناء عليها. كما أن النهج التصالحي يعني تركيز الشركاء على القضايا الرئيسية، دون إهدار الطاقات في الانقسامات الحادة بشأن التفاصيل. وفي حالة الاختلاف، فإنهم يطبقون مقولة المفكر الفرنسي الشهير فولتير "أنا لا أوافق على ما تقوله، ولكنني سأدافع حتى الموت عن حقك في أن تعبر عن رأيك". وأخيراً، فإن الاستمرارية، تعني أن الأحزاب يجب أن تظل واقفة على أتم الأهبة والاستعداد لاحترام إنجازات أسلافها ومواصلة خدمة الصالح العام والمصالح المشتركة. كما يتعين على الأحزاب أن تتوقع ضرورة احترام هذا النوع المعنوي من الحقوق الأخلاقية من جانب من يخلفها في مسيرتها.

وعندما خاض الناس غمار النضال في أوروبا الوسطى والشرقية من أجل نيل الحرية، وفي وقت لاحق بعدها، لدى مرور تلك الأقطار بمراحل سياسية انتقالية، وعند الشروع في إعداد منتديات الحوار الديمقراطي؛ فإن هؤلاء الناس قد تلقوا مساعدات كبيرة ودعم هائل من الجانب الآخر من الستار الحديدي. وأنا على ثقة وطيدة أن هذا الكتاب الذي تضعونه بين أيديكم، سيعمل أيضاً على توفير مثل ذلك الدعم، كما أنه سيمدكم بالكثير من الإلهام السديد والتوجيه المفيد. ومن خلال تصميمه المتوازن، فإن هذا الكتاب يعمل على وصف آليات ومراحل الحوار بين الأحزاب، كما يتطرق لتناول القضايا العملية، ويعرض الاستراتيجيات اللازمة لإقامة الحوار الشامل، والأهم من ذلك، فإنه يرفق النظريات بدراسة الأدوات، والوسائل العملية، ويسوق الأمثلة من واقع الحياة الحقيقية. وإنني على يقين تام، أن هذا المؤَلَّف سوف يسهم في توفير تبادل إيجابي بصورة أعمق لوجهات النظر من منطلق الاعتقاد الراسخ بأن الحوار، شأنه في نهاية المطاف، شأن كل الأعمال الديمقراطية الأخرى حقاً وحقيقة - ألا وهي خدمة الهدف الأسمى المتمثل في توفير كل ما فيه جُل الخير والنفع لكل فرد مواطن.

جيرزي بوزيك (Jerzy Buzek)
عضو البرلمان الأوروبي
الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي
رئيس وزراء بولندا الأسبق

تمهيد

إن السياسة القائمة على أسس التعددية الحزبية تعني المنافسة، ولكنها على نفس القدر من الأهمية، حيث أنها تتعلق أيضاً بالبحث عن توفير الحلول المشتركة لصالح الدولة ومواطنيها. ويعتبر الحوار الفعال والشامل بين الأحزاب السياسية بمثابة عنصر أساس من عناصر السياسة الديمقراطية. كما أن الصراعات والنزاعات بين الأحزاب والعلاقات الاستقطابية بين الأحزاب السياسية، قد تعمل على إعاقة وسد الطريق في وجه تنمية البلاد. وعلى النقيض من ذلك، فإن توفير مستوى أساس من الثقة والتعاون بين الأحزاب السياسية، من شأنه تمهيد الطريق لتحقيق سبل السلام والاستقرار المنشود والنمو المستدام في البلاد.

وينطبق هذا الوضع على أي مجتمع، ولكنه يصبح أكثر أهمية في البلدان التي تشهد تحولات كبرى. ويعمل الحوار السياسي على بناء الثقة والإرادة السياسية من أجل التغيير. وتعتبر كلتا هاتين المسألتين بالغتي الأهمية في البلدان السائرة على طريق الديمقراطية، حيث أنها تحتاج إلى اتخاذ قرارات صعبة في هذا المجال. وقد شهدت العديد من الديمقراطيات الفتية تحولات جذرية في ثقافتها السياسية وعلاقاتها السلطوية، فضلاً عن تغييرات مؤسسية كبيرة. وغالباً ما تكون النظم القانونية والسياسية في مثل هذه الدول ضعيفة، في حين تكون في كثير من الأحيان في أمس الحاجة لاتخاذ إصلاحات جوهرية في مواجهة تحديات ومعارضة شديدة تجاهها.

وهذا هو المكان الذي يعد فيه الحوار بين الأحزاب السياسية أمراً ضرورياً لتجنب الوقوع في سياسة محصلتها صفراً، أو الركود في أوضاع تتطلب الإصلاح بكل إلحاح. كما أن التعاون بين الأحزاب السياسية يعتبر ذا أهمية قصوى لضمان غرس وتعميق جذور الديمقراطية، والذهاب فيها إلى ما هو أبعد من مجرد المنافسة الانتخابية.

ويستند هذا الدليل على فكرة أن العملية الديمقراطية تقوم على ركيزتين متساويتين في الأهمية، وهما: المنافسة السياسية من جهة، والتعاون من جهة ثانية. ونظراً لأن الأحزاب والمنظمات السياسية، تمثل مجمل التطلعات والآمال الرئيسية للمواطنين، بصفتهم وسطاء بين المواطنين والدولة، وكونهم لاعبين فاعلين في اللعبة الديمقراطية، فإنها تحتاج إلى القدرة على التنافس والتعاون، على حد سواء. كما أن التعاون السياسي بين الأحزاب، يمثل جزءاً لا يتجزأ من مصلحة الديمقراطية وسلامتها، مثل أي من الأهداف السياسية التي تسعى الأحزاب لتحقيقها بصورة فردية.

كما أن أداء الأحزاب السياسية، وتحقيق النجاح الانتخابي لها، وفي نهاية المطاف تحقيق شرعيتها في أعين المواطنين، تتوقف كلها على مدى قدرتها على تقديم الخدمة للمواطنين. ومن أجل القيام بذلك، فإنها تحتاج إلى ترجمة التفويض والولاية التي تلقتها من أعضائها ومؤيديها إلى سياسات مفصلة ومقنعة، ووضعها موضع التنفيذ والتطبيق. وفي أغلب الأحيان، فإن هذا الأمر يتطلب إنشاء تحالفات، والسعي للحصول على إجماع، من خلال إجراء اتصالات واسعة النطاق مع سائر الأطراف السياسية الأخرى.

وعادة ما يتم إجراء الحوار بين الأحزاب السياسية في داخل المؤسسات الديمقراطية، مثل البرلمانات الوطنية. ومع ذلك، فإن الحوار البرلماني وحده لا يمكنه دوماً تلبية الحاجة إلى استكشاف حقيقي للإجماع أو التوافق على الآراء، خاصة في حالات الانقسامات الحادة والعميقة، أو نشوء أزمات تعترض مسار الديمقراطية في البلاد نفسها. وفي المقابل، فإن هذا الدليل يركز على الحاجة لتوفير المزيد من المساحات الديناميكية للحوار بين الأحزاب السياسية.

وينبغي تعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية وتقويته أيضا بتجاوز اقتصاره على النخب السياسية، والعمل على استيعاب النوع الاجتماعي، وإدماج الشباب، والأقليات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير التقليدية مثل الحركات المدنية، وإشراكها في عملية صنع القرار السياسي.

ومع إصدار هذا المنشور، فإن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، والمعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب (NIMD) ومركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان (The Oslo Center) يعملون على إمداد ميسري الحوارات السياسية بأداة عملية للمساعدة في إجراء الحوار بين الأحزاب السياسية. ومن خلال البناء على دراسات لحالات من مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم، فإن هذا الدليل يعمل على تمكين الجهات الفاعلة في العديد من المسائل، ومن بينها: تقييم الشروط العامة للحوارات بين الأحزاب السياسية، بناء الثقة بين الأحزاب، تنظيم وعقد الحوارات بين الأحزاب، تحديد

الأهداف وإعداد أجندات للحوار، وتسهيل تطورها بطرق سلسة عبر مختلف مراحل الحوار، وضمان تحقيق نتائج ذات مغزى وجدوى من عقدها والمشاركة فيها، وأخيراً وليس آخراً، العمل على تعزيز وتنفيذ التفاهمات والاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين مختلف الأحزاب.

كما يحدونا الأمل في أن يعمل هذا الدليل على توفير حوافز إيجابية لمشكلة حل النزاعات بطرق إبداعية، وعقلية متفتحة، وروح تعاونية - وهذه هي بالضبط ماهية الحوار وجوهره السليم بالفعل.

شيل ماغني بونديفيك Kjell Magne Bondevik
رئيس مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان

هانز برونينغ Hans Bruning
المدير التنفيذي - المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب

فيدار هيلجيسين Vidar Helgesen
الأمين العام - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

شكر وتقدير

لقد ساعد الكثير من الناس والمؤسسات لجعل إصـدار هـذا المنشور ممكناً. ونود الإعـراب عـن بـالغ الـشكر والتقديـر الكبير للعديد من مـمارسي الحـوار والسياسـيين والاطـراف ذات العلاقة من المجتمع المدني الذين شـاركوا في مقـابلات بـشأن البرامـج القـُطْرية للمؤسـسة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات (International IDEA) والمعهـد الهولنـدي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD) في نيبـال (تـشرين أول/أكتوبر ٢٠١٢) وبوليفيا والأكوادور وبـيرو (آذار/مـارس ٢٠١٢). ونـود أيـضا أن نـشكر شركـاء المعهـد الهولنـدي للديمقراطية المتعددة الأحزاب لدى كل من بوروندي، غانـا، كينيا، ملاوي، مالي، موزمبيق، تنزانيا، أوغندا وزمبابوي ممن أسهموا بالمـشاركة في تقاسـم خبراتهـم والحكمـة العمليـة المتوافرة لديهم.

كما نود إجـزاء الـشكر الخـاص إلى الـزملاء العـاملين لـدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهـد الـدولي للديمقراطية المتعددة الأحزاب في مجـال البرامـج القـُطـرية لكل من بوليفيا، إكوادور، بيرو، نيبال، غرب أفريقيا، وأميركا اللاتينية، ولا سيما أندرو إليس، لينـا ريكيـلا تامـانغ، جـان ماجشيزاك، ألفونـسو فيروفينـو، كارولينـا فلـورو، مارسـيلو فيلافـاني، إيرنـستو أرانيبـار، كريـستيان بـارينو، باميـلا فيلاكريس، بيرسي مادينـا، خورخـي فـالاداريس، ثيوفيلـوس داويـتن، أنـدريا ميـلا كويـسادا، راؤول أفيـلا، وفرجينيـا بيراميندي هاين. كما نشكر الأشخاص الذين أسـهموا نيابـة عن المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، في وضع النص وكتابة مواد دراسات الحالات المشار إليهـا في جميـع مـواد الـدليل وفي الملحـق-١، وخصوصـا كـارين دي يونـغ وشـون مـاكي (حـول أوغنـدا)؛ آن ميـكي فـان بروكلـين وهرمنغيلدو مالهوفو (حول موزمبيق)؛ جان تويـت (حـول بوليفيا)؛ وليزي بيكمان (حول الإكوادور).

ونود أن نعرب عن تقديرنا لكريستين سامبل، ببين غريتز، وتوري تورستاد، الذين حرصوا على الإشراف العام في عملية إنتاج هذا المنشور، بالإضافة إلى الزملاء لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ كل من رومبيدزاي كانداواسبفيكا- نوندو ونانا كالندادزي، الذين أسهما في الفصل ١٥ حول المشاركة والتمثيل المتساوي للنساء والرجال. والشكر موصول لكل من جوليان سميث وجيني هيدستروم لإسهامهما في الفصل ١٦ حول تمثيل الأقليات وتعزيز التنوع. كما أسهم كل من كيبويتسي ماشانغانا، ميليدا جيمينيز، لوتّا ويستراباري، وهيلينا بيوريمام، بمداخلات للفصل ٣ حول تقييم البيئة السياسية. كما قدم النصح كل من ستينا لارسون، وعبد الرشيد سوليونوف، وسانتياغو فيلافيسيس وكاتالينا أوريبي بيرشر بشأن مواضيع الانتخابات والصراعات والقضايا الأمنية، على التوالي.

وقد عمل كل من غوران فيجيك، فيليكس أوديامبو، مارتن فان فليت وسيسيليا بايلسجو بمثابة خبراء في عملية استعراض الأقران، وعلقوا على المخطوطة في مراحلها النهائية.

كما ندين بالشكر والامتنان لكل من ديفيد براتر وإيف يوهانسون بشأن التحرير والتدقيق اللغوي في النص، كما نجزي وافر الشكر والتقدير لنادية حنضل زاندر وماريكا هورنويخ، من الفريقين العاملين في ميدان منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهد الهولندي للديمقراطية (NIMD) لجهودهما في ضمان الإنتاج السلس لهذا الدليل. كما نخص بالشكر في هذه الطبعة العربية، نصر سلامين لترجمته الكتاب الى اللغة العربية، وحسان شمس لقيامه بتدقيق ومراجعة اللغة، وتحسين زيونة من فريق منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والذي أجرى المراجعة النهائية.

وفي نهاية المطاف، فإننا نود إهداء هذا المنشور إلى روح المرحوم غويدو ريفيروس فرانك، المدير التنفيذي للمؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية (fBDM) حيث كان الراحل غويدو هو المؤسس المشارك لهذه المؤسسة وظل مديراً لها حتى توفاه الأجل في عام ٢٠١٢. ومن خلال شخصيته الدمثة، فقد كان قادراً على بناء الجسور بين الأحزاب السياسية والحركات المستقطبة في بوليفيا.

الملخص التنفيذي

تلعب الأحزاب السياسية دوراً حاسماً في الديمقراطية التمثيلية الحديثة. كما أنها تعتبر بمثابة الجهات المبادرة بالإصلاح، وتقوم بجمع المطالب من المجتمع وتحويلها إلى سياسات، كما تعمل على تجنيد أشخاص لتولي المناصب التنفيذية والتشريعية، وتتولى دور الرقابة على الحكومة. وفي سياق أداء هذه الأدوار، فإن المنافسة بين الأحزاب السياسية أمر لا مفر منه.

وبينما قد تكون المسابقات على السلطة مريرة، فإن عـمـلـيـة النقاش السياسي حول الإصلاح والتنمية قد تفضي أيضا إلى حوار مثمر والوصول إلى اتفاق بين الأحزاب. وبعد كـل ذلـك، فـإن الحوار الهادف يتيح للأحزاب السياسية الوصول إلى أغـلـبـيـات تشريعية أو استيعاب وجهات النظر الهامة من جانب الأقليات.

وعلى الرغم من أن أنشطة التعاون والحوار عادة ما تتم في المؤسسات الديمقراطية القائمة مثل البرلمانات الوطنية، فإن ثمة حاجة تدعو في بعض السياقات لإيجاد آليات من خارج أروقة البرلمان. وتقدم آليات الحوار هذه حيزاً تكميلياً، غالباً ما يكون سرياً، حيث تستطيع الأحزاب اللقاء فيه كزملاء يعرضون مصالح وطنية بديلة، بدلاً من كونهم أعداء متنافسين. وبعيداً عن أعين الجمهور، فإن الأحزاب السياسية تستطيع التغلب بسهولة أكبر على الصراعات أو المخاوف، وخلق الشروط المسبقة للتعاون بين الأحزاب.

وقد ظهرت منابر حوارية للأحزاب السياسية في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان من نيبال إلى غانا، ومن موزامبيق إلى بيرو. وقد أثبتت هذه المنابر أنها بمثابة آليات حاسمة تستطيع الأحزاب من خلالها بناء توافق في الآراء، والتوجه لتحقيق الصالح العام، وأخذ زمام المبادرة في وضع أجندات تمثل رؤية مشتركة طويلة الأمد لمصلحة كل البلد. وتستطيع هذه المنابر الحوارية أيضا أن تجعل من السهل على الأحزاب الانخراط في التعامل مع أصحاب الشأن والعلاقة الآخرين وممثلي الجماعات، لإثراء آرائهم وتنفيذها، وضمان بقاء أي اتفاقات مبرمة قيد الاستعراض والمراجعة المتواصلة. ولذلك، فإن الحوار بين مختلف الأحزاب قد غدا قادراً على المساعدة في حل الصراعات في الديمقراطيات الناشئة، والتوسط لإحداث إصلاحات جوهرية في الديمقراطيات الأكثر تقدماً ورسوخاً.

وعلى الرغم من شعبيتها المتنامية بسرعة، فإنه لم يتم حتى الآن كتابة سوى نزر يسير عن كيفية عمل المنابر الحوارية للأحزاب والجماعات السياسية بصورة فعلية. ويجهد كل من السياسيين وميسري إجراء الحوار، على حد سواء، في استنباط وابتكار أنماط وهياكل أثناء مضيهم قدماً في أعمالهم، وذلك بمجرد الاعتماد في كثير من الأحيان على الحدس المتولد لديهم، بدلاً من البناء على أفضل الممارسات المتبعة لدى أقرانهم في أماكن أخرى. ويهدف هذا الدليل، إلى سد هذه الثغرة من خلال جمع خبرات عدد كبير من ممارسي تيسير إجراء الحوارات. ويعكس هذا الدليل آراء وأصوات الأفراد والأطراف المنخرطين في عمليات حوارية. وتجدر الإشارة إلى أن ميسري الحوارات الذين تمت مقابلتهم من أجل إعداد هذا الدليل وعددهم ٢٣ ممارساً، يحوزون فيما بينهم على ما مجموعه أكثر من ٢٠٠ عام من الخبرات في مجال تيسير الحوار في حوالي ٢٥ بلداً، بمشاركة أكثر من ١٥٠ مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية. وعليه، فإن هذا الدليل، في كثير من النواحي، يعرض رواياتهم عن كيفية إجراء الحوارات بين الأحزاب السياسية.

وينقسم محتوى هذا الدليل إلى ثلاثة عناصر رئيسة، وباب خاص لدراسات الحالات. ويعمل الجزء الأول على تعريف الحوار بين الأحزاب وما يرمي الحوار إلى تحقيقه. وفي وسع الحوار بين الأحزاب مساعدة مختلف الأحزاب على تجاوز المصالح الانتخابية أو الشخصية ذات المدى القصير، والعمل على بناء توافق في الآراء حول المسائل ذات الأهمية الوطنية. وحيث أن عملية بناء توافق في الآراء تتعلق بتحقيق الإنصاف بين مختلف الأطراف، فإنها تميل إلى تجنب المواقف التي يتم فيها اتخاذ قرارات قد تنطوي بصورة واضحة على رابحين أو خاسرين.

وتعمل الجهات الفاعلة من خارج الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان على القيام بتسهيل إقامة هذه الآليات الحوارية فيما بين الأحزاب. ويتمثل الدور الرئيس للميسر في كونه بمثابة وسيط نزيه بين الأطراف السياسية، في الوقت الذي يتعامل فيه مع ديناميكيات السلطة والمصالح الحزبية لدى الأحزاب المختلفة أو في داخل الحزب الواحد ذاته. وبحكم التعقيدات التي تأتي في طيات العمل مع الأحزاب السياسية، فإن الأمر يتطلب ضرورة توفر غرائز سياسية جيدة لدى منسقي إجراء عمليات الحوار، فضلاً عن السمات والمؤهلات الصحيحة اللازم توافرها في الشخص الذي يعتزم الانخراط في التعامل مع جهات سياسية فاعلة بمستويات عالية. وقد جرى العمل على إثراء هذا الدليل بإدراج دروس عملية، ونصائح، وتوضيح الملامح المرتقبة من

الأشخاص الذين يطمحون للشروع في أنشطة تنسيق وتيسير إقامة منابر حوارية بين الأحزاب السياسية.

كما يصف الدليل كيفية عدم التزام عمليات الحوار بإتباع نسق "التدفق المنطقي" على الدوام، وخاصة إذا اشتملت العمليات على هيكل إطاري بفترة زمنية مديدة، حيث قد تحرز فيها نقاطاً عالية ولكنها قد تمر بأوقات وظروف صعبة. ويتوقف الكثير في هذا الشأن على طبيعة السياق نفسه. وقبل الشروع في إطلاق حوار بين الأطراف الحزبية، فإنه يتعين على منسقي إجراء الحوار التأكد من أن لديهم فهماً عميقاً للبيئة السياسية والبنية التحتية التي تعمل فيها الأحزاب السياسية نفسها، كما يتعين عليهم الالتزام بإحترام مبدأ "لا ضرر ولا ضرار". ويحفل الدليل بمجموعة متنوعة من أدوات التقييم التي يمكن استخدامها لتحليل وتتبع السياق السياسي والتطورات.

وفي السياقات التي تهيمن على أجوائها مخاوف وشكوك عميقة الجذور بين الخصوم السياسيين، فإن بناء حد أدنى من الثقة المتبادلة والائتمان يعد خطوة أولى هامة للغاية، كما يعتبر بمثابة أساس متين لإقامة حوار مستمر وذي مغزى. وغالباً ما يبدأ بناء الثقة من خلال قيام السياسيين بالتعرف على بعضهم البعض بشكل أفضل.

ويناقش الجزء الثاني من هذا الدليل القضايا العملية من الميدان. مثلاً: ما الشكل الذي ينبغي أن يتخذه المحفل المزمع فيه إقامة منبر حواري؟ وكيف يستطيع ميسر الحوار ضمان إجراء اللقاء بسلاسة وكفاءة؟ وتعتبر المبادئ التوجيهية في هذا الشأن ذات أهمية حاسمة في تحديد العناصر الضرورية عند الشروع في عمليات حوار مشروعة وذات مغزى فيما بين الأحزاب، ويرتقب منها إحداث تأثير إيجابي على العلاقات بين الأحزاب والمجتمع على نطاق أوسع. كما أن المبادئ الهامة مثل المِلكية المشتركة والاستدامة والشمولية، قد تشكل تحدياً في التطبيق على أرض الواقع عندما يحتدم التنافس السياسي على أشده، وبأعلى مستوياته. كما يحتاج ميسرو إجراء الحوار لضرورة إيلاء الانتباه لتطبيق هذه المبادئ. وكما يستفاد من واقع ودروس الممارسة الفعلية، فإن ميسري الحوار يمكنهم المساعدة أيضا في وضع قواعدهم الأساسية الخاصة بشأن كيفية سير الأحزاب السياسية في مجال التصرف؛ قبل الانخراط في حوار مع الأحزاب الأخرى.

وهناك عدد قليل من الحدود التي تمكن مناقشتها خلال الحوار، طالما أن المشاركين يوافقون على أهمية وصِلة الموضوعات المطروحة. ويعتبر تحديد الهدف وجدول الأعمال المبدئي من الأدوات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض. ولعل أحد العناصر الأساسية في تقييم توقيت وديناميكيات وأنشطة الحوار بين الأحزاب السياسية، يكمن في مدى علاقته بالانتخابات والدورة الانتخابية.

وعندما تتفق الأطراف سوياً على المضي قدماً على أساس أكثر تنظيماً، فإنها قد ترغب في تنظيم تفاعلاتها وعلاقاتها عن طريق هيئة دعم وإسناد دائمة. كما يمكن لميسري إدارة الحوار عرض ومناقشة مجموعة متنوعة من هياكل الحوار بين الأحزاب المعتمدة في بلدان أخرى. واعتماداً على طبيعة السياق السياسي، فإن هذه الهياكل الحوارية قد تتراوح بين منابر غير رسمية وضعيفة التنظيم، وبين منابر لمنظمات مؤسساتية لأحزاب سياسية رسمية ومحكمة التنظيم مع توفر أمانات عامة لها، وهياكل تمويل لديها.

وفي موقف مثالي، فإن الأحزاب السياسية تدخل في إجراء حوار مع بعضها البعض على قدم المساواة- وليس بالضرورة أن تدخل في ذلك على أساس من مدى القوة السياسية الفعلية للحزب، وإنما من وحي الإدراك ونفس المعرفة والقدرة على فهم واستيعاب ما ينطوي عليه الحوار قبل انضمامهم للمشاركة فيه. كما أن الحوار والاستعداد داخل كل حزب بمفرده، تعتبر بمثابة شروط مسبقة للانخراط في حوار مع الأحزاب الأخرى بفعالية.

والجزء الثالث من الدليل يتناول الحوار الشامل. ونظراً لأن عملية الحوار تنطوي على مشاركة اثنين أو أكثر من الأحزاب، فإن إجراء عملية حوارية لأحزاب سياسية من الناحية التعريفية تعتبر بمثابة مهمة متعددة الاحزاب. وهذا قد يعني الاتصال مع جميع الأحزاب السياسية المسجلة ودعوتها للمشاركة، ولكن العملية في واقع الأمر غالباً ما تنطوي على خيارات بشأن مسألة الإدراج أو الإقصاء. ومن شأن استخدام معايير شفافة، المساعدة في خلق شعور من العدل والإنصاف. ويعمل هذا الدليل على تقديم أمثلة من هذه المعايير المستخدمة في بلدان مختلفة.

ويحتاج كل طرف من الأحزاب المدعوة للمشاركة في الحوار، لمناقشة المسألة داخلياً لتحديد المشاركين من جانب الحزب في عملية الحوار. وقد يعتمد اختيار الحزب للأشخاص

المنتدبين للمشاركة بالحوار على أساس المنصب الذي يشغله الشخص داخل التنظيم الحزبي أو على أساس شخصيته، ولكن في واقع الأمر، فإنه عادة ما يتم المزج بين كلا هذين العاملين الاثنين سوياً. كما أن ميسري الحوار في حاجة إلى معرفة "من هو فلان؟" في داخل كل حزب من الأحزاب المشاركة، واحترام التسلسل الهرمي للوظائف في داخل الحزب. وعادة ما يتم إجراء الحوار الحزبي السياسي، في أغلب الأحيان، بين السياسيين الأفراد. ولكن النتائج التي يتمخض عنها الحوار، تحتاج لتعميمها وتبادلها في داخل وخارج صفوف الحزب من أجل إحداث وقع أكبر لها، وتحقيق تأثير أوسع لنتائجها.

إن الميزة التي يتمتع بها الحوار أكثر من منابر الجدل السياسي العادية، تتمثل في أن الحوار في كثير من الأحيان لديه القدرة على تجاوز النخبة السياسية لجلب كل من النساء والرجال، وكذلك الأقليات في عملية صنع القرار السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن عملية الحوار بين الأحزاب ونتائجها تحتاج إلى المشاركة فيها والتصديق عليها من قبل المواطنين، عن طريق إعلام المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وفي نفس الوقت، ينبغي ان يكون حجم الحوار مناسباً كي يكون ذا فاعلية. ويستطيع ميسر عملية الحوار أن يلعب دوراً إيجابياً في تحقيق التوازن بين الإدماج والإقصاء بين هذه المجموعات المدعوة للمشاركة.

ويختتم هذا الدليل مناقشاته بوصف كيفية الحصول على النتائج الصحيحة للحوار الحزبي السياسي. ويتعين على الميسرين الذين يديرون إجراء الحوار، أن يتأكدوا دوماً من دراسة جدوى الحصول على نتائج ملموسة للحوار في المستقبل، حيث أن الحوار بين الأحزاب لا ينتهي مع مجرد توقيع الاتفاقيات أو إصدار البيانات المشتركة. وبدلاً من ذلك، فإن كل حوار ينبغي أن يستمر مع التأكيد على التنفيذ الفعلي لنتائجه في المجتمع.

وأخيرا، فإن دليل الميسر المشرف على إجراء الحوار، ينبغي أن يعمل على تقديم حالات وأدوات من واقع الحياة والممارسة العملية. ويعمل هذا الدليل على تفعيل هذا الأمر بانتظام؛ بإعطاء أمثلة وقصص من واقع الحياة، فضلاً عن مقتطفات من روايات الممارسين العاملين في هذا المضمار. ويشتمل الملحق الأول على دراسات حالات موجزة من كل من بوليفيا، الإكوادور، موزامبيق، نيبال وأوغندا. كما يوفر الملحق الثاني استبياناً شاملاً؛ من شأنه المساعدة على ضمان أن يسأل ميسري أنشطة الحوار الأسئلة الصحيحة عند الشروع في إنشاء وتشغيل آلية حوار حزبي سياسي في الميدان.

وفي عالم، حيث تعتبر فيه الديمقراطية، على نحو متزايد، بمثابة السبيل الوحيد المستدام للتعامل مع قضايا الصراع، والإدماج والإقصاء، فإن آليات الحوار الحزبي السياسي تعمل على توفير أدوات ووسائل مجرّبة لتحقيق التوازن بين التنافس السياسي مع التعاون السياسي. ومن شأن أفضل الممارسات التي يصفها هذا الدليل، مساعدة كل الممارسين الجدد وذوي الخبرة على تحسين وتوسيع الحوار الحزبي السياسي، بوصفها آلية مبتكرة بصورة إبداعية لنشر الديمقراطية في شتى أنحاء العالم.

حول هذا الدليل

في السنوات الأخيرة، ركزت العديد من الدراسات على مدى وثاقة الصلة ونجاح آليات الحوار بين الأحزاب في زيادة بناء مستويات الثقة بين الأحزاب، وكوسيلة لتحقيق أهداف الإصلاح السياسي (انظر على سبيل المثال، كاروثرز ٢٠٠٦؛ وباور وكوملان ٢٠١١). وفي حين لا يوجد أي مخطط أولي لعمليات الحوار بين الأحزاب، فإن ميزاتها المشتركة - بما في ذلك طرق إنشائها، والطريقة التي تعمل بها، ونجاحاتها وإخفاقاتها التي لا مفر منها- تستحق أن يجري العمل على توثيقها.

من خلال إصدار هذا المنشور، فإن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، والمعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب (NIMD) ومركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان (مركز أوسلو)، يأملون في مساعدة وتمكين الميسرين للمشاركة بنشاط في تسهيل إجراء عمليات الحوار بين مختلف الأحزاب السياسية.

وعلى وجه التحديد والخصوص، فإن هذا الدليل يكمل ويضيف على الكتاب الصادر بعنوان "الحوار الديمقراطي: دليل للممارسين (المنشور بصورة مشتركة فيما بين المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الدول الأميركية (OAS) والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) في عام ٢٠٠٧)، وذلك بالانتقال من تناول فكرة الموضوع العام للحوار الديمقراطي والتحول فيها نحو بيان الميزات المحددة الخاصة بعمليات الحوار بين الأحزاب السياسية.

جمهور القراء المستهدفين

لقد تم تصميم هذا الدليل، في المقام الأول، لميسري حوار الأحزاب السياسية في الميدان، فضلاً عن الأحزاب السياسية التي يهدف ميسرو الحوار إلى مساعدتها - وبعبارة أخرى، فإن الجمهور المستهدف هنا، يشمل الممارسين والسياسيين المنخرطين بالفعل، أو المحتمل اشتراكهم، في تنظيم وعقد أو مواكبة عمليات الحوار بين الأحزاب السياسية.

إن السياسيين والميسرين الملمين بمعرفة آليات الحوار في كثير من الأحيان، لا يتوفر لديهم الوقت ولا الموارد لتوثيق هياكل التشغيل الداخلية والمعضلات السياسية والعملية التي يواجهونها في بعض الأحيان. ولذلك، فقد جرت كتابة هذا الدليل في المقام الأول بأخذ احتياجات هذا الجمهور بعين الاعتبار، وباستقاء معظم التوصيات الواردة في متونه من واقع الممارسات العملية في هذا المضمار.

ومن خلال القيام بإصدار هذا الدليل على هذا النحو، فإن من شأن هذا المؤلَف المطبوع العمل بالتساوي على مساعدة الميسرين الشباب الذين يحرصون على توسيع معارفهم بشأن المشاكل التي من المحتمل أن تواجههم مستقبلاً في سير أعمالهم، والميسرين ذوي الخبرة ممن قد يستفيدوا من مقارنة ردودهم واستجاباتهم الغريزية الخاصة ببعض الحالات والمواقف التي مروا بها مع تلك الحالات والمواقف الحاصلة في بلدان أخرى.

وأخيراً، فإن الأحزاب السياسية هي الجهات الفاعلة الرئيسية والأساسية المستفيدة من عمليات الحوار الناجحة بين الأحزاب السياسية. وقد تم تصميم آليات الحوار بين الأطراف لدعم الأحزاب السياسية. وتأمل كل من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، والمعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب ومركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان، في أن يعمل هذا الدليل على إلهام الأحزاب السياسية للاستفادة الفعالة من عمليات الحوار، والقيام في نهاية المطاف، بتبني عملية الحوار الحزبي السياسي كممارسة ديمقراطية.

المنهجية

تستند المنهجية المتبعة في إعداد هذا الدليل، على المعرفة العالمية المقارنة المستقاة من الميدان العملي. وفي سبيل تطوير المحتوى وعملية جمع المعلومات لهذا المنشور، فقد عملت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على تفحص ودراسة مختلف جوانب عمليات الحوار التي تم إجراؤها في السابق بين الأحزاب السياسية. وقد شملت هذه الدراسات الشاملة للممارسات التي دعمتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى إجرائها في كل من بوليفيا، الإكوادور، بيرو ونيبال، علاوة على الخبرات المستخلصة من أنشطة ميسري الحوار من جانب المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب عند عملهم في الإكوادور، بوروندي، غانا، كينيا، ملاوي، مالي، موزامبيق، تنزانيا، أوغندا وزمبابوي.

وقد تم استقاء محتويات هذا الدليل من خبرات الممارسات في ٢٥ بلداً من شتى أنحاء العالم. وتستند هذه الحالات الدراسية المتعلقة بمختلف الأقطار على مناقشات مع مجموعة واسعة من الميسرين المتمرسين في إجراء الحوارات السياسية بأقطار مختلفة على مدار الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. كما تم جمع المعلومات أيضا من خلال البحوث المكتبية

والمقابلات الشخصية مع مجموعة واسعة من ميسري الحوار وممثلي الأحزاب السياسية والخبراء في هذا المضمار. وعليه، فإن هذا الدليل يعمل في الغالب على سرد رواياتهم وحكاياتهم.

كيفية استخدام هذا الدليل

على الرغم من الاطالة المفرطة بعض الشيء؛ فقد تم تنظيم هذا الدليل في فصول قصيرة لتمكين القراء من التركيز على المواضيع أو المشكلات الفردية. وعلاوة على ذلك، فإن كل فصل فيه، يتضمن خلاصة قصيرة مدرجة في نقاط كرؤوس أقلام، لتسليط الضوء على النتائج والتوصيات الرئيسة. ومع ذلك، فإن من الجدير بالإشارة، أن قراءة الملخصات وحدها لا تفي بالغرض المأمول، ولا توفر فهماً أو استيعاباً كافياً لأوضاع تعقيدات الحوار.

كما أن تسلسل مجموعة من الفصول الفردية، يعني أيضاً أن بعض القضايا قد تم تناولها والتطرق لها في مراحل متعددة. وهذا يعكس حقيقة أن أي عنصر من عناصر الحوار بين الأحزاب السياسية لا يمكن معالجته بصورة مستقلة، على اعتبار أنه يمثل قضية مفردة قائمة بذاتها، ولكنه يتعين النظر إليها دوماً باعتبارها جزءاً من عملية أوسع أو في إطار صورة أكبر. وعلى سبيل المثال، فإن نوع بنية أو هيكلية الحوار التي ترغب الأطراف والأحزاب المتحاورة في استخدامها (والتي جرت مناقشتها في الفصل ٨) يعتمد على عدد من العوامل. وتشتمل هذه العوامل على السياق السياسي وأهداف الحوار (الفصلان٣ و ٥)، ومستوى الثقة والالتزام المتبادل فيما بين الأحزاب المتحاورة (الفصل ١٠)، وأعداد ونوعية المشاركين الحزبين (الفصلان ١٣ و ١٤)، ومستوى التوازن في النوع الاجتماعي، ومدى التنوع داخل المنبر الحواري المرتقب (الفصل ١٥).

التحديدات

ولا يهدف هذا الدليل إلى توفير تعريف نهائي لمصطلح "حوار الأحزاب السياسية"، أو لإعطاء لمحة عامة شاملة لجميع السيناريوهات المحتملة لإجراء الحوار. وبدلاً من ذلك، فإنه يحصر ذاته في اقتراح الخيارات الممكنة للحوار، مع التأكيد على نقاط الضعف ومختلف أوجه الخيارات الأخرى. وقد تم ذلك من أجل إعطاء القارئ فرصة للتفكير فيما قد يكون خيار الحوار المفضل لديه في وضعية معينة.

وينبغي النظر إلى الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الدليل، على اعتبار أنها لَبنات بناءٍ أساسية لتشكيل إطار عملي لصنع القرار. ومن خلال تقديم اعتبارات ملموسة، يمكن استخدامها من قبل الميسرين العاملين في هذا المجال؛ فإن الدليل يذهب إلى ما هو أبعد من نطاق الأوراق النظرية.

وبينما يقوم هذا الدليل على أساس التجارب والخبرات المعاصرة، فإن من المأمول فيه أنه مع تطور وتقدم أنشطة الحوارات بين الأحزاب السياسية، أن يتم تلقي ردود ووجهات نظر بشأن هذا الدليل مع مرور الوقت. ومن شأن هذه الردود ، أن تتيح المجال للعمل على زيادة تقوية وتوسيع الإطار الأساسي للدليل في السنوات المقبلة.

الجزء الأول: حوار الأحزاب السياسية

الخصائص العامة

الفصل ١: تعريف حوار الأحزاب السياسية

إن الحوار ليس اختراعاً حديث العهد. وعلى مر التاريخ وفي معظم المجتمعات، فإن الجمع بين الناس للتغلب على الخلافات وحل المشكلات القائمة فيما بينهم كانت مهمة مرموقة ومرغوبة بصفة خاصة، وعادة ما كانت توكل لأفراد من ذوي الخبرة، أو لشيوخ أو أُناس معروفين بتمتعهم بقرارات رشيدة وحكمة وفيرة. كما أن عناصر "منهجية الحوار" قد كانت ولا تزال مطبقة في المجتمعات التقليدية، على أساس الإجراءات والتقاليد المتوارثة عبر الأجيال (مثل مجالس "الجيرغا" القبلية الشائعة في بلدان مثل أفغانستان وباكستان، ومجالس "الشورى" في بعض البلدان العربية والإسلامية، والمجالس القروية المعروفة في سائر أنحاء العالم). ومن المسلم به أيضا اعتماد صحتها في أحوال العدالة الانتقالية، وإدارة الصراع، وعمليات المصالحة (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٨ ب).

ومع ذلك، فإن من الواضح أن حوار الأحزاب السياسية هو مفهوم أكثر حداثة؛ لأنه يعتمد على الكيانات الأحدث نسبياً لدى الأحزاب السياسية. ومع ذلك، فإن الحوار الحزبي السياسي في العديد من المجتمعات ما زال يستند إلى مفاهيم الحوار القديمة، كما هو موضح أعلاه.

وعلى الرغم من وجود تقاليد مماثلة، فإنه ليس هناك تعريف واضح ومحدد بدقة لماهية مفهوم الحوار الحزبي السياسي. وفي أوسع معانيه، فإنه يغطي أي نوع من الحوار الذي يجري بين الأحزاب السياسية. وعادة ما يتم إجراؤه في الأماكن القائمة بالفعل، بما في ذلك البرلمانات الوطنية والمحلية، واللجان النيابية، والمؤتمرات الحزبية.

ومع ذلك، فإن آليات الحوار الحزبي السياسي قد تنشأ خصيصاً بهدف توفير حيز أو مكان محمي، بحيث تستطيع الأحزاب السياسية فيه التواصل بحرية وعلنية مع بعضها البعض، والتغلب على الصراعات، وبناء قواعد للتعاون والعمل سوياً لتوفير تدابير لإجراءات الإصلاح السياسي، فضلاً عن القضايا الحزبية المحددة أو ذات الصلة بالانتخابات (كاروثرز-Carothers، إصدار عام ٢٠٠٦: ص ٢٠٣).

وهذا التفسير لمصطلح "آليات الحوار الحزبي السياسي" يعني عادة شكلاً من أشكال الحوار الأكثر رسمية ومؤسسية، وغالباً ما يتم تسهيل الحوار فيه أو تدعمه من قبل جهات فاعلة؛ لكنها محايدة ومن خارج الأحزاب السياسية.

وثمة بعض المصطلحات التي تحمل معان مماثلة لمعنى الحوار الحزبي السياسي، وتشمل هذه عبارات مثل "الحوار الديمقراطي" و"الحوار بين أصحاب العلاقات والمصالح المتعددة" و"الحوار السياسي" و"الحوار بين الأحزاب". كما تشتمل مختلف أنواع آليات الحوار على العديد من القواسم المشتركة من زاوية مفهوم بعض العبارات مثل: "العملية أو العمليات، الإجراءات، الهياكل أو الأطر" أو العبارات العامة مثل "الأوامر والنواهي" فيما يتعلق بالمبادئ والقيم مثل النزاهة أو الشمولية.

وفي ذات الوقت، فإن الحوار الحزبي السياسي يشير في المقام الأول، وعلى وجه التحديد، إلى الحوار بين الأحزاب السياسية، في حين أن أشكال الحوار الأخرى قد تجرى أيضاً بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وعليه، فإن السمة المميزة الرئيسية لطبيعة الحوار الحزبي السياسي هي نوعية المشاركين المرتبطين بالحوار. ومن الواضح أن ذلك له تأثيرات واسعة على الهيكل والمحتوى ومدى الوقع والتأثير على هذا النوع من الحوار. وتميل المنظمات المختلفة إلى استخدام عبارات مختلفة عند الإشارة إلى الحوارات الحزبية السياسية. وفي هذا الدليل الصادر، فإنه يجري استخدام عبارتي "الحوار الحزبي السياسي" و"الحوار بين الأحزاب السياسية" بصورة متبادلة.

المربع ١/١

الأحزاب السياسية

إن الحزب السياسي هو عبارة عن منظمة لأشخاص يحملون معتقدات سياسية معينة ويتنافسون في الانتخابات، في محاولة منهم لكسب مناصب في الحكومات المحلية أو الوطنية.[١]

إن المهام والوظائف الرئيسة للأحزاب السياسية في مجتمع ديمقراطي تشتمل على مهام التوحيد وحشد المواطنين؛ وصياغة وتجميع المصالح؛ وصياغة السياسات العامة؛ وتجنيد القادة السياسيين؛ وتنظيم البرلمان والحكومة (بارتوليني ومايرBartolini and Mair، عام ٢٠٠١).

تأتي الأحزاب السياسية في عدد من الأشكال والنماذج، كما أنها ليست مجموعة متجانسة: لكل حزب أجندته الخاصة به، كما

هو الحال بالنسبة للخلفية والثقافة التاريخية للحزب. وتختلف الأحزاب وتتفاوت عن بعضها البعض في أحجامها، ويتميز كل حزب عن غيره من خصومه السياسيين في مستوى قواعد الدعم، وتماسك الأطر الهيكلية لديه. وفي بعض البلدان، فإن التسمية بعبارة "حزب سياسي" يتم تجنبها عن قصد، أو يجري استخدام عبارات أخرى بديلة، مثل إطلاق اسم "حركة سياسية" بدلاً منها. وعلى سبيل المثال، فإن الحركة المؤازرة للاشتراكية (الحركة من أجل الاشتراكية-MAS) في بوليفيا، هي حركة سياسية بصفة رسمية. كما أن انعدام ثقة الجمهور في أداء الأحزاب السياسية التقليدية أو حصول أزمة عامة في أوساط الأحزاب السياسية، قد يخلق قدراً كبيراً من الحساسية بشأن مصطلح "الحزب"، وتصبح أسباباً وجيهة لاستخدام مصطلحات أخرى، مثل منظمة أو جماعة أو حركة سياسية. ومن المحتمل أيضاً، أن تعتبر نفسها بأنها كيانات خاصة بحد ذاتها، وربما ترفض اقتراح تسميتها بالأحزاب السياسية بالمعنى التقليدي للكلمة. ومع ذلك، فإنه مهما كان يطلق عليها، سواء كأحزاب سياسية، أو كحركات أو جماعات أو منظمات سياسية، فإن المتوقع منها في معظم الأوقات أن تؤدي وظائف متماثلة في المجتمع.

١/١ المنافسة والتعاون بين الأحزاب السياسية

تتنافس الأحزاب السياسية والسياسيون على مراكز السلطة والنفوذ. كما أنهم يسهمون بفعالية في الحياة السياسية لبلد ما من أجل تحقيق الهدف الأعلى المنشود لديهم، والمتمثل في التوصل إلى نيل مركز من مراكز سلطة صنع القرار في القطاع العام. (المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون ٢٠٠٨/٢٠٠٩) ونتيجة لذلك، فإن التركيز على المنافسة السياسية بين الأحزاب من جهة، ومقدمي المساعدة للأحزاب من جهة أخرى، يميل ليصبح تنازعاً محتدماً للغاية.

ومع ذلك، فإن المنافسة السياسية وحدها لا تعمل دائما على خلق المناخ السياسي الذي يمكّن الأحزاب من العمل سوياً بطريقة سلمية لتحقيق تنمية شاملة اجتماعياً، ومستدامة للشعب الذي تمثله. كما أن الاعتماد فقط على عنصر المنافسة بين الأحزاب هو مثل تحقيق التوازن بالوقوف على ساق واحدة: حاول فعل ذلك لفترة طويلة جداً، وعندها فإنك بالتأكيد سوف تسقط على الأرض.

وأما "الساق" الثانية المطلوبة، فهي التعاون الحزبي السياسي. (انظر الشكل ١/١). وهذا يشير إلى الإجراء أو العملية التي تعمل من خلالها الأحزاب السياسية سوياً، بهدف تحقيق الغايات المنشودة نفسها. وفي حين أن المنافسة التي تجري بين الأحزاب السياسية داخل أطر معايير متعارف عليها عالمياً غالباً ما تتم مكافأتها والإشادة بها - مثلاً، عندما يتم الإعلان عند انتهاء الانتخابات بأنها كانت "حرة ونزيهة" - فإن مثل "ختم الجودة" هذا لا وجود له في البلدان التي تتمتع بآليات عمل تعاون سياسي جيد. (انظر على سبيل المثال الإعلان بشأن معايير الانتخابات الحرة والنزيهة عام ١٩٩٤).

الشكل ١/١

التوازن بين التعاون والمنافسة السياسية

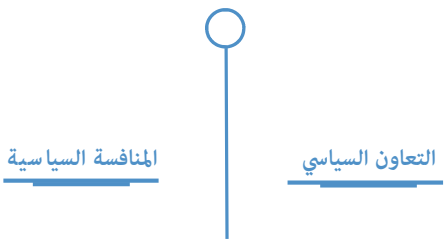

تعتبر ديناميكيات التعاون في المنافسة السياسية ضرورية لتحقيق إصلاح ديمقراطي مستدام، وتوفير أرضية مشتركة قوية لتعزيز الديمقراطية.

يمكن تصور آليات المنافسة (مثل الانتخابات) وآليات التعاون (مثل الحوارات) على أنها بمثابة "المفاصل" التي تمكن كلتا الساقين من التحرك قدماً.

يعد تحقيق التوازن بين استخدام المنافسة السياسية والتعاون السياسي ومعرفة آلياتها مسألة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية، وتوفير خيارات مجدية للمواطنين. ومع ذلك، فإنه يمكن اعتبار أن التوازن الأمثل بين المنافسة والتعاون مرتبط بصفة محددة بالسياق العام، ويعتمد ذلك على مجموعة متنوعة من العوامل، بما فيها حالة الديمقراطية السائدة في الدولة (مثلاً، هل الديمقراطية القائمة هناك ناشئة أم راسخة؟)، ونسق ترتيباتها المؤسسية (مثل طريقة تصميم النظام الانتخابي والنظام السياسي) وطبيعة المشهد الحزبي السياسي (مثلاً: هل يهيمن على المشهد حزبان اثنان، أم تسوده أحزاب متعددة؟).

٢/١ أمثلة على آليات التعاون

كيف يمكن للأحزاب السياسية استخدام السبل المختلفة للتعاون الحزبي السياسي بشكل فعال؟ ويشكل هذا السؤال تحدياً للأحزاب السياسية والسياسيين على حد سواء، ويرجع ذلك إلى العديد من السبل التي يمكن لحزب سياسي أن يعمل فيها، جنباً إلى جنب، مع أحزاب سياسية أخرى لتحقيق أهدافها السياسية. وفيما يلي، خمس آليات تعاون للاطلاع عليها.

١. **تحالف (كبير) لأحزاب سياسية**: وعادة ما ينطوي هذا على حزبين أو أكثر من الأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة، أو التعاون لكسب تصويت ما (مثل تمرير تشريعات في البرلمان). ويمكن صياغة مثل هذه التحالفات، إما في مرحلة ما قبل الانتخابات أو في مرحلة ما بعد الانتخابات.

٢. **تشكيل لجنة برلمانية (مختارة/قائمة)**: بموجب هذه الآلية، يتم إعطاء مجموعات صغيرة من البرلمانيين من مختلف الأحزاب تفويضاً أو سلطة من قبل البرلمان لوضع أو صياغة توصيات بشأن قضايا السياسة أو التشريعات أو المسائل المتعلقة بالأداء والإنفاق الحكومي.

٣. **التجمع البرلماني**: وهو عبارة عن تنظيم (عادة بصورة غير رسمية) من عدد من أعضاء حزب ما في البرلمان (النواب) الذين يتقاسمون مصالح مشتركة معاً لمحاولة التأثير على الأجندة السياسية بشأن قضايا محددة. وغالباً ما تتشكل هذه المنظمات من أحزاب مختلفة، ولا تتقدم بتقارير إبلاغ رسمية، وليس لها التزامات محاسبة أو مسؤولية.

٤. **حوار حزبي سياسي مؤسسي**: وهو عبارة عن حوار متواصل بين الأحزاب السياسية من مختلف ألوان الطيف السياسي، لا يقتصر بالضرورة على الأحزاب البرلمانية، ولكنه يركز في كثير من الأحيان على القضايا ذات الاهتمام المشترك للأحزاب كمؤسسات (مثل منابر الحوار المتعدد الأحزاب).

٥. **حوار حزبي سياسي غير رسمي**: ويشير هذا النمط إلى أي نوع من الحوار قد يجري بين اثنين أو أكثر من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية بطريقة غير منظمة، ودون وجود آلية تنظيمية (مثلاً خلال الاجتماعات العادية أو أثناء اللقاءات بالصدفة في الممرات البرلمانية). (وللمزيد من المعلومات والتعريفات، يرجى الرجوع إلى مؤلف ماكلين وماكميلان- McLean and McMillan-عام ٢٠٠٩).

وتبين هذه الأمثلة الخمسة، أن التعاون السياسي يمكن ممارسته في عدد من الطرق. وتستطيع الأحزاب التعاون والعمل معاً لأوقات قصيرة، غالباً ما تكون هذه في فترة الانتخابات، أو التزامها بإقامة شراكات آنية، أو طويلة الامد، عن طريق التعاون أو بناء التحالفات بين الأحزاب. وحتى عندما تقرر الأحزاب توحيد صفوفها في ائتلاف أو اندماج فيما بينها؛ فإن عنصر التنافس السياسي فيما بينها يظل قائماً، سواء كان ذلك بين الأحزاب السياسية المختلفة، أو داخلياً بين مختلف فصائل الحزب الواحد.

ويعمل الجدول ١/١ على لفت الانتباه إلى حقيقة مفادها، أن الأحزاب السياسية يمكنها استخدام الحوار الحزبي السياسي والاستفادة منه كأداة أو آلية لبناء التحالفات بين الأحزاب، والتعاون بشأن مجموعة من القضايا، أو التعاون على أساس مخصص، سواء في داخل أو خارج المؤسسات المنتخبة بطريقة ديمقراطية. وفي الديمقراطيات الانتقالية أو البلدان الخارجة لتوها من الصراع، فإن الحوار بين الأحزاب يمكن أن يكون مفيداً أيضا في تخفيف التوتر والصراع.

الجدول ١/١

استخدام الحوار لدعم التعاون والمشاركة وبناء التحالفات السياسية

الطرق التي يمكن للأحزاب العمل فيها معاً داخل المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً وخارجها	التزام الأطراف للعمل سوياً	الإطار الزمني	إضفاء الطابع الرسمي	مستوى الثقة النسبي	عدد المواضيع	هياكل التعاون	صك/ آلية
اندماج الأحزاب	التزام تام	غير محدد/ دائم	طابع رسمي كامل	أعلى مستوى من الثقة	الموافقة على جميع المواضيع المدرجة للأحزاب	هيكل تنظيمي واحد	حوار بين الأحزاب السياسية
بناء تحالف (مثلاً، عن طريق تحالفات طويلة الأمد)	التزام قوي جداً	فترة طويلة ("بقدر ما هو ضروري للبقاء في السلطة")	رسمي جداً	مستوى عال من الثقة	شامل/ الكل مدرج	هياكل وإجراءات شاملة	
التعاون (مثلاً، عن طريق الهيئات، أو المؤتمرات الحزبية أو منابر الحوار متعددة الأحزاب)	التزام قوي	مؤقت	رسمي نسبياً	مستوى عادي من الثقة	متعدد القضايا	بعض الهياكل والإجراءات	
التعاون (مثلاً، عن طريق التحالفات المؤقتة أو الاجتماعات)	التزام	فترة قصيرة/ كما يلزم	غير رسمي	ثقة محددة	موضوع واحد	هياكل وإجراءات قليلة	

٣/١ مساحات الحوار داخل وخارج البرلمان

يحصل الحوار بين الأطراف السياسية في أماكن ومساحات مختلفة، سواء في داخل أو خارج المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً. وفي معظم البلدان الديمقراطية، فإن أروقة البرلمانات (وهذه تعني هنا بأنها تشمل جميع الجمعيات التأسيسية والمجالس التشريعية) تعتبر الأماكن الرئيسية المخصصة للمناقشة العامة حول المسائل السياسية على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي.[٢]

وهذه البرلمانات هي مساحات مصممة بصورة خاصة لتتيح المجال للمواطنين بإمكانية الوصول إلى ممثليهم من أعضاء أحزابهم الذين يقومون بأداء أدوار الرقابة والتمثيل والتشريع نيابة عنهم. وفي معظم الديمقراطيات، فإن أروقة البرلمانات هي المنابر الابتدائية للحوار ومناقشة الشؤون السياسية.

وحيث أن معظم الأنشطة البرلمانية يتم القيام بها من خلال لجان متخصصة، فإن اللجان البرلمانية تعمل على توفير سبل جيدة للحوار الحزبي بحكم طبيعة تكوينها بأطياف حزبية متعددة. وفي بعض البلدان، مثل كينيا، يستطيع رئيس البرلمان أيضاً عقد منتديات خاصة بشأن القضايا المطروحة للمناقشة في البرلمان، والتي تتطلب بناء توافق في الآراء حولها. وخلال هذه الجلسات غير الرسمية، فإن أعضاء البرلمان عادة ما يستطيعون بناء توافق في الرأي حول القضايا الشائكة قبل طرحها للمناقشة الفعلية في داخل البرلمان.

"وبصفتها المؤسسة المركزية للديمقراطية، فإن البرلمانات تجسد إرادة الشعب في الحكومة، كما تحمل كل توقعاتهم بأن تكون الديمقراطية متجاوبة حقاً مع احتياجاتهم، وتساعد في حل المشاكل الأكثر إلحاحاً التي تواجههم في حياتهم اليومية. وكهيئة منتخبة لتمثيل المجتمع بكافة فئاته وأطيافه، فإن البرلمانات تتحمل مسؤولية فريدة للتوفيق بين المصالح المتضاربة وتوقعات الجماعات والمجتمعات المختلفة، من خلال الوسائل الديمقراطية للحوار وتبني الحلول الوسط. وبوصفها الجهاز التشريعي الرئيس، فإن البرلمانات تضطلع بمهام مواءمة قوانين المجتمع مع الاحتياجات والظروف المتغيرة بسرعة لديهم. وبإعتبارها الهيئة المكلفة بالإشراف على الحكومة، فإن البرلمانات مسؤولة عن ضمان بقاء الحكومات بأن تظل مسؤولة تماماً أمام الشعب".
الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)
"البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل الممارسة الجيدة"[٢٠٠٦]

ومع ذلك، قد يحصل في بعض السياقات عدم إمكان إجراء أي حوار حزبي سياسي بنّاء في البرلمان نفسه. وحتى عندما تكون فرص الحوار مهيئة، فقد تشعر الأحزاب السياسية أن البرلمان لن يمكّنها من الانخراط في حوار حزبي صريح وذي مغزى. وعلى سبيل المثال، فإن الأحزاب السياسية الرئيسة قد ترغب في مناقشة قضايا بصفتها كمؤسسات وليس كمجموعات من النواب. كما أن العلاقات بين الخصوم السياسيين الرئيسيين، قد تكون أيضا مستقطبة للغاية لإجراء حوار هادف في محيط بيئة عامة.

وفي مثل تلك الحالات، فإن الأحزاب قد تجد أن من المفيد وضع آليات حوار تكميلية خارج المقرات البرلمانية القائمة. وتشتمل الكلمات التي تصف آليات الحوار الحزبية السياسية، بصفة أكثر رسمية أو مؤسسية، على عبارات أخرى مثل "منبر الحوار"، "المنتدى"، "المجلس" و"لجنة الاتصال". ويستخدم هذا الدليل عبارة "آلية" الحوار، باعتبارها مصطلح شمولي كمظلة للتغطية، كما يشير الدليل إلى عبارة "منابر" في حالات الحوار الحزبية السياسية التي تتسم بإضفاء درجة معينة من الطابع المؤسسي عليها.

ويجادل بعض الخبراء، في أن الحاجة إلى ضرورة وجود حيز أو مكان جديد للحوار خارج أروقة البرلمان ليست دائماً واضحة، وأن نقل أجزاء من النقاش العام والحوار بعيداً إلى مكان منفصل خارج مساحة الديمقراطية، يتطلب بعض المبررات. (انظر على سبيل المثال كاروثرز Carothers عام ٢٠٠٥: ص٢٠٥).

ونظراً لأن الحوار بين الأحزاب يعتبر أكثر فعالية عندما يعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية والسياسية - بدلاً من تقويضها وإضعافها - فإن من الأهمية بمكان العمل على استكشاف وشرح الأسباب الكامنة وراء السبب في رغبة بعض الأحزاب السياسية لاستخدام أماكن تكميلية للانخراط في الحوار مع بعضها البعض. وقد تتعلق هذه الأسباب بمسألة الأداء العام للبرلمان كمنبر للنقاش والحوار، أو علاقات توازن القوى بين الأحزاب في البرلمان، أو ضعف حلقة الوصل التي تربط بين النواب والمنظمات الحزبية التي يمثلونها.

البرلمان كمنبر مناقشة

في حين أن البرلمان هو المحفل والساحة العامة، فإن أي منبر حواري بين الأحزاب يُنظر إليه عموماً على أنه ينطوي بطبيعته على نوع من السرية، مما يميل إلى تغيير طبيعة المحادثة. وتعمل الأحزاب على استخدام البرلمان بصورة علنية لمناقشة مختلف الخيارات والبدائل السياسية، وعرض برامجها الحزبية والحصول على الدعم من الناخبين المحتملين. ونتيجة لذلك، فإن المناقشات التي يقدمونها تميل إلى التركيز على تمييز أنفسهم عن الجهات والأحزاب الأخرى أكثر من التركيز على مناقشة مفتوحة حول القضايا السياسة أو توضيح المشاكل. وتتفاقم هذه الممارسة في بعض الأحيان بفعل القواعد والإجراءات البرلمانية، مثل الشروط التي تحد من الوقت المتاح لحديث النائب، مما يضطر السياسيين لتوضيح آرائهم في مقدار محدد من الوقت أثناء محاولة مقارنة أنفسهم مع الأطراف الأخرى، بدلاً من استغلال المساحة المتاحة للتوسع في المناقشات الموضوعية، واستكشاف مواقع بديلة أو البحث عن أرضية مشتركة.

وتعمل هذه الممارسة أيضا على تقويض الفارق الدقيق والهام بين مفهومي المناقشة والحوار. وفي حين أن المناقشات تكون عادة مصحوبة بتهجمات ومقاطعات للكلام ضمن قيود الخطاب العام السائد، مما يشجع المشاركين في سياق الحوار على التشكيك في جدارة الخطاب العام الجاري، والعمل على استكشاف الخيارات المختلفة لتحديد المشكلة واقتراح الحلول لها. [٣]

"في البرلمان، لا تشاهد الأحزاب السياسية سوى طرف قمة جبل الجليد، أي مجرد غيض من فيض: في حين أن معظم ما يراه ويعتقد فيه حزب آخر، ويحتمل التوافق عليه، يظل كامناً تحت السطح".
هرمنغيلدو مولهوفو (Hermenegildo Mulhovo)
ميسر حوار، المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب موزامبيق.

تأثير القوة الحزبية داخل البرلمان

إن عملية توزيع المقاعد النيابية وتوازن القوى، قد تؤثر بشكل قوي على توازن العلاقات بين الأحزاب، وهذا قد يؤثر سلباً على فرص الحوار في البرلمان، خاصة عندما يجري اتخاذ القرارات البرلمانية بناء على التصويت. وعلى سبيل المثال، فإنه في حالة وجود حزب يتمتع بالأغلبية البرلمانية أو في حالة نشوء ائتلاف يحوز على أغلبية مستقرة، فإن مشاريع القوانين في البرلمان لا تحتاج إلى موافقة المعارضة عليها من أجل اعتماد تمريرها. وهذا سيؤدي إلى وضع قد يتجاهل فيه الحزب أو الائتلاف الحاكم أصوات معارضيهم، مما يقود بالتالي، إلى تجاهل آراء أفراد المجتمع الذي تمثله المعارضة النيابية في مجلس النواب.

وفي المقابل، في الحالات التي لا تتوفر فيها أغلبية سياسية بصورة واضحة، فإن الحاجة للحوار والتوافق في البرلمان تصبح أكثر إلحاحاً، كما تغدو التحالفات بين الأحزاب مطلوبة من أجل اتخاذ قرارات فعالة. وفي مثل تلك الأوضاع، فإنه يصبح من المرجح أن تعمل "بعض الأحزاب" على عقد اللقاءات ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في مقرات اللجان أو في الممرات والردهات، بهدف استكشاف مواقف بعضهم البعض، وتحديد المجالات لإمكانية التفاوض عليها وعقد التسويات بشأنها.

الحلقة الضعيفة بين الأحزاب والبرلمان

إن النواب في العديد من الأقطار هم الممثلون الرئيسيون لجمهور الناخبين لهم، حيث يتم اختيارهم من خلال انتخابات شعبية. ولذلك، فإن عدداً كبيراً من النواب، على الأقل، يشاركون بالنيابة عن أحزابهم في كثير من الحوارات الحزبية السياسية، وخصوصاً في المناقشات التي تتعلق بالقضايا الهامة مثل رسم السياسات العامة. ومع ذلك، فإنه من غير السليم دوماً أن نفترض أن هؤلاء النواب هم الممثلون المعبرون عن الناخبين في الحوار بين الأحزاب السياسية، وذلك لأن مصالح الأحزاب السياسية كمؤسسات غالباً ما يكون قادة الأحزاب هم أفضل من يمثلها من خارج البرلمان. وفي الواقع، فإن النواب (وخاصة من هم في سلك الأنظمة البرلمانية وقادمون من دوائر انتخابية ذات عضو برلماني واحد)، يتعين عليهم أن يكونوا مسؤولين أمام أحزابهم من جهة، وأمام ناخبيهم من أعضاء دوائرهم الانتخابية من جهة أخرى، وبالتالي فإنهم في بعض الأحيان قد يتجاهلون المصالح الحزبية. وفي بعض الحالات، فإنه قد يحصل التعبير عن ذلك بمخالفة الانضباط الحزبي الداخلي وعدم الولاء للحزب (على سبيل المثال، عندما يتجاهل عضو البرلمان علناً التصويت لصالح قضية ما، أو يعمد للتصويت ضد خط الحزب الرسمي المقرر، أو ينشق من داخل الحزب).

وفي مثل تلك الحالات، فإن من المرجح أن تعمد الأحزاب السياسية لاختيار إجراء حوار بين الأحزاب خارج أروقة البرلمان. ومع هذا، فإن من الضروري عند القيام بذلك الحرص على إشراك النواب في الحوار بمرحلة مبكرة وتوفير مزيج صحيح بين ممثلين برلمانيين وانتخابيين، بالإضافة لعدد من الكوادر الحزبية. (انظر أيضا الفصل ١٢ بشأن الاتصالات والاستعدادات الداخلية للأحزاب).

٤/١ خلق ديناميكيات متنوعة بين الأحزاب

من الناحية المثالية، فإن إقامة منبر حوار حزبي سياسي من شأنه تكميل عمل الأحزاب في البرلمان. وهذا يتضمن، أن الحوار ينبغي أن يهدف إلى توفير قيمة إضافية لمختلف وظائف وأنشطة البرلمان، على سبيل المثال، من خلال المساعدة في إعداد السياسات أو التشريعات التي ستجري لاحقاً مناقشتها واتخاذ القرارات بشأنها في البرلمان، أو من خلال تقوية قدرات الأحزاب السياسية للمشاركة البرلمانية الفعالة. وقد يصبح مثل هذا النوع من الحوار حاسماً أيضا في بناء توافق في الآراء بشأن إجراءات سياسة حساسة، أو وضع تشريعات في البرلمان.

ومن المفضل في منبر الحوار بين الأحزاب أن يشكل حيزاً منفصلاً عن البرلمان، ويعمل بهياكل وإجراءات مختلفة من شأنها خلق ديناميكيات عمل أفضل بين الأحزاب، وإتاحة المجال لإجراء الحوار بدلاً من الجدل والنقاش. وعلى سبيل المثال، ففي حين أن البرلمان هو المكان الذي يتم فيه صنع القرار الديمقراطي من خلال تصويت الأغلبية، فإن المنبر الحواري يعمل على تحفيز الأحزاب لإبتكار واستخدام طرق بديلة في عملية التوصل لإتخاذ القرارات (مثل بناء التوافق في الآراء). وفي عملية الحوار، فإن الأحزاب السياسية تكون واقعة تحت ضغط أقل لجذب الناخبين من خلال إعطاء مواقف مقابلة أو بدائل سياسية لما هو عليه الحال تحت قبة البرلمان. وبدلاً من ذلك، فإن هيكل الحوافز هنا يعتبر مختلفاً، حيث يتيح المجال لخلق حيّز أكبر للاستكشاف.

كما أن المنبر الحواري قد يتخذ نهجاً مغايراً للمنهج المتبع في علاقات القوة والنفوذ القائمة بين الأحزاب، مثل القيام على سبيل المثال بدعوة ممثل واحد من كل حزب، على عكس التمثيل النسبي المرتكز على أساس تقسيم المقاعد المتبع في البرلمان. كما يستطيع المنبر أن يتبنى أيضا إجراءات مختلفة؛ مثل السماح للأطراف المشاركة في الحوار بالمزيد من الوقت للحديث، وعقد مناقشات معمقة بشأن المسائل التقنية، ودعوة خبراء أو استكشاف مجموعة متنوعة من الخيارات، حتى لو كانت بعض هذه الإجراءات تحيد عن الخط الرسمي للحزب .

وبينما يكون في وسع عملية الحوار بين الأحزاب السياسية المساعدة في تحسين ديناميكيات التعامل بين الأحزاب وتؤدي دوراً إيجابياً في إلهام عمليات الإصلاح الوطنية، فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن ينظر إليها كعملية صنع قرار موازية، أو بإعتبارها آلية للتحايل والالتفاف على المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً. ويستطيع الحوار بين الأحزاب أن يؤدي دوره بشكل أفضل، إذا تم استخدامه بالتنسيق المستمر مع المؤسسات الرسمية لتعزيز عمليات الإصلاح الديمقراطي. (انظر أيضا دراسة الحالة حول نيبال في الملحق ١ من هذا الدليل).

٥/١ تقوية دور الأحزاب السياسية

يحتاج أي بلد ديمقراطي لأحزاب سياسية قوية إذا كان له أن يعمل بشكل جيد. والأحزاب السياسية الضعيفة (مثل تلك التي تفتقر لوجود هياكل حزبية فاعلة، أو التي تعتبر بمثابة "آلات انتخابية" بدلاً من كونها أحزاباً برامجية)، تعتبر في أغلب الأحيان أقل قدرة على إجراء حوار فعال بين الأحزاب، سواء كان ذلك في داخل البرلمان أو خارجه. كما قد تجد الأحزاب الضعيفة صعوبة في صياغة مواقف لها، استناداً إلى رؤى سياسية سليمة، أو قد تجد صعوبة لإيضاح أن السياسة تتحدد داخلياً بضمان الدعم والتأييد من أغلبية أعضاء الحزب. والخصائص الحزبية التي تساعد أي حزب على المشاركة بشكل فعال في أي عملية حوار تشمل (لكنها لا تقتصر عليها)؛ الاستخدام الفعال لآليات حوار وتشاور داخلي، والقدرة على إجراء البحوث والتحليلات الفنية، وصياغة برامج وسياسات حزبية، والتخطيط الاستراتيجي.

ويستفيد الحوار بين الأحزاب من الأحزاب السياسية القوية المشكلة بصورة ديمقراطية. وفي الوقت نفسه، فإن الأحزاب السياسية تستطيع استخدام عمليات الحوار بين الأحزاب لإجراء مراجعة لنفسها كمؤسسات، ومعالجة العديد من التحديات العامة التي تواجهها (مثل إيجاد سبل لتحسين التشريعات أو تعزيز الهياكل التنظيمية الحزبية لديها، مما يمكنها من النجاح في أداء المهام المنوطة بها في المجتمع).

٦/١ الاطراف الفاعلة الأخرى المعنية بالحوار

ليس المقصود إجراء الحوارات بين الأحزاب بصورة معزولة، حيث أنها تمثل عادة جزءاً من منظومة أوسع من عمليات الحوار الديمقراطي، مثل تلك التي ترتبط بجهود بناء السلام أو عمليات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وعليه، فإن الإشارة فقط إلى الأحزاب السياسية، يعتبر تبسيطاً لديناميكيات معظم عمليات الحوار لدى الأحزاب السياسية.

وبناء على السياق والأهداف والترتيبات الموضوعة للحوار الحزبي السياسي، فإن العديد من الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع يمكنها المشاركة في الحوار. ومن بين الجهات الفاعلة التي يمكنها المشاركة في هذا الشأن: الموظفون العاملون في مكتب رئيس الدولة، الهيئات التشريعية الوطنية والإقليمية، الفروع التنفيذية للأجهزة والوزارات الحكومية، هيئات إدارة الانتخابات، منظمات المجتمع المدني، أمناء الأحزاب السياسية، والمنظمات النسائية والشبابية، والأقليات. وتشمل الجهات الفاعلة الأخرى التي تصلح للمشاركة، هيئات تخطيط التنمية الوطنية، الهيئات الوطنية الإقليمية أو المحلية، المجالس الاجتماعية والاقتصادية، لجان بناء وحفظ السلام، أو الإصلاح، رجالات الفكر الأكاديميين، مؤسسات الفكر والرأي، حركات

المواطنين، ممثلو القطاع الخاص والهيئات الدينية والتقليدية والسلطات التقليدية، ومنظمات وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، لدى تبادل وجهات النظر بشأن بعض الأحكام الدستورية، فإن الأمر قد يتطلب وجود شخص من لجنة مراجعة الدستور، في حين أن مناقشة مستوى الخدمات الصحية يتطلب إجراء مشاورات، عن كثب، مع خبراء من وزارة الصحة وجماعات المصالح الحيوية.

ومن شأن الفهم والتقدير الجيد لأدوار وإسهامات وأجندات مختلف الجهات الفاعلة، المساعدة في إثراء الحوار وزيادة فاعليته، كما أن إنشاء وتوطيد علاقة بناءة فيما بين مختلف هذه الجهات الفاعلة يعتبر أمراً حيوياً وبالغ الأهمية في إنجاح عملية الحوار نفسها.

وفي حين أن الاستقصاء الدقيق لأدوار جميع الجهات الفاعلة التي قد تصلح للمشاركة في الحوار الحزبي السياسي هو خارج نطاق الغرض من وراء وضع هذا الدليل، فإن إسهام بعض الجهات الفاعلة: مثل هيئات إدارة الانتخابات، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام قد تمت مناقشتها بالتفصيل في الفصلين ٦ و١٧.

٧/١ تيسير الحوار

تعتبر الأحزاب السياسية عادة أنها بمثابة المبادِرة، والمشارِكة، والمستفيدة الأولى من الحوار بين الأحزاب. ومع ذلك، فإنه في حال توتر العلاقات وانعدام الثقة بين الأحزاب، وعدم رغبة أي طرف للمبادرة في اتخاذ الخطوة الأولى للحوار، ينبري الوسطاء المستقلون للعمل على تيسير وإطلاق الحوار بين مختلف الفرقاء.

وتستطيع الجهات الموثوق بها المساعدة في تصميم عملية الحوار اللازمة، وتولي القيام بدور عقد الحوار أو تقديم الدعم المالي أو التقني الضروري. وغالباً ما تعتبر هذه الأطراف بمثابة القوة الدافعة وراء عملية الحوار بين الأحزاب.

ويعتبر إشراك رعاة عقد الحوار النزهاء بأنه الأكثر شيوعاً في سياقات الاستقطاب المتوترة سياسياً، حيث قد تجد الأحزاب السياسية صعوبة في إطلاق وإدارة عملية الحوار من تلقاء ذاتها، (مثلاً، لأنه قد ينظر إلى الاجتماع كجزء من الاجندة السياسية واردة من طرف واحد).

وفي الممارسة العملية، فإن الأحزاب السياسية التي تفكر في إطلاق عملية حوار بين الأحزاب قد تواجه عدداً من السيناريوهات المحتملة:

١. جميع الأطراف منفتحة وترغب في إجراء حوار بين الأحزاب دون مساعدة من أحد ميسري الحوار المستقلين.
٢. جميع الأطراف راغبة في إجراء حوار بين الأحزاب، ولكنها تفضل إشراك أحد ميسري الحوار المستقلين لمساعدتهم في توجيه العملية.
٣. رغبة حزب واحد أو بعض الأحزاب في عقد حوار، في حين قد تعارض أحزاب أخرى في ذلك (مثلاً عندما تريد أحزاب المعارضة عقد الحوار، ولكن الحزب الحاكم يرفض ذلك، أو عندما تكون الأحزاب البرلمانية مترددة في الدخول في حوار مع الأحزاب غير البرلمانية).
٤. عدم رغبة أي من الأحزاب السياسية للدخول في حوار مع بعضها البعض (مثل حالات النزاع أو ما بعد النزاع، حيث لا تزال الأحزاب السياسية تنظر لبعضها البعض كأعداء، أو في غيرها من حالات الاستقطاب العالية.

وفي حالتي السيناريو الثاني والثالث أعلاه، فإنه يمكن للاعب أو طرف ثالث الشروع في إطلاق عملية حوار إيجابية، بناء على طلب من طرف واحد أو أكثر من الأطراف السياسية، وتوفير أرضية محايدة أو "مساحة آمنة" للقاء فيها معاً. ويستطيع ميسرو الحوار دعوة وإشراك مؤسسات محلية، مثل مركز الديمقراطية الوطنية، كبار المفكرين، أو أعضاء المؤسسات الأكاديمية، أو لاعبين دوليين مثل الأمم المتحدة (UN)، أو المنظمات غير الحكومية (NGOs)، أو مؤسسات الأحزاب السياسية الدولية. ويتعين على جميع الأطراف السياسية النظر إلى ميسر الحوار على أنه طرف متمكن ونزيه.

ولعل المبدأ الرئيس والاستنتاج الأولي في هذا الشأن، يتمثل في أن أفضل مساعدة مستقلة يمكن تقديمها، تأتي عندما يتم طلبها من قبل أكثر من حزب أو طرف واحد. ومع ذلك، فإنه في حالة السيناريو الثالث أو الرابع، فإن الوسيط المحاور يمكنه العمل بصورة استباقية، والشروع في إطلاق الحوار بدون الموافقة المسبقة من جانب الأطراف أو الأحزاب المشاركة في الحوار، وذلك لأن تعزيز وحفظ السلام والديمقراطية يمثل جزءاً من مهامه وصلاحياته المخولة له. كما يستطيع رجال الفكر والمواطنون أو أعضاء المؤسسات الأكاديمية أيضاً، أن يناشدوا المنظمات العالمية للقيام بدور تسهيل وتيسير لإطلاق عملية الحوار بين الفرقاء.

وفي كل السياقات، فإن المسؤولية الرئيسة لميسر أي حوار، تتمثل في خدمة جميع الفرقاء السياسيين من خلال إجراء عملية الحوار لهم بأفضل طريقة ممكنة. ويتناول الفصل التالي، دور ميسر الحوار بصورة أكثر تفصيلاً.

النتائج

- إن المنافسة السياسية والتعاون السياسي ينبغي أن يمضيا قدماً سوية.
- في حين أن البرلمانات تمثل حيزاً هاماً للحوار بين الأحزاب السياسية، فإن أداءها العام والتوترات الناشئة بين الأحزاب السياسية قد تعمل على الحد من هذا الحيّز المتاح.
- تنطوي آليات الحوار السياسي بين الأحزاب بصورة نمطية على طريقة أكثر تنظيماً لعقد الحوار بين الأحزاب السياسية.
- كما يمكن استخدام هذه الآليات لبناء توافق في الرأي حول القضايا السياسية المثيرة للجدل داخل وخارج مجلس النواب، وذلك من أجل التخفيف من حدة التوتر في سياقات الاستقطاب الشديدة.
- تعتمد فعالية آليات الحوار بين الأحزاب على مدى قوة الأداء الديمقراطي للأحزاب، ولكن هذه الآليات تستطيع مساعدة الأحزاب للعمل بصورة أفضل.
- إن الحوار بين الأحزاب لا يحدث في جو من العزلة، وتستطيع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الحوار وفقاً للسياق والأهداف والترتيبات المتخذة.
- يستطيع ميسرو الحوار خدمة الأحزاب السياسية في إجراء الحوار اللازم لها.

التوصيات

- ضرورة معرفة أنواع آليات التعاون القائمة بين الأحزاب.
- تحديد دور البرلمان كمنبر للحوار أو النقاش بين الأحزاب.
- استكشاف الأسباب الكامنة وراء رغبة الأحزاب السياسية لإستخدام مكان ثانوي للتفاعل والحوار مع بعضها البعض.
- شرح كيف يمكن استخدام الحوار بين الأحزاب للتعبير عن النقاش البرلماني.
- إشراك كل من ممثلي البرلمان/ الدوائر الانتخابية والكوادر الحزبية.
- تقييم كيف تستطيع الأحزاب السياسية استخدام الحوار للنظر لأنفسها كمؤسسات، ومعالجة نقاط الضعف والتحديات العامة التي تواجهها.
- تحديد العلاقة بين حوار الأحزاب السياسية والحوار الديمقراطي الأوسع بشأن عمليات الإصلاح.
- النظر في كيفية بناء الثقة وتخفيف التوترات عن طريق الحوار.
- تأكيد مدى الإقبال والطلب على تيسير إجراء الحوار لدى مختلف الأحزاب والأطراف.

الفصل ٢: دور ميسر الحوار

تعتبر جودة تيسير الحوار أمراً بالغ الحيوية لنجاح أي عملية حوار حزبي سياسي. والوسطاء أو الميسرون، هم الأُناس الذين في كثير من الحالات يباشرون في اتخاذ الخطوة الأولى لجلب الأطراف سوياً. والميسر (الذي يكون في كثير من الأوقات مدعوماً بفريق من الميسرين المعاونين) هو في العادة بمثابة المحرك الاستراتيجي ومكتب الإسناد الخلفي وراء كل عملية حوار، فضلاً عن كونه نقطة الاتصال الرئيسة للأحزاب السياسية في جميع مراحل عملية الحوار برمتها.

وهذا يعني أن عملية تيسير إجراء الحوار أبعد ما تكون عن مجرد ممارسة سهلة. كما أن التنقل والإبحار عبر شبكة معقدة من المصالح السياسية ووجهات النظر، وتوقعات متفاوتة، ورغبات ومطالب متغيرة، تأتي كلها في إطار سياق سياسي متغير باستمرار، مما يتطلب مجموعة فريدة من المواهب والقدرات.

وفي وسع ميسري الحوار، القيام بدور هام في مجال التخفيف من المخاطر والحفاظ على الشرعية الديمقراطية لمنابر الحوار وتوفير الضمانات للنتائج التي تتمخض عنها. كما يمكنهم، على سبيل المثال، مساعدة الأحزاب في تجنب السماح لقواعد الحوار باستبعاد أنواع أخرى من المنظمات السياسية، أو النظر إليها كمجرد أشخاص قابعين في أبراج عالية ويتخذون قراراتهم من خلف أبواب موصده، أو يعملون على خلق توقعات وآمال عالية جداً، عن طريق إطلاق وعود لا يمكن تحقيقها.

وثمة ثلاث مهارات وكفاءات رئيسة يتعين توفرها عند العمل في مجال عمليات الحوار بين الأحزاب، وتشمل هذه: عدم التحيز، الحس السياسي، والقدرة على توليد المِلكية الحزبية (لأن الأحزاب، في نهاية المطاف، هي المسؤولة عن صنع أعمال الحوار). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ان يكون لميسري الحوار النية لتعزيز الحوار المستدام والشامل بين الأحزاب، مع ضمان الشرعية الديمقراطية للحوار.

ويناقش هذا الفصل مختلف المهارات والمبادئ الإرشادية اللازمة لميسر الحوار، ويختتم بخطوة هامة من الأطراف للاتفاق على دور لميسر الحوار.

١/٢ عدم التحيز مقابل الحياد

إن نقطة الانطلاق الرئيسة لعمل ميسري الحوار، تتمثل في أن مشاركتهم تنبع من موقف الاستقلال السياسي وعدم التحيز (غريفيث ويتفيلد- Griffiths and Whitfield عام ٢٠١٠: ص ١٨). وهذا يعني، أن ميسر الحوار يجب أن يكون وسيطاً جديراً بالثقة بين الأطراف السياسية، ولا ينبغي أبداً أن ينظر إليه على أنه منحاز لأطراف معينة أو يتدخل في شؤونها الداخلية.

كما أن ميسر الحوار لا يحتاج بالضرورة أن يكون محايداً، بمعنى عدم السماح أن يكون له صوت أو رأي شخصي. ومع ذلك، فإنه يجب على الميسر أن يتصرف دوماً بعدم تحيز في جميع نواحي الحوار. ولعل أحد أهم الفوارق بين الحيادية وعدم التحيز، يتمثل في أنه حتى لو أن الميسرين (أو المنظمات التي تستخدمهم) كان لديهم تفضيلات سياسية شخصية أو انتماءات خاصة بهم، فإن هذه المسائل لا يجوز أن تنعكس على عملية الحوار.

وبعبارة أخرى، فإن هناك فرقاً بين وجود وجهات نظر شخصية وبين أخذ تلك الآراء إلى طاولة الحوار. وهذا التمييز مهم بشكل خاص عند العمل مع الأحزاب السياسية، وذلك لأن العلاقات السياسية بين الأحزاب السياسية وميسر الحوار هي في معظم الحالات لا مفر منها. وعلى سبيل المثال، فإن الميسر عادة ما يكون ناخباً، ويحمل وجهات نظر سياسية ليبرالية أو أكثر تحفظية، كما قد يكون له أصدقاء أو عائلة من النشطاء السياسيين أو من العاملين لدى بعض منظمات المجتمع المدني التابعة لأيديولوجيات سياسية محددة.

وفي الوقت نفسه، فإن عدم التحيز لا تعني بالضرورة نفس الشي مثل عدم الاصطفاف (بمعنى عدم التحالف او الانتماء لأي من الأحزاب السياسية). وعلى سبيل المثال، فإن ميسري الحوار قد يكونوا قد عملوا في السابق لدى حزب سياسي ما، ولكنهم يظلون نزهاء لأن هدفهم الرئيس هو تيسير عمل الحوار بإنصاف وعدل. وفي بعض الحالات، في حالة أن الميسر قد كانت له علاقة عمل في السابق مع طرف أو حزب ما، فإنها قد تكون ذات فائدة عندما يتعلق الأمر بإشراك ذلك الطرف في عملية الحوار.

وفي الممارسة العملية، فإن هذا يعني ضرورة اعتماد النهج التعددي للحوار الحزبي السياسي منذ البداية. وينبغي أن تشعر جميع الأحزاب، بغض النظر عن حجمها أو قوة تمثيلها في البرلمان، أنها متساوية. وبالمثل، فإنه لا يجوز لأي

طرف أن يشعر بأنه أصغر أو أقل أهمية بسبب الطريقة التي يجري التعامل بها من قبل الميسر.

"من الضروري للميسر أو المؤسسة البقاء بثبات بصورة غير حزبية في تصور وتنفيذ عملية الحوار".
ميسر حوار، أفريقيا. [4]

وتتوقف مدى قوة وموثوقية الميسر في نهاية المطاف على المهارة الشخصية. ومع ذلك، فإن على الممارسين أيضا التصرف بطريقة تؤكد عدم تحيزهم، على سبيل المثال من خلال التواصل وتبادل المعلومات بطريقة شفافة ومفتوحة وضمان إبقاء كافة الأطراف على اطلاع تام بالأمور، وعدم إشعار أي طرف بحجب المعلومات عن عيونهم، أو إعطائهم معلومات خاطئة، والحفاظ على السرية لضمان أن ما تقوله الأحزاب لا ينتهي الى نشره في وسائل الإعلام.

وأخيرا، فإن على الميسر أن يكون قادراً على مقاومة إغراء الانحياز لأي من الأحزاب أو الأطراف التي قد تكون أكثر معقولية أو أكثر انفتاحاً على حل وسط: حيث يحق للمتشددين، على حد سواء، المشاركة في تيسير الحوار، حتى في الحالات التي يكون فيها للحزب خلال الإجراءات السابقة مواقف ذات تأثير خاص على الإنسان. وكما نصح أحد الممارسين العاملين في بيئة معرضة للصراعات بقوله: قد يكون من المفيد ان تسأل نفسك أيهما أفضل أن تواجه: وضعاً مشابهاً للماضي، مع استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، أم التطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً.

٢/٢ الحس السياسي

يتعين على الميسرين الجيدين أن يكون لدى كل منهم استشعار سياسي فعال. وبعبارة أخرى، فإنه من أجل العمل بنجاح في البيئات السياسية الحساسة، يحتاج الميسرين أن تكون لديهم القدرة على معرفة واحترام مصالح مختلف الأطراف والأحزاب، وتحديد المجالات المحتملة لإثارة النزاع والصراع، وفرص حل الوسط المتاحة منذ مرحلة مبكرة. وهذا يتوقف بدوره على الغرائز السياسية الجيدة المتوفرة لدى الميسر.

وفي جميع مراحل عملية الحوار، فإن على الميسرين دوماً النظر في البيئة السياسية المتغيرة بإستمرار، وتقييم مدى تأثير التطورات السياسية المحتملة على العلاقات بين الأحزاب والأهداف العامة للحوار. وهذا يتطلب توفر الشخصية المناسبة، بالإضافة إلى اتخاذ الاستعدادات الكاملة. ولا يجوز للميسر الانخراط في حوار دون معرفة ما يدور في الحوار نفسه، وما هي القضايا المركزية والثانوية فيه، ومن هم المشاركين في الحوار من كل حزب سياسي، وكيفية تنظيم كل حزب من الأحزاب المختلفة.

وعند البحث عن فرص لبناء توافق الآراء، فإن من المهم أن يكون ميسر الحوار على بينة من المواقف والمصالح الرئيسة للأحزاب المشاركة في الحوار، وفهم ما يدفعهم ويحركهم، والنقاط غير القابلة للتفاوض، والنقاط التي قد يكونوا فيها على استعداد لتقديم التنازلات. ولذلك فإنه غالباً ما يُنصح الميسرين "بالتفكير بعقل سياسي". وهذا قد يعني محاولة التنبؤ بالعواقب السياسية، وفهم كيفية ومدى تأثير نتائج الحوار على البيئة السياسية، أو التنبؤ بالطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ القرارات.

وحتى لو لم يكن الميسر متحيزاً، فهو/هي يعتبر أكثر من مجرد منظم إمدادات لوجستية أو مدير فني لإجراء مناقشات. إن الميسر هو جزء من العملية السياسية، وعليه، فإنه يلعب دوراً سياسياً. وهذه نقطة مهمة لمعرفة أي نوع من الأشخاص يعتبر مناسباً للقيام بدور تسهيل إجراء الحوار.

"إن عملية المشاركة الشخصية مع الأحزاب ديناميكية عالية للغاية؛ حيث قد تجد نفسك في أسبوع على "الجانب الصحيح"، في حين تجد نفسك في الأسبوع التالي خارج الصورة تماماً. إن المسألة هنا هي عملية مستمرة من أجل تحديد ووزن وقياس وإيجاد توازن بين المصالح والرغبات الحزبية المتغيرة باستمرار".
يوجين فان كيمينيد (Eugene van Kemenade)
ميسر حوار، بوروندي

وينبغي أن لا يكون لدى الميسر القوي امكانية الاستشعار السياسي فحسب، بل يتعين عليه أيضا أن يتصرف بطريقة سياسية دون أن يفقد عدم تحيزه. ويشار إلى هذه الطريقة في التمثيل أحيانا بعبارة "البرمجة السياسية"، كما تعتبر حسب الدراسات التي أجريت مؤخراً، بأنها أمر أساسي للمساعدة الحزبية والبرلمانية بصورة فعالة.

وتتعلق البرمجة السياسية بقدرة ميسر الحوار على تطبيق أشكال تحليل سياسية أكثر (مثل "دوافع التغيير": انظر على سبيل المثال: معهد تنمية ما وراء البحار - Overseas Development Institute - ٢٠٠٩) في مجال تصميم وإنجاز وتنفيذ المشاريع لتحقيق نتائج "سياسية "والانخراط

مع السياسيين مباشرة. ويشمل ذلك تحليلا للديناميكيات السياسية والتطورات، وفهم كيفية تأثير كل حزب أو طرف في الحوار. (انظر الفصل ٣ للمزيد من المعلومات عن التقييمات السياسية). وتشير عبارة البرمجة السياسية أيضا، إلى الاعتراف بأن التدخلات الفعالة غالباً ما تنطوي على تغيير السلوك إلى جانب التغيير المؤسسي، وربما تتطلب تغييرات في موازين القوى. (مثل جهود عمل نحو المزيد من المنافسة العادلة بين الأحزاب في الانتخابات: انظر على سبيل المثال: باور وكولمان-Power and Coleman ٢٠١١).

كما يحتاج الميسرون أيضاً أن يكونوا مرنين عند العمل مع الأحزاب السياسية. وفي سياق ديناميكية سياسية مع بقاء الكثير من المصالح على المحك، فإن من المهم أن يستجيب الميسر للتطورات السياسية ويعمل على إيجاد التوازن الصحيح بين المعايير والمرونة. وعلى سبيل المثال، إذا كان من المفترض التئام الأحزاب في لقاء حواري، ولكن أزمة سياسية ما قد تندلع آنذاك، فقد يكون من الأفضل تغيير جدول أعمال الحوار، أو تأجيل الاجتماع الحواري نفسه.

وعلى الرغم من هذا الدور السياسي والصفات المتناسبة لمن يصلح أن يلعبه، فإنه من غير الواقعي أن نتوقع أن نمطاً واحداً فقط من الشخصيات يصلح أن يصبح ميسراً للحوار. ومن بين ميسري الحوار الذين تمت استشارتهم من أجل هذا المنشور، تبين لنا مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشخصيات وأساليب الحوار، ومنها: أن بعض الميسرين قد لعبوا دوراً أكثر فاعلية بالإفصاح عن آرائهم بشكل صريح جداً لكافة الأطراف المشاركين في الحوار، وأمام الملأ جميعاً، من أجل التأثير في نجاح اللعبة السياسية، بينما كان البعض الآخر منهم ينتهج نهجاً مغايراً، حيث كان يتحدث بهدوء، وبالكاد يبدو مرئياً للعالم الخارجي، في حين أنه كان يلعب دوراً مؤثراً في الخلفية.

وخلاصة القول تماماً إنه مثلما تتطلب سياقات سياسية مختلفة أنواعاً متفاوتة من هياكل الحوار، فإنها في كثير من الأحيان تتطلب أيضاً أنواعاً مختلفة من الميسرين لإجراء الحوار. وعندها، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في العثور على الميسر الملائم بصورة صحيحة مع كل من الحوار والسياق.

"قد تطلب منك بعض الأطراف أو الأحزاب في بعض الأحيان أن تفعل بعض الأشياء أو تبدي بعض الآراء، ولكني في الحقيقة مجرد مستشار. وعليه، فإنني لن أقدم على فعل مثل ذلك إلا إذا كان للأحزاب رأي أرى فيه أنه خطأ جوهري للحوار، مثل المطالبة بإصدار بيان ضد الرئيس، حيث أن من شأن ذلك أن يجعل منتدى الحوار منبراً للمعارضة".
كيزيتو تينثاني (Kizito Tenthani)
المدير التنفيذي لمركز التعددية الديمقراطية- ملاوي (CMD-M)

٣/٢ خلق المِلكية الحزبية

تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة الأصحاب الطبيعيين والأساسيين في أية آلية مشتركة فيما بينها. ويقع مبدأ الملكية والمسؤولية هذا في قلب أية آلية حوار حزبية سياسية. وبينما قد توجد هناك درجات متفاوتة من عملية تبنّي وملكية ومسؤولية الأحزاب في هذا الشأن، فإن مصطلح المِلكية يعني عموماً أن الأطراف نفسها ينبغي أن تقوم بقيادة وتوجيه عملية الحوار نفسها، وتحديد مضمون المناقشات، كما أنها تتحمل المسؤولية لتنفيذ الاتفاقات التي تتمخض عنها.

كما أن مسألة التبني والملكية والمسؤولية المشتركة للحوار تعني أيضا، أن الأحزاب سوف تقرر من يرغبون لوضع الثقة فيه، والدخول أو عدم الدخول في حوار مع أطراف أخرى، وهل يرغبون في الاستفادة من ميسر نزيه من الخارج (أو تعيين ميسر داخلي).

وعندما يرتبط مدرب أو ميسر في عملية الحوار، فإن دوره الرئيس يصبح في السعي لإيجاد طرق لزيادة تحفيز وتعزيز الملكية والمسؤولية المحلية لآلية الحوار الحزبي السياسي. وهذا يعني، أنه ينبغي عليه أن يتصرف دائما بالنيابة عن الأطراف الحزبية المعنية بالحوار، ولما فيه صالحها وخيرها.

وفي الممارسة العملية وعلى أرض الواقع، فإن الأحزاب لها وجهات نظر ومصالح مختلفة جداً، ويصبح الأمر متروكاً إلى ميسر الحوار للانخراط بشكل استراتيجي مع جميع الأطراف الحزبية، فرادى وجماعات، بقصد المصلحة المشتركة لمنبر الحوار واقتراح الإطار الملائم الذي يتيح إجراء حوار هادف.

وعلى سبيل المثال، فإن الأحزاب المهيمنة قد ترغب في استبعاد الأحزاب الصغيرة، كما قد تريد الأحزاب الممثلة في البرلمان استبعاد تلك غير الممثلة، والأحزاب غير الممثلة قد ترغب في المشاركة بشكل فردي. وغالباً ما تعني هذه

المطالب والرغبات المختلفة، أن الأمر متروك للميسر للتعامل مع مختلف الأطراف على انفراد، ووضع حل وسطي بصورة استباقية. (انظر الفصل ١٣ للمزيد من المعلومات بشأن تحديد الأحزاب والأطراف اللازمة دعوتها إلى الحوار).

وفي الممارسة العملية، فإن مثل هذه "الدبلوماسية المكوكية" تتطلب وجود ميسر يتميز بكونه استباقياً للغاية، بدلاً من أن تبت الأحزاب في كل شيء بنفسها. كما أن البت في مثل هذه الأمور من جانب الأحزاب، غالباً ما يكون حساساً جداً من الناحية السياسية في غياب وجود وسيط لإقتراح حلول بناءة لذلك الغرض.

"كما أن مستوى كسب الحضور، يعتمد أيضًا على من يجلس حول الطاولة. والسؤال هو: من يستطيع حماية وضمان عملية الحوار؟ وهذا يعتمد إلى حد كبير على اللحظة والوقت. وعلى سبيل المثال، فإنه في حالة الأزمات السياسية، فإن من الضروري العمل مع شخص من داخل الحزب الذي يمكنه أيضا اتخاذ قرارات".

بيبين غيريتس - Pepijn Gerrits
مدير البرامج، المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب

ومن بين إحدى القواعد الأساسية لتحديد الملكية والمسؤولية، هي أن لا تحاول أبداً إملاء أي أنشطة أو فرض أي بنود على الأجندات، بل احرص دوماً على تقديم الاقتراحات، وجمع الاحتياجات وتغذية عمليات الحوار. وعلى سبيل المثال، فإن شركاء المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب يعملون على تنظيم ما لا يقل عن لقائين بشكل ما يسمى بـ"الموائد المستديرة" سنوياً مع كل منتدى من المنابر الحوارية بين الأحزاب التي يدعمونها. ويهدف اجتماع إحدى هذه الموائد المستديرة إلى وضع جدول لأعمال السنة القادمة، في حين يهدف الاجتماع الآخر لتقييم وتحديث الأهداف التي يتم تحقيقها.

كما يستطيع الميسر مساعدة الأحزاب من خلال توفير المدخلات والتجارب المقارنة. وهذا يساعد على ضمان سير المناقشات بين الأطراف بالاستناد إلى أدلة، كما يعتبر ذلك بمثابة وقود للنقاش وتبادل الأفكار والآراء بطريقة ممتعة.

كما أن المهارات الشخصية ومدى الحس عند ميسرالحوار، من شأنه المساعدة أيضا في خلق الملكية أو المسؤولية. (مثلاً من خلال احترام الاختلافات الثقافية). وعلى سبيل المثال، فإن إحدى ميسرات الحوار في ملاوي قد روت عن تجربة لها، اشتملت على قيامها بتنظيم حوار في قرية في وقت كانت تجري فيه إقامة مراسم لجنازة. وعلى الرغم من أن ذلك قد تسبب لها في إرباك الخطط لديها، فإنه قد كان من المهم قبول ذلك الأمر وعدم التسرع في الاندفاع قدماً.

كما يجب على الميسر دوماً، الانتباه إلى أن الأحزاب السياسية يتعين عليها في سائر الأوقات الحفاظ على ملكية العملية والمشاكل قيد المناقشة، وأنهم في نهاية المطاف يتحملون المسؤولية لإيجاد الحلول وتنفيذها.

المربع ١/٢

الضغوط الخارجية

في الحالات التي تكون فيها الحوارات معتمدة على الدعم الخارجي (مثل تلك المقدمة من الجهات المانحة الوطنية أو الدولية أو من المنظمات الداعمة لأحزاب)، قد تجد الأحزاب والميسرين أن العديد من هذه الجهات الفاعلة غير الحزبية يقحمون آرائهم ووجهات نظرهم في الحوار. وفي حين أن مساهمات الغرباء والجهات الخارجية، قد تكون ذات قيمة جيدة للغاية في عملية الحوار، فإنها قد تشكل في بعض الأحيان خطراً ماحقاً على موضوع الملكية ومسؤولية الأحزاب. ويتوقف مدى خطورة هذه المسألة على الطريقة التي تمارس فيها الأطراف الخارجية الضغوط، وكيفية استخدامها لصالحهم.

وعلى سبيل المثال، فإن هذا التدخل قد يتسبب في إحداث فرق وأثر سلبي على الحوار؛ إذا كانت الأطراف الخارجية تجعل دعمها مشروطاً بإدراج بعض الموضوعات في جدول الأعمال، أو إشراك بعض الجهات في عملية الحوار (مثل تمويل عملية الحوار بين الأحزاب، إذا كانت تتناول تدابير معينة فقط مثل مكافحة الفساد، أو إذا كانت تشمل المطالبة بإشراك النساء والشباب أيضا)، أو إذا ذهبت هذه الأطراف الخارجية لخطوة أبعد من ذلك، ودفعت بشكل متعمد إلى اتخاذ تدابير إصلاح سياسية محددة، أو اعتماد نتائج حوار معينة (مثل اقتراح قانون أحزاب سياسية أو دستور "مثالي" دون طلب مسبق أو مشاركة فعالة في ذلك الشأن من جانب الأحزاب).

وفي حين أن الأمر قد يكون مغرياً للميسرين لتقديم الدعم لبعض المبادرات الواردة من جهات خارجية، مثل تلك التي تعزز مبادئ حقوق الإنسان أو وجهة نظر سياسية متعاطفة، فإن إدخال أولويات الغرباء والجهات الخارجية قد تجعل من الصعب بمكان ضمان مشاركة الأحزاب بفعالية في مثل ذلك الحوار. وعليه، فإنه يتعين على ميسر الحوار أن يظل قادراً وقوياً بما

يكفي لمقاومة الضغوط أو وجهات النظر الخارجية، إذا لم تكن وجهات النظر هذه إيجابية ومفيدة للحوار.

وبدلاً من ذلك، فإن الميسر يحتاج إلى التوسط وتحقيق التوازن بين توقعات الأطراف الخارجية مع تلك الجهات الفاعلة الداخلية، بطريقة تضمن أن كل ما يفعله الحوار يحقق منفعة وفائدة مشتركة للجميع. ومن بين إحدى الطرق الملائمة للقيام بذلك، دعوة هذه المنظمات الخارجية أو الجهات الفاعلة لشرح الأسس المنطقية من وراء دعمها للأحزاب من جانبها. وثمة طريقة أخرى، تتمثل بالعمل على تطوير وإلزام الأحزاب السياسية بجدول أعمال إصلاح داخلي في مرحلة مبكرة نسبياً.

٤/٢ تعزيز الحوار المستدام

ثمة مبدأ آخر وثيق الصلة بعملية ترتيب وتسهيل إجراء آليات وعمليات الحوار، ويتمثل ذلك في تشجيع الاستدامة طويلة الأمد لحوار الأحزاب السياسية ونتائجها. ويرتكز هذا المبدأ على قضية الملكية المذكورة أعلاه: ففي غياب التبني والملكية القوية لعملية الحوار، سيكون من الصعب بمكان الحفاظ على مواصلة الحوار بين الأحزاب السياسية.

وبينما يمكن تشكيل عمليات حوار بشأن تحقيق هدف محدد وملموس (مثل صياغة قانون للأحزاب السياسية وعمليات الإصلاح) ومن ثم يجري حلها فور تحقيق تلك الأهداف، فإن هناك الكثير مما يمكن قوله بشأن تشجيع إقامة آليات حوار طويلة الأمد بين الأحزاب السياسية.

وبشكل عام، فإن قانون زيادة العوائد في نظريات المؤسساتية التاريخية، يظهر أن زيادة الاستثمار أكثر فأكثر في مؤسسة واحدة يولد مساراً للتنمية وخسائر أعلى في حالة تردي المؤسسة وتفككها. ويستفاد من ذلك، أولاً، بأن خلق آلية حوار حزبي سياسي مستدامة تعتبر هامة من وجهة نظر الاستثمار المالي وشؤون التوظيف، مثل - عدم فقد الأموال التي يتم استثمارها في البنية التأسيسية، أو فقدان المعرفة المؤسسية لميسري الحوار والأحزاب السياسية.

كما يعني ذلك أيضا، أن ديمومة واستمرارية الحوار تعتمد وتقوم على النجاحات المنظورة؛ وكلما أسفر الحوار عن نتائج أكثر إيجابية (سواء كانت غير ملموسة، مثل زيادة مستويات الثقة بين الأحزاب، أو مقترحات إصلاحية ملموسة) تزداد هنا كالفرص في بقاء ودوام التزام الأحزاب السياسية وثبات دعم ومساندة الجمهور في ذلك الصدد. وتعمل آليات الحوار المستدام على مساعدة الأحزاب السياسية كوسيلة لدعم وتعزيز العلاقات الجيدة بين الأحزاب. وهذا يعني، أن الأحزاب سوف تنظر إلى مسألة الدخول في حوار مع الأحزاب الأخرى كإستجابة طبيعية وليس كإستثناء. (انظر أيضا المربع ٢/٢، "الحوار السياسي السلمي الشامل: تعبير عن الديمقراطية").

ومن خلال إظهار استعدادها الطوعي للوصول إلى الأطراف والأحزاب الأخرى من خلال الحوار، فإن الأحزاب السياسية يمكن اعتبارها بمثابة قدوة للمجتمع للإسهام في خلق ثقافة الحوار (على سبيل المثال، ضد ثقافة العنف). كما قد تعتبر طريقة الحوار بين الأحزاب هذه أيضا بمثابة آلية لمنع الصراعات وحلها. ويساعد الحوار المستدام أيضًا، في ضمان التنفيذ الفعلي للسياسات أو تدابير الإصلاح التي تتوصل الأحزاب إلى توافق في الآراء بشأنها. وتحتاج الأحزاب إلى مواصلة إظهار التزامهما المشترك لتحقيق نتائج الحوار، والتي يمكن استخدامها في حوارها للإشراف على مرحلة التنفيذ، على سبيل المثال، من خلال رصد وتقييم مدى التزام مختلف الأطراف بالتقيد في قواعد السلوك المتفق عليها. ويعتبر هذا الالتزام، على المدى الطويل، ذا أهمية خاصة؛ لأن التغيير السياسي يميل إلى الاستمرار لأوقات طويلة (حيث يأخذ في كثير من الأحيان عقوداً وليس سنوات)، ويعتبر عملية مستمرة وكأنها لا تنتهي أبداً.

وفي الممارسة العملية، فإن استدامة آلية حوار ما غالباً ما تتطلب إنشاء هيكل مؤسسي بصورة أكبر لجلب الأطراف للتحاور سوياً (انظر الفصل ٨ بشأن تصميم الهياكل التنظيمية). ولا يوفر هذا الهيكل ضماناً آلياً لنوعية الحوار، ولكنه يعمل على توفير وسيلة لتحسين نوعية العلاقات والجودة في نتائج الحوار على مدى فترة أطول. وعادة ما يتطلب هيكل الحوار الأكثر ديمومة، التزاماً قوياً من مختلف الأطراف أو الأحزاب المتحاورة، بالإضافة إلى توافر الموارد المالية الكافية على امتداد فترة الحوار نفسها.

كما أن الحوار المستدام، لا يعادل بالضرورة الحوار المنتظم أو المنظم بصورة محكمة. وقد تكون عملية الحوار مستمرة ومرنة، كما قد تتميز بفترات غير منتظمة ومستويات متذبذبة من أوقات الصعوبة والشدة، مثل مجابهة صعوبات عالية، علو القمم الشاهقة في بعض الأوقات عند بروز المسائل الخلافية الهامة ووجود مسارات سهلة، سهولة تدفق المياه في الأغوار والوديان السحيقة، خاصة عندما لا توجد هناك مواضيع ساخنة للمناقشة، أو العكس بالعكس.

كما أنه يتعين على ميسري الحوار لفت انتباه الأطراف المشاركة في الحوار إلى بيت القصيد، وخلاصة القول، أنه لا يجوز النظر أبدا إلى عملية الحوار الحزبي السياسي كحدث طارئ وعابر لمرة واحدة، ولكن يتعين اعتباره بدلا من ذلك بمثابة جزء لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية.

ويتعين على ميسري آليات الحوار السياسي، أخذ كل هذه الآراء المترابطة دوماً بعين الاعتبار - وذلك من أجل المساعدة في إضفاء الطابع المؤسسي على هياكل الحوار، بحيث تكون بمثابة وسيلة لتعزيز التحول الإيجابي في الثقافة السياسية، والعلاقات بين الأحزاب، وضمان ديمقراطية دائمة النتائج.

المربع ٢/٢

الحوار السياسي السلمي الشامل: تعبير عن الديمقراطية

"إن الهدف من الحوار السياسي، هو تحقيق الحلول العملية والسلمية لمواجهة المشاكل. وعلى مستوى أعمق، فإنه يمثل التعامل مع عوامل الصراع وتحقيق المصالحة، وبناء إجماع أو تماسك وطني، وتوفير رؤية مشتركة في النظر نحو المستقبل. ويتمثل الافتراض والتصور هنا، في أن الحوار السياسي هو آلية أساسية لتعزيز الديمقراطية السلمية. كما أن الحوار السياسي الشامل بطبيعته، هو عبارة عن ممارسة ونشاط من أنشطة الديمقراطية. ولذلك، فإن الحوار السياسي السلمي هو تعبير عن الديمقراطية. وعند تنفيذ الحوار بشكل صحيح، فإنه يساهم أيضا في تعزيز الممارسات الديمقراطية؛ من خلال إفساح المجال لسماع أصوات جميع قطاعات المجتمع. ولا يعتبر الحوار السياسي بمثابة معارضة لبناء المؤسسات. ومع ذلك، فإن مؤسسات الدولة في كثير من الحالات، قد لا تعمل بصورة صحيحة؛ لأنها تكون قد باءت بالفشل بسبب التحيز السياسي، والفساد، وانعدام الكفاءة. ويتمثل دور الحوار السياسي في مثل هذه السياقات في تعزيز شرعية المؤسسات؛ من خلال بناء توافق في الآراء وتوطيد الثقة في حسن سير أداء هذه المؤسسات. وتصبح عمليات الحوار فوق العادية في بعض الأحيان لازمة وضرورية لتحقيق هذه الأغراض".

الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة (دور الحوار السياسي في بناء السلام وبناء الدولة -٢٠١١)

٥/٢ تبني الحوار الشامل: تجنب سياسات النخبة

من المرجح أن يعمل الحوار بين الأحزاب على توليد آثار إيجابية؛ إذا تم النظر إلى الاتفاقات المتولدة عنه على اعتبار أنها مشروعة بصورة ديمقراطية. ومن شأن العمل على تجنب اقتصار إجراء الحوار فيما بين النخب السياسية فقط وتشجيع الحوار الأكثر شمولية ان يساعد في خلق مثل هذه الشرعية الديمقراطية.

وفي عالم اليوم، فإن المشاركة الشمولية وذات المغزى في صنع القرار – وكلاهما من الملامح الرئيسة للديمقراطية - لا يمكن تحقيقها دون تركيز قوي على الحكم القائم على أساس المشاركة والتنوع متعدد الجوانب (مثل نوع الجنس، العرق، الثقافة، والجوانب اللغوية أو الدينية). وعلى سبيل المثال، في حين أن الفجوة بين النساء ومشاركة الرجال في الحياة السياسية قد ضاقت إلى حد كبير، فإنه لا يزال هناك قدر كبير من المجال لإدخال التحسين عليها.

وبناء على ذلك، فإن الحوار الحزبي السياسي ينبغي أن يتطلع لشمول وإفادة كل من النساء والرجال على حد سواء، والوصول إلى مختلف الفئات الاجتماعية دون أي تمييز أو تحيز. إن الشمولية هي المبدأ الأساس للديمقراطية الحقة، وتستحق الاهتمام المتواصل بها طوال عملية الحوار الحزبي السياسي. ولعل الأكثر أهمية في هذا الشأن، هو أن من الصعب في مبدأ الشمولية حقيقة، أن يتلاءم مع الواقع اليومي في بعض الأحيان، نظراً لأن بعض الفئات في المجتمع لا تشارك في السياسة، وحتى إن فعلت ذلك، فإنها غالباً ما تكون عاجزة عن الوصول إلى أعلى مستويات السلطة، وصنع القرار في داخل الأحزاب والمؤسسات السياسية.

ولا يزال صنع القرار السياسي في الغالبية العظمى من بلدان العالم، في أيدي النخب السياسية. وعليه، فإن من المرجح تمثيل هذه النخب في عمليات الحوار بين الأحزاب. وفي حين أن مقولة الحوار الحزبي السياسي يشمل "جميع الاطراف، في سائر الأوقات" قد لا تعتبر واقعية؛ فإن عمليات الحوار بين الأحزاب ينبغي أن تشمل، كحد أدنى، تلك الأحزاب السياسية، وأعضاء الأحزاب، والجهات الفاعلة في المجتمع التي تمثل جزءاً من المشكلة التي يتعين حلها بالحوار، بالإضافة إلى الجهات التي يمكن أن تسهم في إيجاد حل للمشكلة المنظورة.

وقد تشير عبارة الحوار الشامل الى اشراك جميع الأطراف من مختلف ألوان الطيف السياسي، بغض النظر عن الأيديولوجية أو الحجم أو الشعبية لدى كل طرف أو حزب. كما أن هذه العبارة قد تتجاوز هذا المفهوم لتصل إلى حد إشراك أوسع نطاق وأكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية، وقد تشير إلى إشراك مجموعات مختلفة من داخل كل حزب، مثل، النساء والرجال، وجماعات الأغلبية، والأقليات، والسياسيين، على المستوى الوطني أو المحلي، أو الكوادر الحزبية والنواب. وأخيراً، فإن عبارة الشمولية قد تشير إلى العمل جنباً إلى جنب مع الجهات الفاعلة غير الحزبية مثل منظمات المجتمع المدني.

ويستطيع ميسرو الحوار أن يقنعوا الأحزاب السياسية في مرحلة مبكرة، أنه كلما كانت وفودهم أكثر تمثيلاً فإن حواراتهم سوف تحقق المزيد من الشرعية الديمقراطية والنجاح. كما يتعين على ميسري الحوار العمل باستمرار على تقييم إلى أي مدى قد يعتبر التشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين، سواء داخل الأحزاب والجهات الخارجية، مثل منظمات المجتمع المدني، أمراً مناسباً في مختلف مراحل الحوار. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الدليل.

٦/٢ أهمية الاتفاق على دور ميسر الحوار

قبل توليه دوراً في إجراء الحوار، من الضروري لميسر الحوار مناقشة توقعات مختلف الأطراف من تسهيل إجراء عملية الحوار، والاتفاق على تقسيم عام للادوار أو تفويض للميسر. وهذا التفويض قد يساعد على تجنب سوء الفهم، وخلق التوقعات الصحيحة لما هو متوقع من الميسر للقيام به من عدمه.

ومن بين إحدى الطرق لعمل ذلك، هي قيام الأحزاب بوضع الشروط المرجعية لتحديد الصلاحيات والاختصاصات أو التوصيف الوظيفي لميسر الحوار. وقد تشير هذه الاختصاصات إلى بعض المهارات والمؤهلات للميسر على النحو الوارد أعلاه، كما قد تبين المهام والمسؤوليات اليومية للميسر على النحو الذي تتوخاه الأحزاب السياسية من الميسر للقيام به. وقد تشمل هذه المسؤوليات ما يلي:

- الحفاظ على التنسيق والمشورة مع أعضاء الأحزاب.
- توفير الدعم للحفاظ على مهمة الأمانة العامة لمنبر الحوار بين الأحزاب السياسية.
- التنسيق مع الأحزاب لعقد اللقاءات الدورية.
- المساعدة في توفير التجهيزات المتعلقة بالاستعدادات لهذه اللقاءات، بما في ذلك وضع الأجندات، وحجز القاعات، وتسهيل الاجتماعات، وتدوين الملاحظات وتوزيع محاضر الاجتماعات.
- تقديم المساعدة والخبرة الفنية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لأعضاء الأحزاب المشاركة في المنتدى الحواري، أو تحديد الموارد الخارجية المحتملة للحصول على المساعدات والنصائح الفنية.
- العمل على تنظيم ندوات وورش عمل لأحزاب متعددة وإسهامات فنية بشأن المستندات والوثائق ذات الصلة، مثل قانون الأحزاب السياسية، وقواعد السلوك وما شابه ذلك، وذلك بناء على طلب الأحزاب المشاركة في الحوار.
- ضمان توفير الخبراء ذوي الاختصاص لتسهيل جلسات تدريب على المهارات (لممثلي الأحزاب المشاركين) مثل إجراء الحوار وبناء الإجماع على الآراء، وتقنيات حل الصراع والخلافات.
- توفير المواد الفنية اللازمة لأعضاء الوفود من مختلف الأحزاب، بالإضافة للمطبوعات والمواد المرجعية الأخرى اللازمة للمقرات الحزبية.
- تحديد الفرص للعمل الحزبي المشترك والتي من شأنها زيادة التواصل وبناء الثقة بين الأحزاب، ومساعدتها في التوصل إلى إجماع في الرأي والاتفاق على القضايا الرئيسة العامة.
- تحديد الفرص المتاحة للربط الشبكي والتواصل الدولي للأعضاء المشاركين في الندوات العالمية ذات الصلة من خلال التنسيق مع المانحين الآخرين والتماس المساعدة من الراغبين في دعم تطور الأحزاب السياسية، ووضع مسودات محاضر الاجتماعات والقرارات والاتفاقيات الرئيسية.[٥]

ومن بين المهام الواردة الموجزة أعلاه، تعتبر مهمة "الحفاظ على التنسيق والتشاور مع أعضاء الأحزاب" حجر الزاوية والمرتكز الأساس للعلاقة بين الأحزاب المشاركة في الحوار من جهة، وميسر الحوار من جهة ثانية.

ويتعين على الأحزاب السياسية أن تتوافق فيما بينها؛ إما أن تدعو ميسرًا محلياً أو دولياً للانضمام لحوارها. وكلا هذين الخيارين يشتملان على إيجابيات وسلبيات. وعلى الرغم

من أن الميسرين المحليين أفضل اطلاعا، في بعض البلدان (مثل تلك التي تعاني من انقسام عرقي فيها عقب الصراع)، فقد يكون من الصعب العثور على ميسر محلي محايد. وعليه، فإن الأمر قد يغدو عملياً أكثر بالتوجه نحو إشراك ميسري حوار دوليين بادئ الأمر، وزيادة المِلكية والمسؤولية تجاه البرنامج من خلال إشراك المزيد من ميسري الحوار المحليين في وقت لاحق.

ومع ذلك، فإن ميسر الحوار الدولي قد يكون أقل إلماماً بالتفاصيل المحلية (كما أنه قد لا يستطيع التحدث باللهجة المحلية). ولذلك، فإن تحديد الاستعانة بميسر للحوار محلي أو دولي يتوقف عادة على السياق القائم، ولكن القاعدة البديهية تستند إلى العثور على شخص يشتمل على الخواص الثلاث المبينة في هذا الفصل، وهي: الحيادية، الحس السياسي، والقدرة على خلق وتقبل المسؤولية لدى الأحزاب المتحاورة.

النتائج

- إن الأحزاب السياسية هي الاطراف الأساسية الفاعلة، وأصحاب المِلكية تجاه آليات الحوار بين الأحزاب نفسها، ويتحملون المسؤولية في نهاية المطاف بشأن التوصل لنتائج.
- يتعين على ميسري الحوار المرافقين للأحزاب في حوارها أن يتصرفوا دوماً بطريقة غير متحيزة واتخاذ نهج تعددي.
- إن الغرائز السياسية المصقولة والشخصية المناسبة والاستعدادات، من شأنها مساعدة ميسري الحوار لأداء عملهم في سياقات حساسة وسياسية.
- إن خلق ملكية الأحزاب للحوار تتطلب من ميسري الحوار الارتباط والتعامل مع جميع الأحزاب السياسية، مع وضع المصلحة العامة للحوار في أذهانهم على الدوام.
- تعمل هياكل الحوار المستدامة بمثابة وسائل لتشجيع إحداث نقلة نوعية أو تحول في الثقافة السياسية وضمان تنفيذ نتائج الحوار.
- ينبغي تحاشي النخب السياسية، في حين يتعين إشراك جميع الأحزاب، والمجموعات المختلفة من داخل الأحزاب وسائر الجهات الفاعلة غير السياسية.
- تُحسن الأحزاب صُنعاً بالإفصاح عن توقعاتها وآمالها المرجوة من دور ميسر الحوار .

التوصيات

- ضرورة توضيح أهمية الدور الذي يلعبه ميسر الحوار.
- ضرورة تحديد نواحي "البرمجة السياسية" التي تتطلب اهتماماً محدداً (مثل التحليل السياسي أو مدى وقع وتأثير الحوار على العمليات السياسية).
- الانخراط بصورة إستراتيجية في التحاور والتفاعل مع جميع الأحزاب السياسية بصورة فردية وجماعية.
- البحث عن فرص لخلق المِلكية، والشمولية، والديمومة، والشرعية الديمقراطية للحوار.
- ضرورة تحديد التوصيف الوظيفي لميسر الحوار، مثل تحديد المسؤوليات والصلاحيات.

الفصل ٣: تقييم البيئة السياسية

إن الأحزاب السياسية مغروسة في كيان مجتمعاتها ولكل منها سياقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقضاياه الخاصة، والجهات الفاعلة فيه. وعليه، فمن الضروري الحصول على فهم عميق للبيئة السياسية والبنية التحتية التي تعمل فيها الأحزاب السياسية قبل الشروع في حوار حزبي سياسي. كما يجب أن تحدد السياقات المحلية الغرض والعملية والأساليب المتعلقة بالحوار.

ومن المهم أيضا للميسرين ضمان تحاشي التسبب في حصول أي ضرر، مثل التسبب عن طريق السهو في إثارة (المزيد) من عوامل الريبة والشك بين الأحزاب. ولعل أفضل طريقة لتجنب الوقوع في مثل هذا الخطر هو إشراك الخبراء بجانب مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. ومن شأن الشمولية وزيادة التمثيل في المشاركة ان تعزز الملكية المحلية لعملية الحوار تمكن من الحصول على معرفة أعمق للجهات الرئيسية الفاعلة وعلاقاتها المختلفة. وهذا يعني أيضا، أنه ينبغي استشارة وإشراك كلًا من المعارضة والأحزاب الحاكمة على السواء.

ويمكن تنظيم مشاركة الأحزاب السياسية في تقييم البيئة السياسية بطرق مختلفة، مثلاً من خلال المشاورات مع أصحاب العلاقة والشأن، أو من خلال التقييم الحزبي الذاتي. ويناقش هذا الفصل نوعين ممكنين من أنماط التقييم: تقييم شامل للسياق المتعلق بالحوار الحزبي السياسي، وتقييم احتياجات محددة خاصة بالأحزاب نفسها.

"يشبه المشهد السياسي في بلد ما المناظر الطبيعية المتفاوتة فيما بينها والتي تتراوح بين الصدوع والأخاديد".
إرنستو أرانيبار- Ernesto Araníbar
منسق البرنامج، ساحة الديمقراطية (أغورا ديمكراتيكا)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب الإكوادور.

١/٣ التقييمات الشاملة للبيئات السياسية

إن فهم السياق والديناميكية السياسية التي يحدث فيها التفاعل بين الأحزاب السياسية، يعتبر أمراً حيوياً وحاسماً في أية عملية حوار حزبي سياسي. ويمكن استخدام أدوات تقييم مختلفة لجمع المعلومات الأساسية الشاملة ومسح السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد بطريقة منهجية. (وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، ٢٠٠٩). وهناك منهجان تحليليان رئيسان وهما، تحليل الاقتصاد السياسي وتحليل السلطة. وفي حين أن كلا المنهجين يندرجان ضمن نفس المجال الدراسي، فإن التركيز في كل منهما يختلف بعض الشيء عن الآخر.

ويتناول التحليل الاقتصادي السياسي المؤسسات والعلاقات السياسية من منظور اقتصادي، ويساعد في دراسة التفاعل بين العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ما. وينطوي هذا على تحليل لتوزيع السلطة بالمقارنة مع الثروة المتوافرة في أيدي مجموعات أصحاب المصالح المختلفة والأفراد، بالإضافة إلى العمليات التي تعمل على خلق وإدامة وتغيير العلاقات مع مرور الوقت.

وتتركز التحليلات المتعلقة بالسلطة، على فهم السلطات والصلاحيات التي قد تدعم أو تضعف تنمية الدولة والتغير الاجتماعي فيها. كما تعمل على تحفيز التفكير بشأن عمليات التحول، وخاصة ما يمكن فعله بشأن العلاقات الرسمية وغير الرسمية للسلطة وهياكلها والجهات الفاعلة المساهمة فيها. [٦]

وعلى مدار العقد المنصرم، عملت الوكالات الحكومية، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية على تطوير وتطبيق العديد من المناهج لتحليل الاقتصاد الوطني و/أو تحليل السلطات، وعادة ما تكون مرتبطة بأساليب بحث وأدوات تشاركية. [٧]

ويعتبر الباحثون المحليون من ذوي الخبرة أو الأكاديميين عادة، بمثابة أكثر الأشخاص المؤهلين لتطبيق هذه الهياكل والأساليب والأدوات. ويستطيع ميسر الحوار الاستعانة بهؤلاء المحللين بصورة مؤقتة، أو التعاقد معهم كجزء من فريق تسهيل إجراء الحوار.

٢/٣ قيود التقييمات الشاملة

في الوقت الذي يعتبر فيه تقييم السياق السياسي الواسع النطاق حيوياً، وبمثابة شرط مسبق لأي ارتباط خارجي، فإن مثل هذه التقييمات تميل لكونها مُكلفة وتستغرق أوقاتاً مطولة. وعلى سبيل المثال، فإن تقييم حالة الديمقراطية الكامل يستغرق على أقل تقدير سنة كاملة لإكماله (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات – ٢٠٠٨ أ). ونتيجة لذلك، فإن التقييم الواسع النطاق قد لا يعتبر ملائماً في الأوضاع المستعجلة (مثل عمليات الحوار التي تُجرى بسبب اقتراب المواعيد النهائية لإقامة انتخابات أو إصلاحات ما)، أو في الأوضاع التي لا تتوفر فيها أرصدة كافية للتعاقد مع باحثين أو محللين محليين.

كما أن استعجال ترتيب القيام بحوار ما بسبب ضغط عامل الوقت، أو الإخفاق في إجراء تحليل ملائم للسياق، يعني الوقوع في خطر التغاضي والتغافل عن العناصر الجوهرية. وعلى سبيل المثال، قد يُساء فهم العلاقات بين الأحزاب وتفسيرها أو قد تجري دعوة الأحزاب الخطأ للمشاركة في الحوار، مما يـفضي في نهاية المطاف إلى نشوء مشاكل في عملية الحوار نفسها. ومرة ثانية، فإن التبني والتملك القوي لعملية الحوار وتوفر الخبرات المحلية من شأنها المساعدة في تجنب الوقوع في شباك مثل هذه الشراك.

وثمة ميزة سيئة من إجراء مثل هذه التقييمات واسعة النطاق، وحتى لو تم إنجاز إعدادها؛ حيث أنها لا تكون غير متوافرة أو يمكن الوصول إليها بصورة صريحة وعلنية، مثلاً بسبب المعلومات الحساسة التي قد تنطوي عليها.

كما يتعين على ميسري الحوار المعنيين بهذه القيود الاتصال بالمنظمات التي تعمل في مجال تحليل الاقتصاد الوطني وموضوع السلطة، لمعرفة فيما إذا توفرت لديها مؤخراً بعض التقييمات الواسعة النطاق ويمكن المشاركة فيها، أو الاستفادة من التقييمات المتاحة بصورة علنية مثل تلك المتوفرة من خلال بوابة التقييم الإلكترونية، أو الموقع الإلكتروني بشأن حالة الديمقراطية (المحلية). [٨]

وأخيراً، فإن التقييمات الشاملة مثل تحليل الاقتصاد الوطني والسلطة، لا يتم إجراؤها عادة من منظور حزبي سياسي معين أو من منطلق مصالحها، ويمكن تكميلها من خلال تقييم الاحتياجات اللازمة بصفة محددة.

٣/٣ تقييمات الاحتياجات الخاصة

إذا لم يكن من المستطاع إجراء تقييم واسع النطاق أو كان التقييم لا يزال قيد الإجراء، فإن الطريقة المثلى الأخرى لإعداد تحليل السياق هي إجراء تقييم للاحتياجات المحددة. ويتركز مثل هذا التقييم، بصورة محددة، على دور الأحزاب السياسية وشروط الحوار فيما بين الأحزاب، بدلاً من تحليل السياق العام للدولة.

ومن بين الطرق للقيام بتقييم الاحتياجات الخاصة هي العمل على مقابلة عدد متنوع من الأطراف الفاعلة، ودعوة جميع الأحزاب للمشاركة في عملية تداول للمعلومات، أو عقد اجتماع تمهيدي بحيث يجري خلاله التعرف على العلاقات الشكلية ومناقشتها، والخاصة فيما بين الأحزاب وداخلها. ومن شأن هذه العملية، المساعدة في تشكيل برامج وأجندات الأحزاب الحقيقية، بما فيها تحديد مواقفها واحتياجاتها ومصالحها بصورة أوضح. كما أن عملية المسح الأولية للبيئة السياسية لغرض الحوار بين الأحزاب السياسية، قد تنطوي على إثارة عدد من العناصر الأساسية والأسئلة الشمولية (انظر المربع ٣/١).

كما يستطيع ميسرو الحوار الطلب من الأحزاب السياسية ان تتقدم باقتراحات لإضافة بعض القضايا للمخطط، والتي من شأنها زيادة ملكيتها ومسؤوليتها لنتائج التقييم. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن الطلب من الأحزاب التشاور داخلياً لتقديم إجابات لبعض الأسئلة المطروحة، وتعكس آراء طبقات أوسع من الأحزاب، وزيادة قبول الأحزاب بشأن الملكية والمسؤولية والشرعية للحوار.

المربع ١/٣

مسح البيئة السياسية: بعض مجالات التركيز

- **التاريخ والمناخ السياسي للبلاد:** كيف كانت الأحزاب السياسية تتعامل مع بعضها البعض من الناحية التاريخية؟ وكيف تؤثر مثل هذه الخلفية التاريخية في المناخ السياسي السائد والعلاقات القائمة بين الأحزاب حالياً؟
- **النظام الحزبي القائم حالياً:** ما نوع النظام السياسي والنظام الانتخابي القائم حالياً؟ ما علاقات السلطة السياسية التي يتمخض عنها النظام السياسي، وإلى أي مدى تعمل هذه على تسهيل أو إعاقة الحوار الحزبي السياسي الهادف؟
- **طبيعة المشهد الحزبي:** يتطلب هذ العنصر دراسة مسحية للأحزاب المسجلة والممثلة في البرلمان، قواعد الدعم العرقي الجغرافية للأحزاب، القدرات التنظيمية، مدى وجودها في الإعلام أو التأثير في خارج نطاق المجلس التشريعي، قضايا الإصلاح (الخلافية المثيرة للجدل) وموقف كل حزب تجاه كل منها، الخلفيات العقائدية، والدينية، والعرقية، والإقليمية للأحزاب، وأية تحالفات رسمية أو غير رسمية قائمة فيما بينها.
- **عوامل التأثير الخارجية:** ما مدى تأثير الانتخابات المقبلة، والفقر، والكوارث الطبيعية، والعقوبات الدولية، والحروب المجاورة على سلوك الأحزاب السياسية؟ (انظر مثلاً الفصل ٧ بشأن الدورة الانتخابية).
- **التشريعات الوطنية الناظمة للأحزاب السياسية والمرشحين:** ينطوي هذا العنصر على تحديد المتطلبات القانونية، بما في ذلك متطلبات التسجيل، تسمية المرشحين للانتخابات، قوانين إجراء حملات الدعاية الانتخابية، الأنظمة المتعلقة بإقامة

التحالفات أو مشاركة الفئات الأقل حظوة. وهل تعمل هذه القوانين على تثبيط أو تشجيع الأحزاب للدخول في الحوار مع بعضها البعض؟

- **التشكيلات الداخلية وعمل الأحزاب السياسية:** ويشمل ذلك مسح ومعاينة التشكيلات التنظيمية للأحزاب السياسية، وكيفية انتخاب القادة فيها، وكيفية وضع وتطوير السياسات فيها، وكيفية تنظيم العضوية لديها، وكيفية ترتيب الأوضاع المالية للأحزاب، وهل توجد آليات استشارات داخلية، وما هي استراتيجيات الدعاية الانتخابية الموضوعة للأحزاب، وكيف تتعامل الأحزاب مع قضايا النوع الاجتماعي وكيفية تعاملها مع الفئات المحرومة أو الأقل حظوة. كيف تؤثر كل هذه المسائل على إجراء حوار هادف؟
- **عوامل التغيير:** وتشمل هذه تحديد الأفرع والأفراد ذوي الميول الإصلاحية داخل كل حزب، بالإضافة للجهات التي من المحتمل معارضتها للحوار والإصلاح.
- **الثقافة السياسية:** ما هي الملامح السلوكية الكامنة لدى الأحزاب، بما في ذلك العلاقات غير الرسمية بين الأحزاب نفسها؟ وهل تحتوي البلاد على ثقافة الحوار أو المجابهة؟ وهل تعتبر المحسوبية، ومحاباة الأقارب والأصدقاء أو الفساد من المظاهر النمطية الشائعة؟
- **العلاقات الخارجية (المحلية والدولية):** من المفيد حقاً دراسة العلاقات والصلات مع كل من هيئات إدارة الانتخابات، مجموعات أصحاب الأعمال، المؤسسات والشركات، الاتحادات العمالية، المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، والجماعات الدينية. كما أن تصفح ملامح العلاقات مع مجموعات الأحزاب الدولية، والأحزاب الشقيقة أو المانحين الخارجيين تعتبر ذات أهمية وجدوى في هذا الشأن. كيف تؤثر هذه العوامل الخارجية في العلاقات فيما بين الأحزاب؟
- **الحواجز التي تحول دون الحوار:** ما العوائق المحتملة التي قد تتسبب بها التساؤلات الواردة أعلاه؟ وفي مرحلة من مراحل الحوار قد تلعب هذه العوامل دورها في إعاقة الحوار؟ وهل هناك حواجز ومعوقات أخرى يمكن أخذها بعين الاعتبار؟
- **أخطار الحوار بين الأحزاب:** ما هي الأخطار المحتملة من الشروع في حوار، وكيف يمكن التقليل من هذه الأخطار لتفادي حصول أي ضرر؟ هل هناك فرصة لتتسبب أي مبادرة حوارية في تفاقم حالات التوتر والاستقطاب في صفوف الأحزاب بدلاً من تخفيفها، حتى لا تحصل أية أضرار من جرائها؟ وهل يمكن الهيمنة على أجندة الحوار من قبل بعض الأحزاب أو الاطراف الفاعلة؟ وهل تستطيع الأحزاب وضع قواعد تستثني أنواعاً أخرى من المنظمات السياسية، وما هي النتائج المرتقبة من وراء ذلك؟

٤/٣ الحاجة لإعادة التقييم المستمر للسياقات السياسية

حيث أن السياقات السياسية ديناميكية الحركة وتميل للتغير مع مرور الوقت، فإن الضرورة تقتضي مواصلة إعادة التقييم والمراجعة لهذه السياقات باستمرار. وبالنتيجة، فإن تحليلات الاقتصاد الوطني أو إعادة تقييم المتطلبات والاحتياجات تعتبر مفيدة عادةً كتمرين أساسي وعلى مدار عملية الحوار. وتعمل إعادة التقييم، على تمكين الأحزاب السياسية وميسري الحوار لتحديد المقاربات والأنشطة الأكثر إفادة في سياق التغيرات في المجتمع.

ومن الخيارات المتاحة هنا، إجراء هذا النوع من إعادة التقييم كجزء من منتدى الحوار (مثل إدراج ذلك كبند ثابت من بنود أجندة الحوار). ويستفاد من خبرات المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في كل من غانا وأوغندا، أن ثمة تقنية أخرى فعالة وتتلخص في دعم الأحزاب بالتعاقد مع محلل حزبي سياسي، أو قيام الأحزاب (بصورة مشتركة) لاستخدام محلل سياسي ليتولى التنسيق مع القيادات الحزبية والمختصين بصورة متواصلة.

ويستطيع مثل هذا المحلل، تقديم المشورة والنصح لكل من الأحزاب وميسري الحوار بشأن الأخطار السياسية المحدقة أو الكامنة في العملية، والتحديات والفرص المتعلقة بالحوار نفسه. وكجزء من هذا التقييم، فإن ميسر الحوار يحتاج لإعارة الانتباه للدورة الانتخابية، وهو موضوع يجري بحثه باستفاضة في الفصل ٧.

"إن تقييم السياق السياسي هو عملية متواصلة وضرورية لتحديد أنشطة الحوار المفيدة وفي أية مرحلة أو عند أية نقطة يتعين اتخاذها."
فيرجينيا بيرامندي هايني (Virginia Beramendi Heine)
رئيسة مكتب "الأنديز" التابع للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في بيرو.

النتائج

- قبل الشروع في عملية حوار بين الأحزاب، فإن من الضرورة بمكان الحصول على فهم عميق للبيئة السياسية التي تمارس فيها الأحزاب السياسية عملها.
- هناك أدوات مختلفة يمكن استخدامها لجمع المعلومات الأساسية الشاملة ومسح السياق السياسي والاقتصادي-الاجتماعي في بلد ما.

التوصيات

- ضمان إشراك وارتباط الأحزاب السياسية بتحليل شامل للسياق، من خلال الاستشارات أو تقييم الأحزاب الذاتي للسياق السياسي.
- ضرورة القيام بإجراء تقييم خاص للاحتياجات المحددة، بالتركيز على دور الأحزاب السياسية والأوضاع المتعلقة بالحوار بين الأحزاب السياسية.
- ضرورة إشراك خبراء يمكنهم إعداد تحليلات سياسية، بما في ذلك طوال فترة الحوار.

الجزء الثاني: حوار الأحزاب السياسية في الممارسة والتطبيق

الفصل ٤: مراحل و ديناميكيات الحوار

تحتوي كل عملية حوار سياسي حزبي على نقطة انطلاق معينة. وفي بعض الحالات، تنبع الرغبة في الشروع بعملية حوار من مجرد محادثة فورية بين الأحزاب السياسية، بينما تكون في أحيان أخرى نابعة من ضغوط أو اقتراحات خارجية.

وبغض النظر عن سبب أو جهة إطلاق الحوار، ينتظر من ميسر الحوار (الشروع في البداية بشكل غير رسمي) في ارتياد واستكشاف الفرص السانحة لإجراء الحوار والتنسيق على انفراد مع كل طرف من الأحزاب والجهات صاحبة العلاقة والمصلحة. وعند تحديد الخيارات، وإعراب الأحزاب عن التزامها بالحوار بين الأحزاب، يكون في وسع ميسري الحوار المساعدة في تصميم عملية حوار وفقاً للأهداف والتوقعات المتوخاة منها لدى الأحزاب السياسية، واستشراف الأحداث الرئيسة المستقبلية، وتخطيط المسار العام للحوار لأبعد حد ممكن في المستقبل.

وفي الوقت ذاته، لا توجد هناك نسخة أولية متعارف عليها على نطاق واسع لتخطيط عملية الحوار. وتحتوي كل عملية حوار على ديناميكياتها العملية الخاصة بها، وتتكشف بأسلوبها المتميز عن طريقتها التي غالباً ما يصعب التكهن بها. وتختلف السياقات السياسية وتتفاوت فيما بينها بدرجات كبيرة، مما يترك وقعه وبصمته على جميع جوانب الحوار، بما في ذلك أهدافها، والمشاركين فيها، وترتيبات تنظيمها. وتجري مناقشة هذه العناصر في الجزئين الثاني والثالث من هذا الدليل.

ومن المفيد بالنسبة لميسري الحوار معرفة فيما إذا كان من المقرر إجراء الحوار في عملية طويلة أو قصيرة الأمد. وتركز بعض عمليات الحوار على تحقيق نتائج أو اتفاقيات محددة قبل حلول موعد نهائي معين، في حين أن البعض الآخر منها يعتبر متعدد المهام والأهداف وغير مقيد بمواعيد نهائية محددة. وبينما قد تدوم بعض الحوارات لمجرد بضعة أسابيع أو أشهر، فإن البعض الآخر منها قد يدوم عدة سنوات، أو قد يصبح في ديمومة دائمة بطبيعته.

ومن وجهة نظر ميسر الحوار، فإن عملية حوار طويلة الأمد، بغض النظر عن مدى نطاقها أو صعوبتها، تمر عبر سلسلة من المراحل خلال دورة عمرها، وتشتمل كل مرحلة على مزاياها وملامحها الخاصة بها. وتعتبر تجزئة الحوار إلى مراحل مختلفة ذات فائدة، عند محاولة التنبؤ بالتوقعات المستقبلية المرتقبة.

ويعمل هذا الفصل على تلخيص المراحل المختلفة للحوار الحزبي السياسي كالتالي:

١/٤ العملية من الناحية النظرية: المراحل الاساسية الخمس للحوار

تشتمل عملية الحوار الحزبي السياسي النموذجية على المراحل الخمس التالية:

١. استكشاف الإمكانات المتاحة للحوار.
٢. تصميم عملية الحوار.
٣. تحديد مناسبة بدء الحوار.
٤. إجراء الحوار.
٥. إغلاق باب الحوار. (وللمزيد من المعلومات، أنظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٧: ص ٥٣).

وتعتبر هذه التجزئة هامة بشكل خاص في المراحل الأولى من العملية، حيث تعمل على قدح زناد الفكر بشأن الفرص والمعوقات في العملية على المدى الأبعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظراً لأن التجزئة قادرة على توضيح مراحل الحوار للأحزاب السياسية وأصحاب العلاقة الآخرين، فإنها تعتبر هامة لخلق فهم مشترك لما سيؤول إليه حوارهم من وضع، مما يعزز توليد قبول المصلحة والتملك والمسؤولية والمساعدة في إدارة وتدبر توقعات وتطلعات المشاركين.

المرحلة الأولى: استكشاف الإمكانيات المتاحة للحوار

تبدأ عملية الحوار عادة بمرحلة استكشافية تشتمل على تقييم أولي أو تحليل اقتصادي سياسي. وهذا التحليل يعطي ميسر الحوار فرصة أولية لتقييم "نافذة الفرص" المتاحة والحكم على مدى انفتاح الأحزاب، والمطالب الشعبية، والترتيبات المؤسسية، والموارد المتاحة للحوار السياسي.

وبالإضافة لذلك، يجري إشراك الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى وتشكيل العوامل الهامة لنجاح العملية ووضع الشروط الضرورية لعملية الحوار بين الأحزاب. وخلال مرحلة التوقع، تتاح لميسري الحوار المحتملين والأحزاب المرتقب منها المشاركة فرصة مناقشة كيف يمكن للحوار أن يضيف قيمة وفائدة في حل المشاكل في العلاقات بين الأحزاب، والنظام السياسي، أو المجتمع على السواء. وقد تتولد هناك أوضاع، عندما تؤدي عمليات الاستجلاء لبعض المسائل في بداية الحوار إلى تخويف وابتعاد بعض المشاركين البارزين. وفي مثل تلك الحالات، فإن اللقاءات

الأولية ينبغي أن تكون مؤقتة وتجريبية، ومحدودة في المدى والمحتوى، مع التدرج في زيادة التوسع في المدى والمحتوى (ليس بالضرورة أن يكون ذلك عن ادراك او بصورة ملموسة) لدى تقدم السير في الحوار، مما يتيح المجال لبناء الثقة والاطمئنان بصورة تدريجية. وفي هذا النوع من الحوار، يعتبر الابتعاد عن الرسميات والتحرك خطوة فخطوة بمثابة المبادئ الإرشادية في هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: تصميم عملية الحوار

وخلال مرحلة التصميم، تتم مناقشة وتخطيط وهيكلة آلية الحوار بطريقة تستطيع من خلالها الأحزاب الحاكمة والمعارضة الشعور فيها بإمكانية المشاركة والتعبير عن آرائها ورغباتها خلال الحوار. ويتمثل العنصر الحيوي في هذه المرحلة في تعريف مصطلح المعايير المشتركة للحوار، بما في ذلك الهياكل التشكيلية و"قواعد اللعبة" (مثل القواعد المتعلقة بالأمور التي تشكل عملية حوار نزيهة وعادلة). وتشتمل هذه على بعض اللقاءات الأولية أو الأنشطة الاستشارية، مع أنه لا يجوز إساءة فهمها وخلطهما مع الحوار الحقيقي. وفي حال تقرير المعايير، تستطيع الأحزاب الاستمرار في مناقشة أهداف الحوار الموضوعية وجدول أعمالها والاتفاق عليها.

المرحلة الثالثة: التأشير على بدء الشروع في عملية الحوار

عادة ما يتم الإعلان عن الشروع الرسمي بالحوار الحزبي السياسي بتحقيق نقطة دخول أو احتفال بمناسبة مثل توقيع اتفاقية ما. وعادة ما تكون هذه المناسبة فرصة للأحزاب لإظهار التزامها بالحوار بين الأحزاب لجمهور ناخبيها، وعامة الشعب، ووسائل الإعلام. ومع ذلك، فإن من الأفضل في بعض الحالات تحاشي رفع سقف التوقعات أو عرقلة الحوار وإخراجه عن مساره، من خلال التركيز على الاهتمام الخارجي، واتخاذ المواقف والتساؤلات.

وفي بعض الأحيان، فإن العمل الذي يتم إجراؤه في مرحلتي التصميم والاستكشاف قد يكون مكثفاً ويستغرق وقتاً مطولاً، لدرجة شعور البعض بأن الشروع في الحوار هو الغرض الرئيس من الحوار كله. ورغم أن الوصول إلى هذه المرحلة قد يعطي شعوراً بالإنجاز أو الارتياح، كما يعتبر بمثابة إثبات التزام الأحزاب تجاه الحوار، فإن هناك عادة الكثير من العمل الذي ينتظر القيام به في المستقبل.

المرحلة الرابعة: إجراء الحوار

عندما يبدأ الحوار الفعلي، يدخل ميسري الحوار والأحزاب السياسية في مرحلة التطبيق أو التنفيذ. وقد تعتبر هذه المرحلة بمثابة القلب لعملية الحوار. وقد تكون عملية تنفيذ الحوار محددة زمنياً أو مفتوحة، كما أنها تتخذ العديد من الأشكال والنماذج، وتتحرك في اتجاهات مختلفة. وينبغي على ميسري الحوار في هذه المرحلة، انتهاج الطريقة المثلى بعقد وتعميق الحوار بين الأحزاب السياسية، باستخدام مختلف المقاربات والأدوات والتقنيات. إن إجراء الحوار هو في الواقع إحدى أكثر المراحل تعقيداً في عملية الحوار، وخاصة بالنسبة لميسر العملية. ويمكن تشبيه هذه المرحلة بالمشي على حبل معلق في الهواء، حيث أن تحقيق التوازن فيها يتطلب مهارات محددة للغاية.

وبالنسبة لميسر الحوار، فإن عملية تنظيم وإدامة حوار حيوي وذي مغزى على مدى فترة طويلة (لمدة سنة أو أكثر) قد تكون مهمة صعبة. كما قد تجد الأحزاب السياسية أيضا أن من الصعب الحفاظ على نفس المستوى من الالتزام والمشاركة الفعالة، وخاصة في أوقات الانتكاسات السياسية. وفي حين أن هذا قد يعتبر دليلاً على أن الحوار لم يعد مفيداً، فإن الميسر قد يتطلب ببساطة العمل على إقناع الأحزاب بأن الحوار لا يزال مجدياً.

المرحلة الخامسة: غلق الحوار

في حين أن حوار الأحزاب السياسية لديه القدرة على أن يصبح عملية مستمرة، فقد تكون هناك أسباب وجيهة تجعل الأحزاب السياسية أو ميسري الحوار يشعرون أن الحوار يتطلب غلقه وإنهاءه. وفي بعض الأحيان، فإن هذا قد يكون نتيجة لحدث خارجي غير متوقع، مثل اندلاع حرب أهلية أو أزمة جيو - سياسية. وفي أحيان أخرى، قد تكون الرغبة في إغلاق الحوار نتيجة إنهيار مفاجئ في عملية الحوار نفسها، مثلاً بسبب فقدان الحد الأدنى المطلوب من الثقة بين الأحزاب. وعلى سبيل المثال، فإن أحد الأحزاب أو أكثر قد يستمر في الإخلال بالوعود التي قطعها على نفسه، وتعهد بها تجاه عملية الحوار، أو بسبب حصول فضيحة سياسية أو تحول غير متوقع قد يحدث في توزيع السلطة السياسية .وهذا هو الوضع عندما يتطلب الأمر المساعدة بإستخدام آلية حل النزاعات الداخلية. (انظر الفصل ٩ بشأن قواعد اللعبة الحوارية).

وفي أفضل سيناريو، فإنه يتم الدخول في مرحلة إغلاق الحوار، لأنه قد تم تحقيق النتيجة التي تم تحديدها منذ البداية. وفي هذه الحالات، فإن مرحلة الإغلاق أو الخروج تمثل الانتهاء من عملية الحوار بين الأحزاب.

المربع ١/٤

عمليات محددة زمنياً: صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية في بيرو

عقب سقوط حكومة فوجيموري (Fujimori) في عام ٢٠٠٠، اتفق ١٢ حزباً سياسياً على تغيير نظام الأحزاب السياسية في بيرو. وبالتوازي مع عملية حوار أوسع في الاتفاقية الوطنية (انظر أيضا المربع١/١٧) قرروا إقامة منتدى حوار بين الأحزاب لتحديد دورها في الحياة الحزبية السياسية في إطار نظام ديمقراطي جديد. وقد استخدمت الأحزاب السياسية هذا المنتدى في الوقت الذي كانت فيه هناك حاجة ماسة إلى بناء توافق في الآراء حول قانون الأحزاب السياسية الجديد.

وبدعم من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، عملت منظمة الشفافية (Transparencia) البيروفية كوسيط نزيه وعملت على مدار الساعة مع الطرفين من البداية وحتى النهاية. وكان واجبها يتمثل في تنظيم مساحة آمنة للقاء، وتسهيل المناقشات، وجلب الخبرات التقنية المناسبة.

وكان الاجتماع الأولي يدور حول استكشاف أفكار مختلفة بشأن القضايا التي ينبغي أن يشملها القانون، وتلتها عشرة اجتماعات تحضيرية بشأن مواضيع محددة، مثل دور وسائل الإعلام أو التمويل العام. وبعد تلك الاجتماعات، جرى تقديم مسودة مشروع القانون الأولى، والتي شكلت الأساس للمزيد من المناقشات. وكانت اجتماعات الحوار حول قانون الأحزاب السياسية الجديد تعقد مرة واحدة كل أسبوعين.

وكان السياق السياسي المتغير يتسبب أحيانا في بعض التأخير والنكسات، ولكن الميسرين كانوا يحلون تلك القضايا عادة من خلال المناقشات مع الخبراء الفنيين للأحزاب والاتصالات المتكررة مع القيادات الحزبية. وبعد كل جلسة، كان يطلب من المشاركين في الحوار مناقشة المعلومات الجديدة داخل أحزابهم. وكانت الخلافات التي تنشأ يتم التغلب عليها عموماً، إلى حد كبير، بسبب الالتزام القوي من جانب جميع الأحزاب للتوصل إلى توافق، وإنجاح عملية الحوار. وقد تم تنظيم أكثر من ٢٠ ندوة من المنتديات الوطنية، والتي تمكن فيها قادة الأحزاب من تقديم مشروع القانون لأعضائهم الحزبيين.

ومن الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة هي هيئة إدارة الانتخابات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية مثل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI). وعلاوة على ذلك، شارك القادة المحليون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني في المحافل على الصعيد الوطني. وكان الكونغرس في بيرو يشارك منذ مرحلة مبكرة، على سبيل المثال، من خلال الدور النشط لرؤساء اللجان الدستورية والفريق العامل في منتدى الحوار بشأن قانون الأحزاب السياسية.

ومن خلال هذا العمل، كانت الأحزاب قادرة على التوصل إلى توافق في الآراء الأساسية الجوهرية، وبعد مرور سنتين على بدء الحوار، جرت مناقشة أول قانون للأحزاب السياسية في بيرو بنجاح، وبالنهاية جرى تعديل عدد قليل من القضايا الحساسة، وتم اعتماد القانون في مجلس النواب. ونتيجة لذلك، تم اختتام الحوار الحزبي السياسي.

(المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ومنظمة الشفافية البيروفية (Transparencia) عام ٢٠٠٤).

كما يجب في حالة إغلاق مرحلة الحوار، أن يتم دوماً استكشاف آليات لتنفيذ الاتفاق الواسع النطاق، أو البحث عن سبل لضمان عدم حصول أية انتكاسة، أو إن الأحزاب لا تتراجع عن الإجماع الذي تم التوصل إليه من قبل. كما يمكن هيكلة المؤسسات المعنية بالتنفيذ بطريقة تعكس روح التعاون بين الأحزاب، والتي أدت للوصول إلى الاتفاق.

وعلى سبيل المثال، عندما تفيد نتائج الحوار بين الأحزاب بالحاجة الى عملية إصلاح دستوري وان تغيير الدستور يتطلب مراجعة للقوانين الفرعية مثل قانون الانتخابات، فإنه يمكن إقامة منتدى متعدد الأطراف للحوار بين الأحزاب السياسية وهيئة إدارة الانتخابات. ويمكن لهذا المنتدى مناقشة البيئة الانتخابية، وتنظيم وإجراء الانتخابات، وتطوير اقتراحات مشتركة للقانون. وتعتبر هيئة الاتصال والتنسيق بين الأحزاب السياسية في كينيا مثالاً على إقامة مثل هذا المنتدى.

وفي حين أن الحوار المستدام يعتبر ممارسة جيدة، ويتعين تشجيعه (انظر الفصل ٢ بشأن دور ميسر الحوار)، إلا أنه لا يحق للميسرين ولا الأحزاب الشعور بالحاجة للحفاظ على الحوار سارياً بين الأحزاب لمجرد الرغبة في إبقائه على قيد الحياة. وعلى المدى الطويل، فإن الحوار المستمر يبقى مهماً، ما دام صالحاً وقادراً على تحقيق الأغراض والأهداف المتفق عليها.

٢/٤ العملية في التطبيق: قد لا يكون الحوار متوقعاً

إن المراحل الأساسية الخمس المذكورة أعلاه، قد تعطي الانطباع بأن أي حوار حزبي سياسي له بداية ونهاية واضحة، بالإضافة إلى نسق متوالٍ بترتيب منطقي محدد مسبقاً، ومع ذلك، فإن عمليات الحوار الحزبي السياسي في الواقع العملي تميل لكونها ديناميكية للغاية وغير متوقعة، لأسباب عديدة وليس أقلها أن البيئة السياسية والتطورات اليومية المتلاحقة يكون لها عادة تأثير كبير على الأطراف المشاركة في تلك العملية.

وبناء على ذلك، فإن عملية التمييز بين مرحلة وأخرى تالية لها هي في الواقع رخوة أو مائعة إلى حد ما، وأن خطوة واحدة إلى الأمام قد تعقبها خطوتان إلى الوراء (كما قد يحصل عندما يتم إجراء "بداية خاطئة")، وقد تلتقط العملية أحياناً سرعة كما قد تبطئ في فترات غير منتظمة.

كما أن من الصعب تحديد مدة كل مرحلة مقدماً. وبينما في بعض الحالات قد تستغرق مرحلة التصميم بعض الأسابيع، وفي حالة مواجهة الأحزاب لصعوبات في الاتفاق حول ترتيبات الحوار، فإنها قد تستغرق أشهراً أو سنوات. وعلاوة على ذلك، ومن وجهة نظر الأحزاب السياسية، فإن الحوار مع أي من معارضيهم هو (بل ينبغي أن يكون) عملية دائمة بصورة متواصلة. ولذلك، فإن تقسيم الحوار إلى مراحل محددة سلفاً قد تؤول لاعتبارها ممارسة مصطنعة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بشأن "المرحلة الختامية". ومع ذلك، فإن العديد من الوسطاء الميسرين للحوار قد يجدوا أن من المفيد الحفاظ على المراحل المختلفة في أذهانهم لأنها قد تكون بمثابة وسيلة للتخطيط والملاحة.

"يمكن للمرء أن يتصور الحوار الحزبي السياسي على شكل سلسلة من الأمواج المتلاطمة: إنه عملية مستمرة متواصلة الجريان وتظل خلالها طبيعة العلاقات بين الأحزاب وشدتها لا تكف عن التحول والتغير. وفي بعض الأحيان، قد تتواصل الأحزاب مع بعضها البعض، وفي أحيان أخرى، فإنها تختار أن تبقى في وضع يسوده التنافس. كما تغير الأحزاب السياسية مواقفها في فترات غير منتظمة، مما يدل على ارتفاع وهبوط العلاقات بين الأحزاب بصورة متواصلة".

إرنستو أرانيبار-Ernesto Araníbar
منسق البرنامج، ساحة الديمقراطية (أغورا ديمكراتيكا) Ágora Democrática، الإكوادور

النتائج

- من الناحية النظرية، تمر عمليات الحوار عبر سلسلة من المراحل خلال دورة حياتها، وتشتمل كل مرحلة على مواصفات وخصائص متميزة لها، وهذه المراحل هي:
  - استكشاف الاحتمالات بالنسبة للحوار.
  - تصميم عملية الحوار.
  - التأشير على توقيت بدء الحوار.
  - إجراء الحوار، و
  - إغلاق الحوار (إن لزم الأمر).
- وفي الممارسة العملية، تميل هذه العمليات لكونها ديناميكية للغاية وغير متوقعة، وليس من السهل استقراؤها والتنبؤ بها، كما يصبح التمييز بين مرحلة وأخرى مائعاً ورخواً.

التوصيات

- اعمل على مناقشة ووصف كل مرحلة من مراحل الحوار بقدر ما يمكن التنبؤ به في بداية الشروع في عملية الحوار (مثلاً، المراحل طويلة الأمد أو قصيرة الأمد، مفتوحة أو موجهة نحو تحقيق أهداف محددة).
- اعتبر هذا الوصف كأداة أساسية للتخطيط والملاحة، وإعمل على تحديثه طوال الوقت، وفقاً للتطورات السياسية والديناميكيات المتحركة.

الفصل ٥: تحديد الأهداف والأجندات

إن الأحزاب السياسية تنافسية بحكم طبيعتها، وعادة ما ينصب جل تركيزها على الفوز في الانتخابات المقبلة والبقاء في وضعية خطوة واحدة متقدمة على منافسيها، بدلاً من السعي للتعاون مع بعضها على تحقيق الأهداف المشتركة. وفي نفس الوقت، فإن الأحزاب في حاجة إلى بعضها البعض لمعالجة المشاكل العامة في المجتمع. وتصبح آليات الحوار الحزبي السياسي ضرورية عادة، عندما تغدو غالبية الأحزاب من مختلف المشارب والأطياف السياسية في مواجهة نفس المشاكل.

وقد تتقاسم الأحزاب الهواجس والمخاوف بشأن النظام السياسي الذي تعمل من داخله، ومن عدم توفر حل سلمي للصراع، والحاجة إلى محاربة الفقر، والرغبة في معاملة بعضها البعض بإحترام، أو الرغبة في خلق مجتمع أكثر مساواة. وبالتالي، فإن الهدف من أي حوار معين يشكل الأساس الذي تبنى عليه أجندة الحوار على المدى الطويل، مما يجعلها في حاجة لأن يتم تبنيها وتملكها وقبول المسؤولية عنها من قبل مختلف الأحزاب.

ويعتبر تحديد الهدف المرجعي المنشود ووضع جدول الأعمال، بمثابة الوسيلة المثلى لضمان عملية التبني والتملك والتحقق من أن الحوار هو أفضل الوسائل في الظروف السائدة. كما أن ذلك من شأنه أن يعمل على خلق التوقعات الصحيحة بشأن ما يستطيع الحوار تحقيقه. وأخيراً، فإن ذلك أيضاً قد يساعد على ضمان أن الحوار لن يصبح غاية في حد ذاته، وإنما سيكون بدلاً من ذلك وسيلة لتحقيق أهداف معينة (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، عام ٢٠٠٧ ص: ٨٠، "تحديد الأهداف").

وفي الواقع، قد لا يكون من السهل تحديد هذه الأهداف والبنود العامة لجدول الأعمال ، ناهيك عن الاتفاق عليها. كما قد يكون لدى مختلف الجهات الفاعلة فهم مختلف عما ينبغي وما لا ينبغي أن يُدرج في الحوار. ويتعين على ميسر الحوار التعامل مع توقعات الأحزاب في هذا الصدد، من خلال مناقشة بناءً على الأهداف الرئيسة للحوار (مثل بناء الثقة أو الإصلاح)، ومن الأفضل القيام بذلك في مرحلة مبكرة من مراحل الحوار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين على ميسري إجراء الحوار، أخذ أربع قضايا هامة في الاعتبار عند وضع بنود جدول الأعمال الواسعة للحوار الحزبي السياسي، وهي: الاحتياجات والحوافز المتباينة للأحزاب، الاختلافات في قوة تأثير بعض الأحزاب على أحزاب أخرى، الأجندات السياسية المتباينة، واحتمالات التغيير في أهداف الحوار نفسه.

المربع ١/٥

بوروندي: تأكيد النطاق الحقيقي للحوار

"في النهج القائم على الطلب، قد تأتي طلبات المساعدة من المعارضة ومن الحزب الحاكم على حد سواء. وتستطيع الأحزاب الاختيار والبت في الموضوعات نفسها، طالما كان ذلك في حدود تفويض المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب ولكن استخدام النهج القائم على الطلب لم ينجح دائما في بوروندي، كما رأينا ذلك عندما جاء الأمر إلى اقتراح القضايا اللازمة للحوار. وقد جرى الطلب من الأحزاب وضع قائمة بإحتياجاتها والمواضيع المطروحة من جانبها للنقاش مع الأطراف الأخرى، ولكن هذه القائمة لم تعكس النطاق الحقيقي للحوار: حيث أنها لم تصور بعض التوترات والقضايا الحقيقية تحت الطاولة. وعلى سبيل المثال، قالت بعض الأحزاب السياسية إنها تريد العمل على قانون الانتخابات، ولكن عند النظر إلى الوراء كان من الواضح أن هذا لم يكن ممكناً، وبدلاً من ذلك فقد شكل هذا جزءاً من إستراتيجيتها السياسية."

يوجين فان كيمينيد - Eugene van Kemenade
ميسر حوار لدى المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب بوروندي

١/٥ تحديد الهدف المرجعي والاجندة

قد يشكل بيان الهدف المرجعي ووضع اجندة للحوار أداة قوية في تسهيل بناء توافق في الآراء: حيث أنه يخلق الشفافية، ويساعد في خلق تمييز بين القضايا السياسية والفنية والشخصية، كما يساعد في إدارة التوقعات والمحافظة على تركيز الحوار.

كما أن تحديد هدف الحوار ووضع اجندة واسعة بطريقة تشاورية وشاملة، وبوتيرة ترى جميع الأحزاب أنها صحيحة، يعتبر أيضا هاماً لضمان مِلكية ومسؤولية الأحزاب تجاه القضايا التي تتم مناقشتها. وإذا جرت المباشرة بالعمل عليه في الوقت المحدد، فإنه يعمل أيضاً على إعطاء الأحزاب فرصة للتشاور داخلياً، لإعداد مداخلاتها وإسهاماتها فيه، واقتراح الموضوعات ذات الاهتمام الخاص.

وكميسر لإجراء الحوار، فإن ثمة طرقاً مختلفة للتعامل مع هذا التمرين بشأن تحديد الهدف المرجعي ووضع الاجندة

بطريقة تشاورية. وهناك أحد الخيارات للقيام بهذا الغرض، يتمثل في التشاور مع جميع الأحزاب من خلال جلسات ثنائية، في حين أن الخيار الثاني يتمثل في جعل تلك المهمة ممارسة مشتركة حقاً، حيث تبرز الموضوعات من خلال الحوار نفسه. وثمة خيار ثالث يتمثل في الجمع بين كلا هذين النهجين، بحيث يعمل ميسر الحوار على تحديد الأهداف ووضع جدول الأعمال الواسع، من خلال المشاورات مع الأحزاب الفردية، ولكن مع إعطاء الأحزاب الفرصة والحرية للاتفاق المشترك على إعادة النظر في جدول الأعمال في أي وقت.

وعلى الرغم من أن الميسر ينبغي له أن يستجيب لاحتياجات الأحزاب بقدر الإمكان، فإنه في حاجة لأن يدرك أن استخدام نهج صارم بدافع الطلب لا يجدي دائماً، لأنه قد يتجاهل بعض التوترات والقضايا الحقيقية غير المطروحة للبحث على طاولة الحوار، وبالتالي فإن هذا النهج لا يعكس دائما النطاق الحقيقي للحوار. وعليه، فإن الميسر يحسن صنعاً في حال عمله على تحقيق التوازن بين الاحتياجات التي تعبر عنها الأحزاب والقضايا التي تنشأ من خلال التحليل المشترك للمشاكل المثيرة للقلق في أوساط المشهد السياسي.

وغالباً ما يكون تحديد الهدف ووضع جدول الأعمال بطريقة تشاورية، بمثابة عملية لبناء توافق في الآراء (انظر أيضاً الفصل ١١ بشأن بناء توافق في الآراء).

٢/٥ موازنة احتياجات وحوافز الأحزاب

في حين أن حوارات كثيرة قد تنتهي بوضع مربح للجانبين، فإنها لا تبدأ دوماً بتفكير الأطراف المشاركة على هذا المنوال. ولعل من بين الأسئلة التي يتعين على الأحزاب أن تطرحها أولاً على أنفسها هي: هل وكيف يمكن للحوار أن يجعلها أفضل حالاً أم لا؟ وينبغي النظر إلى التعاون باعتباره مفيداً بالنسبة لهم في تحقيق الأهداف الخاصة بهم. وبشكل عام، فإنه يمكن القول إن على الأحزاب أن تتوقع كسب شيء ما من هذه الحوارات، كما يتعين عليها قبول فكرة أن المعارضين لها أيضاً قد يحققون بعض المزايا والفوائد من تلك الحوارات نفسها.

وسوف يكون لكل حزب هناك مواقف ومصالح واحتياجات رسمية وغير رسمية. كما أن تعيين ما هو على المحك وما يمكن اكتسابه وتحقيقه عن طريق الحوار- كما هو في نظر أحد الأحزاب السياسية - قد يساعد في تحديد الاحتياجات والحوافز للانضمام إلى الأحزاب. كما يمكن رؤية هذه الحوافز باعتبارها القوى المحركة لسلوك السلطة السياسية، وبمثابة العوامل الرئيسة التي تعمل على تحفيز الأحزاب السياسية لتحقيق هدف معين معاً.

وفي الممارسة العملية، قد تكون الحوافز سلبية (مثل احتمال انضمام حزب ما للحوار بدافع الخوف من تآمر الأحزاب الأخرى عليه) كما قد تكون إيجابية (مثل نيل حزب ما شرف الفضل في تقديم مقترحات الإصلاح التي تتمخض عنها نتائج الحوار). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحفزات قد تكون خارجية (مثل ضغط الجهات المانحة الدولية) أو داخلية (مثل الضغط من أعضاء الحزب الواحد نفسه). وأخيراً، فإن الحوافز قد تكون قائمة وموجودة من قبل (مثل كونها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الموضوعة للحزب)، أو يتم إنشاؤها خصيصاً (مثلاً عن طريق برامج الدعم لبناء القدرات).

وبينما تحتاج المشاركة في عملية الحوار الى ان تكون جذابة للجميع، فإن الأسباب التي تجعل منها جذابة تختلف باختلاف الأحزاب. وعلى سبيل المثال، فإن الأحزاب الحاكمة الكبيرة قد تكون اكثر حساسية للضغوط الدولية، بينما أحزاب المعارضة الصغيرة قد تكون أكثر حرصاً للحصول على معلومات وطرق بديلة للتأثير على الحزب الحاكم. ونظراً لأن مواقف ومصالح واحتياجات الأحزاب المختلفة تظل تتغير مع مرور الوقت، فإنها تتطلب إعادة التقييم المستمر. وعليه، يحتاج ميسر الحوار الى تتبع هذه التحولات في المواقف وتقييم اثرها على عملية الحوار الشاملة.

٣/٥ الفوارق في قوة تأثير الأحزاب على السلطة

عند محاولة تقييم فيما إذا كان من الأفضل تناول حل مشكلة من خلال حوار حزبي سياسي أو بخلاف ذلك، فإن الأحزاب قد تستفيد من النظر إلى قوة أو نفوذ الأحزاب منفردةً مقارنة مع قوة أو نفوذ الأحزاب السياسية كمجموعة. إن رؤية ومعرفة الاختلافات في هذا الصدد، قد تؤدي إلى رؤى وإدراك أفضل لصالح ضم الصفوف والتوحد، فضلاً عن الطرق التي تستطيع فيها الأحزاب الإسهام في حل المشكلة في جو من التعاون والتفاعل فيما بينها سوياً.

وقد تكون بعض المشاكل خارج نطاق نفوذ وتأثير الأحزاب السياسية (مثل تغيير الالتزامات القانونية الدولية)، في حين

أن الأحزاب يمكن أن تحل المشاكل الأخرى فيما بينها (مثل، استعادة الثقة بين الأحزاب السياسية أو تصميم الأطراف لمدونة قواعد السلوك). وفي مثل هذه الحالات، فإن الأحزاب تكون في حاجة إلى بعضها البعض من أجل خلق التغيير، ومعالجة المسائل من خلال الحوار، واتخاذ خطوة إلى الأمام سوياً. كما قد يكون من الأفضل أن تعالج بعض المسائل الأخرى على مستوى كل حزب بصورة منفردة (مثل تعزيز الديمقراطية الداخلية للحزب).

ويعتبر السياق السياسي الذي يجري فيه الحوار أمراً حاسماً في تقييم مدى قوة التأثير لدى الأحزاب. وفي مؤلفه "مواجهة الحلقة الأضعف"، على سبيل المثال، يوضح توماس كاروثرز التحديات ذات الصلة بالسلطة المركزية التي تواجه تطوير الأحزاب في سياقات الدول الاستبدادية أو شبه الاستبدادية، وفي الديمقراطيات الجديدة (كاروثرز ٢٠٠٦)، ويبين الجدول ١/٥ أن كل نمط من أنماط الأنظمة الحزبية يحمل في طياته تحديات خاصة به تجاه تطور الحزب.

وبالمثل، فإن كل نظام حزبي يؤثر في الديناميكيات القائمة لدى بقية الأحزاب، وبالتالي، فإنه يؤثر أيضاً في أي فرصة للحوار الهادف، بشكل مختلف، وذلك لأسباب ليس أقلها أن وجهات نظر الحزب الواحد بشأن الحوار بين الأحزاب تتفاوت بشكل كبير، اعتماداً على النظام الحزبي الخاص بذلك الحزب. وعلى سبيل المثال، فإن إقامة منتدى حواري بين أحزاب متعددة في بلد ما من البلدان شبه الاستبدادية، قد يعتبر ضرورياً للغاية من وجهة النظر (المحتملة) لدى أحزاب المعارضة، ولكن من المرجح آنذاك أنه سيلاقي ترحيباً أقل من قبل الحزب الحاكم في السلطة، بل وقد ينظر إليه على أنه بمثابة تقويض لسلطة الدولة.

وفي نفس الوقت، يبدو أن ليس ثمة أعمال بحث كافية حالياً للتبيان بوضوح كيفية ارتباط كل نظام حزبي بفرصة النجاح في الحوار الحزبي السياسي. والسبب في ذلك على الأرجح، هو أن هناك الكثير من العوامل الأخرى ذات الصلة: مثلاً، بصورة عامة، لا ينظر إلى النظام الحزبي المهيمن بأنه بيئة مواتية لتمكين نشوء حوار حزبي سياسي، ومع ذلك، بسبب هذا الوضع بالتحديد، وفي كثير من الأحيان، هناك حاجة ماسة لآليات الحوار السياسي، ولذلك يجري العمل على إنشاء مثل هذه الآليات.

الجدول ١/٥

التحديات المرتبطة بالسلطة المركزية بشأن التنمية الحزبية خارج الديمقراطيات الراسخة

نوع النظام الحزبي	التحدي المركزي
الدول الاستبدادية أو شبه الاستبدادية	
نظام الحزب الواحد	خلق مساحة سياسية، إضفاء الشرعية على أحزاب المعارضة
النظام الحزبي الواهن	تمكين الأحزاب بصورة شاملة
النظم الحزبية المهيمنة الضارة	معارضة لوحدة الأحزاب بالدولة، والتحكم بسلطة الحزب الحاكم
الديمقراطيات المستجدة أو الناشئة	
نظام حزبي مهيمن غير ضار	منع وحدة الأحزاب بالدولة
نظام حزبي غير مستقر التوزيع	تسهيل تجذر الأحزاب
نظام حزبي مستقر التوزيع	تحفيز تجديد الأحزاب

المصدر: كاروثرز، مواجهة الحلقة الأضعف: مساعدة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الناشئة (واشنطن، دي سي: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠٠٦)، الشكل ١/٣، "التحديات المرتبطة بالسلطة المركزية بشأن التنمية الحزبية خارج الديمقراطيات الراسخة"

المربع ٢/٥

الحوار في سياقات يهيمن عليها حزب واحد

غالباً ما تكون رغبة واستعداد الأحزاب للانضمام إلى عملية حوار مرتبطة بالنظام السياسي أو توازن القوى في المكان. وهناك حالة محددة في هذا الصدد، وهي الحالة المتعلقة بهيمنة حزب واحد على الوضع. وفي السياقات التي يحوز فيها حزب واحد على الأغلبية المطلقة في البرلمان و/ أو يسيطر على المؤسسات الحكومية، فإنها تجعل من إجراء الحوار بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة أكثر ضرورة.

وفي أوضاع هيمنة الحزب الواحد، فإن الحوار بين الحزب الحاكم والمعارضة قد يغدو أكثر صعوبة، وذلك لأنه في مثل تلك الأنظمة فإن الحزب الحاكم، في أغلب الأحيان، يعمل على اتخاذ القرارات دون موافقة المعارضة. وعلى العكس، بالنظر إلى صغر أحزاب المعارضة أو كونها خارج البرلمان في نظام الحزب المسيطر، فإنها من النادر أن تحتاج إلى الانخراط والمشاركة مع الحزب الحاكم في بيئة مؤسسية، وغالباً ما تستخدم استفزاز واستعداء من هم في السلطة.

وهذا النوع من اختلال ميزان القوى بين الأحزاب، يجعل الحوار بين الأحزاب في داخل البرلمان أو خارجه أقل احتمالاً. وعادة ما يكون لدى كل من الجانبين أسباب قوية لمقاومة الحوار، على الرغم من أن كل طرف قد يستخدم حججاً وذرائع مختلفة لمعارضة ذلك بصورة علنية.

وفي حالة الحزب الحاكم، فإنه قد يكون مرتاحاً في السلطة ولا يرى أية حاجة للاستماع إلى صوت المعارضة. كما أن المعارضة قد تخشى الاستمالة لها من جانب الحزب الحاكم، وترى فيها إضعافا لصورتها العامة المعروفة بعدم قبول التوافق والتسوية مع الحزب الحاكم، أو تشعر أنها قد تعبت من محاولة التوصل إلى توافق في الوقت الذي لا يتغير فيه موقف الأغلبية لدى الحزب الحاكم.

ونتيجة لذلك، فإن محاولة الحصول على موافقة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة للدخول في حوار بطريقة قد تخل بموازين السلطة، أو تخلق ديناميكيات سلطة مختلفة، قد تتطلب بذل جهود إقناع إضافية ومحاولات وساطة من جانب الميسر. ومن المهم آنذاك تفهم وجهات نظر الجانبين، وشرح كيف أن الحوار سيفيد كلا الطرفين، بالفعل، على الرغم من تبادل الشكاوى العديدة وعدم الثقة، وإن كان ذلك في بعض الأحيان نابعاً من منظور ذاتي وأناني.

وعلى سبيل المثال، من وجهة نظر الحزب المهيمن، قد يستخدم الحوار بين الأحزاب كوسيلة للإظهار لكل من وسائل الإعلام والجمهور أن الحزب الحاكم على استعداد للتشاور والتحاور والتواصل مع المعارضة. وقد يكون ذلك بمثابة وسيلة لتعزيز شرعية الحزب الحاكم في عيون المجتمع الدولي، أو أنهم ببساطة قد أصبحوا أكثر وعياً بمواقف المعارضة.

كما أن أحزاب المعارضة من جهة أخرى، قد تشعر أنها تستطيع الاستفادة من الحوار بين الأحزاب من أجل صياغة وتقديم اقتراحات قوية، واستخدام الحوار كفرصة لرفع أصواتها وتحسين أوضاعها، أو للحصول على أفكار أفضل في الاقتراحات التي سيجري طرحها من جانب الحزب الحاكم، أو للتأثير على عمليات صنع القرار.

٤/٥ تباين الأجندات السياسية

في سيناريو حواري مثالي - مثل الحالة التي تتفق فيها جميع الأحزاب على أن الوقت قد حان لمعالجة بعض الثغرات في نظام الأحزاب السياسية الديمقراطية في بلد ما - وتجمع كل الأحزاب السياسية على نفس الفكرة التي يرغبون في تحقيقها من خلال الحوار فيما بينهم. ومع ذلك، فإن القضية لن تجري على هذا النحو بصورة تلقائية، حيث قد تنشأ معضلة محتملة عندما تكون أجندة سياسية واحدة أو أكثر من أجندات الأحزاب السياسية غير ملائمة لترتيبها بطريقة تجعل من جميع الأحزاب تصبح قادرة للاتفاق على هدف مشترك لحوارهم. كما قد تنشأ معضلة أخرى، عندما تصبح إحدى المؤسسات المانحة غير مستعدة لدعم الأحزاب في معالجة مشكلة ما، استناداً إلى الخبرة المتوفرة لدى تلك المؤسسة أو بناء على تفويض الصلاحيات الممنوحة لها. (مثلاً: عندما تكون مفاوضات السلام هي الأولوية القصوى للحوار، ولكن قد لا تتوفر لدى المؤسسة المانحة الخبرة الكافية في ذلك المجال لدعم الأحزاب بشأنها).

وفي حالة تباين الأجندات، يكون امام الأحزاب وميسري الحوار خيارات مختلفة، بما في ذلك:

- العمل على وضع استراتيجية طويلة الامد لجعل كل الأحزاب تحصل على نفس الوثيقة من الأجندة.
- التعاون مع منابر ومنتديات الحوار الأخرى.
- الشروع مع مجموعة غير ممثلة لجميع الأحزاب من أجل تحقيق هدف ما يمكن إقناع الأحزاب المستبعدة للتعايش معه.

- تجنب القضايا الأكثر إثارة للجدل من أجل تجنب الحواجز والعراقيل الأولية.
- البدء في الحوار حول القضايا التي من السهل تحقيق إجماع عليها، من أجل بناء موقف إيجابي بين المشاركين، وإظهار أن النتائج يمكن تحقيقها، أو
- الانتظار حتى وقت أو لحظة أفضل.

وهناك أسلوب آخر، يتمثل في ترتيب جدول أعمال منتدى الحوار بين الأحزاب لإجرائه في مناطق، حيث هناك توتر وضغط كبير من أجل الإصلاح داخل المجتمع، على سبيل المثال، حول موضوعات مثل زيادة اللامركزية أو تحسين أداء الأحزاب السياسية. ومن شأن هذا النهج أن يعمل على تشجيع المساءلة المحلية بدلاً من المساءلة الخارجية.

"ينبغي أن يكون الهدف الرئيس هو النظر إلى أبعد من لحظة اللقاء السياسي".
إرنستو أرانيبار- Ernesto Arañibar
منسق برنامج، ساحة الديمقراطية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، والمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب ، الإكوادور

٥/٥ الأهداف الطويلة والقصيرة الأمد

يعرف العديد من ميسري الحوار بحكم التجربة، أن الهدف من الحوار قد يتغير على طول المسار في طريق الحوار، مثل الوضع عند تغير المشهد السياسي. وبالتالي، فإن هدف الحوار ووضع جدول الأعمال، تماماً مثل إجراء تحليل الاقتصاد السياسي، عادة ما يكون عملية متواصلة باستمرار. وللمزيد من المعلومات، انظر الفصل ٣ بشأن تقييم البيئة السياسية.

وقد لاحظ ميسرو الحوارات ممن كانوا قادرين على إشراك الأحزاب في الحوار على مدى فترات طويلة، أيضا، من خلال محاولاتهم للوصول إلى الأهداف طويلة الأمد، أن الشعور بالإنجاز يمكن تعزيزه من خلال النجاح في تحقيق أهداف قصيرة، أو متوسطة الأمد. وعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف على المدى الطويل هو بناء علاقات أفضل بين الأحزاب، فإن الهدف قصير المدى قد يكون لجلب الأطراف للقاء تحت سقف واحد. وبصورة متبادلة، إذا كان الهدف على المدى الطويل هو إنشاء ميدان سباق سياسي متكافئ الأوضاع والشروط، فإن الهدف قصير المدى قد يكون تأمين اتفاق لتذليل العقبات التي تقف في طريق مثل هذا التدبير الإصلاحي.

وينبغي أن تكون الأهداف أيضا واقعية. وعندما تتوصل الأحزاب إلى توافق في الآراء بشأن أهدافهم المنشودة، فإنها بالتالي تحتاج إلى مناقشة السبل التي يمكن من خلالها المشاركة في مراقبة تنفيذها. ومن بين إحدى الطرق للقيام بهذه المراقبة، هي العمل على تحديد الأهداف القصيرة والطويلة المدى، واستخدام المؤشرات لقياس النتائج ومدى التقدم مع مرور الوقت (مثل: التأشير على النقطة التي يتم عندها التوصل إلى توافق في الآراء، أو عند صياغة اقتراح مشترك، أو الموافقة على تدبير ما من قبل الجمهور الواسع أو تحت قبة البرلمان). وهناك طريقة أخرى لعمل مثل ذلك، وتتمثل تلك في الحصول على الالتزام بمواصلة الحوار بين الأحزاب للإشراف على عملية التنفيذ.

المربع ٣/٥

غانا: تغيير الأهداف مع مرور الوقت

"وكما هو الحال تماماً في النظم السياسية وعلاقات السلطة بين الأحزاب، فإن عمليات الحوار والأهداف التي تخدمها قد تتغير مع مرور الوقت. وتعتبر تجربة غانا في هذا الشأن مثيرة للاهتمام. فقد جرت المباشرة بالحوار في غانا بهدف تقريب الأحزاب السياسية من بعضها بشكل أكبر من ذي قبل، والعمل بصورة مشتركة على تحسين النظام الديمقراطي والسياسي في البلاد. وكان هذا المنبر الحواري قادراً على وضع أهداف جديدة لنفسه، والتغيير مع مرور الوقت. وقد تطور هذا المحفل تدريجياً من منتدى يركز على الإصلاحات الديمقراطية إلى منتدى يعمل على النظر في المزيد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بهدف إنجاح مسار الديمقراطية في غانا. ولم يكن هذا الأمر منشوراً أبدا، أو مروجاً له، أو متوقعاً في بداية الحوار، وهو بذلك يعد مؤشراً صحيحاً على مدى قوة ونجاح أية عملية تعتنقها الأحزاب وتتبناها، وتتولى الاضطلاع بالتملك والمسؤولية تجاهها بحق".
جين مينسا - Jean Mensa
المديرة التنفيذية لمعهد الشؤون الاقتصادية/ برنامج الأحزاب السياسية في غانا.

النتائج

- تتولد أهداف الحوار وجداول الأعمال عادة من رحم المشاكل التي تواجه جميع الأحزاب عبر مختلف ألوان الطيف السياسي.
- إن تحديد الأهداف ووضع جدول الأعمال هو ممارسة مشتركة، من شأنها أن تعمل على خلق التفويض والصلاحية لعملية الحوار.
- إن التركيز على الحوافز الإيجابية يساعد في جعل الحوار جذاباً للجميع.
- يجب أن تكون الأهداف واقعية وقابلة للقياس على مدى فترات قصيرة أو طويلة من الزمن.

التوصيات

- ضرورة تحديد هدف الحوار وجدول الأعمال الموسع بطريقة تشاورية.
- يتعين وضع خريطة للاحتياجات والحوافز اللازمة لاجتذاب مختلف الأحزاب للانضمام إلى عملية الحوار.
- ضرورة استكشاف سبل لمواءمة ومطابقة الأجندات المتباينة مع الهدف المشترك للحوار.
- ينبغي التفريق بين الأهداف قصيرة الأمد وتلك طويلة الأمد، ووضع مؤشرات عملية لقياس النتائج المتحققة.
- يتعين تحديد وضبط وتعديل هدف الحوار وجدول الأعمال في مسار جميع مراحل الحوار.

الفصل ٦: دعم الإصلاح السياسي والتنمية الوطنية

يمكن لعمليات الحوار الحزبي السياسي دعم مجموعة واسعة من الأهداف، اعتماداً على السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد، وعلى أنواع القضايا السياسية التي تناضل الأحزاب بشأنها.

وتلعب ديناميكيات الحوار دوراً حاسماً في أية عملية تحول أو انتقال ديمقراطي، وذلك من خلال دعمها للعمليات السياسية والانتخابية الشاملة، وخلق إرادة سياسية قائمة على أوسع نطاق من أجل الإصلاح والتنمية الوطنية. كما تساعد منتديات الحوار التي تقام بين الأحزاب في بناء وتعزيز الثقة بين الخصوم السياسيين، وفي توفير حيز للأحزاب السياسية لإرتياد واستكشاف الاهتمامات المشتركة فيما بينها، وإيجاد أمثل السبل لحل التحديات الوطنية لما فيه تحقيق جل المصالح للمجتمع الكبير في البلاد. كما قد تتضمن نتائج الحوار تحسين العلاقات بين الأحزاب، أو التوافق السياسي حول الإصلاح المشترك أو أجندات السياسات.

إن إصلاح النظام الدستوري والانتخابي والسياسي (مثلاً، من خلال تقوية وتعزيز جودة التشريعات الانتخابية أو الحزبية السياسية) وخطط التنمية طويلة الأمد التي تستحوذ على دعم سياسي ومجتمعي واسع النطاق، يمكن لها جميعا أن تشكل جزءاً من جدول أعمال الحوار بين الأحزاب السياسية. وليس من الضروري ان يكون ميسري الحوار خبراء في أي من هذه المجالات، ومع ذلك، يعد توفر فهم متين للقضايا الرئيسة المدرجة قيد البحث والنقاش، أمراً بالغ الحيوية من أجل مواكبة الأحزاب بنجاح في عمليات الحوار فيما بينها.

ويلخص هذا الفصل، بعض المجالات المحددة التي قد يسفر فيها الحوار الحزبي السياسي عن نتائج ملموسة والإسهام في عمليات الإصلاح. كما توضح هذه المجالات، المسائل التي تفيد فيها منتديات الحوار بين الأحزاب في مساعدة الأحزاب نفسها في عملية تحديد وتمثيل المصالح الجماعية، أو لعب دور "النقابة المهنية" للأحزاب السياسية.

المربع ١/٦

الحوار بين الأحزاب في زمن السلم

"إن أهداف مثل هذه الحوارات، عادة ما تنطوي على شقين. وتتم إقامة عمليات الحوار لتشكل مساحة محمية ومعزولة عن الساحة السياسية التقليدية، بحيث يمكن للأحزاب فيها التواصل والتعارف مع بعضها البعض بشكل أفضل على أسس شخصية، والتغلب على الصراعات، وبناء قاعدة للتعاون. كما أن الجهات الراعية للحوار بين الأحزاب في كثير من الأحيان تأمل في أن تستخدم الأحزاب عملية الحوار للعمل على وضع تدابير للإصلاح السياسي مثل، إصلاح النظام الانتخابي، وقضايا تمويل الأحزاب، أو عناصر أخرى من قواعد اللعبة السياسية".
توماس كاروثرز، T. Carothers، مواجهة الحلقة الأضعف: مساعدة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات المستجدة، (واشنطن-دي سي: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠٠٦، ص. ٢٠٣).

١/٦ خلق الحد الأدنى من الثقة بين الأحزاب

في العديد من البلدان، يلعب الحوار الحزبي السياسي في المقام الأول دوراً باعتباره آلية لتعزيز التعاون بين الأحزاب وتوطيد الثقة بين الأطراف السياسية المتنافسة. ويعتبر هذا الأمر هاماً للغاية، لأن مستوى (الحد الأدنى) من الثقة هو بمثابة شرط لازم لإجراء أي حوار هادف حول القضايا ذات الأهمية الوطنية. وفي كثير من الأحيان، فإن الحوار يعمل أيضاً في اتجاه آخر: حيث أن الحاجة إلى حل القضايا ذات الأهمية الوطنية، مثل إصلاح النظام السياسي، تصبح سبباً مشروعاً للأحزاب من أجل العمل معاً لبناء وتعزيز الثقة المتبادلة.

إن بناء الثقة وعمليات الإصلاح تظل جارية بصورة تفاعلية فيما بينها، وتبقى في علاقة جدلية مع بعضها البعض، حيث أن خطوة واحدة إلى الأمام من جانب واحد تسمح بخطوة إلى الأمام من قبل الطرف الآخر، والعكس بالعكس. ويعتبر توفر الحد الأدنى من الثقة أو "الاستعداد المبدئي للجلوس معاً حول الطاولة"، أمراً ضرورياً في جميع مراحل عملية الحوار. ومن خلال عقد اللقاء على أساس منتظم، فإن الأحزاب يمكنها بناء مستويات الثقة بينها بصورة تدريجية. وهذه هي الخطوة الأولى نحو ثقافة سياسية أكثر استيعاباً وتصالحاً. (المصدر: المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب ٢٠١٢).

ويعمل المستوى المتنامي من الثقة المتبادلة بين الأفراد وفي أوساط الأحزاب على توطيد وتعزيز الديمقراطية متعددة الأحزاب لأسباب عديدة، ليس أقلها أن ذلك يساعد على تخفيف حدة التوترات السياسية. وعلى هذا النحو، فإنه قد يصبح بمثابة آلية لمنع الصراعات (مثلاً، عن طريق تشجيع مدونة قواعد السلوك السياسي، بدلاً من العنف). وبصوة

مماثلة، فإن الحوار بين الأحزاب يمكن استخدامه كآلية تسوية نزاعات لحل التوترات السياسية أو النزاعات (مثل التداعيات الانتخابية المحتملة) بطريقة ودية، غير رسمية أو تصادمية.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى خواصها المتميزة في بناء الثقة، فإن عملية الحوار بين الأحزاب تساعد في عمليات بناء السلام أيضاً، خاصة في البلدان الخارجة لتوها من أتـون الصراع. وهذا يعمل بدوره، على إتمام واستكمال مبادرات الشفاء الوطنية وتحقيق جهود المصالحة.

لمزيد من المعلومات حول كيفية بناء الثقة، انظر الفصل ١٠.

المربع ٢/٦

الحوار في حالات ما بعد الصراع

بعد سنوات من الصراع المطول بين الدول، فإن حالات من انـعـدام الثقة والاستياء والكراهية تسود في داخل المجتمع وبين مـخـتـلـف الخصوم السياسيين. وعندما تتآكل الثقة ولا تعود هناك رغـبـة في تبادل وجهات النظر المختلفة، أو الـتـوصـل إلى تـوافـق في الآراء والتفاهم المتبادل، فإن نظام التعددية الحزبية لا يعود قـادراً عـلى العمل بشكل فعال. ولا يتم تحديد استقرار وفعالية النظام الحـزبي السياسي بمجرد النظر إلى إطاره القانوني، والضوابط والـتـوازنـات في داخل النظام، وتنظيم الأحزاب والممارسات الديمقراطية العامة، بـل إن الاستقرار والفعالية يتوقفان، إلى حد بعيد، عـلى مـدى وجـود آليات للأحزاب للدخول في حوار وتعاون مع بعضها الـبـعـض مـن مختلف الأحزاب المنضوية تحت مظلة ذلك النظام.

كما أن الخلافات الكبيرة حول مستقبل البلاد، لا تتبدد بمجرد الانتهاء من التوقيع على معاهدة السلام. وفي كثير من الأحيان، فإن المجتمع الدولي قد يتصور أن أية دولة بعد الخروج من الصراع ستنتقل بسرعة إلى الوضع الراهن بعد أول انتخابات حرة يتم تنظيمها على عجل. ولكن مثل ذلك لم يحصل في أي وقت مضى. وغالباً ما يظل السلام في تلك الأوضاع هشـاً وضعيفاً رغم صمت أصوات المدافع، ولكن جذور النزاع في كثير من الأحيان تظل قائمة وسائدة. ولتحقيق السلام المستدام، من الضروري أن تحرص كل الأطراف والأحزاب على إجراء حوار مفتوح، حتى بعد الانتهاء من الانتخابات الأولى. وحيثما كان تعزيز النظام الديمقراطي وتطوير رؤية مشتركة طويلة الأمد لإعادة الهيكلة بعد الصراع من المسائل الهامة المنشودة لدى المجتمع، فإن مختلف الأحزاب سوف تستفيد من الحوار الذي يتم إجراء جزء منه على الأقل خارج اهتمام وسائل الإعلام المباشرة، وفي بيئة محايدة غير تنافسية.

إن تيسير سبل إجراء الحوار متعدد الأحزاب لا يخدم منع العودة إلى الصراع فحسب، بل يعتبر أيضاً شرطاً مسبقاً لإرساء المساءلة السياسية على نحو أفضل، خاصة في البلدان التي يتولى فيها مقاليد الحكم حزب واحد بمفرده. ومن شأن تشجيع وتعزيز الحوار الشامل متعدد الأحزاب، مساعدة مختلف الأحزاب في التغلب على انعدام الثقة المتبادلة، والتي غالباً ما تعيق الحوار البراغماتي المتسم بالواقعية والعملية حول القضايا السياسية. كما أن الحفاظ على إجراء حوار منتظم وسلمي، من شأنه أن يعزز فرصة جهود إعادة الإعمار وضمان سير الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة قدماً، بكل سلام واطمئنان.

كما أن الشروع في مثل هذا الحوار يتطلب مقاربة حذرة ونهجاً غير مغرق في التفاؤل، بحيث يتم تفصيلها وفقاً للطبيعة الخاصة للعلاقات السياسية الهشة عالية الاستقطاب والقائمة هناك.

المصدر: مقتطفات من بحث المؤلفين: "لوتي تن هوف- ten Hoove, Lotte" و"ألفارو بينتو شولتباخ- Scholtbach, Álvaro Pinto" بعنوان: الديمقراطية ومساعدة الأحزاب السياسية في مجتمعات ما بعد الصراع (لاهاي: المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب - أغسطس، ٢٠٠٨)، ص ١٦ و١٧.

٢/٦ الاستجابة للتغيرات في البيئة الخارجية

في اللحظة التي يتوفر فيها الحد الأدنى من الثقة والاطمئنان بصورة متبادلة، فإنه يمكن للحوار أن يساعد على تنظيم الأحزاب في لقاء حول أجندة مشتركة، وفتح آفاق الحوار بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة (وغالباً ما يتم ذلك للمرة الأولى) بشأن القضايا السياسية وسياسات الإصلاح الهامة (المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب - ٢٠١٢). وهذا ينقل عادةً تركيز التفاعل نحو حوار ذي مغزى، ويتطلب من الأحزاب مناقشة، أو تداول، أو بناء توافق في الآراء، بشأن القضايا التي تعتبر على المدى الطويل، في صلب المصلحة الجماعية لكل من الأحزاب السياسية والبلد على حد سواء.

وقد ترغب الأحزاب في إجراء مسح مشترك لمعاينة التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية، والاستجابة للأحداث السياسية الهامة أو التطورات في داخل وخارج المجتمع، وبخاصة تلك التغييرات التي تؤثر على جميع الأطراف والأحزاب وتتقاطع معها. وقد تضع التطورات العالمية مثل العولمة، وحماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، والهجرة، ضغطاً كبيراً على الأحزاب لتكييف هياكلها وسياساتها مع الظروف الجديدة من أجل بقائها ناجحة انتخابياً (راسل دالتون، ديفيد فارل، وإيان ماك-آلستر-Dalton, Farrell and McAllister-

عام ٢٠١١: ص ٢٢٤-٢٢٥). كما ينطبق الشيء نفسه على التطورات الداخلية أيضاً. وعلى سبيل المثال، عندما تواجه الأحزاب السياسية تغيرات غير متوقعة أو تهديدات لمواقفها (مثل، ارتفاع اللامبالاة السياسية، والإعراب عن ازدياد استياء الناخبين من خلال شبكة الإنترنت أو وسائل الإعلام الاجتماعية، أو تناقص عضوية الحزب على حساب نظام تنافسي من الأحزاب السياسية)، فإنه يمكن مناقشة هذه التهديدات والتحديات وسبل التخفيف منها من خلال إعداد حوار خاص لتدارسها ومناقشتها (راسل دالتون، ديفيد فارل وإيان ماك-آلستر، Dalton, Farrell and McAllister، عام ٢٠١١: ٢٢٤-٢٢٥).

المربع ٣/٦

مالي: الوقوف الى جانب الديمقراطية

يعمل المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب مع الأحزاب السياسية في مالي من خلال منبر حواري بين الأحزاب، لتعزيز التعاون ودعم عملية التحول الديمقراطي الوطني بفعالية. وفي آذار/مارس عام ٢٠١٢، أصدر مركز مالي للحوار بين الأحزاب والديمقراطية (CMDID) بياناً صحفياً بالنيابة عن جميع الأحزاب، معرباً عن قلقها إزاء الأحداث الحاصلة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، الأمر الذي تسبب في تعليق الدستور وحل المؤسسات السياسية في مالي. وفي بيان مشترك، اتفقت الأحزاب علناً على ما يلي:

- تنظيم مناقشات بين قوى الأمة.
- بناء قدرات الجيش لتفعيل عملياته.
- تنظيم زيارات إلى مخيمات اللاجئين لدعم السكان المشردين، و
- إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية.

وبعد إصدار هذا البيان، وافقت الحركات السياسية المنضوية تحت لواء مركز مالي للحوار بين الأحزاب والديمقراطية (CMDID) أيضاً على اقتراح خطة عمل لتنفيذ هذه الحلول (البيان بشأن انقلاب مالي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢).

وتمتلك الأحزاب السياسية مجموعة من الآليات التي تستطيع من خلالها أن تكيف نفسها مع الظروف والمستجدات المتغيرة في البيئة الخاصة بها، بدءاً من الإصلاحات المؤسسية للتغيرات إلى صياغة السياسات (دالتون، فارل وماك-آلستر عام ٢٠١١: ص ٢٢٩). ويعتبر الحوار الحزبي السياسي بمثابة أحد السبل لدعم الأحزاب في تكيفها التنظيمي، وكذلك في العمل (بصورة مشتركة ومنفردة) على وضع جدول الأعمال للأحزاب، كما يمكن دمج هذه مع برامج بناء القدرات وبرامج الدعم التقني. وبعدها، تستطيع الأحزاب مناقشة المسائل الفنية التي تؤثر على الهياكل أو سير العمل الداخلي لجميع الأحزاب، وتعرض تقديم الفرص المتساوية بشأن الحصول على الخبرة الفنية ذات الصلة (مثل، طرق الامتثال والالتزام بمتطلبات المساءلة المالية أو متطلبات النوع الاجتماعي).

ومن شأن عملية الحوار المساعدة في خلق فهم أفضل للتحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية والمؤسسات، وطرق تحسين السياق الاجتماعي والسياسي الذي تعمل في إطاره. كما أن تبادل المعلومات ومناقشة الاستراتيجيات لمعالجة بعض المشاكل التي تواجهها الأحزاب، تساعدها في تحسين استعدادها ووضع نفسها في خط بالتوازي مع إدارة نظام سياسي جديد أفضل. وبعدها، فإن منتدى الحوار يعمل على توفير مجال لاستكشاف ووضع استراتيجية على أساس الأهداف التي من شأنها أن تعود بالفائدة على جميع الأحزاب والضغط من أجل تحقيقها. ومن شأن مثل هذا التبادل، أن يعمل أيضا على تمكين الأحزاب للانخراط بشكل أكثر فعالية مع الجهات الفاعلة غير الحزبية، بما في ذلك لجان الإصلاح، ومعاهد البحوث، والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

٣/٦ وضع أجندة الإصلاح السياسي

تستطيع الأحزاب استخدام الحوار بين الأحزاب، من أجل الحصول على فهم أفضل لمدى قدرة بناء التوافق في الآراء أو إجراءات العمل المشتركة لدفع بعض التدابير والإجراءات لتحسين البيئة السياسية والاجتماعية وجعلها جديرة بالاهتمام.

وعندما يعتبر التوافق في الآراء هو النتيجة المرجوة، ينبغي إن تعكس المقترحات المقدمة آراء جميع الأحزاب السياسية. وبهذه الطريقة، فإن مبادرات الإصلاح الوطنية الكبرى يتم تقبلها وتملكها وتحمل مسؤوليتها من قبل جميع الأحزاب، مما يجعلها بالتالي أقل عرضة لإجراءات إعادة النظر فيها وتغييرها بشكل جوهري بعد الانتخابات أو فور تغيير السلطة. وهذا لا يعني القول بأن هذه النتائج يجب ألا يتم استجوابها ومناقشتها، والموافقة عليها من قبل المجتمع الأوسع (خاصة وأن شرعيتها الديمقراطية أمر بالغ الأهمية)، بل يعني أن حداً أدنى من التوافق بين الأحزاب، من شأنه أن يعمل بطريقة إيجابية على تأكيد صحة اتساق

السياسات والقدرة على التنبؤ بها. ومن الناحية العملية، يمكن للأحزاب السياسية استخدام الحوار لوضع جدول أعمال مشترك للإصلاح السياسي.

المربع ٤/٦

ورقة بحث حول استراتيجية توطيد الديمقراطية (DCSP) في غانا

معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) وبرنامج الأحزاب السياسية في غانا (GPPP)، هو منتدى حواري بين الأحزاب يضم ممثلين عن الأحزاب السياسية الأربعة الممثلة في البرلمان، وقد عمد في عام ٢٠٠٦ لإجراء دراسة الأساس بشأن الفروع المختلفة للحكومة والمؤسسات الديمقراطية في البلاد. وكان هدفهم تقييم حالة الديمقراطية في غانا منذ ان جرى وضع دستور عام ١٩٩٢ موضع التنفيذ.

وقد عملت الأحزاب على تعيين فريق ممثل من الخبراء الاستشاريين الذين تحدثوا مع جميع أصحاب الشأن البارزين - انطلاقاً من أعضاء الأحزاب والبرلمان والسلطة القضائية وجمعيات المجتمع المدني إلى الجماعات الشعبية، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، والزعماء والقادة الروحيين - من أجل جمع وجهات نظرهم بشأن أداء الديمقراطية في غانا. واستنادا إلى تلك النتائج، فقد وضعت الأحزاب الديمقراطية ورقة بحث بعنوان استراتيجية توطيد الديمقراطية في غانا (DCSP)، والتي كانت تمثل تحليلاً مشتركاً بشأن النظام الديمقراطي في البلاد، واقتراح عدد من الإصلاحات العملية (مينسا-Mensa، ٢٠٠٩). وعلى سبيل المثال، فإن الأحزاب السياسية في ورقة بحث استراتيجية توطيد الديمقراطية في غانا، قد أجمعت أمرها على أنه من أجل المضي قدماً كأمة، فإن غانا في حاجة لمراجعة دستور عام ١٩٩٢. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات في كانون أول/ديسمبر عام ٢٠٠٨، اعتمدت جميع الأحزاب هذا الاقتراح في برامج بياناتها الانتخابية، وتم إنشاء لجنة مراجعة الدستور (CRC) في عام ٢٠١٠ لإجراء مراجعة استشارية لعملية دستور عام ١٩٩٢.

كما تبنت الأحزاب السياسية أيضاً بعض المقترحات الأخرى الواردة في ورقة بحث استراتيجية توطيد الديمقراطية في غانا، وأصدرت مشاريع قوانين بشأن تمويل الأحزاب السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب السياسية نفسه، وطريقة تداول الرئاسة. وقد تعهدت جميع الأحزاب في برامجها الانتخابية، أنها ستعمل على تمرير مشروعات القوانين المذكورة (مينسا - Mensa ٢٠٠٩). وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، وافق البرلمان الغاني بالإجماع على مشروع القانون الانتقالي الرئاسي. وفي الأساس، فإن التشريع المذكور يضع إطاراً لإنتقال السلطة السياسية من رئيس منتخب ديمقراطياً إلى آخر، كما يقدم إطاراً هيكلياً متعدد الأحزاب بشأن القواعد والأنظمة الرئيسة الناظمة للتحولات المستقبلية (مثلاً: من خلال تفصيل جداول زمنية واضحة، ويتعين على وزراء الدولة بموجبها إخلاء مقرات إقامتهم الرسمية). وفور اعتماد مشروع القانون، واصل معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) والأحزاب السياسية في غانا مراقبة العملية، والعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان أن الهياكل المؤسسية والوظيفية قد تم إنشاؤها، وأصبحت تمارس عملها قبل انتخابات عام ٢٠١٢ (أوفوري - مينسا،Ofori-Mensah، ٢٠١٢).

يوضح هذا القسم بعض القضايا التي غالباً ما تجد طريقها إلى جدول أعمال حوار الأحزاب السياسية التي تتعلق بالإصلاح السياسي، مع التركيز على التشريعات التي تخلق الدساتير الوطنية، وتشريعات الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية.

الدساتير الوطنية

عادة ما يشار إلى الدستور بإسم القانون الأعلى للبلاد، ويقدم الدستور أكثر بكثير من سواه من مجرد إطار قانوني للمجتمع. وينظم الدستور السلطة السياسية ويؤثر بقوة العلاقات بين المجتمع والدولة. ويعتبر الإصلاح الدستوري وسيلة هامة على طريق تعزيز الديمقراطية.

وغالبا ما تلعب الإجراءات الدستورية دوراً أساسياً في إنهاء الصراع، وتجديد ثقة الشعب في الحكومة، وإنشاء المصالح الوطنية الأساسية والهوية، ووضع القوانين التأسيسية والقواعد الأساسية، وضمان المساواة والشمولية، وضمان حقوق الإنسان. وتعتبر الدساتير الوطنية بمثابة أدوات أساسية في ترابط الأمة معاً، وفي حالة وضع الدستور أو مراجعته، فإن الأحزاب السياسية تلعب دوراً هاماً خاصة في التفاوض على القواعد، والتوقيت، وسير العملية، ومحتوى النقاش الدستوري.

وتميل الدساتير أيضاً لوضع تأثير جوهري لها على الحكم في البلاد والنظام السياسي، وبالتالي على مواقف وأدوار والهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن الاختيار بين نظام رئاسي أو برلماني أو شبه رئاسي، يؤثر بشكل كبير على قدرة حزب ما لكسب وممارسة السلطة. كما أن قرار استحداث نظام أكثر لامركزية في الحكم، قد يتطلب من الأحزاب الحضور والتواجد بقوة أكثر على المشهد السياسي، في حين أن اعتماد القانون لتطبيق الكوتا أو الحصص المخصصة للنساء والأقليات قد يجبر الأحزاب على مراجعة مشاركتها السياسية وسياسات الاختيار الداخلية.

وبصفتها كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطنين العاديين، فإن الأحزاب السياسية تلعب دوراً حاسماً في بناء الدستور ومراجعته، كما أنها تؤدي دوراً بارزاً في سائر مراحل عملية الإصلاح الدستوري برمتها، بدءاً من المرحلة التحضيرية وحتى مرحلة التنفيذ. ومن المهم أيضاً إدراك أن الأحزاب السياسية قد تسهم في تقديم ثلاث قدرات مختلفة: كأحزاب فردية، وكأعضاء في منتديات الحوار بين الأحزاب، وكأحزاب سياسية فيما يتعلق بغيرها من أصحاب العلاقة والمصلحة (المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب ومركز الدراسات الأفريقية، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠١٢: ص ١٤).

ويمكن استخدام الحوار الحزبي السياسي كوسيلة لدعم عملية بناء دستور الأمة، كما أنه قد يساعد في تحديد مجالات الاتفاق أو الخلاف. ومن الأمثلة على البلدان التي تم فيها استخدام الحوار بين الأحزاب السياسية لبناء توافق في الآراء بشأن الإصلاح الدستوري ما يلي: كينيا، زمبابوي، نيبال، الإكوادور، وبوليفيا .(وللحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن، راجع منشورات المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب، مركز الدراسات الأفريقية والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠١٢).

قانون الأحزاب السياسية

تنبع النظم السياسية عادة من الهيكل القانوني للبلد. وفي حين أن الدستور يعكس "روح الأمة"، فإن القوانين الفرعية توضح خصائص أكثر تفصيلاً للنظام السياسي في الدولة. وأما القوانين واللوائح المتعلقة بالأحزاب والمرشحين وأصحاب العلاقة الرئيسيين في نظام سياسي، فإنها تشمل قوانين الأحزاب السياسية، لوائح تمويل الأحزاب السياسية، والتشريعات الانتخابية، وتشريعات انتقال رئاسة السلطة.

وتعتبر قوانين الأحزاب السياسية بمثابة أدوات حاسمة لتعزيز أداء الديمقراطية التعددية الحزبية وتحقيق فرص متكافئة. وتعمل هذه القوانين عادة على تنظيم وإنشاء وتسجيل وترتيب النشاط، وحل الأحزاب السياسية، وضمان بقاء الأحزاب قادرة على أداء مهامها في المجتمع. وهي لا تحدد فقط الخصائص الرئيسة للأحزاب السياسية فحسب، بل وتحدد قواعد اللعبة لها أيضاً. وقد تشمل هذه بعض المحظورات (مثل، منع الفساد السياسي أو خطاب الكراهية) أو المبادئ التوجيهية (مثل استخدام الوسائل والأساليب الديمقراطية لتحقيق الأهداف السياسية)، وتختتم ذلك أحياناً بوضع مدونة قواعد السلوك لعمل الأحزاب. كما تلعب قوانين الأحزاب السياسية دوراً حيوياً في ضمان توفير السياسات الشاملة.

وعلاوة على ذلك، فإن الأطر التشريعية قد يكون لها تأثير كبير على إمكانية وكيفية حصول الأحزاب ومرشحي الأحزاب على المساعدة من المال العام والخاص.[٩] ويلعب المال دوراً هاماً في الديناميكيات السياسية لدى معظم الدول. وعلى سبيل المثال، فإن الطريقة التي تعمل بها الأحزاب والمرشحون السياسيون على جمع وإنفاق المال قد تعتبر أكثر أهمية لنزاهة العملية الانتخابية من أي شيء يحدث في يوم الانتخابات. وعادة ما ترى الأحزاب في كثير من الأحيان، أن التمويل السياسي يعتبر قضية حاسمة وحساسة للغاية. ويستطيع الحوار بين الأحزاب أن يكون بمثابة وسيلة لمناقشة قضايا التمويل السياسي، الإيجابية منها والسلبية، في بيئة آمنة.

وفي البلدان التي تكون فيها قوانين الأحزاب السياسية ضئيلة أو متدنية الجودة، يمكن لميسري الحوار الحزبي المساعدة في إنشاء وتحسين القوانين القائمة هناك. وكما هو الحال في العديد من المجالات، فإن مجرد تمرير قانون ما، لا يوفر الامتثال التلقائي له على الفور. وفي بعض الحالات التي تبدو فيها أن الأحزاب على السطح وفي ظاهر الأمر تعمل وفقاً لقواعد رسمية، فإن من الملاحظ أن هناك ممارسات تجري في الخفاء وتحت السطح وفقاً للتقاليد والعلاقات الشخصية أو الروابط العرقية. ورغم أن هذه الممارسات قد تكون إيجابية في بعض الأحيان، لكنها قد تعيق التنمية السياسية في بلد ما. ويتعين على ميسري الحوار التأكد من أن هذا البعد غير الرسمي، لا يتم التغاضي عنه وتجاهله في تشريع قوانين الأحزاب السياسية.

النظم الانتخابية

وتترك النظم الانتخابية أثراً بالغاً على الحياة السياسية في أي بلد، حيث أن المصالح السياسية تتماسك وتقوى بفعل الاستجابة للحوافز التي توفرها هذه النظم.[١٠] ويعمل نوع النظام الانتخابي بشكل فعال على تحديد من سيتم انتخابه وأي حزب سينال السلطة. وعلى سبيل المثال، فإن النظم الانتخابية التي تعتبر الفائز هو الحائز على أكثر الأصوات، غالباً ما تؤدي إلى قيام حكومات الحزب الواحد ونشوء معارضة متماسكة، بينما تميل نظم التمثيل النسبي إلى تشجيع تشكيل عدة أحزاب سياسية تعكس عادة الخلافات السياسية والأيديولوجية القائمة في داخل المجتمع.[١١]

وحتى رغم أن معظم الديمقراطيات الجديدة أو المناضلة قد تم إنشاؤها وانخراطها في نظمها الانتخابية، أثناء أو بعد فترة وجيزة من انفصالها عن الحكم الديكتاتوري في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فإن إصلاح النظام الانتخابي يظل عادة مستمراً كموضوع نقاش بين الأحزاب السياسية (كاروثرز - Carothers، ٢٠٠٨). وفي حالة السياسات والتشريعات الانتخابية الجديدة (على سبيل المثال، عندما يسمح بزيادة عدد الدوائر الانتخابية أو بخوض المرشحين المستقلين للانتخابات)، فإن الأحزاب قد ترغب في الاستجابة لتلك التعديلات، والعمل على حماية أو تحسين مواقعها من خلال التقدم بإقتراح بدائل. وفي تلك الحالات، فإن الحوار بين الأحزاب قد يستخدم كمنبر لتبادل المعلومات من أجل صياغة عمل مشترك، ومهام لبناء تفاهم مفصل لمقترحات بعضهم لبعض، وإغاضة ومضايقة حالات المقترحات الواردة من بعضهم، ما قد يؤدي إلى إقرار إدخال تعديلات على المقترحات المطروحة من مختلف الأطراف.

وعندما يتم التوصل إلى اتفاق، فإن هذه القضايا يمكن متابعتها بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة، مثل هيئة إدارة الانتخابات، وإعطاء مقترحات لمزيد من النفوذ والوقار. وتغدو نتائج الحوار أكثر استدامة واستقراراً، إذا عملت الحكومات والأحزاب الحاكمة والمعارضة وهيئات إدارة الانتخابات، على إنشاء منتديات للحوار، بحيث تظل تعمل بشكل متواصل في جميع مراحل الدورة الانتخابية. وللمزيد من المعلومات، راجع الفصل ٧ بشأن التوقيتات والدورة الانتخابية.

٤/٦ صياغة أجندة التنمية الوطنية

تعمل الأحزاب السياسية على أداء الوظائف المؤسسية والاجتماعية التي لاغنى عنها في أية ديمقراطية تمثيلية. كما تعتبر الأحزاب مسؤولة عن تنمية السياسة الوطنية، وتقديم الخدمات والإصلاح، فضلاً عن تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة للشعب (اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، ٢٠٠٩/٢٠٠٨). وعلى هذا النحو، فإنها تتحمل مسؤولية الإسهام في صياغة جدول أعمال التنمية الوطنية في بلادها.

ويتعين على كل حزب سياسي أن يكون لديه برامج، أيديولوجية فريدة من نوعها، وتعكس رؤيتها الخاصة لمستقبل المجتمع، مع توضيح استراتيجيتها ونهجها للوفاء بهذه المسؤولية. ومع ذلك، قد لا تتوفر في الواقع مثل هذه الاستراتيجية لدى كل حزب من الأحزاب، وذلك مثلاً- بسبب نقص الخبرة الداخلية لدى الحزب في هذا المجال، ولكنها تستطيع استخدام الحوار المرتكز على السياسة لاختبار الأفكار، وشحذ تفكيرهم.

وبالإضافة لذلك، على الرغم من الخلافات الكامنة، فإن من المؤكد أن هناك دائما بعض أوجه التشابه الأساسية بين الأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال، ستكون هناك قلة من الأحزاب التي تنادي بالوقوف ضد القضاء على الفقر، وتقليص الخدمات الصحية الجيدة والتعليم، أو معارضة ترشيد استخدام الموارد الطبيعية. ولذلك، يعتبر عقد حوار بين الأحزاب حول مثل هذه النواحي بمثابة فرصة للأحزاب للتعرف على إمكانية وكيفية الاستفادة من العمل سوياً، مثلاً، عن طريق وضع حد أدنى للاتفاق على أساس توافق الآراء.

"إن الحوار لا يدور دوماً بشأن النزاعات حول السلطة، ولكنه ينبغي أن يكون حول العثور على مكان حول الطاولة لمناقشة ومعالجة المشاكل الوطنية الكبرى، مثل إصلاح السياسات المالية والنفطية والزراعية أو العامة. وتستطيع الأحزاب السياسية وضع مثل هذه الأجندات وجدول الأعمال، في حين أنه يمكن استخدام ميسري الحوار من أجل إثارة وطرح الموضوعات للنقاش".
رينيه موغي- Rene Mauge
مدير معهد البحوث للترويج الانتخابي والمجلس الوطني للانتخابات (CNE)، الإكوادور

ومن بين إحدى الميزات لتطوير مثل هذه البرنامج أنه سيخفف من الحاجة إلى وضع خطة جديدة للتنمية على المدى الطويل من نقطة الصفر في كل مرة تتشكل فيها حكومة جديدة في الدولة. إن السياسات الحكومية في أي بلد تحتاج إلى مستوى معين من الوضوح، والقدرة على استقرائها والتنبؤ بها، من أجل تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة، فضلاً عن تعزيز الثقة الدولية فيها. وعلى مستوى أكثر عمومية، فإن المواطنين في حاجة لتخطيط حياتهم اليومية إلى ما هو أبعد من موعد الانتخابات القادمة.

كما أن الحوار بين الأحزاب قد يعمل على تحفيز الأحزاب السياسية لتكون سباقة في إعلام اللاعبين الإستراتيجيين الوطنيين (مثل، الوكالات المسؤولة عن التنمية الوطنية والتخطيط) عن مصالحها، أو السعي لإقامة تحالفات مع

الجماعات المؤثرة في المجتمع. وفي بعض الحالات، فإن وجود رؤية مشتركة ومعتمدة من قبل جميع الأحزاب الكبرى من شأنها خدمة المصلحة الوطنية، من خلال تجنب عدم الاستقرار وتشجيع القدرة على التنبؤ بالسياسات في البلاد.

وفي الممارسة العملية، فإن هناك أمثلة متنوعة من التزام الأحزاب السياسية للمساهمة في وضع أجندات وطنية مشتركة شاملة (كما كان الحال في غواتيمالا: انظر المربع ٥/٦)، أو العمل من أجل توافق في الآراء بشأن أجندات سياسية محددة (كما كان الحال في بيرو، حيث كان التركيز على السياسة الصحية الوطنية: انظر المربع ٦/٦).

المربع ٥/٦

الأجندة الوطنية المشتركة في غواتيمالا

في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، التأم شمل ٢٠ حزباً سياسياً معاً في غواتيمالا، لتطوير تحليل مشترك للوضع في بلدهم ووضع أجندة سياسية لإدخال التحسينات في البلاد. وقد حظيت تلك الأجندة الوطنية المشتركة بالموافقة والمصادقة عليها في شهر كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣، ومنذ ذلك الحين، أصبحت تشكل الإطار الرئيس للسياسة العامة والسياسات الخاصة في البلاد (جدول الأعمال الوطني-Agenda Nacional Comparatida).

وقد تركز جدول الأعمال على الإصلاح والتنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالسلام وحقوق الإنسان والمصالحة. وعلى الرغم من أن التجربة الوطنية في وضع جدول الأعمال تعتبر ناجحة وتم نسخها ومحاكاتها (على سبيل المثال) على المستوى المحلي، فإنها لا تزال تشكل تحدياً فعلياً لترجمة جدول الأعمال إلى تشريعات ملموسة وإنفاذ للسياسات.

وقد استمرت المناقشات بشأن تنفيذ جدول الأعمال في مختلف المحافل والمنابر، بما في ذلك منتدى التعددية الحزبية المؤسسية (Foro de Partidos Políticos) الذي أنشئ في وقت سابق للمساعدة في تطوير الأجندة الوطنية المشتركة. وقد استمر المنتدى ليكون بمثابة مكان بديل للمداولات وتطورات السياسة من قبل الأحزاب السياسية في غواتيمالا. (تين هوف، وشولتباخ، Ten Hoove & Scholtbach، عام ٢٠٠٨).

المربع ٦/٦

بيرو: أجندة خطة الصحة الوطنية

في عام ٢٠٠٥، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) العامل في بيرو، ١٦ حزباً سياسياً في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسات الصحية الوطنية. وكانت تلك المبادرة جزءاً من جهود متابعة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) لإجراء بحوث دولية بشأن الأحزاب السياسية في بيرو وتعزيز الإصلاح لصالح الفقراء. (وللمزيد من المعلومات، راجع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، عام ٢٠٠٥). وقد وقعت الأحزاب وفاقاً عاماً، وبعد ذلك تولت وزارة الصحة البيروفية مهام إقرار وإنفاذ الأحكام المتعلقة بالوفاق. كما قد عملت الأحزاب جنباً إلى جنب مع المعهد الديمقراطي الوطني بدءاً من نقطة الانطلاق، بغض النظر عن الفائز في الانتخابات المقبلة، وأوضحوا أن ثمة ثماني قضايا صحية (مثل التأمين الصحي) تتطلب الدراسة والمعالجة. وعلى حد قول أحد أعضاء الأحزاب المشاركة هناك: "اتفقنا على توافق في الآراء بشأن هذه القضايا الصحية الثماني، ولكننا قد نختلف بشأن البقية".

النتائج

- يمكن للحوار بين الأحزاب المساعدة بناء الثقة بين الخصوم السياسيين، وهذا في حد ذاته يعتبر بمثابة لبنة في بناء السلام والإصلاحات السياسية.
- يعمل الحوار أيضاً على توفير حيز للأحزاب لإستكشاف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وخاصة في مجال بناء التوافق في الآراء حول الإصلاح السياسي أو سياسات التنمية الوطنية.
- يستطيع الحوار أيضا، دعم الأطراف في تكيفها التنظيمي والبرامجي، وفي العمل من أجل توفير سياسة أكثر شمولية.

التوصيات

- التحقق فيما إذا كانت هناك ثقة متبادلة بصورة كافية بين الأحزاب لحوار هادف.
- تحديد ما هي التغييرات التي قد تُحدث تأثيراً في المجتمع وتتقاطع مع جميع الأحزاب.
- استكشاف الفرص لتطوير أجندة إصلاحية سياسية واسعة.

- تحديد مجالات محددة قد تتسبب في إحداث الخلاف أو الاتفاق، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بدستور البلاد، تشريعات الأحزاب السياسية أو النظام الانتخابي.
- النظر في كيفية إمكانية إسهام الحوار في وضع برامج وجداول أعمال التنمية الوطنية.
- تنسيق جهود الحوار مع أعمال الهيئات الأخرى، مثل بناء السلام الوطني أو الإصلاح أو التطوير.

الفصل ٧: التوقيت والدورة الانتخابية

عادة ما يعتبر الحوار الحزبي السياسي عملية طويلة الأمد بدلاً من كونها مجرد حدث عابر لمرة واحدة. وأحيانا، لا يتوقع للحوار أن يدوم سوى بضعة أشهر أو سنوات، كما هو الحال عندما يتم إعداد الحوار لتقديم مدخلات بشأن "منتج" محدد مثل وضع دستور جديد، أو للتعامل مع أزمة معينة. وفي حالات أخرى، يصبح الحوار الحزبي السياسي مقبولاً كآلية لبناء توافق في الآراء أكثر ديمومة، أو كجزء من هندسة السلم الوطني.

وتؤثر أهداف الحوار ومدته المتوقعة، في كل من تاريخ بدايته وتوقيت الأنشطة المحددة للقيام بها من قبل المشاركين. ويواجه العديد من الممارسين في الميدان معضلات تتعلق بالعثور على "التوقيت المناسب". وفي حين أنه لا توجد وسيلة سهلة لحل هذه المعضلات، فإنه ينبغي اتخاذ بعض الاعتبارات العامة في الحسبان.

ويعتبر توقيت الحوار بين الأحزاب السياسية ذا صلة هامة، ولا سيما في الحالات التي تتعلق بالانتخابات. كما تعتبر الانتخابات في بلد ما بمثابة علامة زمنية فارقة، وعادة ما تترك تأثيراً كبيراً على العلاقات بين الأحزاب. وبينما تميل الأحزاب السياسية للنشاط والازدهار خلال فترة الانتخابات، فإنها عند وصولها ذروة تفاعلها مع المواطنين، فإن الانتخابات تعد أيضا بأنها أعلى مشهد من مشاهد التنافس الحزبي السياسي.

ولذلك، فإن الانتخابات بحكم طبيعتها، تعمل على خلق مستويات عالية من الاستقطاب وتملك القدرة على إعادة تشكيل المشهد الحزبي السياسي بسرعة. وهذا الأمر، قد يكون له وقع كبير على الطريقة التي تجرى بها عمليات الحوار الحزبي السياسي.

ويعمل هذا الفصل على إلقاء نظرة، بصورة محددة، على مسألة توقيت الحوار الحزبي السياسي، مع التركيز بصفة خاصة على الصلة بين الحوار الحزبي والتنافس الانتخابي.

"إن الانتخابات هي الأساس الذي لا غنى عنه للديمقراطية. وتكاد تعتبر الآن أنها عالمية الشيوع والانتشار. ومنذ عام ٢٠٠٠، عملت كل دول العالم بإستثناء ١١ دولة، على إجراء انتخابات وطنية في بلدانها. ولكن حتى تكون الانتخابات ذات مصداقية، فإننا بحاجة إلى وضع معايير عالية قبل، وأثناء، وبعد الإدلاء بالأصوات في صناديق الاقتراع. كما يجب أن تكون منظمات المعارضة حرة في تنظيم حملاتها الانتخابية دون خوف. ويجب أن تكون هناك فرص متكافئة بين المرشحين. وفي يوم الاقتراع، فإنه يتعين أن يشعر الناخبون بالأمان والثقة والسرية وسلامة الاقتراع. وعندما يتم فرز الأصوات، ينبغي تقبّل النتيجة مهما كانت خيبة الأمل التي يشعر بها المرشحون المهزومون."

كوفي أ. آنان-Kofi A. Annan
رئيس اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والأمن في تعميق الديمقراطية: إستراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم عام ٢٠١٢: ٣، "تقديم" بقلم كوفي أ. آنان

١/٧ الوقت حليف وعدو معاً

يمكن اعتبار عامل الوقت (أو عدم توفره) بمثابة عدو للحوار، وخاصة إذا تقرر إجراء عملية حوار، بحيث تسفر عن تحقيق نتائج ملموسة قبل تاريخ معين (مثل، وضع تشريعات حزبية سياسية جديدة قبل حلول موعد الانتخابات القادمة). وفي هذه الحالات، فإن الضغط لتسليم العمل في الوقت المحدد يتجاوز المنفعة العامة من وجود حوار مفتوح بين الخصوم السياسيين بهدف خلق تفاهم متبادل بينهم في جو من الثقة.

وفي حالات أخرى، فإنه يمكن اعتبار عامل الوقت حليفاً، على سبيل المثال، عندما تتنافس الأحزاب ضد بعضها البعض لسنوات حول نفس القضايا، ولكنها تكون قد تعبت من الصراع. وعندما يكون هناك ضغط في النهاية لتسليم نتيجة مشتركة تسمح لجميع الأطراف المتصارعة متابعة أهدافها السياسية، فإن ذلك قد يقودها لتصبح أكثر انفتاحاً على تغيير مواقفها وسلوكياتها الحالية.

وفي الممارسة العملية، قد يختار الميسرين محاولة إيجاد توازن بين مساعدة الأطراف المتحاورة على تحقيق نتائج ملموسة ضمن أطر زمنية محددة بصورة مسبقة من جهة، وبين التمسك بالعلاقات الجيدة بين الأحزاب بحيث تبقى ملتزمة بنتائج الحوار من جهة أخرى. ويعتبر هذا المنظور الطويل الأمد حاسماً، خصوصاً عند النظر في مسائل التوقيت بسبب توقع بعض التطورات المستقبلية، كما إن تعديل التخطيط لعملية الحوار حسب الأحداث المتوقعة قد يغدو عملية صعبة.

٢/٧ توقيت عملية الحوار

إن توقيت عملية الحوار مهم للعديد من الأسباب. ويختلف معنى التوقيت عن مفهوم "الوقت" المتعارف عليه، حيث أن التوقيت يتعامل مع اختيار الوقت المناسب بدلاً من الحصول على الوقت الكافي. ويعمل التوقيت على

تحديد مقدار الوقت المتوفر لضمان كسب ود ورضا جميع الأطراف والأحزاب، بهدف بناء الثقة والعلاقات الشخصية بين الأحزاب السياسية وإقامة هياكل الحوار.

كما أن توقيت منبر الحوار مهم جداً أيضاً، لأنه يميل للتأثير على عملية تركيز الحوار. وعلى سبيل المثال، في أوقات الانتخابات، تكون الأحزاب أكثر ميلاً للاهتمام برصد ومعالجة الأحداث والوقائع ذات الصلة بالانتخابات، وأما في الأوقات الواقعة فيما بين الانتخابات، فإن الحوار عادة ما يصبح أكثر تركيزاً على وسائل التأثير على مستوى اللعب في المجالين القانوني والسياسي.

وليس هناك شيء اسمه الوقت المثالي لبدء عملية حوار حزبي سياسي: حيث تعمل كل لحظة على توليد فرص ومخاطر فريدة خاصة بها اعتماداً على الظروف المحددة في بلد معين، وعلى الغرض من إجراء الحوار. وفي نفس الوقت، فإنه هناك عادة فرقاً كبيراً إذا وجدت دولة نفسها بالفعل إما قبل، أو في منتصف، أو بعد عملية الانتقال السياسي (مثل الانتخابات، أو مناقشة الإصلاح الدستوري).

وتعمل بعض اللحظات ببساطة على إيجاد المزيد من التحديات لحوار متعدد الأحزاب إذا صادف وقوعها في خضم استقطاب سياسي شديد. ونتيجة لذلك، فإن التوقيت له تأثير كبير من ناحية الضغط والثقة بين الأحزاب ونجاح عملية الحوار، والتي سوف تزداد جميعها إذا تم الشروع في إنشاء بُنية الحوار "في الوقت المحدد".

إن العثور على التوقيت المناسب، يتعلق بكل من سير العمل الداخلي للحوار الحزبي السياسي (مثلاً مستوى الثقة بين الأحزاب المتحاورة) والغرض من إجراء الحوار، وإلى أي مدى قد تؤثر الأحزاب في العمليات الخارجية مثل الإصلاحات السياسية من خلال إسهامها في عملية الحوار نفسها. ويعتبر كل عامل من هذين العاملين بمثابة الصديق الودود، أو العدو اللدود تجاه العامل الآخر.

وبعد كل ذلك، فإن بناء الثقة في إطار أسلوب حوار ناجح يتطلب الوقت الكافي وعدم وجود ضغط، في حين أن تحقيق الإصلاحات السياسية خارج الحوار تميل لإملاء مواعيد نهائية صارمة (مثل المواعيد النهائية بشأن الدورة البرلمانية، وتواريخ الانتخابات، وعمليات السلام، والأطر الزمنية للإصلاح). كما أن متابعة كلا هذين الهدفين في آن واحد، من خلال منبر الحوار يبدو، في الغالب أنه يعطي نتائج عكسية وغير مثمرة.

ومن الناحية العملية، فإن هذا يعني ان من الأمثل الشروع في الحوار بوقت كاف قبل الموعد المرتقب لإنهاء عملية إصلاح مقررة، وذلك من أجل التمكين من تحقيق وتعزيز كلا هذين الهدفين.

٣/٧ توقع لحظات التوترات العالية

عادة ما يتم القيام بعملية حوار حزبي سياسي بسهولة أكبر في سياق انسجام نسبي. وفي مثل هذا السياق، فإن من الأسهل جلب الأطراف المتحاورة معاً للتفكير سوياً بشأن سبل تنظيم الحوار وجدول الأعمال. وحتى عندما يُقصد القيام بعملية الحوار من أجل تخفيف التوترات في المقام الأول، فإنه غالباً ما يتوقف النجاح في عمل ذلك على مستوى الثقة وروح التعاون بين الفرقاء، ومن المفضل التعامل مع كلا هذين العاملين قبل تنامي الاستقطاب السياسي وازدياده.

وعلى سبيل المثال، في الحالات التي يدب فيها الاستقطاب في المجال العام خلال فترات ما قبل الانتخابات، في غضون عام قبل الموعد المقرر للانتخابات نفسها، فإنه ينبغي الشروع في عملية الحوار في العام الأسبق من فترة الاستقطاب تلك (أي قبل عامين من الموعد المحدد للانتخابات). وفي الوضع المثالي، فإنه يتعين على ميسر الحوار التأكد من أن عملية بناء البنية الداخلية جاهزة قبل حلول التطورات السياسية الكبيرة المرتقبة. وفي الواقع، فإن هذا الأمر غير ممكن دوماً.

وفي بعض الأحيان، ينشأ الضغط لإقامة منبر حوار فقط عندما تزداد التوترات بين الأحزاب وتصبح عوامل الاستقطاب في أوجها، أو عندما تصبح الإصلاحات مستحقة (بدلاً مما كان متوقعا). وعلى سبيل المثال، في حين أن الشعور بالإلحاح فيما يتعلق باحتمال حصول أعمال عنف انتخابية وتصور ان التمويل الخارجي قد يؤدي إلى التخفيف من ذلك الخطر، فإن التمويل غالباً ما لا يصبح متاحاً إلا قبل موعد الانتخابات بفترة وجيزة فقط.

والتحدي الذي يواجه الميسر آنذاك، هو إقناع الأحزاب والجهات الممولة للحوار بضرورة البدء في الوقت المناسب، قبل أن تصبح المشاكل الحقيقية مرئية بالعين المجردة.

ويتعين أن تكون استجابة ميسر الحوار لأولئك الذين لا يرون إلحاحاً هناك، بأن يشير إلى أن الحوار قد يجعل من الممكن ان يسود الانسجام في الايام الاصعب. وينبغي على ميسري الحوار أيضاً، أن يتطلعوا دوماً للأمام ورسم الموضوعات المستقبلية التي قد تتسبب في نشوب المجادلات وتوليد الخلافات. كما ينبغي النظر بعين الجدية إلى كل الاحتمالات، بحيث تكون هندسة بنية الحوار في مكانها الصحيح عند نشوء المشاكل المحتملة.

٤/٧ دور ميسر الحوار: توقع الأحداث

من بين المهام الحاسمة بالنسبة لميسر الحوار، العمل على استباق توقيت بعض الأحداث وتحليلها إلى عوامل في ديناميكيات الحوار. وينبغي أن يعمل الميسر على مساعدة الأحزاب في التخطيط، وأن لا يسمح بأن تتفوق عليه الأحداث عند اقتراب موعد نهائي ما. وعلى العكس، فإن الميسر يستطيع أيضا استخدام ذلك الموعد النهائي لصالح الحوار، من أجل تحفيز الأطراف المتحاورة وحملها على اتخاذ القرارات عندما يرى أنهم يماطلون في التوصل إلى حل وسط.

كما في وسع الميسرين مساعدة الأحزاب في القيام بالتخطيط الاستراتيجي والتنظيمي الخاص بهم، وتنظيم تخطيط السيناريو المشترك، من خلال النظر إلى الأمام في اللحظات الحاسمة، وعند المنعطفات وفي الأوقات المناسبة، مثل الانتخابات المقبلة أو أجندات الإصلاح الوطني، وذلك بمتابعة المناقشات الهامة في المجتمع وتتبع التطورات السياسية في البلاد (انظر على سبيل المثال إصدار فان دن بيرغ-van den Berg، المرتقب في العام ٢٠١٣). وسوف تكون هناك دائماً لحظات من الشدة والضغط، حتى في الحوار القائم، كما ستكون هناك لحظات من "السبات السياسي". وفي كثير من النظم السياسية، فإن التطورات فيها عشوائية بدلاً من كونها مخططة أو منظمة، والأحزاب السياسية، في كثير من الأحيان، تستجيب للحوادث عند وقوعها، بدلاً من توقعها والعمل على تداركها قبل حصولها.

وتميل السياسة في العديد من البلدان أيضا للعمل في المواسم، مع حصول تباطؤ في الحوار في فترات العطلة البرلمانية أو العطلة الصيفية. ومن المهم بالنسبة لميسر الحوار استغلال لحظات الهدوء هذه للاستثمار في بنية الحوار، بدلاً من التركيز فقط على التعامل مع الاحداث الطارئة. وتعمل هذه اللحظات على توفير فرص للربط والتفاعل (على الرغم، بطبيعة الحال، من ذلك لدورها المستمر أيضا خلال الأوقات المزدحمة بالأنشطة)، من أجل التفكير في الاستجابات المحتملة للقضايا المستقبلية، أو لجلب المعارضين السياسيين معاً عندما يشعر باقي العالم بعدم حصول أي شيء مثير للاهتمام على الجبهة السياسية.

وأخيرًا، يمكن لميسر الحوار استخدام هذه اللحظات الأكثر هدوءاً لتدريب وإعداد موظفي الأمانة العامة، أو في التواصل مع أولئك الذين يعملون أكثر من وراء الكواليس في الأحزاب.

٥/٧ الدورة الانتخابية

تشتمل الديمقراطيات على عمليات وطنية وأطر زمنية محددة مسبقاً، ولا يمكن الحياد عنها أو تجاهلها. ومن بين هذه العمليات الرئيسة ما تسمى بالدورة الانتخابية، وهي تدور حول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية أو غيرها من الانتخابات. ويمكن اعتبار هذه الممارسة المتكررة بإجراء الانتخابات الوطنية، وما دون المستوى الوطني وفوق المستوى الوطني في بعض الأحيان، أنها دورة مستمرة بصورة متواصلة.

وتوضح الدورة الانتخابية المبينة في الشكل ١/٧ حقيقة أن الانتخابات ليست مجرد أحداث بل عمليات، ويستخدم هذا الرسم لتوضيح أن الانتخابات هي أحداث متكررة بصورة متعاقبة، حيث قد تكون مسبوقة أو متبوعة بنمط من الأنشطة المماثلة بصور قد تقل أو تزيد عنها. ولذلك، فإن الدورة الانتخابية نفسها تمثل أداة تخطيط لتحويل الانتباه بعيداً عن التوترات التي تتميز بها الانتخابات نفسها، وتحيلها إلى المراحل التحضيرية التي تستطيع المساعدة في الحد من هذه التوترات.

وتميل الدورة الانتخابية إلى تغطية فترة أربع إلى ست سنوات، يمكن تقسيمها إلى مراحل مختلفة، مع اعتبار يوم الانتخابات نفسه على أنه نقطة البداية والنهاية المرجعية الرئيسة للدورة الانتخابية. وفي حين أن الدورة الانتخابية التقليدية قد تشير عادة إلى مرحلة "ما قبل الانتخابات"، و"الانتخابات" و "ما بعد الانتخابات"، فإن الأحزاب السياسية قد ترى من الأنسب إضافة مرحلة رابعة بنفس القدر من الأهمية، ألا وهي: "مرحلة الدعم والتوطيد".

الشكل ١/٧

الدورة الانتخابية

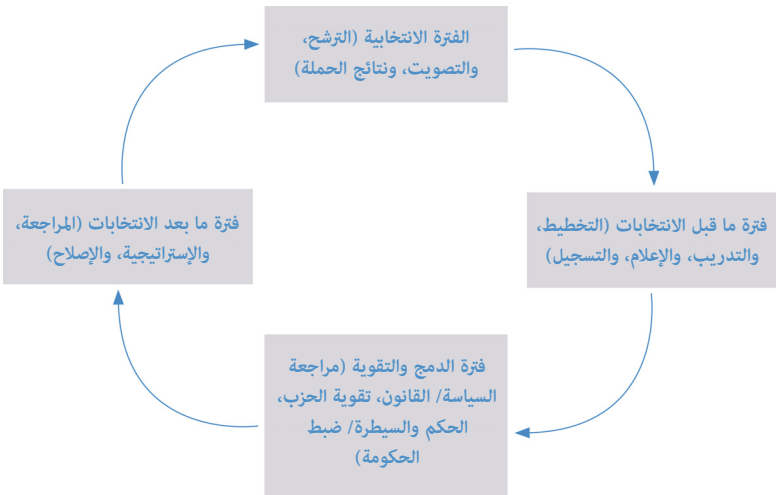

المصدر: يستند على "دليل تصميم الإدارة الانتخابية"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ستوكهولم، ٢٠٠٦، الشكل٢، ص١٦

إن هذه المراحل الأربع ليست قوالب صماء، ولكنها تعمل على توضيح أن الانتخابات للأحزاب السياسية تلعب دوراً رئيساً في نوع الأنشطة التي قد تجري بمراحل مختلفة في أوقات محددة.

٦/٧ حوار الأحزاب السياسية في المراحل الأربع للدورة الانتخابية

إن الحوار الحزبي السياسي قد يفيد في جميع مراحل الدورة الانتخابية. ومع ذلك، فإن كل مرحلة لها خصائص مختلفة من ناحية الأهداف والأولويات لدى الأحزاب، فضلاً عن نوع الأنشطة التي سوف ترغب في التركيز عليها. وبالتالي فإن تغير العقليات لدى الأحزاب (مثلا لشعور بالثقة العالية أو المتدنية، أو الاعتماد المتبادل سواء كان قليلاً أم كبيراً)، خلال كل مرحلة سوف يؤثر على الموضوعات التي ستدرج على أجندة الحوار بين الأحزاب.

١. مرحلة ما قبل الانتخابات

في مرحلة ما قبل الانتخابات (عادة ما تدوم بين ستة و١٢ شهراً قبل يوم الانتخاب)، ويتركز الاهتمام لدى الأحزاب في المقام الأول آنذاك على الاستعدادات الداخلية للانتخابات المقبلة. ويعني تركيز الحزب على الحملة الانتخابية الخارجية أن قضايا مثل وضع وتطوير البيان الحزبي، واختيار المرشح أو المرشحين من طرف الحزب، ووضع استراتيجية الحملة الانتخابية، ستكون على رأس أولويات جداول الأعمال لدى جميع الأحزاب.

وخلال هذه المرحلة، فإن الأحزاب تتحول تدريجياً إلى وضعية المنافسة، وقد يؤثر هذا التحول على العلاقات بين الأحزاب نفسها. وبالنسبة لأولئك الراغبين في إجراء حوار حزبي سياسي في مرحلة ما قبل الانتخابات، فإن ذلك يعني أمرين اثنين، لا ثالث لهما.

أولا، إن الزيادة المحتملة في مستوى التوترات بين الأحزاب وفي داخل صفوفها، قد تؤشر إلى ضرورة إجراء عملية حوار بين الأحزاب كآلية لبناء الثقة فيما بينها، وتخفيف الضغط والتوتر لدى جميع الأطراف. وفي هذه الحالة، فإن الحوار قد يساعد في بناء الثقة بالعملية الانتخابية، وطرح القضايا الخلافية على جدول الأعمال، والتركيز على تخفيف الصراعات في الفترة التي تسبق الانتخابات (على سبيل المثال، من خلال المناقشات بين الأحزاب والإدارة الانتخابية). وهذا هو الوقت المناسب لإثارة المخاوف، وإجراء تغييرات باللحظات الأخيرة للعملية الانتخابية من خلال توافق في الآراء.

ثانياً، غالباً ما تعتبر مناقشة قضايا الإصلاح في هذه المرحلة أصعب على نحو متزايد، حيث تكون الأحزاب منهمكة في الصراع على السلطة القادمة. كما أن محاولة وضع أية قضايا إصلاح هيكلي على جدول الأعمال، من شأنها خلق توقعات عالية بصورة غير معقولة من ناحية التفكير بأن الحوار قد يحقق التغيير، مع خطر حصول التفكك بالمنتدى الحواري في نهاية المطاف.

٢. مرحلة الانتخابات

لا تتألف فترة الانتخابات من مجرد يوم (أو أيام) إجراء الانتخابات نفسها، ولكنها تشمل أيضا الأسابيع وأحيانا الأشهر المتقدمة على يوم الانتخاب، والتي تقوم خلالها الأحزاب السياسية بإجراء الحملات الانتخابية الخاصة بها. وقد تكون الحملات الانتخابية "شرسة ولكنها نزيهة"، كما قد تشمل أيضاً "الحيل القذرة"، واتهامات قوية واستخدام العنف في بعض الحالات. وحتى لحظة إعلان النتائج النهائية للانتخابات، فإن التوترات بين الأحزاب تميل إلى الارتفاع بوتيرة مضطردة.

وخلال هذا الوقت، فإن منبر الحوار قد تفيد في الحد من مخاوف محددة بشأن العملية الانتخابية، حيث يمكن مناقشة تلك المخاوف في المنتدى الحواري بصورة أكثر فعالية، بعيداً عن الأماكن التي يمكن استخدامها لمجرد تحقيق مكاسب انتخابية. وغالباً ما توضع مدونات قواعد سلوك بين الأحزاب أو مواثيق أخلاقية انتخابية، في بداية الحملات الدعائية، على سبيل المثال.

المربع ١/٧

بيرو: توقيع الأحزاب على ميثاق الأخلاق الانتخابية

في العام ٢٠٠٥، عمد أكثر من ٢٠ حزباً سياسياً في بيرو إلى توقيع ميثاق فيما بينها، يلزمها بإتباع السلوك الأخلاقي في الانتخابات. ومنذ ذلك الحين، انضمت العشرات من الجماعات السياسية المحلية والإقليمية للمشاركة في الاتفاق. وبموجب بنود الميثاق، وافقت الأحزاب المشاركة على سبيل المثال، على التركيز على الأفكار والمنابر الدعائية في حملاتها الانتخابية لتجنب الهجمات الشخصية على الخصوم وعائلاتهم، ورفض أساليب العنف، والتخويف أو القمع أو العدوان. كما اتفقوا أيضا على احترام القوانين المتعلقة بالإرسالات البريدية لمواد الحملات الانتخابية، وعلى حث المسؤولين المنتخبين لتجنب إساءة استخدام الأموال العامة، والالتزام بالآليات الرسمية لتسوية النزاعات الناشئة. وكان من المفترض على كل حزب أو طرف مشارك، أن يُعيّن ممثلاً من جانبه لرصد ومراقبة مدى التقيد والامتثال بنصوص الاتفاق. وبالإضافة إلى الالتزامات الخاصة بها، فقد ناشدت الأحزاب أيضا كافة وسائل الإعلام لضمان معاملة الأحزاب بالمساواة في عملية الوصول والحصول على أوقات بث ومساحات طباعة لإعلانات الحملات الدعائية في الانتخابات، وتوفير التغطية المحايدة للمنظمات السياسية. وقد جرى تطبيق واستخدام ميثاق الحلف خلال الانتخابات الرئاسية والمحلية التي تلت. (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٥).

كما تستطيع الأحزاب أيضا تنظيم أنشطة حوار عام من أجل ضبط الاستقطاب، مثلاً، من خلال إجراء مناقشات بين الأحزاب عبر وسائل الإعلام، مع التركيز فيها على السياسات بدلاً من القضايا والمشكلات الشخصية.

وفي نفس الوقت، فإن قدرة الأحزاب على المنافسة في حملاتهم الدعائية في فترة الترشح للانتخابات، تصبح أكثر مما كانت عليه في مرحلة ما قبل الانتخاب. وهذا قد يعني أن قادة الأحزاب سيكون لديهم أوقات أقل لحضور فعاليات الحوار. ويتعين على ميسري الحوار الذين يعتزمون الشروع في برنامج حوار حزبي سياسي في تلك الأوقات، أن يتوخوا كل الحيطة والحذر، خشية الوقوع في شرك توجيه أي اتهامات بالتحيز أو التدخل الخارجي في شؤون العملية الديمقراطية الوطنية.

وبشكل عام، فإن الحوار حول الانتخابات يميل لكونه أفضل ملاءمة لرصد ومراقبة التطورات الانتخابية، والاستجابة أو الرد على الحوادث المحتملة بدلاً من الانغماس في حل المشاكل الهيكلية أو التنظيمية.

٣. مرحلة ما بعد الانتخابات

كما يشير الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، في العادة أيضاً، إلى بداية فترة "ما بعد الانتخابات". وقد تتسم هذه الفترة أحياناً بالهدوء النسبي، ولكن في أوقات أخرى قد تكون هناك حالات من انعدام الثقة القصوى. وهذا هو الحال في أوضاع الحملات الانتخابية الشرسة، أو عند حصول تغيير في السلطة (خاصة لدى فقدان فرص الحصول على السلطة، والتمتع بفوائدها ومزاياها)، وربما أكثر من ذلك، عند وجود اتهامات بتزوير الانتخابات بصفة خاصة.

ومع ذلك، حتى عندما يتم قبول نتائج الانتخابات عموماً، فإن الأحزاب تحتاج لبعض الوقت لتعتاد على التغيرات السياسية والتحالفات المستجدة، والوجوه الجديدة في كل من الحكومة والمعارضة. واعتماداً على السياق العام آنذاك، فإن من المحتمل أن تستمر هذه الفترة وتطول لمدة عام بعد الانتخابات. وفي بعض الحالات، فإن تغيير السلطة السياسية سوف يستلزم اختيار وتعيين موظفين حكوميين جدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجيات الحزبية تصبح بحاجة إلى تعديل، كما يحتاج القادة والوزراء الجدد إلى التعرف على مناصبهم ووزاراتهم، والتعود على مهامهم ومسؤولياتهم الجديدة.

وقد يجد ميسر الحوار أن تلك المرحلة مفيدة لمسح المشهد السياسي وقياس الفائدة المحتملة في مباشرة القيام بإجراء عملية حوار. وفي ذلك الوقت، فإن فكرة الحوار قد تشد انتباه الأحزاب، خاصة وأن الأحداث الانتخابية ونقاط الضعف المحتملة في النظام السياسي لا تزال حينها ماثلة في أذهانهم. وبالنسبة للأحزاب، يمكن أن تكون تلك الفترة بمثابة وقت سانح لتقييم أداء النظام الانتخابي نفسه، وتدارس توصيات بعثات المراقبة وإدراجها في أجندات الإصلاح لديها، أو لتحديد أي من القضايا ذات الاهتمام المشترك التي تود أن تتداولها في السنين القادمة.

ومن ناحية أخرى، قد يعني الشروع في بدء أي حوار بعد الانتخابات أن بعض الأحزاب تكون آنذاك في حالة من الابتهاج بالنصر، في حين أن البعض الآخر منها يعمل على مداواة جراحه. وإذا رفض حزب واحد أو أكثر قبول نتائج الانتخابات، فإن على ميسري الحوار اقتراح استخدام الحوار بين الأحزاب كآلية لحل النزاعات غير الرسمية، إلى جانب عرض أي آليات شكوى أو تظلمات رسمية مثل رفع الشكاوى في المحكمة. وفي كثير من الأحيان، تكون الأحزاب غارقة في عملية التفكير الداخلي، وربما تكون مشغولة في تكييف أوضاعها مع النظام السياسي الجديد، ومواقف السلطة الجديدة. وبشكل عام، فإن الحوار بعد الانتخابات يعتبر أكثر ملاءمة لاستخلاص العبر والدروس من سير الانتخابات، وتحديد قضايا الإصلاح الهيكلي اللازمة بشأن ذلك.

المربع ٢/٧

الحوار عقب الانتخابات: ممارسة شائعة

"ينبغي أن تصبح هناك ممارسة شائعة لإقامة حوارات في أوقات ما بعد الانتخابات في داخل البلاد بين مجموعات المراقبين الدوليين والمحليين، والسلطات الانتخابية، والجهات السياسية الفاعلة، لتحديد النواحي التي تتطلب بذل جهود الإصلاح فيها، والنظر في إمكانية الحصول على المساعدة الدولية المحتملة لتلك الإصلاحات، وتحسين التأهب للانتخابات القادمة. وقد تعمل مراقبة الانتخابات اللاحقة والتوصيات المنقحة على تشكيل أساس لإجراء تغييرات في استراتيجيات المساعدة، لضمان الاحترام والالتزام التام بالمبادئ الأساسية للنزاهة في الانتخابات".
اللجنة العالمية حول الانتخابات والديمقراطية والأمن، "تعميق الديمقراطية: استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم"، (سبتمبر ٢٠١٢)، ص٩.

٤. مرحلة التوطيد والاستقرار

لا توجد هناك لحظة واضحة تحدد الانتقال من فترة ما بعد الانتخابات إلى مرحلة التوطيد والترسيخ. وبدلاً من ذلك، فإنها تعتبر بمثابة عملية تدريجية تعتمد على السياق. ويمكن القول بشكل عام، إن بداية فترة الترسيخ والتوطيد هي اللحظة التي تصبح فيها الأحزاب أكثر استقراراً في مناصبها الجديدة، ويتوفر لها الوقت الكافي للتعود على الواقع السياسي الجديد.

وعلى الرغم من أن الاستقطاب في هذه الفترة قد يظل مرتفعاً، والاستعداد للتعاون يصبح منخفضاً نسبياً، فإن فترة التوطيد والاندماج عادة هي الوقت المناسب لها، عندما تكون المشاكل الهيكلية في المجالات السياسية للمجتمع لا

تزال ماثلة في أذهان الناس. وهذا يجعل من هذه الفترة بمثابة الوقت المثالي لمتابعة عمليات التقييم للنظام السياسي. ولذلك، فإنه كلما كان الحوار لمعالجة قضايا الإصلاح مبكراً أكثر خلال مرحلة التوطيد، كلما كان ذلك أفضل.

وغالبا ما ينظر إلى مرحلة التوطيد كنافذة محتملة للإصلاح. وهذا صحيح، خصوصاً في البلدان المستقرة نسبياً، حيث قد تستمر مرحلة التوطيد لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. وخلال هذا الوقت، لا يتوقع حصول تناوبات أو تعاقبات رئيسة في السلطة السياسية، وهناك إمكانية أكبر لاتخاذ القرارات بشأن إصلاح الدولة وسياسات التنمية. وتميل الأحزاب أيضاً إلى أن تكون أقل ظهوراً تحت الأضواء العامة أكثر من ظهورها تحت الأضواء خلال مرحلة ما قبل الانتخابات، مما يعتبر فرصة سانحة لها للمزيد من التفكير الداخلي، وهذا الوضع الذهني يمكن أن يؤدي إلى حيز اكبر للمناورة، ويوفر فرصة لاتخاذ منظور طويل الأمد.

وفي بعض الحالات، أيضاً، فإن حصول أو عدم حصول تغييرات في هياكل السلطة قد يؤثر على مدى استعداد الأحزاب للمشاركة في حوار، حيث أنها قد لا تكون متشجعة لذلك الأمر، إذا لم يكن متوقعاً أن يكون للحوار تأثير حتى في المستقبل البعيد، وربما تفضل الأحزاب البقاء دون حراك حتى أقرب الأوقات قبل موعد الانتخابات المقبلة، أي بمعنى آخر، حتى بداية مرحلة ما قبل الانتخابات القادمة.

وتكمن المشكلة هنا بالطبع في أنه كلما تم الاقتراب من فترة ما قبل الانتخابات، كلما ازداد ارتفاع مستوى المخاطر السياسية. وهذا بدوره يجعل بعض الإصلاحات أكثر صعوبة في التوصل لاتفاق بشأنها. وعلى الرغم من كل هذه التحفظات، فإن مرحلة التوطيد، عموماً، تعتبر الفترة التي تزيد فيها احتمالات إقدام الأحزاب السياسية على إدخال سياسات ومقترحات إصلاحية جديدة.

٧/٧ تأثير الدورة الانتخابية على حوار الاحزاب السياسية

وبشكل عام، قد يجادل المرء بالقول إنه في حالة ازدياد المنافسة بين الأحزاب، فمن المرجح انخفاض مستوى التعاون والحوار بينها. وقد يتساءل ميسر الحوار فيما إذا ازدادت التوترات في الفترة التي تسبق يوم الانتخابات، فهل أنها توفر مبرراً للشروع في إجراء حوار؟ أم ينبغي بدلاً من ذلك تأجيل عملية الحوار إلى فترة ما بعد الانتخابات؟

وفي الوقت نفسه، قد تصبح الحاجة إلى التفاعل السلمي بين الخصوم السياسيين في حالات تزايد الضغط على جميع الأحزاب للفوز في الانتخابات وسيلة هامة لتجنب سوء السلوك الانتخابي أو أعمال العنف قبل الانتخابات.

وهناك عاملان من العوامل الهامة التي تتعلق بتوقيت الحوار وهما: سير أعمال الحوار الداخلية (التي تعتمد على مدى ما يتوفر من الثقة الكافية بين الأحزاب لبناء التوافق في الآراء)، والمحصلات الخارجية لها (مثل محاولات التأثير على الإصلاحات). ويحتاج كلا هذين العاملين أن يظلا على توافق وتزامن مع بعضهما البعض حتى يكون هناك حوار ناجح. وعلى سبيل المثال، قد يكون من الأفضل عدم مناقشة قضايا الإصلاح الواسعة قبل الانتخابات، عندما تكون المنافسة السياسية على أشدها، بل يفضل إدراجها على جدول الأعمال في مرحلة التوطيد بعد الانتخابات عندما تخف تلك التوترات وتميل للتهدئة.

ويوضح الشكل٢/٧ العلاقة المتبادلة بين إمكانية التأثير على الإصلاحات والسياسات الوطنية، ومدى شدة المنافسة السياسية والاستقطاب. ويساعد الرسم البياني أيضا في إظهار أن تقلبات الحوار تتكرر دوماً نظراً لطبيعة الدورة الانتخابية المتكررة. وهذا يعني أنه بالنظر إلى عامل الوقت، فإن العديد من الحوارات تحصل على فرصة ثانية (سواء في النجاح أو الفشل).

الشكل ٢/٧

العلاقة بين شدة المنافسة السياسية وفرصة الحوار للتأثير في إحداث الإصلاح

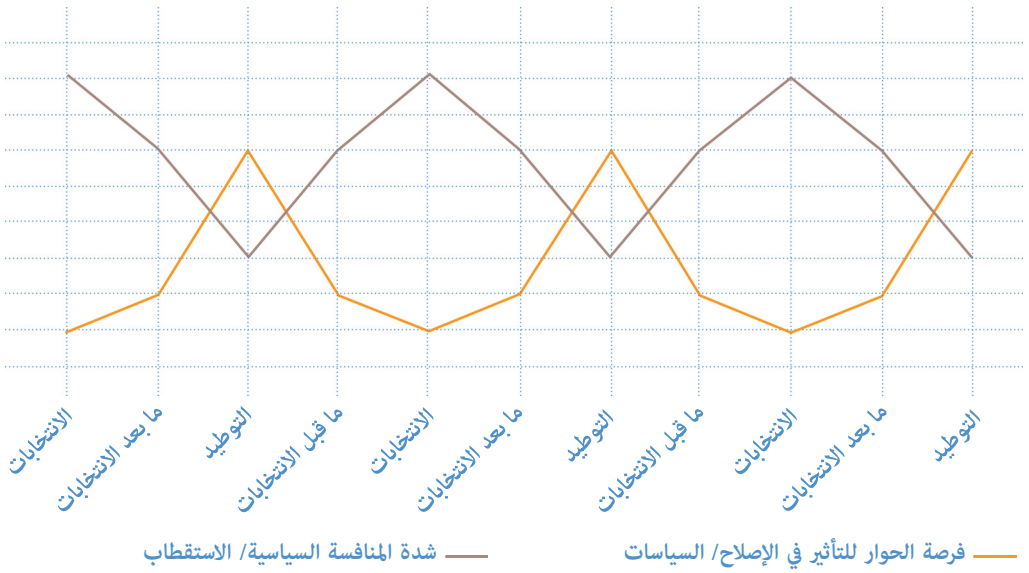

وبالنسبة لميسر الحوار، فإن هذا يعني بالتالي أن بعض الملامح المتكررة التي يمكن توقعها والتنبؤ بها، ينبغي أن يتم أخذها بعين الاعتبار في عمليات التخطيط والتحضير. وقبل بداية كل مرحلة، يتعين على الميسرين محاولة تحديد قضايا الإصلاح التي قد تستجد وتطرأ في أية مرحلة قادمة في المستقبل، وتوضيح مدى وكيفية تأثير الحوار على عقليات وآراء الأحزاب المشاركة في الحوار. وهذا من شأنه توفير القدرة على خفض مستوى انعدام الثقة في الفترات التي تكون فيها عقليات ووجهات النظر التقليدية لدى الأحزاب أكثر استقطاباً وتشدداً، مثل فترة الانتخابات.

ويتمثل دور الميسر في التأكد من أن احتياجات الإصلاح الخارجية والسير الداخلي للحوار تتطابق مع بعضها البعض بقدر الإمكان. وفي حال اعتقاد الميسر بوجود فجوة كبيرة جداً فيما بين هذه الاحتياجات وأنشطة الحوار الداخلية، يصبح من الضروري البحث عن طرق أخرى للأحزاب للتعامل مع تلك القضايا، وربما كان ذلك من خارج منتدى الحوار أيضاً.

٨/٧ عمليات الأحزاب السياسية المتعلقة بالتوقيت الخاص بها

على الرغم من أن الدورة الانتخابية هي من بين العمليات الخارجية الأكثر أهمية التي يمكن لأي حزب سياسي التركيز عليها، فإن الأحزاب السياسية تمر أيضا عبر مسار عمليات أخرى محددة زمنياً. ومن الأمثلة الأخرى لعملية متعلقة بعامل الوقت، هي عملية الإصلاح الدستوري، التي تتبع دورة الحياة الزمنية المتعلقة بها، وغالباً ما تعتمد هذه العملية على الآجال القانونية التي قد تعمل، في المقابل، على إملاء وفرض مواعيد نهائية صارمة بشأن نتائج الحوار.

وتؤثر العمليات الداخلية لدى الأحزاب أيضا على السلوك الداخلي للأحزاب وتفاعلاتها في الحوار. وعلى سبيل المثال، فإن محافل المؤتمرات السنوية للأحزاب التي يعمل الحزب خلالها على تقديم إجابات بشأن استفسارات أعضائه فيما يتعلق بالخيارات السياسية والسياسات المطبقة في الحزب خلال العام المنصرم، كما يعرض خلالها الحزب أهدافه للعام المقبل، وتقارير عن حساباته المالية، وينتخب أحيانا قيادة

جديدة له قد تؤثر إلى حد كبير على آراء ومواقف الحزب في منابر الحوار.

وقد تؤثر هذه الأحداث الداخلية في الحزب على الحوار أيضا، لأن هذه المؤتمرات السنوية للأحزاب تستغرق عادة وقتاً مطولاً من وجهة نظر بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب، وتترك وقتاً أقل للتركيز على القضايا البديلة، مثل الحوار. وعلاوة على ذلك، فإن المؤتمر الحزبي السنوي (الكونغرس) هو المحفل الذي يعمل فيه القادة السياسيون على تشكيل وصياغة هوياتهم وتوجهاتهم السياسية وإبداء المبررات لها والدفاع عنها، وهذا قد يتطلب تغييراً مؤقتاً في التفاعلات السياسية مع الأحزاب الأخرى.

٩/٧ التوقيت والمنابر المقررة للحوار

هناك العديد من التحديات التي تواجه محاولة إطلاق حوار في وقت مناسب خلال الدورة الانتخابية، وسوف تنطبق نفس الفرص والمخاطر المتماثلة على منابر الحوار القائمة بالفعل. وعلى سبيل المثال، فإن الحملات الدعائية للأحزاب، خلال فترة الانتخابات، ستظل على أشدها وفي قمة الضراوة، وسوف يصبح اهتمام قادة الأحزاب، عموماً، منصباً أكثر على عملية إدارة الحملات الانتخابية بدلاً من المشاركة في عملية حوار ما.

وفي نفس الوقت، فإن الطبيعة المتكررة للدورة الانتخابية، تسمح لمنتديات الحوار القائمة بالعمل تدريجياً على بناء وتعزيز مستوى الثقة. وعندما تمر أطراف الحوار بخبرة عملية عبر مختلف المراحل (أو تداولات السلطة) من قبل، فإنها تصبح أكثر قدرة على التعامل بفعالية مع المشاكل في دورة انتخابية جديدة.

وهذا المنطق ينطبق على مفاهيم التطلع للأمام أو النظر للخلف بأثر رجعي .وإذا علمت الأطراف الحزبية المتحاورة أن حواراً ما قد تعامل بشكل فعال مع القضايا الانتخابية في السابق، فإنها سوف تميل لاستخدام الحوار بسهولة أكبر في عمليات انتخابيه أخرى في المستقبل. ولعل الأهم من ذلك، أن الأحزاب سوف تصبح أقل ميلاً للتسبب بأية إساءة أو تجاهل للحوار، إن كانوا يدركون أنهم سوف يحتاجون إلى بعضهم البعض في مراحل لاحقة من الدورة الانتخابية.

وتتأثر التقلبات الحادة الموضحة في الشكل ٢/٧، وتختلف بفعل العديد من العوامل، بما في ذلك التغيرات في النظام الحزبي نفسه مع مرور الوقت. ومع ذلك، بحكم طبيعة الحوار التكرارية، فمن المرجح أن تنخفض التقلبات، بينما يسير منبر الحوار عبر دورات حياته، مما يعمل على إظهار انخفاض في الارتفاعات وزيادة الانخفاضات الضحلة.

١٠/٧ الحوار مع هيئات إدارة الانتخابات

في العديد من البلدان، تقوم هيئات إدارة الانتخابات بالارتباط مع الأحزاب السياسية بشأن الانتخابات والمواضيع المتعلقة بالإصلاح الانتخابي من خلال آليات حوار متعدد الأحزاب. وغالباً ما يشار لهذه الأنواع من الحوارات بصفتها لجان الارتباط بين الأحزاب. وفي بعض السياقات، فإن هيئات إدارة الانتخابات هي في الواقع جهات هامة للمبادرة في إطلاق منابر الحوار بين الأحزاب (على الرغم من اقتصار تلك المبادرات عادة على الإصلاحات المتعلقة بالتفويض والصلاحيات المخولة لها). ومن المهم بالنسبة للميسرين معرفة مدى انخراط الأحزاب مع هيئة إدارة الانتخابات، وكيف يمكن زيادة تحسين تلك العلاقات.

ويتوقف مدى التعاون بين هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية على مستوى تطور العلاقة بين الطرفين، فضلاً عن المرحلة المعينة في الدورة الانتخابية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٦ ص١٦). وعلى سبيل المثال، من زاوية أخذ زمام المبادرة للتواصل مع الأحزاب، فإن من المرجح أن تكون الإدارة الانتخابية أكثر نشاطاً في مرحلة الانتخابات، وأقل نشاطاً في مرحلة التوطيد والاستقرار للدورة الانتخابية. كما أن التعاون بين هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب قد يحصل بناء على أسس الممارسة، ولكن يمكن إدراجه أيضاً ضمن التشريعات الانتخابية أو في الصلاحيات المتعلقة بولاية الإدارة الانتخابية.[١٢]

وقد ينصب التركيز في المناقشات خلال الاجتماعات، على الموضوعات المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية بشأن صلاحيات ولاية الإدارة الانتخابية ومدى الثقة في العملية الانتخابية. ومن ناحية الإصلاحات الانتخابية، فإن المناقشات قد تغطي مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بإدارة الانتخابات، بما في ذلك التقاويم الانتخابية، والأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين، ومتطلبات تسمية المرشحين، والمبادئ التوجيهية، ومدونات السلوك للأحزاب السياسية، وعمليات الترشيح، وإجراءات الشكوى وإعلان النتائج.[١٣]

ومن شأن إشراك الأحزاب السياسية مع هيئات إدارة الانتخابات ان تساعد أيضا في القضاء على تدني الثقة وتجنب الاتهامات بين الأحزاب السياسية بشأن الانتخابات. وعليه، فإن من شأن ذلك، المساعدة في لعب دور إيجابي بالتخفيف من التوترات بشأن القضايا التي يحتمل أن تثير أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات، مثل القواعد الانتخابية غير الملائمة، والأحزاب ذات الإشكالات والمرشحين أو تسجيل الناخبين وعدم التكافؤ في الوصول إلى وسائل الإعلام أو أعمال العنف أو المشكلات في عمليات يوم الانتخابات أو فرز الأصوات أو نزاعات بشأن التحقق من نتائج الانتخابات (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٢ أ).

ومع ذلك، لا يوجد هناك في بعض السياقات تعاون يذكر بين الأحزاب السياسية وهيئة الإدارة الانتخابية، لأن الإدارة الانتخابية ترغب في الحفاظ على حماية استقلاليتها، أو أن الأحزاب السياسية تفتقر إلى الإيمان بنزاهة وعدالة دور الهيئة. ولذلك، من الضروري أن ندرك أن الحوار حول الإصلاحات العامة يذهب عادة إلى ما هو أبعد من صلاحيات تفويض الإدارة الانتخابية.

كما يتعين على ميسر الحوار أن يضع في الاعتبار أيضًا أن هيئة إدارة الانتخابات قد تكون لاعباً سياسياً من زاوية مصالحها ووجهات نظرها. ولكن، كيف تتجلى مصالح هيئة الإدارة الانتخابية وتنعكس في النظام السياسي؟ إن ذلك يعتمد على مجريات الامور بالدولة، ونموذج هيئة إدارة الانتخابات المستخدم، وتشكيلة الإدارة الانتخابية. كما تستطيع الأحزاب اختيار نموذج الحكومة، وهو إما نموذج مستقل أو نموذج مختلط. ونتيجة لذلك، تتألف الهيئة الإدارية للانتخابات في بعض البلدان من مسؤولين حكوميين وخبراء تكنوقراط ، بينما في حالات أخرى فإنها تتكون من خليط من مرشحي الأحزاب السياسية (القائم على التعددية الحزبية) أو من أفراد معينين على أساس الوضع المهني الخاص بهم (على أساس الخبرة). (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠٠٦: الفصل ٤).

وهذا يعني، أن هيئات إدارة الانتخابات لا تعتبر تلقائياً بمثابة مشاركين محايدين في الحوار، وخاصة في الحالات التي يكون فيها غالبية أعضائها مرتبطين بحزب واحد معين (مثل الحزب الحاكم الرئيس)، أو يتم تعيين أعضائها من قبل الرئيس في البلاد. وفي تلك الحالات، غالباً ما تكون هناك حاجة لتمييز الحوار الحزبي السياسي بمشاركة هيئة إدارة الانتخابات، وعزله عن الحوار بين الأحزاب السياسية دون مشاركة هيئة إدارة الانتخابات.

وفي الحالات التي يتناول فيها الحوار الحزبي السياسي قضايا ذات صلة بالانتخابات، فإن دور الميسر في ذلك الحوار هو التأكد من جودة تنسيق كلا المنتديين.

المربع ٣/٧

التعاون بين الأحزاب وهيئة إدارة الانتخابات في نيبال

تعمل لجنة الانتخابات في نيبال (ECN) بشكل مكثف ووثيق مع الأحزاب السياسية في مجالات التنمية السياسية، والسياسات الانتخابية، والتحضيرات الفنية. وفي نيبال، تعمل لجنة الانتخابات من الناحية العملية، على وضع السياسات ومشاريع الأنظمة المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسية. وخلال هذه العملية، فإن الهيئة تدعو للتشاور مع ممثلي الأحزاب السياسية في مراحل مختلفة لتوليد الأفكار، واكتساب ردود الملاحظات والتعليقات بشأن مشاريع القوانين، ومناقشة مشروعات السياسات والتشريعات والإجراءات. وبشكل عام، يتم تطوير السياسات والإجراءات والمشاريع التالية بالتشاور الوثيق مع الأحزاب السياسية:

- السياسات الانتخابية.
- التشريعات التي تنظم الانتخابات وإدارتها.
- القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات.
- تحديد مواقع الاقتراع وإدارتها.
- وضع مدونة قواعد السلوك.
- الإجراءات العامة لإدارة الانتخابات.
- إدخال تقنيات جديدة في العمليات الانتخابية، و
- مراجعة الوضع الأمني بالمشاركة مع الأحزاب السياسية من أجل خلق بيئة أمنية مواتية.

وعند الانتهاء من الدورة الانتخابية، يجري القيام بعملية مراجعة من القاعدة إلى القمة، وتشمل: الأحزاب السياسية، مراقبي الانتخابات، موظفي الانتخابات، المسؤولين الأمنيين وأعضاء المجتمع المدني. ومن ثم تقوم هذه المراجعة بتقديم توصيات للإصلاح في المستقبل.

بوجراج بوخاريل - Bhojraj Pokharel
الرئيس السابق لهيئة الانتخابات في نيبال [١٤]

النتائج

- خلال كل مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية، تواجه الأحزاب السياسية بعض الفرص والمخاطر المختلفة، وكلا العاملين قد يؤثران في إجراء حوار ناجح.
- يمكن استخدام مرحلة التوطيد لتعزيز أعمال الحوار الداخلي ومحصلات الإصلاح السياسي قبل حلول أوقات الاستقطاب السياسي، مثل فترة الانتخابات.
- تتيح الطبيعة المتكررة للدورة الانتخابية إعطاء منتديات الحوار القائمة الفرصة لبناء وزيادة الثقة بصورة تدريجية.
- تدخل الأحزاب السياسية في العديد من العمليات الداخلية والخارجية الأخرى المحددة زمنياً والتي يتعين أخذها بعين الاعتبار.

التوصيات

- تقييم توقيت الحوار بالمقارنة مع كل ما يتعلق بالدورة الانتخابية في بلد ما.
- الانتباه للخصائص الرئيسة لكل مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية، بما في ذلك الذهنيات المتغيرة للأحزاب ، وكيف تشكل هذه بعض المخاطر أو الفرص.
- توقع عمليات الحوار المقبلة داخل الحزب مثل انتخابات القيادة، وتقييم تأثيرها على السلوكيات والتفاعلات في الحوار الداخلي للحزب.
- ضمان التنسيق مع الإدارة الانتخابية في جميع مراحل الدورة الانتخابية.

الفصل ٨: تصميم الهيكل التنظيمي للحوار

عندما تتفق الأحزاب على اللقاء معاً على أسس هيكلية، فإن عليها أيضا البدء بالتفكير في أفضل السبل لتنظيم تفاعلاتها وعلاقاتها مع بعضها البعض. ويؤثر نوع هيكلية الحوار الذي يتم اختياره بشكل كبير في العلاقات بين الأحزاب السياسية، وكيفية أداء المشاركين في منتدى الحوار.

ويتمثل الافتراض الأولي في إمكانية الشروع في تنظيم حوار فعال بشكل غير رسمي الى حد بعيد، دون الحاجة بالضرورة لتواجد هياكل رسمية أو كوادر رفيعة المستوى، أو لها ثقلها.

وعلى الرغم من أهمية التفكير في تصميم الحوار قبل الشروع في إجرائه، يدرك العديد من وسطاء الحوار من واقع الخبرة أن من الصعب جداً إنشاء تصميم نهائي في المراحل الأولية. كما أن العديد من عناصر التصميم لا تظهر إلا عبر تقدم سير الحوار. وعلى سبيل المثال، فإن معرفة الشكل الذي يتخذه الحوار، رسمياً أم بشكل غير رسمي، قد لا يظهر إلا بعد أن يأخذ الحوار مجراه.

ومع ذلك، باستخدام الهيكل التنظيمي المناسب لأغراض الحوار، وعند معرفة المرحلة التي يجري فيها الحوار، والتعرف على نوعية المشاركين المعنيين، فمن شأن ذلك السماح للأحزاب بالتركيز على جدول أعمال الحوار، ويوضح لهم "من يفعل ماذا"، ويزود الأحزاب على نحو أفضل بإمكانية اتخاذ القرار المشترك وبناء التوافق في الآراء.

وفي المقابل، فإن سوء تصميم الهيكل التنظيمي يؤدي إلى الارتباك بشأن الأدوار والمسؤوليات، وتصبح إجراءات صنع القرار غامضة، وينصرف انتباه المشاركين بعيداً عن عملية الحوار الفعلية. وقد يؤدي في أسوأ سيناريو محتمل هناك إلى تفاقم التوترات حتى بين الأحزاب السياسية. وكمبدأ شامل عند تصميم الإطار التنظيمي لأغراض الحوار، ينبغي التأكد من أنه يدعم عملية الحوار وأهدافها.

وفي ضوء هاتين النتيجتين المتباينتين، فإن السؤال الرئيس الموجه للأحزاب وميسري الحوار يبقى هو: ما نوع الهيكل التنظيمي الذي يجب استخدامه؟ ولسوء الحظ، لا توجد إجابة بسيطة على هذا التساؤل. وهناك طائفة واسعة من هياكل الحوار الحزبي السياسي، وتتفاوت هذه من منابر حوارية غير رسمية ضعيفة التنظيم، إلى ائتلافات حزبية أو مؤسسات رسمية رفيعة المستوى وعالية التنظيم.

١/٨ منابر الحوار غير الرسمية مقابل المنابر المؤسساتية

يستطيع ميسرو الحوار مساعدة الأحزاب في التفكير بالمزايا النسبية لمنابر الحوار غير الرسمية والمنابر المؤسسية الرسمية. وعند الحفاظ على الحوار بصفة غير رسمية، فإنه يتطلب التزاماً أقل، ويولد ضغطاً أقل لتحقيق النتائج، كما يجلب معه عدداً قليلاً من المسؤوليات الإدارية والمالية. وفي المقابل، في حال إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بصفة رسمية، فإنه يعطي قدراً أكبر من الثقة بين الأحزاب، ويوفر فرصاً لاستخدام موظفين أو يتطلب القيام بعملية جمع تبرعات أو أرصدة مشتركة للتمويل الأنشطة الحزبية.

وعادة ما تكون منابر الحوار المؤسسية أكثر تركيزاً على الأهداف طويلة الأمد. وبفعل هياكل الحوكمة الإدارية الخاصة بها (على سبيل المثال، من مجلس إدارة مكون من الأحزاب السياسية وأمانة عامة للقيام بمهام الدعم) والأسس المالية، فإن المنابر الحوارية تتمكن أن تظل مستدامة على مدى فترة أطول. كما تنطوي منابر الحوارات المؤسسية أيضا على إمكانية تبني وامتلاك الإطار بصورة قانونية، وإدارتها بصورة إستراتيجية، وبقائها مستدامة من الناحية المالية، من قبل الأحزاب نفسها.

وتعتمد استدامة هذا النوع من الهيكلة على مستوى ودرجة التبني والملكية الحزبية لها، فضلاً عن عوامل أخرى، مثل توافر الموارد المالية أو الأحكام التنظيمية.

المربع ١/٨

منابر متعددة الأحزاب في كينيا

تعتبر كينيا مثالاً لبلد فيه منابر حوار متعددة تستخدم هياكل واساليب مختلفة. وقد بدأ الحوار الحزبي في كينيا بين مختلف الأحزاب السياسية، ومسجل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية كعملية غير رسمية، ولكنها أصبحت فيما بعد مؤسسية تحت مسمى "لجنة الارتباط بين الأحزاب السياسية" (PPLC). وفي أثناء مناقشة تفعيل قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات، جرى إضفاء الطابع الرسمي على عملية الحوار في كل من قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات. وعلى وجه التحديد، فإن المادة ٣٨ من قانون الأحزاب السياسية في كينيا (٢٠١١) تخصص نصاً خاصاً بلجنة الارتباط بين الأحزاب (PPLC):

المادة ٣٨ - إنشاء لجنة الارتباط بين الأحزاب السياسية.

- هناك لجنة مشكّلة هي لجنة الارتباط بين الأحزاب السياسية.
- تُشكل لجنة الارتباط بين الأحزاب السياسية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات.
- تكون المهمة الرئيسة للجنة الارتباط بين الأحزاب السياسية هي توفير منبر للحوار بين المسجل العام، والمفوضية والاحزاب السياسية.
- تقوم لجنة الارتباط بين الأحزاب السياسية بأداء أي مهام أخرى يحددها المسجل العام.

وقبل إنشاء لجنة الارتباط بين الأحزاب السياسية (PPLC)، عمد عدد من الأحزاب الكينية بالفعل، على إعداد منبر آخر للحوار بين الأحزاب، تحت مسمى "مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا" (CMD-K.) وقد تأسس المركز من قبل أحزاب سياسية في كينيا، وهم ايضا أعضاء فيها، وتم تسجيلها بوصفها كهيئة ائتمانية في أوائل عام ٢٠٠٤. وتتمثل مهمتها في تسهيل نمو الديمقراطية التعددية، من خلال بناء قدرات الأحزاب السياسية الأعضاء في كينيا، كما أنها تعمل أيضا بمثابة منبر للحوار وبناء توافق في الآراء بشأن القضايا الوطنية الهامة بين الأحزاب السياسية.[١٥]

وتبين هذه الأمثلة المستقاة من كينيا، اعتماداً على هدفها، أن الأحزاب السياسية قد تستفيد من استخدام أكثر من خيار واحد لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية الحوار. وفي حالة كينيا، فإن الجهات الفاعلة المعنية تختلف بين منبري الحوار، حيث يتم تداول المناقشات بصورة أفضل في منبر تشارك فيه لجنة الانتخابات وجميع الأحزاب المسجلة، في حين يتم التعامل مع البعض الآخر بشكل أكثر فعالية ضمن مجموعة منتقاة بمستوى عال من بين الأحزاب السياسية.
وتسلط الأبواب التالية الأضواء على بعض الخيارات التي يتعين اتخاذها من قبل المشاركين في الحوار والميسرين، بالإضافة إلى الاعتبارات العامة التي تجب مراعاتها عند تصميم هيكل أو إطار لعملية حوار حزبي سياسي.

الاختيار بين الالتزامات القصيرة والطويلة الأمد

إذا كان المقصود من الحوار أن يكون مجرد حدث عابر فقط، أو عملية على المدى الطويل، فإن ذلك ينطوي على بـون شاسع بينهما في عملية إنشاء منبر للحوار. ومن شأن التزام الأحزاب في الإسهام بعملية حوار طويلة الأمد ان تفتح الباب أمام تطوير علاقات تنظيمية أقوى، ولكن عندما يكون التركيز في الحوار على مجرد إنجاز معين خلال فترة زمنية وجيزة، فقد يكون من الأسهل اختيار ترتيبات مؤقتة وغير رسمية.

ويعتمد اختيار البديل الصحيح على السياق السياسي والأساس المنطقي من وراء الحوار. وفي نيبال، على سبيل المثال، قررت الأحزاب الرئيسة سوية محاولة التوافق في الآراء حول بناء دستور جديد. وهذا يعني، أن اعتماد الدستور كان نقطة النهاية المبتغاة من عملية الحوار بين أحزاب معينة. وعند أخذ ذلك الإطار الزمني المحدد والهدف المقرر بعين الاعتبار، فإن تصميم وإقامة حوار رسمي دائم لم يكن له أية ضرورة. ولذلك، فقد تم اختيار طريقة رسمية أكثر تنظيماً، تتكون من أمانة عامة خارجية مسؤولة عن إعداد وتنظيم ومتابعة سلسلة من جلسات الحوار نيابة عن الأحزاب السياسية الرئيسة.

وفي بعض الحالات، فإن خيارات الأحزاب قد تتأثر بمدى توافر التمويل الخارجي .وعلى سبيل المثال، تسعى بعض المنظمات للدخول في ارتباط طويل الأمد مع الأحزاب في البلاد وضمان توفير الأموال لعدد من السنوات، في حين أن مقدمي المساعدة لأحزاب أخرى قد يفضلون العمل بتركيز على المدى القصير بصورة أكثر، والبقاء "خفيفة ورشيقة" بالتحلل من الالتزام بأي دعم لما هو أبعد من تاريخ معين.

الاختيار بين الحد الأدنى والحد الأقصى لمستوى الملكية الحزبية

إن مستوى المشاركة والتبني والتملك الحزبي، له تأثير كبير على شكل الهيكل أو الإطار للحوار. وبالنسبة لعملية التصميم نفسها، تحتاج جميع الأحزاب دوماً لإشعارها بأنها على استعداد للمشاركة وتقديم الإسهام، شريطة أن لا تشعر بأنها قد كانت مرغمة على اتخاذ خيارات بعينها، أو تحمل مسؤوليات غير مريحة لها.
هذا المستوى العالي من المِلكية الحزبية، قد يؤشر ضمنياً إلى أن الميسر الخارجي ليس مطلوباً (أو لم يعد لازماً). وفي تلك الحالات، فإن الأحزاب قد تفضل تولي مسؤولية تنظيم عملية الحوار بنفسها، على سبيل المثال، من خلال عقد جلسات تحاورية غير رسمية حول بعض القضايا الملتهبة. وإذا كان المسار المفضل هو اختيار الطابع المؤسسي، ولكن العملية ستنطلق سريعاً، فقد تسفر في نهاية المطاف عن نتائج عكسية، حيث أن التوقعات قد تكون عالية السقف دون وجود دعم لها بصورة كافية من خلال توفر الالتزام السياسي اللازم.

ومن المهم لميسر الحوار، أن يعطي الأحزاب السياسية وقتا للتفكير بعناية بشأن نوع إطار أو هيكل الحوار الذي يفضلونه، فضلاً عن إيجابيات وسلبيات إبقائه رسمياً، أو العمل على إيجاد إطار ذا طابع مؤسساتي أكبر. ويتمثل التحدي هناك في الحفاظ على التطورات المؤسسية في تزامن مع القضايا الأساسية، مثل الالتزام السياسي، ومدى توافر القدرات والأحزاب والسياسيين الأفراد لتشكيل وعمل الهيكل، وتدبير فرص التمويل.

وثمة عنصر آخر يكمن في مفهوم المشاركة والملكية الحزبية، ويتعلق ذلك بمدى رغبة الأحزاب بالانخراط في سير الأعمال اليومية والإدارية في الهيكل التنظيمي. ويحمل هذا النوع من الملكية الحزبية في طياته عدداً من المسؤوليات، وتستطيع الأحزاب الاختيار بين نهج الحد الأدنى أو الحد الأقصى من المشاركة.

وفي طريقة الحد الأدنى من المشاركة والمِلكية الحزبية، فإن الأحزاب سوف تختار الابتعاد عن تناول المسؤوليات التنظيمية المشتركة. ومن بين أحد الأسباب التي تدعو لاختيار هذا النهج، يعود إلى أن الملكية الحزبية المشتركة قد تضع بسهولة كبيرة تركيزاً على الإدارة بدلاً من المسائل الموضوعية. وفي أسوأ الحالات، فإن ذلك قد يتسبب في زيادة احتمالات نشوء نزاعات بين الأحزاب. وفي هذا السيناريو، فإن الأحزاب قد تفضل طلب مؤسسة خارجية للتعامل مع المهام العملياتية اليومية.

وفي حالات أخرى، فإن الأحزاب قد ترغب في إبقاء الإدارة في قبضتها وتحت سيطرتها، مثلاً لتجنب دخيل قد يصبح هو المباشر بعملية الحوار أو يقوم بتوجيهها. وعندما تختار الأحزاب المُلكية القصوى، فإنها تحتاج أيضاً إلى قبول المسؤولية الكاملة والمساءلة عن كل ما يحدث في داخل المؤسسة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بقضايا مثل الإدارة المالية أو تعيين الموظفين. وهذا يعني، أن الأحزاب نفسها سوف تحتاج إلى الاتفاق على قواعد وإجراءات واضحة، وإنشاء الهيئات الإدارية والهيكلية اللازمة، وضمان توفر الموارد المالية الكافية بصورة مستدامة وأعمال الرقابة الضرورية للمؤسسة.

الاختيار بين الحوار الصرف وبناء قدرات إضافية

يعتمد الهيكل أيضا على نوع المهام والوظائف التي ترغب الأحزاب أن تتولى المنظمة القيام بها. وفي بعض السياقات، قد تعتمد الأحزاب استخدام نهج تقييدي ومحدد، والتركيز في استخدام المنبر لديهم على الحوار وحده. وفي حالات أخرى، فإن الأحزاب قد ترغب في استخدام المنبر لأغراض تتجاوز الحوار، مثل بناء وتطوير القدرات المشتركة، أو برامج التدريب، أو في تبادل الزيارات والندوات، أو في المناسبات العامة.

وبينما يمكن النظر إلى كل من عمليات الحوار الحزبي السياسي، وبرامج بناء القدرات الحزبية، على اعتبار أنهما نشاطين من الأنشطة المتميزة التي تشارك فيها الأحزاب السياسية، فهما في الممارسة العملية غالباً ما يظلان مرتبطين مع بعضهما البعض. (انظر على سبيل المثال المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب ٢٠١٠). وعلى سبيل المثال، عندما تكون الأحزاب هي المسؤولة عن برنامج التدريب في إطار التعددية الحزبية، فإنها قد تستخدم الحوار كوسيلة للوصول إلى توافق في الآراء بشأن نوع الأنشطة التي يشعرون أن ثمة حاجة لها، أو للتوافق على مخطط النشاط السنوي. وفي هذه الحالة، فإن المقصود بالحوار بين الأحزاب في المقام الأول، هو دعم برنامج بناء وتطوير القدرات.

وفي حالات أخرى، فإن الأمر يصبح على العكس من ذلك: حيث يمكن استخدام برامج بناء القدرات لدعم وإسناد عملية الحوار بين الأحزاب نفسها، مثلاً، عندما ينصب تركيز الحوار الحزبي السياسي على تنقيح لوائح تمويل الأحزاب السياسية، وتشعر الأحزاب أنها في حاجة إلى تقوية معلوماتها ومعارفها في ذلك المجال، من خلال التدريب أو تبادل الزيارات لدى بلدان أخرى.

ونتيجة لاستخدام هيكل تنظيمي واحد لأداء وظائف مختلفة، فإن ذلك يعني أنه عادة ما يأتي مع كمية أكبر من الأموال الخارجية، وزيادة في المسؤوليات الإدارية، وإنشاء هيئات محددة مثل مجالس إدارة البرامج الحزبية، والرقابة المالية، أو لجان التدقيق. ومن الناحية المثالية، فإن الزيادة في المسؤوليات المشتركة تعزز التعاون بين الأحزاب. ومع ذلك، فإن هذا قد تكون له أيضاً عواقب وتأثيرات سلبية على مرونة منابر الحوار، وربما قد يؤدي في بعض الحالات إلى صرف الانتباه وتحويله بعيداً عن أجندة (الإصلاح) الجوهرية في عملية الحوار.

ولذلك، فإنه عند الجمع بين هدف بناء القدرات الحزبية مع عملية الحوار بين الأحزاب، يتعين على ميسري الحوار التأكد من التوازن بين كلا هذين الهدفين.

المربع ٢/٨

مراكز الديمقراطية متعددة الاحزاب

"يرى المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، أن مراكز الديمقراطية المتعددة الاحزاب (CMDs)، تعتبر وسائل فعالة ومفيدة في نهجها الذي تتبعه في تنمية القدرات، لدرجة أن إضفاء الطابع المؤسسي على المراكز الديمقراطية ذات التعددية الحزبية قد أصبح هدفاً منشوداً في حد ذاته. ويستفاد من مذكرات التفاهم (MoUs) في إن الهدف من تنمية القدرات هو تعزيز وتقوية كل مركز من مراكز الديمقراطية تعددية الحزبية (CMD) ليصبح "مؤسسة ذات مصداقية ومتمتعة بإستقلالية، ورائدة في ميدان التأثير في السياسات والتحولات الإصلاحية لتعميق الديمقراطية، وتعزيز الوضع العام للأحزاب السياسية". كما تعتبر المراكز الديمقراطية المتعددة الأحزاب (CMDs) بمثابة مؤسسات فريدة من نوعها في دعم وتعزيز قطاع الديمقراطية. وتدار هذه المراكز من قبل قيادات الأحزاب السياسية، بمساعدة موظفين محترفين لتسهيل تنفيذ البرنامج ودعم الحوار الموجه نحو الإجماع والتوافق في الآراء بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة بشأن تحديات وأجندات الإصلاح السياسي."
المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب "تقييم الدعم الهولندي لتنمية القدرات: حالة من المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب، قسم تقييم السياسات و العمليات IOB، رقم ٣٣١، ٢٠١٠، ص. ٧٤، متاحة على الرابط التالي: <http:// www.nimd.org/document/2368/evaluation-of-dutch-support-to-capacity-development>

خيارات الإدارة المالية

إن إنشاء منبر للحوار بين الأحزاب قد يكون مكلفاً للغاية. وحتى عندما تختار الأحزاب الدخول في حوار من خلال ترتيب غير رسمي، فإن هناك حاجة ماسة إلى بعض المال لدفع تكاليف موظفي الدعم وقاعات الاجتماع والعشاء والنقل وتكاليف لوجستية أخرى. وهذه الموارد المالية قد تأتي من مصادر مختلفة. وقد يتم دفع التكاليف من قبل الأحزاب السياسية نفسها، أو من خلال الأرصدة الحكومية المقدمة للأحزاب، أو المدفوعة من قبل الجهات المانحة.

وعندما تكون الأحزاب السياسية قادرة على التواصل والحصول على التمويل العام من الدولة، فإن من المعقول في بعض الحالات أن يطلب من كل حزب المساهمة في التكاليف والأنشطة التنظيمية لعملية الحوار. وهذه المساهمات هي علامة على الإرادة السياسية والاستقلالية، وقد تساعد مثل هذه العملية على ضمان استدامة منبر الحوار في حالة جفاف منابع التمويل الخارجي.

وفي الحالات التي لا تتوفر فيها أموال عامة أو من أطراف حزبية، ويجري الاعتماد على استخدام أموال المانحين، يتعين أخذ أخطار التبعية للجهات المانحة بعين الاعتبار. وعلى الرغم من أن الأموال من المصادر الخارجية غالباً ما تكون حافزاً قوياً للسير المهني بمنبر الحوار، فإنه يتعين إيجاد توازن من ناحية تبني الملكية والمسؤولية المالية من أجل ضمان اتخاذ قرارات متخذة محلياً.

المربع ٣/٨

الدعم الخارجي للحوار بين الاحزاب السياسية

في العقدين المنصرمين، أصبحت المساعدة الديمقراطية سمة بارزة في عمل العديد من وكالات المعونة الدولية، وخاصة منذ ما أصبح يعرف باسم "الموجة الثالثة" من التحول الديمقراطي، التي طرأت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

وقد سار هذا التطور يداً بيد مع زيادة الدعم المقدم من المانحين للأحزاب السياسية، وأحيانا من خلال برامج المساعدة التقنية والتدريب التقليدي، كما ظل يسير تدريجياً على مدى العقد الماضي من خلال مساعدات النظام الحزبي. وهذا الأخير، هو ما يسميه توماس كاروثرز بطريقة "تعزيز التغييرات لدى جميع الأحزاب في البلد الواحد في آن واحد، عبر إدخال تعديلات على الأطر القانونية والمالية الأساسية التي ترتكز عليها الأحزاب، أو التغييرات في الكيفية التي ترتبط بها الأحزاب وتعمل مع بعضها البعض" (كاروثرز-Carothers- ٢٠٠٨: ص١٢). ويتضمن هذا الأسلوب دعم منابر الحوار بين الأحزاب.
وتشمل المنظمات التي تدعم منابر الحوار مالياً أو تقنياً جميع فئات مقدمي المساعدة للأحزاب السياسية، ما يلي (دون الاقتصار عليها فقط):

- المؤسسات والمعاهد السياسية، مثل المؤسسات الحزبية السياسية الألمانية والسويدية، والمعهد الديمقراطي الوطني في أميركا (NDI)، أو المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب.
- المنظمات والمعاهد الوطنية غير الحكومية، مثل معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) في غانا أو منظمة الشفافية (Transparencia) في بيرو.

- المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان أو المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA).
- المنظمات المتعددة الأحزاب، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE/ ODIHR)، أو المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
- الوكالات الحكومية، مثل وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) أو وكالة التعاون التقني الألمانية (GTZ).

وعلاوة على ذلك، فإن العمل ما زال جارياً على إنشاء صروح مؤسسات التعددية الحزبية الجديدة التي تعمل في هذا المضمار، مثل المعهد الدانماركي للأحزاب والديمقراطية (DIPD).

كما تتطلب إدارة الموارد المالية عادة، هياكل وبنى تنظيمية تعمل على توفير الضوابط والتوازنات الكافية. ولذلك، فإنه قد يكون من المفيد النظر في ترك الإدارة اليومية لبرنامج الحوار وإسنادها إلى موظفين مستقلين، غير حزبيين، وترك التوجيه العام والإشراف إلى مجلس الإدارة المشكل من بين الأحزاب. كما أن استخدام الموارد المالية أيضا، قد يتسبب في خلق مخاطر لمنتدى الحوار. ومن المهم أن ندرك أن المزاعم بشأن إساءة استخدام الأموال قد تمس سمعة كل من المنظمة، ومنتدى الحوار، وجميع الأحزاب السياسية في نهاية المطاف.

وفي كل الأحوال، لا بد من المحاسبة على استخدام الأموال بشكل كاف، من خلال نظام من الضوابط والتوازنات والأدوات، بما في ذلك عمليات التدقيق المالي. وتعمل الإدارة المالية السليمة ونظم الرصد والتقييم على مساعدة الأحزاب في تلبية هذه المطالب، والتعلم من الأخطاء، وتبني أفضل الممارسات. وينطبق هذا بشكل خاص في الحالات التي يرتبط فيها منتدى حوار الأحزاب السياسية أيضا بالمساعدة التقنية أو ببرامج بناء القدرات، التي تدعمها الجهات المانحة بالأموال. وفي هذه الحالات، فإن كمية الأموال الممنوحة والضغط المتولد من المحاسبة بشأنها، يميلان عادة للارتفاع والتشدد حيالهما معاً.

"ثلاث نصائح من ملاوي:

- تأكد من حصولك على تمويل للمدى البعيد قدر المستطاع، للحفاظ على استمرارية الحوار وإمكانية تمديده، إلى ما بعد النظام الحالي.
- ضرورة وضع دستور للحوار من أجل تجنب الجمود والمناقشات التي لا تنتهي حول طرائق الحوار وصنع القرار،
- الترتيب مع الأحزاب السياسية للإسهام بالبعض من أموالهم الخاصة في الحوار، لإظهار الالتزام وضمان استدامة الحوار، في حالة غياب المانحين."

ليفيسون غانيزا Levison Ganiza
حزب مافوندي (MAFUNDE)، ملاوي.

إنشاء أمانة عامة مهنية

من شأن وجود مكتب غير متحيز ومهني للامانة العامة للحوار بجانب ميسر الحوار، أن يساعد في الحفاظ على عدم تحيز منبر الحوار السياسي وعملية التنظيم. ومن بين ميزات إنشاء الأمانة المهنية أنها، بالإضافة إلى وجود واحد أو أكثر من ميسري الحوار، فهي عادة ما تضم أيضاً عدداً من موظفي الشؤون المالية واللوجستية والإدارية.

وتشتمل مثل هذه الأمانة العامة على قدرة أكبر لتسهيل الحوار بين الأحزاب، والدعوة لعقد الاجتماعات، وضمان التواصل بشفافية وفي الوقت المناسب بين الأطراف، والحفاظ على محاضر الجلسات، ورصد المتابعة. وتعمل الأمانة على مساعدة الأحزاب من النواحي الفنية، واللوجستية، والمالية، في وضع نتائج الحوار موضع التنفيذ. كما أن وجود أمانة عامة من شأنها أيضا تسهيل إنفاذ برامج بناء القدرات والتعامل مع إدارة مبالغ وأرصدة كبيرة من الأموال.

المربع ٤/٨

دور الامانة العامة لمركز الديمقراطية متعددة الأحزاب (CMD)- كينيا

"لقد عمل مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا (CMD-Kenya) على إنشاء أمانة العامة خاصة به. وقد أنيطت بتلك الأمانة العامة مهمة الولاية على الشؤون المهنية اليومية، وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات والبرامج. كما أنها منوطة بمهام التقييم والمحاسبة فيما يتعلق بالبرامج والموارد المستخدمة، سواء بالنسبة لتلك الأحزاب المنضوية تحت لواء مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا (CMD-K) أو للجهات المانحة أيضاً.

وتعتبر الأمانة بمثابة مصدر ومركز للمعرفة حول شؤون الديمقراطية والسياسة لكل من الأحزاب السياسية وأفراد المجتمع ككل. ويرأس الأمانة مدير تنفيذي، له جذور قوية، وشبكة اتصال واسعة مع منظمات وأفراد المجتمع المدني، وهو يمثل الوجه غير السياسي لدى مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا بالنسبة للعالم الخارجي".
اقتباس من مؤلف رينيه سبيجشين-Speijcken, Renée، "تعزيز أدوار الأحزاب السياسية في المساءلة العامة: دراسة حالة من نهج جديد بشأن المساعدات للأحزاب السياسية في كينيا"، ٢٠١٢. [١٦]

وتتطلب العلاقة بين الأحزاب السياسية (أو المجلس) من جهة، وبين موظفي الأمانة العامة من جهة ثانية، توضيحاً ملائماً لتجنب التوترات في وقت لاحق.

وفي عملية إنشاء امانة عامة مهنية، فإن الأحزاب بشكل عام لديها خياران. ويتمثل الخيار الأول في أن الأحزاب السياسية تستطيع أن تقرر إنشاء أمانة عامة بنفسها، ما يجعلها مسؤولة رسمياً أمام الأحزاب فقط (كما هو الوضع في حالة مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا (CMD-K). ويكمن الخيار الثاني في أن تعمل الأحزاب السياسية على تفويض عدد من المهام لديها إلى منظمة أو جهة خارجية، وليس لديهم عليها أية سلطة قانونية. (كما هو الوضع في حالة معهد الشؤون الاقتصادية / برنامج الأحزاب السياسية في غانا (IEA/GPPP).

وفي حين أن الخيار الأول يمكن اعتباره إشارة قوية لتملك ومسؤولية الأحزاب لمنبر الحوار، فإن ذلك قد يحمل في طياته مسؤوليات إدارية إضافية من جانب الأحزاب. ويمكن أن تشمل هذه الواجبات إدارة الأفراد وتخطيط وتنفيذ الأنشطة ورصدها، فضلاً عن الرقابة والمساءلة المالية والإدارية بشكل عام. كما سيعتمد أداء الأمانة أيضاً، إلى حد كبير، على مدى التزام الأحزاب والقدرات ودرجات الثقة المتوافرة فيما بين الأحزاب.

وبموجب الخيار الثاني، فإن الأحزاب تطلب من منظمة خارجية قائمة (مثل منظمة غير حكومية، أو مركز أبحاث، أومؤسسة أكاديمية) لتعمل بوصفها أمانة عامة لمنبر حوار حزبي سياسي. وهذه الأنواع من المنظمات، عادة ما تشتمل على هياكل تنظيمية تجعل من السهل عليها الشروع في إجراء حوار، وتتسبب بمخاطر أقل للأحزاب (مثل حالة الاتهامات بسوء إدارة الأموال). ولكن الميزة السيئة، بالطبع، تتمثل في أن الأحزاب قد تشعر أنها تعتمد على لاعب خارجي، وبالتالي فإنها تعتمد على تلك الجهة الخارجية في اتخاذ القرارات الداخلية الخاصة بالأحزاب، والتي في بعض الأحيان قد تؤثر على مدى التزام الأحزاب، وفي شعورها بشأن المشاركة في الملكية والمسؤولية نحو منبر الحوار.

وتتضمن الأمانة العامة عادة على ميسر الحوار (يسمى أحيانا المدير)، ومدير مالي وشخص آخر لتقديم الدعم الإداري واللوجستي. واعتماداً على مدى النطاق والطموح في منبر الحوار، يمكن توسيع جهاز الأمانة العامة ليشمل مسؤولي برامج وباحثين بشأن موضوعات الحوار ذات الصلة، ومحاسبين للمشروع وسكرتيراً أو منسقين للمؤتمرات. وبينما قد يكون لدى موظفي الأمانة في بعض الأحيان اتصالات مع بعض الأحزاب السياسية، فإنه من أجل الحفاظ على عدم تحيزها، فإن من المفضل غالباً استخدام موظفين فيها غير منحازين، ولكن مع ضرورة توفر فهم قوي للمناخ السياسي لديهم.

وتستطيع الأمانة أيضا أن تلعب دوراً هاماً في تحديد الخبراء الوطنيين أو الدوليين، ودعوتهم لتقديم عروض وتوضيحات بشأن حالات مماثلة، أو توظيفهم لإجراء تحليلات أو تقديم توصيات في مجالات محددة. وغالباً ما يعتبر إشراك الخبراء كجزء من الأمانة العامة أمراً مفيداً وناجحاً، ولكنه قد يتسبب في حصول توترات داخلية. واعتماداً على السياق القائم، قد تشعر الأحزاب بحرية أقل في الاختلاف بالرأي مع ما هو مقترح من قبل الخبير المحلي بدلاً من المقترح من الخبير الخارجي.

٢/٨ الهيئات الادارية لعمليات حوار الاحزاب السياسية

تأتي آليات الحوار الحزبي السياسي بأشكال ونماذج متنوعة. وتعمل الخيارات والاعتبارات الأساسية التي جرت مناقشتها في الأقسام السابقة من هذا الدليل على مخاطبة المنطق والشعور المعنوي لدى الأحزاب بضرورة خلق بنية تنظيمية معينة بشأن حواراتهم.

وفي بعض الأوضاع، فإن الأحزاب قد تختار أيضا العمل بصورة مشتركة على إنشاء بنية حوكمة رسمية بشأن التوجيه والإشراف في عملية الحوار. وهناك عدد من الأسباب قد تدفعها لعمل ذلك. ويمكن للهيئات تقديم التوجيه والقيادة للأمانة مع أية هيئات فرعية أخرى تابعة لها، وترك الأحزاب لإدارة الحوار والاهتمام ببنود جدول الأعمال الأكثر عمومية.

ومن واجب الهيئات الإدارية أيضا تقديم الخطط والقرارات إلى الأحزاب، والإشراف على تنفيذ الاتفاقات، والمشاركة في حل النزاعات بين الهيئات الأقل مستوى. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الأنواع من الهيئة الإدارية الحاكمة قد تعتبر إلزامية من الناحية القانونية. وعلى سبيل المثال، عندما تنطوي أنشطة الحوار على موضوع المال، فإن إحدى المؤسسات الحزبية أو تشكيلة من إحدى المنظمات غير الحكومية، قد تكون الطريقة القانونية الوحيدة لضمان تلقي الأطراف وإدارة هذه الأموال بصورة أخلاقية.

وفي حين أن تأسيس هياكل الحكم غالباً ما يعتبر مهماً، لا بل إنه يعتبر مهماً للغاية في بعض السياقات، فإن ثمة خطر واحد هناك، ويتمثل في احتمال تحول تركيز الأحزاب تدريجياً من النظر في جدول أعمال الحوار إلى قضايا التنظيم والإدارة. وعلى سبيل المثال، عندما يركز اجتماع لمجلس الإدارة الحزبية بشأن الموافقة على الخطط السنوية أو الميزانيات، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى ديناميكيات مختلفة جداً بين الأحزاب والنتائج، مقارنة مع الاجتماعات التي تتركز على تبادل وجهات النظر حول الإجراءات الإصلاحية السياسية الحساسة.

ويستطيع موجه الحوار، المساعدة في توضيح هذا التمييز بين الحوكمة والمسائل الجوهرية عن طريق وضعهما تحت نقاط منفصلة على جدول الأعمال، أو من خلال النظر إلى الحوكمة والأنشطة الحوارية بإعتبارهما عمليات منفصلة عن بعضهما في داخل المؤسسة. وفي الواقع، فإن هذا قد يعني تنظيم اجتماعات منفصلة بأهداف واضحة، ومشاركين من أحزاب مختلفة، وإجراءات متنوعة (مثل، صنع القرار عن طريق التصويت عند التعامل مع القضايا التنفيذية، وعن طريق توافق الآراء عندما يتعلق الأمر بمقترحات الإصلاح).

ومع أخذ ملاحظة التحذير هذه بعين الاعتبار، والتي تستند في معظمها على تجارب منابر الحوار المدعومة من قبل المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب فإن هذا القسم يعمل على وصف عدد من هيئات الحوكمة المدارة من قبل أحزاب كجزء من مؤسسة حزبية سياسية.

مجالس الأحزاب السياسية

يتم إنشاء المجلس الحزبي السياسي (المجلس) عادة بإعتباره هيئة صنع السياسات واتخاذ القرارات الرئيسة في المؤسسة الحزبية، (واعتماداً على السياق القائم هناك، فإنه يمكن إطلاق تسميات أخرى على المجلس، مثل "مجلس الحزب" أو "مجلس الأمناء"). ومن خلال المجلس، تعمل الأحزاب بصورة مشتركة في الإشراف على أنشطة المنظمة أو المؤسسة الحوارية. ويتم تحديد أنشطة المجلس من خلال الصلاحيات والمهام والواجبات والمسؤوليات المسندة إلى المجلس، أو المخولة له من قبل الأحزاب السياسية نفسها.

وتتفاوت المسؤوليات القانونية للمجلس وأعضائه، وتختلف فيما بينها، وفقاً لطبيعة التنظيم الحزبي، أو بموجب الولاية القضائية التي يعمل المجلس في نطاقها. وتشتمل الواجبات النموذجية للمجلس على إدارة المؤسسة، وتصميم إستراتيجيتها، ومناقشة جدول الأعمال الواسع للحوار. كما يحق للمجلس أيضاً الإشراف على المجلس التنفيذي والهيئات الأخرى، وضمان توفير الموارد المالية اللازمة بصورة مستدامة، وإقرار الميزانيات السنوية، ورفع التقارير إلى الممولين الخارجيين، وتعيين الموظفين الرئيسيين.

ويجتمع المجلس عادة بمعدل ٤-٦ مرات في السنة، وقد تشتمل عضويته على الأمناء العامين ورؤساء الأحزاب، أو كليهما، ويكون ذلك عادة لأن قيادة الحزب فقط هي التي لديها تفويض بإتخاذ القرارات وإنفاذها. ومع ذلك، لا تتوفر لمسؤولي الأحزاب هؤلاء ممن هم على مستوى رفيع، الأوقات الكافية دائماً للمشاركة في جميع الاجتماعات، ولذلك فإنه يحق لهم تفويض بعض مسؤولياتهم وإسنادها إلى ممثلين آخرين مختارين من بين صفوف الأعضاء الحزبيين.

إن الحوار مع قادة الأحزاب رفيعي المستوى قد يحقق مكاسب كبيرة، ولكنه يمثل أيضاً خطراً كبيراً: حيث أنه إذا ما ساءت الأمور، فلن تكون هناك إمكانية لإحالة المشاكل إلى مستوى أعلى في السلطة. ويحتاج قادة الصف الثاني أن تكون لديهم القدرة على إقناع قياداتهم، كما يظهر في دراسة حالة نيبال (انظر الملحق ١)، ولكن يمكنهم أيضا تعويم واستكشاف الأشياء مع بعضها البعض بطريقة لا يمكن لكبار قادة الأحزاب أن يعملوا مثلها، مما يتسبب في إحداث المزيد من المرونة. وعند تسمية أعضاء المجلس بطريقة رسمية مثلاً، من قبل اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب، فمن شأن ذلك ضمان مستوى أساسي من الشرعية والتمثيل.

وفي حين أن التفويض عملية مفهومة، فإن القيادة العليا تحتاج للمشاركة بإستمرار في المنتدى الحواري، وذلك من أجل ضمان توفير الملكية والمسؤولية الحزبية الحقيقية للحوار، وإن تعذر ذلك على مستوى مجلس الإدارة، فإنه يتعين أن يكون بوسائل أخرى، مثلاً، من خلال عقد مؤتمرات قمة غير نظامية. ويتألف مجلس الإدارة الحزبية القوي بصورة مثالية من أعضاء محترمين في أوساط الهياكل الحزبية السياسية، ولكنهم يتمتعون أيضا بصلاحية الاستقلالية بدرجة كافية لإتخاذ قراراتهم بأنفسهم في أوقات الأزمات.[١٧]

وفي بعض الحالات، فإن المجلس قد يشمل هيئة تمثيلية بعضو واحد من كل حزب، بينما قد يكون هناك في حالات أخرى أكثر من ممثل واحد من كل حزب للجلوس حول مائدة الحوار. وفي عمليات الحوار التي تنطوي على العديد من الأحزاب المشاركة في المنتدى، فإن ممثلاً واحداً لكل حزب قد يكون كافياً لملء قاعة اجتماعات كبيرة، بينما في البلدان التي لديها بضعة أحزاب سياسية فقط، فإن استقطاب وحضور أكثر من ممثل واحد لكل حزب، سيكون موضع جل الحفاوة والترحيب.

كما أن دعوة أكثر من ممثل واحد من جانب كل حزب، من شأنها تعزيز وجود وتمثيل ذلك الحزب في حالة غياب بعض المشاركين، كما أنه قد يعكس الأداء الحزبي على نحو أفضل، ويسمح بزيادة التنوع ورفع مستوى المشاركة المؤسسية للأحزاب. ولعل الدرس العام الذي ينبغي فهمه، هو أن قادة الأحزاب يتعين عليهم أن يكونوا دوماً على علم وتفاعل مع أي تشكيل تنظيمي بشأن أنشطة الحوار.

المجالس التنفيذية أو اللجان التوجيهية

بالإضافة إلى المجلس الحزبي السياسي، فإنه يمكن إنشاء هيئات أخرى لدعم المجلس أو تقديم المشورة له، أو للعمل على إنشاء آليات للاستئنافات في حالة نشوء خلافات. ويمكن تشكيل مجلس تنفيذي أو لجنة توجيهية، كي تتولى مهام المسؤوليات الإدارية اليومية وإدارة منبر الحوار بين الأحزاب بصورة عامة. وتميل مثل تلك الهيئة للعمل كذراع تنسيقية للمجلس الحزبي السياسي (بدعم من الأمانة العامة)، ويفترض فيها أن تتكفل بضمان الصياغة الفعلية للخطط والبرامج السنوية، وتكون مسؤولة عن التنفيذ والمراقبة المنتظمة للقرارات والسياسات التي يتخذها المجلس الحزبي السياسي. كما يمكن أن يتكون المجلس التنفيذي من أعضاء مجالس الأحزاب السياسية، وعادة ما يتضمن عدداً من المسؤولين المعينين بصفة رسمية، بما في ذلك الرئيس. كما أن الأمانة، والتي غالباً ما تتكون من شاغلي بعض المناصب الحزبية الحيوية مثل المدير المالي، مدير البرنامج، وأمين الصندوق والسكرتير، تقوم بلعب دور هيكل دعم وإسناد للمجلس.

المربع ٥/٨

الهيكل التنظيمي لمجلس ادارة مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا

"عدا عن الموظفين الفنيين في الأمانة العامة، فإن مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا (CMD-K) يتكون من مجلس الرقابة (OB) والاجتماع العام (GM)، ويتألف كل منهما من أعضاء الحزب. ويعتبر المجلس بمثابة الجهاز الرئيس لصنع السياسات في مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا (CMD-K). ويجتمع المجلس أربع مرات على الأقل في السنة. ويقوم كل حزب بتعيين ممثلين اثنين له، ويفضل أن يكون الممثلان المعينان من مستوى رفيع (الأمين العام أو ما شابه ذلك) لإعطاء مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا (CMD-K) تواصل جيد مع قيادة الحزب. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة على انتخاب رئيس للمجلس لمدة عام واحد. ويعمل الرئيس أيضا بإعتباره الممثل السياسي الرئيس لمركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا (CMD-K) تجاه العالم الخارجي. وتعمل عدة لجان، وأبرزها وأهمها اللجنة التوجيهية، على مساعدة المجلس. ويعتبر الرئيس بمثابة الجهة العليا لصنع القرار لدى مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب في كينيا (CMD-K) فيما يتعلق بالخطط والميزانيات السنوية والاستراتيجية. ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة، ويتكون من خمسة مندوبين عن كل حزب عضو. وتستطيع الأحزاب أن تختار من يرونه مناسباً لتمثيلهم".
اقتباس من ورقة بحث من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ من قبل رينيه سبيجشين-Renee Speijcken، بعنوان "تعزيز أدوار الأحزاب السياسية في المساءلة العامة: دراسة حالة من نهج جديد في المساعدات للأحزاب السياسية في كينيا"، ٢٠١٢.

مؤتمرات القمة

يمكن تنظيم مؤتمر القمة لكي يعكس أعلى مستوى لصنع القرار، والسماح للحوكمة بالاشراف. ويمكن عقد مؤتمرات القمة فوق مستوى المجالس الإدارية، للسماح بالتصعيد في حالة حصول الخلافات بين مندوبي الأحزاب في الحوار عندما لا يتوصل المجلس إلى اتفاق. وتعقد القمة عادة مرة أو

مرتين في السنة، وقد تعمل القمة كأعلى هيئة تشريعية في نهاية المطاف عند الضرورة. وينبغي من الناحية المثالية أن تعقد القمة بحضور الأمناء العامين ورؤساء الأحزاب، ممن سيلتئم شملهم سوياً بغية مناقشة الاتجاه الاستراتيجي لمنبر الحوار بين الأحزاب، وعملية الحوار الحزبي الذي من المفترض أن تدعمه.

المجالس الاستشارية ومجالس الشيوخ

يمكن عقد مجلس استشاري أو مجلس شيوخ مؤلف من كبار أعضاء الحزب المحترمين، ويتمثل دور مثل هذا المجلس في تقديم المشورة إلى الأحزاب بشأن القضايا الجوهرية والتنظيمية، أو للتوسط لحل الخلافات في حالات نشوء النزاعات. ويمكنهم، بحكم تجربتهم وحنكتهم وسعة قواعد المعرفة والمعلومات لديهم، مساعدة المجلس (أو القمة) لضبط سير المجريات لإتخاذ قرار كبير، وتوفير منظور أوسع. وهذا صحيح بشكل خاص، عندما يتكون المجلس الاستشاري من ثقات قادة الحزب السابقين ممن لديهم خبرة في عمليات الحوار مع الأحزاب الأخرى.

اللجان الفنية

يمكن تشكيل لجان فنية لمعالجة القضايا المتخصصة، سواء كانت سياسية أو ذات طبيعة تشغيلية. ويمكن لهذه اللجان المساعدة في وضع جدول أعمال المجلس في مجال معين. وعلى سبيل المثال، إذا رغبت الأحزاب في أن تعرف أكثر حول موضوع محدد (مثل الفيدرالية)، أو تفاصيل حكم قانوني معين، أو الطريقة المناسبة للاستجابة لنتائج عمليات تدقيق ما، فإنه في وسع لجنة فنية مؤقتة أو دائمة أن تسهم بتقديم البيانات أثناء اجتماعات مجلس الإدارة بشأن تلك القضايا. كما يستطيع الخبراء الخارجيون أيضا مساعدة مثل تلك اللجان في مهامها التي تناط بها.

٣/٨ نموذجان من المخططات التنظيمية لهياكل الحوار

يمكن أن يساعد المخطط التنظيمي للأحزاب السياسية في وضع تصور للكيفية التي تريد إقامتها الأحزاب للترابط والتواصل بواسطتها مع بعضها البعض من جهة، ومع ميسر الحوار من جهة أخرى. وينبغي أن يوضح الرسم البياني موقع كل حزب في التسلسل الهرمي من صنع القرار والسلطة، وبيان الهيئات التنظيمية المختلفة والمستويات المختلفة من منبر الحوار، وتحديد من يمثل الحزب ومن ينوب عن الممثلين. ويتوقف نوع المشاركين في مثل هذا الرسم البياني على مستوى تشكيل بنية الحوار الذي يتم التوصل إليه، ومدى حجم كل حزب وقوة التنظيم الداخلي للحزب، والقدرات الفردية للمشاركين. ويستطيع ميسر الحوار مرافقة ومواكبة سير الأحزاب في تصميم الهيكل التنظيمي. ويحدد هذا القسم مثالين من أمثلة الهياكل التنظيمية المستخدمة في الممارسة العملية.

وقد كانت التصاميم المدروسة في العادة بمثابة أوصاف لاحقة، بدلاً من كونها سابقة، بينما في حالات أخرى فإن التصميم قد يتم تطويره في المراحل المبكرة للحوار، ولكنه اتضح في ضوء الممارسة فيما بعد أنها تعمل بشكل مغاير في واقع الأمر. ومع ذلك، فإن من المفيد إلقاء النظر على مثالين من المخططات التنظيمية الأساسية لهياكل الحوارات الحزبية القائمة.

المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية

إن المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية (fBDM)، هي مؤسسة تتكون من أفراد من جميع الأحزاب البوليفية تقريباً والمجتمع الأكاديمي (انظر دراسة الحالة بشأن بوليفيا في الملحق ١). ويشمل هيكلها التنظيمي كلٌ من الجمعية العامة (والمديرية أو مجلس الإدارة). [١٨]

ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن قرارات السياسة على نطاق أوسع، وعن الرقابة والموافقة على إجراءات المدير التنفيذي، الذي يعتبر المسؤول عن تنفيذ السياسات والأعمال اليومية. ويساعد المدير التنفيذي نحو ٢٠ موظفاً، معظمهم يقيمون في لاباز (في حين يقيم أربعة موظفين في مكتب فرع المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية (fBDM) في مدينة سانتا كروز).

وفي حين أنه قد تم إجراء بعض التغييرات المؤسسية منذ منتصف عام ٢٠٠٤، فإن البنية الأساسية ما تزال قائمة على حالها. (انظر الشكل ١/٨).

الشكل ١/٨

مخطط الهيكل التنظيمي الأساسي للمؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية متعددة الاحزاب (fBDM)

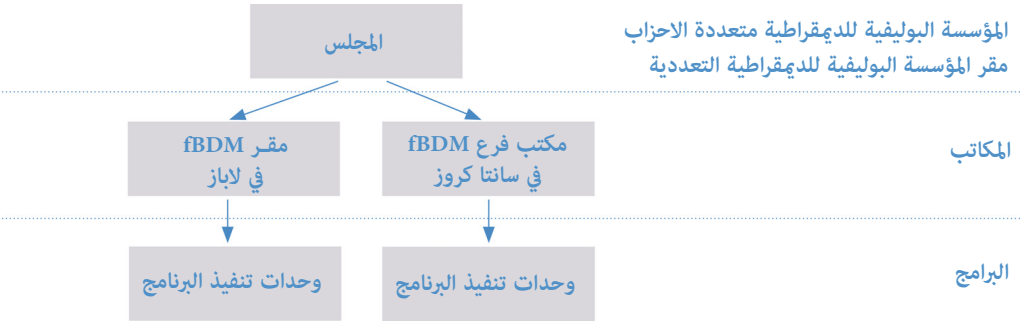

منظمة أوغندا للحوار بين الأحزاب (IPOD)

إن الحوار الذي يسهله المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب لدى منظمة أوغندا للحوار بين الأحزاب (IPOD)، يوفر منبرًا محايدًا يمكن للأحزاب البرلمانية الأوغندية من خلاله الحصول على فهم أفضل لمواقف بعضها البعض، وحل النزاعات بالطرق السلمية (انظر دراسة الحالة في أوغندا في الملحق ١).[١٩]

وبموجب مذكرة التفاهم لدى منظمة أوغندا للحوار بين الأحزاب (IPOD)، فإن أمانة المنظمة تدير الشؤون اليومية لمنظمة أوغندا للحوار بين الأحزاب (IPOD)، بما في ذلك المسائل الإدارية. وهذا يستلزم إدارة برامج المؤسسة نفسها، ووضع خطط العمل، والميزانيات السنوية، وتوفير خدمات الامانة العامة وتقديم التقارير إلى مجلس الأمناء العامين.

كما يقدم مجلس الأمناء العامين الرقابة الاستراتيجية والمالية، ويشرف على عملية تطوير البرنامج السنوي، ويعتبر مسؤولاً عن ضمان مشاركة واسعة من أعضاء الحزب وترسيخ الحوار داخل الأحزاب المنضوية تحت لواء منظمة أوغندا للحوار بين الأحزاب (IPOD).

كما أن المجلس هو المسؤول أيضاً عن تنظيم القمة لمنظمة أوغندا للحوار بين الأحزاب (IPOD)، وتعيين مدير وموظفي الأمانة العامة الأخرى، وتشكيل اللجان الفنية. ويعمل مؤتمر القمة، الذي يتشكل من قيادات الأحزاب الأعضاء، على تحديد السياسة، وتوفير التوجيه السياسي، ويصادق على الميزانيات والبرامج السنوية. والهيكل التنظيمي لمنظمة أوغندا للحوار بين الأحزاب (IPOD) موضح وفقاً لمذكرة التفاهم في الشكل ٢/٨.

الشكل ٢/٨

الهيكل التنظيمي الأساسي لمنظمة الحوار بين الأحزاب (IPOD)

٤/٨ تقليد او استنساخ الهياكل على الصعيد المحلي

يمكن توسيع الحوار إلى مستويات أخرى داخل كل حزب من الأحزاب نفسها، على سبيل المثال، عن طريق الشروع في آليات الحوار بين الأحزاب على مستوى المقاطعات أو المستوى المحلي. ومن شأن ذلك، ان يحقق للحوار مزيدًا من الطابع المؤسسي وتعميق العلاقات بين الأحزاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع الحوار يعني أن مسؤولية الحفاظ على علاقات جيدة بين الأطراف السياسية تعتبر مشتركة.

كما أن خلق المزيد من طبقات التفاعل الحزبي السياسي، من شأنها أيضاً زيادة جعل الحوار بين الأحزاب في مأمن من التوترات والتقلبات المفاجئة في العلاقات الحزبية السياسية. وفي الحالات التي يحصل فيها تشويه مؤقت للعلاقات على المستوى الوطني، فإن الحوار الحزبي السياسي على المستوى المحلي يظل جارياً بصورة متواصلة دون تأثر بذلك التشويه أو التوتر على المستوى الأعلى.

وقد كان هذا هو الحال في بوليفيا في عام ٢٠١٢، عندما توقف الحوار الحزبي السياسي كلياً على المستوى الوطني، ولكنه ظل مستمراً على المستوى الإقليمي في سانتا كروز. ويعود سبب ذلك في جزء منه إلى أن ميزان القوى السياسية (بمعنى عدد المقاعد في البرلمان) بين هذين المستويين قد كان مختلفاً، مع هيمنة أكثر لحزب الأغلبية على الصعيد الوطني.

وقد يكون الحوار الحزبي السياسي على المستوى المحلي مفيداً جداً خلال إعادة هيكلة الدولة والعمليات اللامركزية. وكما هو الحال تماماً مثل الحوارات على المستوى الوطني، فإن الهياكل المحلية أو الوطنية الفرعية قد تتفاوت وتختلف، اعتماداً على السياق القائم هناك. وفي حين أن ميزان القوى الحزبية والقضايا المطروحة للمناقشة في السياق المحلي قد تكون مختلفة جداً عن تلك المطروحة على المستوى الوطني، فإن من المهم ضمان الترابط بين كل الهياكل.

ومن الناحية المثالية، فإنه ينبغي إبقاء قيادة الحزب على علم واطلاع، والمشاركة في المناقشات التي تجرى على المستوى المحلي من أجل ضمان الملكية الحزبية الكاملة للحوار. وبالمثل، فإن فروع الحزب المحلية يجب أن يتم تحديث اطلاعها على مدى سير التقدم المحرز فيما يتعلق بعمليات الحوار على المستوى الوطني، بحيث يمكنها الإسهام في ذلك، وبحيث تغذي جميع المناقشات بعضها البعض. وكما جرت المناقشة في الفصل ١٢، فإنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الإعدادات والحوارات الحزبية الداخلية.

٥/٨ الطبيعة المتغيرة للهياكل التنظيمية

ولأغراض ضمان توازن السلطات الداخلية، فإن من المهم وضع اتفاقات واضحة حول شكل الهيئات التنظيمية ودور المسؤوليات على كل مستوى. ومن شأن ذلك، المساعدة في تجنب الاجتماعات التي قد تستغرق أوقاتاً مطولة في مناقشة من هو المسؤول عن بعض المهام، ومنع التناحر والاقتتال الداخلي. كما يمكن تحديد تفويض وصلاحيات الهيئة من خلال مذكرة تفاهم، أو بإدراجها كجزء لا يتجزأ من الدستور.

ومع ذلك، من المهم أن يتم الأخذ بعين الاعتبار في الدستور أو مذكرة التفاهم ضرورة الحفاظ على التوازن بين الاتفاقات القوية السارية، وتوفر المرونة اللازمة لها، بحيث تكون قادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة في أوقات الضرورة. كما يعتبر التوقيت أمراً حاسماً أيضا: حيث أن التركيز على إضفاء الطابع الرسمي أو الشرعية على الهياكل قد يأتي في وقت مبكر جداً في بعض الأحيان، مما يتسبب في إعطاب زخم الحوار، بينما قد يأتي في أوقات أخرى بعد فوات الأوان، مما يتسبب في خلق عدم القدرة على حل المشاكل.

إن عملية الإدارة واتخاذ القرار والبت في كل ما ينطوي على تنظيم مثل إنشاء صرح سياسي، تعتبر بمثابة مشروع طموح، خاصة في سياقات أحزاب متعددة، أو في حالة الاستقطابات، حيث تقضي الأحزاب السياسية معظم وقتها في المنافسة ضد بعضها البعض. وإذا تم القيام بتلك العملية بصورة جيدة، فإنها تعتبر بمثابة إنجاز كبير.

ومع ذلك، ينبغي على الأحزاب والوسطاء أيضا أن يظلوا على بينة وعلم بأن هيكل التعاون قد لا يعمل أو قد تظهر عليه علامات الانهيار، مثلاً، بسبب الخلاف حول مسائل تنظيمية أو إجرائية، أو بسبب تناقص الالتزام تجاه عملية الحوار نفسها.

ومن الناحية العملية، فإن هذا يعني أن الهيكل التنظيمي ينبغي أن يكون بسيطاً وفاعلاً بقدر الإمكان، مع بقائه مرناً دوماً. كما ينبغي أن يعكس الهيكل المرحلة التي يجد الحوار فيها نفسه، ومستوى الثقة بين الأطراف الحزبية المشاركة، ومقاصد الحوار.

وقد يتغير هيكل منتدى الحوار مع مرور الوقت، ويتحول من الشكل غير الرسمي إلى الشكل الرسمي المنظم، والعودة في الاتجاه المعاكس مرة ثانية. وفي حين أن هذا قد يحمل في طياته عبئاً عملياً، كما أن الكثير من المرونة قد تصرف الأطراف الحزبية عن التركيز على القضايا الجوهرية، فإن ذلك هو أيضا جزء من واقع الحال السياسي في العلاقات الحزبية المتقلبة.
ونتيجة لذلك، يتعين على الأطراف الحزبية إعادة النظر في هياكلها التنظيمية بين الحين والآخر، وذلك بهدف التأكد من أن الحوار لا ينحصر في بنية ثابتة جامدة، ولكن ينبغي أن تتوفر لديه بدلاً من ذلك مساحة كافية لتعديل وتكييف وضعه، وفقاً للظروف والمتغيرات المستجدة والاستمرار بالسير قدماً في العمل بشكل جيد.

النتائج

- عند تصميم الهيكل التنظيمي، تحتاج الأطراف الحزبية إلى اتخاذ قرار بشأن مستوى المؤسساتية المطلوبة.
- يمكن للأطراف الحزبية أن تختار بين الالتزامات قصيرة الأمد أو طويلة الأمد، وبين الحد الأدنى أو الحد الأقصى لملكية الحزب للحوار، وبين مجرد الحوار الخالص وبناء القدرات الإضافية، أو بين مسؤوليات الإدارة المالية المختلفة.
- تميل الهيئات التنظيمية الرئيسة لإدراج وإشراك هيئات الحوكمة الإدارية (مثل مجلس الإدارة) والأمانة المهنية في الحوار.
- تستطيع الأمانة المهنية المساعدة في الحفاظ على عدم التحيز في منبر الحوار السياسي والمنظمة.
- تستطيع الهيئات الناظمة أو الحاكمة إدراج مجلس إدارة الحزب، والمجلس التنفيذي أو لجنة التوجيه، أو طلب عقد قمة، أو مجلس استشاري ولجان فنية، كما قد تراه مناسباً.

- يمكن أن تكون الهياكل المحلية مماثلة للهياكل الوطنية أو مغايرة كلياً عنها، كما قد تساعد في إضفاء المزيد من المؤسساتية في الحوار بين الأحزاب.

التوصيات

- عرض ومناقشة الخيارات المختلفة لتصميم التنظيم مع الأحزاب السياسية بشكل فردي وجماعي.
- ضرورة التأكد من أن الهيكل التنظيمي بسيط، وفعال ومرن بقدر الإمكان، بحيث تعمل هياكل الحوكمة على تسهيل وظيفة الحوار الفعلي وليس التجاوز عليه.
- ينبغي وضع مخطط تنظيمي لمساعدة الأحزاب السياسية في تصور كيفية التواصل التي تريدها مع بعضها البعض، ومع ميسر الحوار أيضاً.

الفصل ٩: قواعد لعبة الحوار

في أي سياق للحوار، يعتبر وضع القواعد الأساسية لكيفية تصرف الأحزاب السياسية خطوة هامة في خلق بيئة قد يشعر المشاركون أنها آمنة ومريحة. ومن المرجح، أن تشعر الأحزاب السياسية بالمزيد من الإيمان والثقة في العملية السياسية، إذا كانوا يعرفون مسبقاً نوع القواعد التي ستتحكم في العلاقات بين الأحزاب خلال عملية الحوار، مثلاً، ما الذي يجب فعله إن نشبت الصراعات، أو إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ قرارات؟ كما أن إنشاء قواعد اللعبة في البداية يساعد على تخفيف حدة التوتر في نهاية المطاف، لا سيما في سياقات الاستقطابات الشديدة.

وتشتمل كل مساحة حوارية على هيكل ومنطق وتعقيدات فريدة من نوعها، وخاصة بكل واحدة منها، وبالتالي، فإنها تحتاج لنظام سلوكي وإجراءات ومبادئ توجيهية خاصة بها. وقد تكون "قواعد اللعبة" الداخلية هذه من السهل إيجازها من الزاوية النظرية، ولكنها لا تصبح من الناحية العملية مفيدة إلا في حالة الاتفاق عليها واحترامها من قبل جميع الأحزاب المشاركة في اللعبة. وقد يفضي التنظيم من أجل التنظيم إلى نتائج عكسية. كما أن الإفراط في تنظيم منبر الحوار، في المقابل، قد يؤدي إلى الجدل حول تفسير قواعد مختلفة، أو يكون سببا لإحتكاكات من شأنها أن تصرف انتباه الأطراف بعيداً عن الحوار نفسه.

وعندما توافق الأحزاب سوياً على القواعد الأساسية وقواعد السلوك، فإن هذا قد يدعمها في تطوير ثقافة الحوار، حيث تحترم الأحزاب بعضها البعض، على الرغم من الخلافات الكامنة ووجهات النظر المتباينة. وتعتبر قواعد أساسية مفيدة في توفير المبادئ التوجيهية الملائمة في عدد من المناطق المختلفة، وتجري مناقشة كل من هذه القواعد أدناه.

١/٩ القيم السلوكية

قد تتفق الأحزاب السياسية على الالتزام بعدد من القيم المشتركة، مثل الاحترام المتبادل والتسامح والصدق والالتزام. وعلى الرغم من أن مثل هذه القيم قد تبدو واضحة وجلية، فإن من شأن العمل على زيادة توضيحها وتحديدها، وتبني اعتمادها بصورة مشتركة، المساعدة في خلق مانع أدبي وعائق أخلاقي للحيلولة دون حصول أي نوع من أنماط إساءة السلوك. كما أن من شأن ذلك أيضاً إمداد ميسر الحوار بأساس شرعي أقوى للتدخل من جانبه عند اقتضاء الضرورة لمثل ذلك الأمر. وعندما يحافظ المشاركون في منتدى الحوار على ثقافة النظر لبعضهم البعض على أنهم نـظراء متكافئون، وملتزمون بكلماتهم وتعهداتهم بالسعي دوماً لتحقيق ما فيه الخير والصالح العام، واعتبار بعضهم البعض بأنهم يتحلون بالمسؤولية ويتحملون المساءلة، فإن مثل هذه المبادئ تغدو آنذاك أكثر قابلية لاحترامها وإنفاذها وتفعيلها ضمن الهيكل التنظيمي.

فعلى سبيل المثال، قد تتفق الأحزاب على أنه في حال وجود سياسي يتصف بالفساد في احد سياقات منبر الحوار، فلن يعود ذلك العضو مؤهلاً كعضو في المجلس. وهذا النوع من السلوك أمر ضروري لبناء وتعزيز الثقة، كما أنه أيضاً قد يعطي إشارة إيجابية إلى المتحاورين الآخرين مثل أعضاء هيئة إدارة الانتخابات، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومات أو الممولين الخارجيين. كما أن "ضغط الأقران الإيجابي" لاحترام القواعد والسلوكيات المتفق عليها بصورة متبادلة ضمن منبر حواري، من شأنه التأثير أيضاً في العمليات الحوارية الجارية بين الأحزاب خارج سياق منبر الحوار، مثل البرلمان، والعكس بالعكس.

وفي حين أن الاتفاق على مبادئ عامة معينة قد يكون بياناً هاماً في حد ذاته، فإنه قد يعتبر أكثر قيمة لمناقشة ما تعنيه الأحزاب بالمبادئ المختلفة التي تشارك فيها. وعلى سبيل المثال، في سياق ما، فإن الأحزاب قد تتفق على أن "الشمولية" تعني أن جميع الأحزاب السياسية (حتى غير البرلمانية منها) مدعوة، في حين أنه في سياقات أخرى، فإن الأحزاب قد تفهم ذلك باعتباره بمثابة التزام للقبول بشمول عدد أكبر من النساء في المنتديات الحوارية، أو أنه مجرد تعبير يشير إلى "روح التشاور".

ومن الناحية المثالية، فإن منبر الحوار ينبغي أن يكون بمثابة حيز، حيث تظل فيه الأطراف المتحاورة متساوية ومفتوحة لتقبل النقد. ومع ذلك، فإن العلاقات في الممارسة العملية، تعتمد أيضا على موازين القوى بين الأحزاب. وعلى سبيل المثال، فإن سلطة وسطوة الحزب الأقوى أثناء وجوده في سدة الحكم والبرلمان تجعله أقل عرضة للانتقادات (حيث من المفترض أن تدخل الأحزاب المعنية في الحوار على قدم المساواة مع بعضها البعض) وعندها، فإن الحزب الحاكم في منتدى الحوار قد يشعر أنه مهدد بسهولة أكبر من جانب المعارضة.

وتعمل القواعد والمبادئ (مثل صنع القرار، وقت التحدث، وإجراءات مقاطعة الكلام) على تحقيق التوازن بين المعارضة وقوى الحزب الحاكم حتى يشعروا جميعاً بالاحترام في بيئة متسامحة. وغالباً، ما يكون من المفيد والجيد استثمار الوقت في مناقشة المبادئ والقيم في مرحلة مبكرة، حتى تعمل بها أطراف الحوار بصورة مشتركة في فهم متماثل حول ما تعنيه هذه المبادئ والقيم على أرض الواقع العملي.

وفي نفس الوقت، قد لا يرغب ميسري الحوار بالإفراط في إضفاء الطابع الرسمي على عملية الحوار قبل البدء فيها، لأن هذا النهج قد يشكل خطر وأد الحوار في مهده قبل الشروع فيه. ويتعين على ميسر الحوار إيجاد توازن في المراحل الأولى، بين إملاء عدد أقل من القواعد (مما قد يسمح بسير الحوار) أو وضع المزيد من القواعد (مما قد يعيق الحوار).

"ولعل القاعدة الأكثر أهمية لميسر الحوار هي أن يتحدث بمنطق وعقلانية. وهذا يعني أنه إذا تحدث شخص وقدم اقتراحاً معيناً فعلى ذات الشخص أن يبين أيضاً خياراً بديلاً. إن عبارة فكّر قبل أن تتحدث، هي "القاعدة" التي نمت مع مرور الوقت خلال عملية الحوار" .
أتمارام براساد شاه- Atmaram Prasad Shah
منتدى مادهيشي جانادهيكار- Madheshi Janaadhikar، الحزب الجمهوري، نيبال

٢/٩ الاتفاق غير الرسمي مقابل الاتفاق الرسمي

في بعض الحالات، يعتبر مجرد إجراء نقاش مفتوح حول "روح الحوار" كافياً للتوصل إلى اتفاق حول شروط المشاركة، واكتساب الثقة في تلك العملية. ومع ذلك، فإن التوصل إلى "قواعد اللعبة" يتطلب في أوقات أخرى، العمل بصورة أكثر رسمية لتبيان المبادئ والإجراءات لاتخاذ القرارات أو تسوية النزاعات. ومن بين إحدى الطرق الملائمة لالتقاط قواعد اللعبة لإجراء حوار بين الأحزاب بصورة أكثر رسمية، هي من خلال تطوير واستخدام مذكرة التفاهم (MoU).

ومن الممكن النظر إلى مذكرة التفاهم بين الأحزاب السياسية على أنها بمثابة أداة لحمل جميع الأحزاب للتوافق على نفس الفكرة، وللتحقق من صحة النوايا والتوقعات المشتركة لدى الأحزاب، والاتفاق على الغرض والأهداف الرئيسة للحوار. ولعل الأهم من ذلك، أنها قد تستخدم كوسيلة لإدارة التوقعات في المراحل الأولى من الحوار. كما تحتاج جميع الأحزاب إلى فهم محتوى ومضمون القضايا المتعلقة بالحوار. وبالتالي، فإن مذكرة التفاهم يجب أن تنص على الهدف المقصود تحقيقه من وراء الحوار، وأن تبين بصورة محددة النقطة التي يجب أن تتوقف عندها عملية الحوار.

وعلى سبيل المثال، حافظت الأحزاب في نيبال على بقاء منتديات الحوار بين الأحزاب لديها بصورة غير رسمية للغاية، وتكاد تخلو من أي قواعد متفق عليها رسمياً، بينما عمل مركز كينيا للأحزاب المتعددة (CMD-Kenya) على وضع قواعد مفصلة في الدستور التنظيمي لديها. وفي الممارسة العملية، تحتاج بعض الحوارات إلى مزيد من القواعد أكثر من غيرها، اعتماداً على طبيعة مرحلتها، وعدد المشاركين، والسياق الثقافي.

ويفضل بعض ميسري الحوار، الاتفاق على الترتيبات على طول الطريق وينظرون إلى الحوار وكأنه بمثابة عملية عضوية. كما يجادل آخرون بأن من الأفضل وضع قواعد اللعبة بشيء من الانسجام النسبي في بداية عملية الحوار، لأنه في حالة نشوء نزاع أو صراع فيما بعد، فغالباً ما يكون الوقت متأخراً جداً للوصول إلى توافق على حل أو وسيلة للخروج من المأزق الطارئ. ويعتمد الكثير أيضا على مستوى الثقة بين الأحزاب السياسية، فضلاً عن الحساسية العامة من اجتماعاتها. وفي حالات الاستقطاب القصوى، فإن توقيع مذكرة تفاهم من شأنه إضفاء الطابع الرسمي على ما تبقى هناك من محادثات استكشافية، مما يعرض زيادة تطويرها إلى الخطر. وفي حالات أخرى، فإن الاتفاق على القيم التي توحد طرفي النقيض، من شأنه المساعدة على إعطاء شرعية للحوار في نظر العالم الخارجي. ولذلك، ينبغي على ميسر الحوار أن يعمل على توقيت توقيع مذكرة التفاهم بكل دقة وعناية.

"كان علينا إنشاء المسار بأنفسنا بينما كنا نسير في ذلك المضمار. ولم تكن هناك منهجية حوار معدة مسبقاً، ولذلك كان علينا الاستفادة القصوى من كل فرصة سانحة".
لويس إغيسويزا-Luis Egusquiza
منسق برامج حوار منتدى الشفافية-Transparencia، بيرو

٣/٩ الحوكمة وأحكام المشاركة

وبشكل عام، وخاصة إذا كان الحوار مدعوماً من قبل تشكيل تنظيمي ما، فإن مذكرة التفاهم أو دستور ذلك

التشكيل التنظيمي قد يشتمل على بعض بنود الحوكمة وأحكام العضوية العامة. وتعتمد بنود الحوكمة وأحكام العضوية المدرجة آنذاك اعتماداً كبيراً على رغبات الأحزاب، والاتفاقات الداخلية.

وقد تتطرق تلك الأحكام إلى عدد من القضايا، بما في فيها الهيكل التنظيمي للحوار (مثلاً، هل المنبر الحواري غير رسمي، أم انه مؤسسة رسمية)، أهداف الحوار (أهداف قصيرة أم طويلة الأمد، على سبيل المثال)، لوائح العضوية (مثل عدد أعضاء الحزب)، ودور الهيئات الرئيسة (مثل المهام وتشكيلة مجلس الإدارة، والمجلس الاستشاري والأمانة العامة). وبالإضافة إلى ذلك، قد تتم تغطية عدد آخر من القضايا كمستوى التمثيل الحزبي (مثل، رئيس الحزب، الأمين العام للمجلس، أو خبراء الحزب في اللجان الفنية)، ومسميات المناصب التي يحملونها، والمسؤولين (مثل، مهام الرئيس وأمين الصندوق وأمين السر)، والتوازن في النوع الاجتماعي (مثلاً، هل هي محاصصة محددة (كوتا)، أو تمثيل من قبل الفروع النسائية؟).

وقد تُطلب أحكام أكثر دقة وتفصيلاً. وقد تشمل هذه ترشيحات أو تعيينات محددة أو إجراءات التعيين (على سبيل المثال عن طريق التصويت أو التعيين)، إجراءات لعزل أعضاء مجلس الإدارة أو موظفين (مثل، صرف عضو مجلس لتجاهله قرارات الحوار، أو عدم الوفاء بالوعود)؛ أو لأحكام بشأن من يسمح له بالعمل كبديل (مثل الاتفاق على النواب).

وتصبح القواعد المتعلقة بالأهلية والتعيين هامة، خاصة عندما يكون تدريب القدرات أو الفوائد الأخرى لمنظمة حزبية بمثابة جزء مكمل لمنبر حوار. وتساعد القواعد التي لا لبس فيها على تجنب المشاحنات التي لا نهاية لها، حول من يحصل على ماذا، بحيث تظل الانحرافات والحيدان عن مقاصد وأهداف منبر الحوار ضئيلة وفي أدنى الحدود.

وفيما يتعلق بشخصية الرئيس، يمكن أيضا إدراج قواعد محددة لها، مثل تحديد المهام الرئيسة له والبت في كيفية اختياره، أو اختيارها. وقد تفضل الأحزاب رئيساً دائماً أو بصورة دورية (على سبيل المثال، من خلال الموافقة للحزب الحاكم أو أكبر أحزاب المعارضة دائما على توفير الرئيس من جانبه، أو بتغيير شاغل المركز مرة كل سنة).

٤/٩ إجراءات الاجتماع

كما يجب على الأحزاب أيضاً، الاتفاق على الطريقة التي يرغبون أن تدار بها الاجتماعات. ولا يتمثل التحدي في القيام بذلك في قتل عفوية الاجتماع بسبب الإفراط في التنظيم، ولكنه في حال وضع الكثير من الإجراءات المعمول بها، فقد تنطوي على خطر أن الحوار سوف يبدأ بالتشبه بالبرلمان وغيره من الهيئات الرسمية المختصة بصناعة القرارات. ومع ذلك، فإن الإجراءات القليلة جداً قد تجعل الحوار يصبح خارج نطاق السيطرة. ومن بين بعض الأسئلة التي قد تثار في كثير من الأحيان: ما معدل المرات أو الفترات التي يتعين فيها عقد الاجتماعات؟ (مثلاً، هل تعقد بصورة دورية، سواء فصلية أو شهرية أو أسبوعية؟)، أو كيف يمكن ضمان السير المنظم فيها وتوقيتها؟ وكيف يتم التخطيط المسبق للاجتماعات، والإبلاغ عن الوقائع والمناسبات في حينها؟

وفي حالة معهد الشؤون الاقتصادية/ برنامج الأحزاب السياسية (IEA/GPPP) في غانا، على سبيل المثال، تبنت الأحزاب أحكاما محددة. ووفقًا لإحدى تلك الأحكام، "فإن المراسلات المتعلقة بمنبر الحوار ينبغي أن تصبح من البنود الإلزامية على كل جدول أعمال، في حين أن محاضر الاجتماعات يجب إبرازها بكل أمانة ودقة في وثيقة مكتوبة، قبل كل اجتماع". كما يقضي حكم آخر "بضرورة إصدار إشعار خطي للمشاركين في الحوار قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من موعد كل جلسة، ويجب أن يبين الإشعار التاريخ والوقت، وجدول الأعمال، ومكان انعقاد الاجتماع بكل وضوح".

وقد يكون من المفيد أيضاً الاتفاق على الآليات التي تكون فيها الأحزاب قادرة على وضع بنود جدول الأعمال للمناقشة، مثلاً، هل يكون ذلك ببيان أن العناصر أو البنود المقترحة يجب أن تكون ذات صلة بالحوار؟ أو هل ينبغي تقديمها إلى ميسر الحوار أو الرئيس خلال عدد معين من أيام العمل قبل موعد الاجتماع؟ وقد تتفق الأحزاب على أن كل حزب يحق له الدعوة إلى اجتماعات خاصة كلما دعت الحاجة لذلك، أو أن يناط الأمر بميسر الحوار أو الرئيس للدعوة لمثل تلك الاجتماعات.

وهناك بند حكم آخر قد يتناول التعامل مع النصاب القانوني، والذي قد يتفاوت بين الاجتماعات حسب قلة أو زيادة أهمية الحوار المتعلق بها، وفي بعض الحالات، فإنه قد يعني أن حضور الاجتماعات أمر إلزامي للجميع.

٥/٩ صنع القرارات في عملية الحوار

في حين أن الحوار قد يدور بشأن التوصل إلى تفاهم متبادل، فإن الحوار بين الأحزاب غالباً ما يهدف إلى الاتفاق على توصيات أو قرارات. وفي حال أن القرارات غالباً ما تكون داخل في نطاق ما يمكن للمشاركين بالحوار تنفيذها بأنفسهم؛ فإن التوصيات غالباً ما تتطلب موافقة أطراف فاعلة كجهة ثالثة.

وتشمل الأمثلة على هذا النوع من الجهة الفاعلة، الأجهزة ذات الصلة مثل البرلمانات وهيئات إدارة الانتخابات ولجان الإصلاح الدستوري أو المجتمع الدولي، ولكنها قد تشمل أيضا غيرها من الجهات الفاعلة من داخل الأحزاب نفسها، مثل مسألة العضوية الحزبية، حيث أنها قد تناط بجهة ما، على سبيل المثال، مسؤولية تنفيذ التوصية لضمان المساواة بين الجنسين عند اختيار المرشحين للانتخابات.

وإذا جرى استخدام منبر حوار لاتخاذ قرارات، أو لإصدار قرار بشأن ما هي التوصيات اللازم اتخاذها، قد تحتاج الأحزاب إلى الاتفاق على الإجراءات المناسبة التي يمكنهم اتخاذها حيال ذلك، وعلى أي مستوى ضمن الهيكل التنظيمي يجب فيه اتخاذها.

وفي أجواء الحوار، ينبغي التوصل إلى أية قرارات، بقدر الإمكان، عن طريق الاتفاق المتبادل أو الإجماع في الآراء، مع عدم اللجوء للتصويت عليها إلا في الحالات الصعبة. ولا يجوز تسوية بعض المواضيع، مثل مقترحات الإصلاح الموضوعية أو جدول أعمال حوار طويل الأمد بين الأحزاب، إلا من خلال أعلى مستوى لقادة الأحزاب وبتوافق في الآراء فقط، بينما في القضايا الأقل استراتيجية أو التي لها جوانب تشغيلية أكثر (مثل جدول أعمال المؤتمر أو نقاط نظام)، فإن الأمر قد يصبح أكثر منطقية لاتخاذ قرار بالأغلبية أو على مستوى حزبي متدن.

كما تستطيع الأحزاب أيضا، اقتراح التصويت بمجرد رفع الأيدي للوصول إلى تلك القرارات التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وفي مثل تلك الحالات، يمكن لحزب سياسي معارض ان يمتنع عن التورط في عمليات ينطوي عليها ذلك القرار.

٦/٩ استخدام الأموال

إن القضايا المالية قد تثير النزاعات بين الأحزاب، أو بين الأطراف وميسر الحوار، حتى عندما لا يتعلق الأمر بشيء كثير من المال. وعلى سبيل المثال، قد يتلقى المشاركون من الأحزاب في كثير من الأحيان او يتوقعون مبالغ تعويضية بشأن نفقات مثل الوقود، والسفر، والإقامة أو الطعام التي يتكبدونها، في حين أن المشاركة في الاجتماعات وحتى في بعض الحالات اليومية كمخصصات حضور الجلسات (غالباً ما تعتبر مثيرة للجدل من قبل الممولين).

وقد لاحظ أحد الممارسين، ما مفاده أنه في ظل سياق سياسة المحسوبية وشيوع المستويات العالية من الفساد، فإن الوصول إلى الموارد المالية قد يصبح مشكلة بالنسبة للعلاقة بين الأحزاب السياسية ومدير أو ميسر الحوار. وقد لوحظ في إحدى البلدان، أن ممثلي حزب معين في مجلس حزبي مشترك كانوا يعملون بإستمرار على تعيين أنفسهم كميسرين في الأنشطة الإقليمية المختلفة، ومن خلال قيامهم بذلك، كانوا يخصّون أنفسهم بعلاوات كبيرة. ونتيجة لذلك، أصبح مجلس الحوار الحزبي بمثابة ميدان لتنافس ممثلي الأحزاب فيما بينهم للحصول على موارد مالية دون وجه حق، مما يضع الوسطاء ميسري الحوار في مواقف غير مريحة ويعرض الحوار إلى الخطر.

ومن الجدير بالذكر أن هذا غيض من فيض، وما هو إلا مثال واحد، وليس بالضرورة أن يمثل مشكلة لغالبية منابر الحوار. ومع ذلك، فإنه من أجل تجنب التوقعات الخاطئة أو المتباينة، فإنه يتعين منذ بداية الحوار توضيح إلى أي مدى يحق للأحزاب استرداد التكاليف التي يتحملونها، وتحت أي ظروف، والتي من خلالها يمكنهم الحصول على استرداد للمبالغ المتكبدة من جانبهم. وعندما يتعلق الأمر بالانخراط في منابر حوار تشتمل أيضا على بناء قدرات وطاقات حزبية للمشاركين، ما ينطوي على الكثير من المال هناك، فإنه من الضروري آنذاك وضع اتفاقات صارمة على الإنفاق والمساءلة اللازمة، كما تصبح الأنظمة والقواعد بالغة الأهمية.

وقد يصبح من الضروري وضع قواعد بشأن استخدام الأموال الخارجية، وتقاسم التكاليف المتعلقة بأنشطة

الحوار ووضع معايير للتقاسم يتم الاتفاق عليها بصورة متبادلة بين الأحزاب. وغالباً ما تمثل هذه المعايير انعكاساً للمشهد الحزبي السياسي. كما يتعين التوافق على تدابير المساءلة، خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة الأموال (مثل تقديم التقارير خلال أسبوعين من بعد كل حدث حواري، وتحديد المخولين بصلاحية التوقيع على الحسابات المصرفية، وإنشاء الرقابة المالية وإجراءات الموافقة والمصادقة عليها).

المربع ١/٩

صيغة تقسيم الأموال في غانا وملاوي

جرى في غانا، بتسهيل من معهد الشؤون الاقتصادية (IEA)، عمل برنامج جميع الأحزاب السياسية الغانية (GPPP) المشاركة في منبر حوار بين الأحزاب لإنصافها، عبر السماح لها بالحصول على الأموال المخصصة لتعزيز الأمور الداخلية لكل لحزب. وبحكم وجود أربعة أحزاب برلمانية في ذلك البلد، فإن كل حزب قد أصبح يتلقى ربع قيمة الدعم المتصلة ببناء القدرة، بغض النظر عن ميزان القوى الفعلي للأحزاب في البرلمان. وفي المقابل، في ملاوي، كان يجري تخصيص ٥٠ في المئة من الأموال المقسومة في قسمين متساويين إلى الأحزاب القائمة في الحكومة، في حين تذهب نسبة الخمسين في المئة المتبقية إلى الأحزاب السياسية الأخرى. وفي عام ٢٠٠٩، تم تعديل تلك اللائحة بتخصيص ٨٥ بالمئة من الأموال على قدم المساواة بين كلا الطرفين، الحاكم والمعارض، مع توزيع نسبة ١٥ في المئة المتبقية على أساس التمثيل البرلماني. وهذا يدل على أنه في كثير من الأحيان ان الأحزاب تقرر بنفسها اعتماد معايير مختلفة حول تقاسم الأرصدة والمبالغ العامة فيما بينها، تبعاً للسياق العام السائد في البلد الذي تعمل فيه الأحزاب.

٧/٩ حل النزاعات والخلافات

لا يجوز أبدًا اعتبار الثقة أمراً مفروغاً منه: وفي طوال عملية الحوار، تبرز هنا كقضايا حساسة وتصبح العلاقات فجأة عدائية. ويعتبر بناء الثقة عملية مستمرة، وغير محددة الخطوط، وتحتاج التفاعلات الإيجابية بين الأحزاب لرعاية واهتمام مستمرين، وخاصة لأن القادة الحزبيين قد يتغيرون بعد الانتخابات. ولذلك، فإن أي منبر حوار من حقه أن يستفيد من تصميم آلية لتسوية النزاع.

وتلخص هذه الآلية سبل إشراك القيادة في حالة التوتر غير المفيد بين ممثلي الأحزاب أو أساليب التعامل مع القضايا الخلافية أو النزاعات الخطيرة. وتعتبر فعالية هذه الآلية معقدة بفعل حقيقة أن الحوار الحزبي السياسي في حد ذاته هو، في كثير من الحالات، مصمم بمثابة آلية لتسوية النزاع بين الفرقاء.

ويحتاج الصراع في منبر الحوار إلى ضرورة توقعه ومنع حصوله مسبقاً في مرحلة مبكرة، من خلال الاتفاق على مدونة قواعد سلوك، أو بإعطاء دور لمجلس الشورى، أو مجلس الشيوخ، أو عقد قمة أو أي هيئة أخرى مختصة في إيجاد حل لمشكلة محددة. وهذا يعني أيضا، أن الحوار والمشاركة من الأدوات الرئيسة لتسوية النزاعات الداخلية.

ومن الأفضل وضع مدونة قواعد السلوك أو إطلاق أية آلية محددة لتسوية النزاعات قبل نشوء الصراعات. وتتطلب مثل هذه الاتفاقات الداخلية وجوب اعتمادها من قبل جميع الأحزاب، ويتعين على ميسري الحوار الطلب من كل عضو جديد قبول مدونة قواعد السلوك عندما يتم تعيينه أو عند أدائه لليمين القانونية. ومع ذلك، فإن آليات حل النزاع هذه، تعتبر بمثابة سبل الملاذات الأخيرة للحل، لأنها عادة ما يكون لها تأثير كبير على العلاقات الداخلية. والأمر متروك للميسر في محاولة تجنب وصول الخلاف إلى مرحلة تصبح فيها هناك حاجة إلى آليات تسوية النزاعات، أو الوساطة من الخارج.

٨/٩ الاتصالات الخارجية والناطقون الرسميون

وهناك قضية هامة أخرى تتعلق بالاتفاق على الإفصاح العلني عن القضايا التي تجري مناقشتها في الحوار، لا بل وحتى التأكيد على حقيقة وجود منتدى للحوار نفسه. وفي بعض السياقات، فإن الأحزاب قد تفضل تطبيق السرية المطلقة واعتماد الكتمان حسب قواعد المعهد الملكي للشؤون الدولية، المعروف سابقاً بإسم المبنى المتخذ مقراً له وهو "تشاتام هاوس-Chatham House"، وهذا يعني: "عند عقد إجتماع، او جانب منه، وفقاً لقواعد تشاتام هاوس، فللمشاركين حرية استخدام المعلومات التي يتلقونها، ولكن لا يجوز الكشف عن هوية المتحدث/المتحدثين او المشاركين الآخرين ولا انتماءاتهم". وفي سياقات أخرى، قد تفضل بعض الأحزاب الأخرى الخيار لصالح الانفتاح الكامل، ودعوة وسائل الإعلام لبعض أو كل اجتماعات الحوار. ومع ذلك، فإن بعض الأحزاب قد تشعر بخنق الحوار، وأنها لن تعود قادرة على التعبير عن آرائها حتى في بيئة آمنة وموثوق بها.

ولعل هناك حلاً وسطاً، من خلال السماح بالإعلان عن نتيجة الحوار فقط. وبموجب ذلك، فإن كل حزب سياسي مشارك في منبر الحوار سوف يتطلع إلى تقديم نتائج الحوار بطريقة تبين ما هو إيجابي لموقف حزبهم بصورة فردية. ونظراً لأن هذا الأسلوب، في واقع الأمر، قد يقوض نتائج الحوار، فإن من المفيد العمل بصورة مسبقة على مناقشة كيفية التواصل مع وسائل الإعلام، وإيصال النتائج التي يتمخض عنها الحوار إلى عامة الشعب.

وقد تختار الأحزاب اللجوء إلى إصدار بيانات صحفية أو تصريحات مشتركة، في حال التوصل إلى توافق كبير في الآراء. وبعد عقد جلسة محددة، فإن الأحزاب قد تتبنى أيضاً قراراً وتوصيات مشتركة. ومن الممكن إصدار ذلك القرار بصورة مشتركة، وبحيث أنه في الوقت نفسه سيعكس الآراء المعارضة من جانب بعض الأحزاب الفردية.

وفي جميع الحالات، من المهم تحديد من الذي سيتولى مهمة المتحدث الرسمي للحوار. وقد تكون خصائص المتحدث بإسم المنتدى شخصية (مثل مدى الرغبة للدخول في حوار، والمبادئ السياسية، أو الالتزام بالديمقراطية) أو متصلة بالسيناريو السياسي والتوازن الحزبي في السلطة. ولتجنب النزاعات بشأن هذا الدور، يمكن للأحزاب أيضاً الطلب من ميسر الحوار أو رئيس المنتدى لإطلاق الإعلانات والبيانات العامة بنفسه بالإنابة عن الأحزاب.

كما أن رغبات الأحزاب بشأن مستوى الدعاية والإعلان التي تريد إعطاءها لمنتدى الحوار أيضا، قد تتغير مع مرور الوقت. وفي زمبابوي، على سبيل المثال، فقد اشتملت المرحلة الأولى من الحوار بين الأحزاب المعنية أن يعمل ميسرو الحوار الأساسيون على وضع أسس الحوار. وكان الهدف من وراء ذلك هو، خلق فهم مشترك ورغبة عامة للمشاركة في حوار بين الأحزاب.

وقد جرت تلك المرحلة من وراء الكواليس، ولكن مع مرور الوقت أصبحت هناك ضرورة متزايدة للإفصاح عنها بشكل علني، حيث ساد شعور هناك بأن عقد الاجتماعات السرية قد يتسبب في إطلاق الشائعات ويغذي انعدام الثقة في صفوف الأحزاب والجماهير. وفي حالة تأسيس واستقرار عملية الحوار بصورة كافية، فإن ذلك قد يدل على أن النتائج الإيجابية للحوار من شأنها زيادة تعزيز الوحدة الداخلية ورفع مستوى الثقة بين المتحاورين.

وقد أخذت عملية التحقق/ الاقتناع، في حد ذاتها، وقتاً مطولاً، مع أنها تطلبت الصبر والتريث من جميع الأحزاب المشاركة في الحوار. ومن بين إحدى الدروس العامة المستفادة، أن التوجه لإعلام الجمهور بصورة علنية قد يغدو ممكناً فقط، عندما تقتنع الأطراف المتحاورة ببعض الفوائد من التعاون. وعندما يحدث ذلك، فإن تقدير الجمهور لعملية الحوار، من شأنه زيادة تعزيز الثقة في أوساط المشاركين في الحوار، وتعزيز الشرعية الديمقراطية للحوار.

النتائج

- تتطلب كل عملية حوار "قواعد اللعبة" الداخلية الخاصة بها.
- تعمل هذه الاتفاقات الداخلية على إيضاح كيفية عمل الحوار وكيفية عقد الاجتماعات (تغطية قضايا مثل مسائل التوقيت والمراسلات والنِصاب).
- إذا تدخّل عنصر المال في مسألة المشاركة في الحوار، فإن وضع اللوائح لضبط الإنفاق والمساءلة يعتبر أمراً حاسماً.
- إن تصميم الآليات اللازمة لمواجهة وحل النزاعات، من شأنه المساعدة في الحفاظ على الثقة.
- يتعين مناقشة كيفية التواصل مع وسائل الإعلام والشعب بشأن نتائج الحوار.

التوصيات

- مناقشة القيم والمبادئ التي ترغب الأطراف المتحاورة المشاركة فيها خلال الحوار.
- اقتناص الفرصة السانحة لإماطة اللثام عن القواعد الداخلية للحوار، إما عن طريق اتفاق غير رسمي، أو بصفة رسمية أكثر، من خلال مذكرة تفاهم عند الوصول إلى نقطة مناسبة عبر مسار الحوار.
- تحديد الإجراءات المتفق عليها لإتخاذ القرارات أو التوصيات عندما يكون اتخاذ القرار هو جزء من عملية الحوار.
- الموافقة على آليات التواصل الخارجي والمتحدثين الرسميين.

الفصل ١٠: بناء الثقة بين الأحزاب السياسيـة

إن الحوار الهادف، مثل طلب إصلاح النظام السياسي، يكاد يبدو مستحيلاً من الناحية الافتراضية دون توفر الحد الأدنى من الثقة بين الأطراف السياسية، وخاصة في أوضاع الاستقطاب. ومن شأن عمليات الحوار بين الأحزاب المتبناة محلياً، أن تصبح بمثابة وسيلة لجلب الأطراف معاً والمساعدة في توفير مكان آمن، حيث يمكنهم عقد اجتماع غير رسمي للتعرف على بعضهم البعض كزملاء متنافسين بدلاً من خصوم متعادين. وفي مثل هذا الجو، فإن الحوار يسمح للأطراف السياسية للتنفيس عن التوتر والضغط النفسي لديهم، وبذلك فإن الحوار يصبح بمثابة آلية لتخفيف الاحتقان وإزالة الاستقطاب أو بمثابة دعوة إلى التعايش السلمي.

وعندما تنظر الأحزاب السياسية إلى بعضها البعض كأعداء متخاصمين بدلاً من نظراء متنافسين، فإنه لا بد من جمع الأطراف السياسية حول مائدة واحدة للدخول في حوار. وفي السياقات التي تهيمن عليها مخاوف عميقة الجذور وتسود فيها الشكوك بين الخصوم السياسيين، فإن بناء الحد الأدنى من الثقة المتبادلة والاطمئنان هو خطوة أولى هامة، ويعتبر أساساً لحوار مستمر وذي مغزى.

ويعتبر دور ميسر الحوار في خلق بيئة ملائمة وبناء الثقة بين المشاركين أمراً بالغ الأهمية. ومع ذلك، فإن بناء الثقة بين الأحزاب يبدأ ببناء الثقة بين الأحزاب وميسر الحوار. ومن أجل كسب ثقة الأحزاب السياسية بشخصية ومهارات وقدرات ميسر الحوار، فإن ذلك عادة ما يعني تفاعل ميسر الحوار مع الأحزاب، ليس فقط داخل الجو الجماعي، ولكن في خارج تلك الأجواء أيضا.

ويتاح أمام ميسري الحوار متسع كبير للمناورة في علاقاتهم الثنائية مع المشاركين في الحوار، طالما أنهم باقون بعيداً عن التطورات السياسية والديناميكيات المحيطة بهم، ويتم النظر إليهم من قبل جميع الأطراف المشاركة كأشخاص شموليين وغير متحيزين كلياً، ويتصرفون دوماً بأخذ المصالح الحزبية المشتركة بالاعتبار.

"إن تسهيل عملية حوار حزبي سياسي في بيئة متوترة، هو عملية إدارة آمال ومخاوف وتوقعات".
ميسر حوار- أفريقيا

إن عملية بناء الثقة بين الأطراف السياسية لا يعني بالضرورة لزوم توفير "ثقة كاملة"، بل هي توليد مقدار كاف من الثقة في المصداقية، والكفاءة المهنية، والمهارة والقدرات لدى الأحزاب لتمكينها من التعاون. وفي حين أن مقدار الوقت الذي تستغرقه عملية تطوير لهذا المستوى من الحد الأدنى في مجال الثقة قد يتفاوت ويختلف اختلافاً كبيراً؛ فإن المسألة الهامة هي تحديد كيفية اتخاذ الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه.

١/١٠ فهم أسباب انعدام الثقة بين الأحزاب

من الأمور الاولية التي ينبغي على ميسر الحوار القيام بها عندما يطلب منه ارتياد واستكشاف إمكانية إجراء عملية حوار بين الأحزاب، هي تحديد ماهية التوترات والنزاعات الحزبية غير المثمرة (باستثناء المنافسة العادية) والتي يمكن تخفيضها من خلال الحوار.[٢٠] وتميل أسباب انعدام الثقة بين الأحزاب لكونها متعددة الأوجه والجوانب، خاصة في حالات الصراع الجاري، وما بعد الخروج من الصراع، وقد تستعصي على الفهم الكامل لها من قبل شخص خارجي أو دخيل على أجوائها.

وفي البلدان الخارجة لتوها من صراعات، مثل موزمبيق، ونيبال أو بوروندي، فإن من الواضح أن التوترات قد تكون ناتجة عن قضايا لا تزال عالقة دون حل بين الفصائل المتحاربة في صراع، أو من الانقسامات السياسية العميقة. وفي السياقات الأقل استقطاباً، فإن التنافس أو الشكوك بين الأحزاب له أسباب مختلفة. وفي بعض الحالات، فإن التوترات قد ترتفع وتزداد عند اشتباه أحد الأحزاب في أجندة سياسية خفية، أو لدى تشكك حزب ما في دوافع حزب آخر للرغبة في الانضمام إلى الحوار. وفي حالات أخرى، فإنها قد تكون ناجمة عن مجرد علاقات شخصية مشوهة.

كما أن الضغوط الخارجية قد تجعل الأمر أكثر صعوبة على الأحزاب السياسية في عملية الإقبال بسهولة على المشاركة في حوار بين الأحزاب. وغالباً ما تكون الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني منقسمة تبعاً للخطوط الحزبية القائمة هناك، وقد تتبنى نهجاً مماثلاً لذاك النهج المتمثل في مقولة "معي أو ضدي". ونتيجة لذلك، فإن الأحزاب أو تتردد في الارتباط بحوار بين الأحزاب ومد يدها للتواصل والتفاعل مع خصومها السياسيين، خشية النظر إليها باعتبارها ضعيفة، أو تخوفاً من فقدان الثقة والتأييد لها من قواعد الدعم و المؤازرة الانتخابية لديها.

ولعل مثل كل هذا الكلام قد يبدو غير مشجع، ولكن الغرض منه فقط هو التدليل على أهمية التأهب والاستعداد للحوار، خاصة من جانب الوسطاء القائمين على عملية تسهيل الحوار. ومن المهم جداً لميسري الحوار معرفة ماهـية ونوعية الحجج التي قد تثار من جانب بعض المفسدين أو المتشككين من إحدى الجهات الفاعلة، والتفكير مسبقاً في الحجج المضادة الملائمة لمقارعتها ودحضها. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الحوارات التي أثبتت نجاحاً ، قد بدأت بإبعاد الأشخاص الذين يوردون حجج تضليل وإفساد واهية.

٢/١٠ الاجتماع لكسر الجليد

إن انعدام الثقة بين الأحزاب السياسية تميل لإحداث وإشاعة الفوضى في العلاقات الشخصية. وبالتالي، فإن جلسة الحوار الأولى أو الاجتماع الأولي بين ممثلي الأحزاب هو فرصة للأحزاب ولميسري الحوار للتعرف على مختلف الجهات الفاعلة من المشاركين المتحلقين من حول مائدة الحوار، ومحاولة فهم أسباب انضمامهم إلى الحوار، وإدراك التصورات والمفاهيم والأسباب المتعلقة بالنقاش.

ويمكن دعوة الأطراف المعنية لحضور مثل هذا الاجتماع عبر رسائل رسمية توجه إلى القيادات الحزبية، ولكن في معظم السياقات التي تشتمل على استقطابات عالية، تكون هناك حاجة ماسة للمزيد من الوقت والصبر والجهد قبل التمكن من تجميع وحضور مختلف الأطراف. وبشكل مقابل، قد يرغب القائمين على تسهيل الحوار في عقد سلسلة مشاورات أولية غير رسمية مع قادة وممثلي الأحزاب الرئيسة، أوحشد مساعدة من بعض المؤسسات المحلية الأخرى التي تتمتع فعلاً بثقة الأحزاب (مثل مؤسسات الفكر والرأي، والجامعات، أومنظمات المجتمع المدني الأخرى والمؤسسات الدينية والوسطاء). وفي موزمبيق، على سبيل المثال، لعبت قيادة الكنيسة المسيحية دوراً بارزاً في تشجيع قادة الأحزاب للمشاركة في حوار بين الأحزاب.

وكما قد تبدو المسألة سهلة، فإن عملية تنظيم أول اجـتـماع بين الخصوم السياسيين قد تعتبر واحدة من أشق المـهـام في عملية الحوار. ونتيجة لذلك، يميل العديد مـن المـيـسـريـن للتأكيد إلى أن العملية العامة لكسب وبناء الثقة بين الأطراف السياسية قد تستغرق أكثر من جلسة واحدة، وإن عـمـلـيـة كسر الجليد والجمود قد تتطلب أكثر من جلسة واحدة، كـما قد تستغرق أشهراً وربما سنوات في بعض الأحيان.

٣/١٠ المناقشات مع أطراف فاعلة غير حزبية

وثمة طريقة أخرى لتحسين العلاقات الشخصية بين الأطراف الحزبية، وتتمثل هذه في إقامة مناقشات أولية بين الاحزاب بصفة جماعية، وكأطراف فاعلة غير حزبية بصفة فردية. وكأمثلة على الاطراف الفاعلة غير الحزبية، فهي تشمل وزارات الدولة أو غيرها من المؤسسات الديمقراطية الرئيسة مثل، هيئة الإدارة الانتخابية أو لجنة التخطيط الوطنية.

ومن شأن المناقشات مع مؤسسة غير حزبية، أن تجعل الأحزاب السياسية أكثر انفتاحاً على تقاسم نفس الأجواء الحوارية، والتحدث بصفة غير رسمية مع بعضها البعض بشأن وجهات نظر كل منها. ونتيجة لذلك، يمكن إقناع الأحزاب بسهولة أكبر للدفاع عن مواقفها واحتياجاتها ومصالحها كمجموعة، وبالتالي فإن التركيز يصبح أكبر على ما لديها مجتمعة من قواسم مشتركة، بدلاً من وضع التركيز على الخلافات والفوارق القائمة فيما بينها.

٤/١٠ الاشتراك في حوار بشأن الحوار

خلال جلسات الحوار الأولية، فإن ثمة فكرة جيدة للتركيز على مناقشة الفائدة المحتملة للحوار بين الأحزاب. كما أن الحديث عن إيجابيات وسلبيات الشروع في حوار، قد يؤدي لزيادة فهم ما قد يسفر عنه الحوار بين الأحزاب، وبالتالي فإنه قد يفضي إلى نوع من الاتفاق على كيفية التوجه نحو طرق إعداده وترتيباته.

ومن أجل خلق مثل هذه العقلية الإيجابية الأكثر انفتاحاً وتقبلاً، فمن المجدي الاستفادة والتعلم من خبرات وتجارب الحوار الناجحة بين الأحزاب في بلدان أخرى، ودعوة النظراء السياسيين لشرح ما كان يعنيه الحوار بالنسبة لهم. كما أن تبادل الآراء بين الأقران الدوليين من رجال السياسة، ممن كان لهم باع طويلة وأنشطة عديدة في أنشطة حوارية، قد تساعد ميسري الحوار في تقديم حجج مقنعة وتدعم مصلحة إقامة الحوار، والتسهيل من عملية وضع الخطوط العريضة لسيناريو متفائل للعلاقات بين الأحزاب في المستقبل (فان بروكلين وماغولووندو- van Breukelen and Magolowondo:٢٠١٠).

المربع ١/١٠

تبادل اراء الأقران بين أوغندا وغانا

ومن الأمثلة الناجحة على تبادل الآراء بين الأقران والنظراء في المراحل الأولية من عملية الحوار بين الأحزاب الأوغندية (IPOD)، هي عندما عمد سياسيون غانيون رفيعو المستوى لزيارة الأحزاب السياسية الأوغندية، لتبادل الأفكار والآراء معها حول بعض النتائج الإيجابية لعملية حوار مماثلة جرت في غانا قبل بضع سنوات. وقد لعبت هذه التبادلات دوراً حاسماً في تأمين قبول محاكاة، ودعم من القادة السياسيين الأوغنديين لبرنامج الحوار المتعلق ببلدهم (انظر أيضا دراسة الحالة في أوغندا في الملحق ١).

كما أنه في وسع ميسري الحوار أيضا، بحث ومناقشة خيارات وأدوات عملية مختلفة لتكييف تصميم وتنفيذ عملية حوار حسب سياقها، والغرض من بناء الثقة فيها. ويقدم دليل الحوار للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مجموعة من الخيارات العملية والأدوات، مثل الاستكشاف ورفع مستوى الوعي، من أجل تبادل المعارف والأفكار، ولهدف بناء وتوطيد العلاقات والعمل من خلال الصراع، ولمناقشتها والعمل من خلال قرارات صعبة، ولتعزيز العمل التعاوني بروح الفريق الواحد.[٢١]

٥/١٠ التركيز على قضايا غير خلافية

إن وضع أجندة أو برنامج عمل خلال عملية الحوار، قد يلعب دوراً محورياً في جلب الأطراف الحزبية سوياً، وخصوصاً في الحالات التي يبدو أن من الأفضل فيها تجنب المواضيع الحساسة مؤقتاً والالتفاف من حول نواحي الصراعات المحتملة بين الأطراف. وعلى وجه الخصوص، فإن التركيز على المسائل الخلافية في بداية عملية الحوار قد يأتي بنتائج عكسية وغير مجدية بأي نفع للحوار. ومن الأفضل بدلاً من ذلك التطلع للبحث عن المصالح والقواسم المشتركة بين مختلف الأطراف الحزبية المشاركة.

وفي بعض الأحيان، فإن هذه المصالح المشتركة قد تتصل مباشرة بالإصلاحات الديمقراطية. وفي أوقات أخرى، قد يكون من المفيد آنذاك لبدء عملية الحوار، العمل على مناقشة مواضيع أقل تسييساً، ولا تؤثر بشكل مباشر على دور وقوة الأحزاب المختلفة. وعلى سبيل المثال، فإن قضايا مثل القضاء على الفقر أو السيطرة على الأمراض، قد تكون بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد سياسياً، ولكن بأقل قدر من الإثارة للجدل والاختلاف. وبعدها فإن الأجندة قد تعمل على لفت الانتباه إلى الموضوعات التي ستكون الأحزاب قادرة بسهولة أكبر على تطوير وجهات نظر مشتركة حيالها، بدلاً من زيادة الاستقطاب والتأزم في العلاقات.

ومع ذلك، فإن ما يعتبر أحياناً حساساً قد يختلف عنه في مرات أخرى. وفي بعض الحالات، قد تشعر الأطراف الحزبية بارتياح في العمل على مناقشة القيم والمبادئ الديمقراطية لأن الجميع على قناعة من قيمتها وطبيعتها العامة، بينما قد تصبح تلك القيم والمبادئ في حالات أخرى في صميم وجوهر الصراع.

وبغض النظر عن الموضوع قيد المناقشة، يوصى ميسري الحوار بالاستفادة من الأدلة التجريبية كمدخل للحوار. وعند التثبت من بناء مقدار كاف من الثقة بين الأطراف الحزبية، فإن الحاجة إلى تجنب المواضيع الحساسة قد تذوب وتتلاشى تدريجياً، وتحل محلها حالة تصبح فيها المسائل المتنازع عليها أكثر مركزية وجاذبية للحوار.

"في مركز الديمقراطية المتعددة الأحزاب (*CMD*)، قد تصبح عرضة لخطر الانفصام عن الموضوع إذا كنت تتجنب النقاط الساخنة. ولذلك، فإننا دوماً ننظر نحو تحقيق التوازن بشأن: ما هو ذي صلة ويبقينا معًا سويًة. في البداية، ركزنا بشكل عام على قضايا "آمنة" غير خلافية، وتعتبر ذات أهمية لكل من أحزاب المعارضة والحزب الحاكم على السواء. وبمرور الوقت، أصبح من الممكن وضع القضايا الأكثر إثارة للجدل على جدول الأعمال، مثل الموضوعات التي كان الرئيس أحيانا يغير موقفه حيالها. ونتيجة لذلك، فقد تم إلغاء العديد من مشاريع القوانين أو إرسالها مرة أخرى إلى لجنة صياغة القانون بعد مناقشة لها في مركز الديمقراطية المتعددة الأحزاب (*CMD*)، بما في ذلك إنجاز قانون الحصول على المعلومات، ومشروع قانون سن الزواج، وقانون الشرطة، وقانون التقاعد".

كيزيتو تينثاني- Kizito Tenthani
المدير التنفيذي، مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب- ملاوي

٦/١٠ البدء بـ "التفاعل من دون حوار"

في الحالات التي تكون فيها جلسة الحوار الأولى بين الأحزاب بعيدة عن الشروع بها بخطوة واحدة، فإن هناك طرقاً أقل خطورة لجمع الأطراف سوياً. وفي بعض الأحيان، فإن من المفيد العمل على تنظيم ودعوة أحزاب متعددة لحضور أنشطة لا تتعلق بموضوع الحوار الرئيس، ولكن

الدافع الكامن من وراء عقدها هو إجراء مماثل لتبادل الآراء والخبرات في أجواء مماثلة لأجواء الحوار.

وتشمل الأنشطة التي يتم تصميمها واستخدامها لهذا الغرض جلسات تدريبية متعددة الأحزاب، وورش العمل، والزيارات الدراسية، والندوات أو المؤتمرات. وينبغي فيها دعوة جميع الأطراف الى المشاركة أو طلب المساهمة من خلال تقديم عروض أو شروحات. وقد كان من بين إحدى السبل المستخدمة في الإكوادور إصدار مجلة سياسية لمختلف الأحزاب القائمة هناك، وقد شاركت أحزاب سياسية متعددة في مناقشات حول الموضوعات والمقالات اللازمة للمجلة، وتم الطلب منهم للإسهام في كتابة المواضيع بالمجلة.

وهذا النوع من "التفاعل دون حوار"، من شأنه القدرة على خلق علاقات أساسية في صفوف الكوادر الحزبية على مختلف المستويات داخل كل حزب، وتوفير تماسك وترابط أولي بين المشاركين في الحوار.

"لدى كل حزب وجهان: الوجه الأول للاستهلاك العام، وهو الوجه الشعبي، والوجه الآخر، غير قابل للنشر والإعلام، وهو الوجه الحقيقي في داخل الحزب. وعادة ما يكون هذان الوجهان مختلفين. ومن خلال إظهار بعض الأجزاء من ملامح وجوهنا الحزبية الداخلية خلال سير الحوار، فإننا كأحزاب، قد أصبح لدينا القدرةعلى التحرك والمضي قدماً إلى الأمام."
أتمارام براساد شاه- Atmaram Prasad Shah
منتدى مادهيشى جانادیکار- Madheshi Janaadhikar Forum-الحزب الجمهوري، نيبال

النتائج

- إن ضرورة توفر الحد الأدنى من الثقة أو "الاستعداد للجلوس حول مائدة الحوار"، تميل لكونها شرطاً مسبقاً لحوار ذي معنى بين الأحزاب.
- إن بناء الثقة بين الأحزاب المشاركة وميسر الحوار، عادة ما تعتبر سابقة ومتقدمة على بناء الثقة بين الأحزاب.
- وفي حين أن بناء الثقة هي عملية متواصلة ومتوالية الخطوات، فإن الخطوة الأولى لجمع الأطراف سوياً للحديث مع بعضهم البعض، تعتبر في كثير من الأحيان واحدة من أصعب المراحل في الحوار.

التوصيات

- يتعين تحديد أي من التوترات والصراعات غير المجدية، والتي قد توجد بين الأحزاب السياسية.
- يتعين النظر في خيارات مختلفة من أجل "كسر الجليد"، بما في ذلك:
  - اللقاءات لتعرف مندوبي الأحزاب على بعضهم البعض وتحسين العلاقات الشخصية.
  - المناقشات بين الأحزاب السياسية، وأطراف ثالثة فاعلة، لكنها غير حزبية.
  - تبادل وجهات النظر حول إيجابيات وسلبيات إجراء حوار بين الأحزاب، أو
  - الفعاليات والأنشطة لأحزاب متعددة، مثل التدريب وورش العمل أو الجولات الدراسية.
- التمعن في كيف يمكن لتركيز الحوار حول موضوعات غير خلافية، واستخدام معلومات قائمة على أدلة حقيقية، أن يحدثا تأثيراً إيجابياً في استخدامهما كمدخل للولوج في المناقشات.

الفصل ١١: بناء التوافق في الآراء من خلال الحوار المنـظـم

إن استخدام الحوار لبناء توافق الآراء، يتحدث عن المسؤولية المشتركة للأحزاب السياسية من أجل حل المشاكل التي تؤثر على مصالحها المشتركة. ومع ذلك، يمكن القول بشكل عام، إن القدرة أو الرغبة في التوصل إلى اتفاق عام أو إجماع غير متوفرة بصورة تلقائية بين جميع الاطراف السياسية الفاعلة.

ويتفق معظم ميسري الحوارات أن نجاح أو فشل الحوار، غالباً ما يتحقق من خلال بناء التوافق في الآراء، كما أن المخاوف والتوقعات العالية أو عدم الثقة، تعتبر كلها عوامل كامنة ومؤثرة خلال تلك المرحلة.

وبالتالي، فإن بناء التوافق في الآراء قد يكون من الصعب تحقيقه، وهناك حاجة إلى اتباع منهج دقيق لتنظيم المناقشات في تلك المرحلة. وإذا لم يتم تحديد وإدارة عملية الحوار بشكل جيد، فإنها ستؤدي ببساطة إلى جمود سياسي بدلاً من الحلول للمشاكل. وفي بعض الحالات، تستطيع الأحزاب فقط تسوية النزاع أو التوصل إلى اتفاق من خلال تقديم تنازلات.

كما يمكن لميسري الحوار لعب دور هام في خلق بيئة تشعر فيها الأحزاب بأنها تشجعهم على البحث عن توافق في الآراء، إن لزم الأمر، وإظهار أنهم على استعداد لتقديم تنازلات. وعلى وجه الخصوص، فإنه يمكنهم العمل على هيكلة جلسات الحوار وجدول أعمال الاجتماع بطريقة توفر فرصاً ملائمة للأحزاب من أجل التوافق تدريجياً.

١/١١ من الحوار إلى توافق في الآراء

يعتبر الحوار وسيلة لتمكين المداولات واتخاذ القرارات، فضلاً عن كونه بمثابة عمليات وساطة وتفاوض. وهذا يعني، أنه حتى عندما يتم إحضار الأحزاب السياسية، جنباً إلى جنب مع وجود هدف واضح لهم من وراء "الحوار"، فمن السهل في واقع الأمر تجاوز حدود الحوار وتناول مسائل أخرى.

وهذه ليست مشكلة، طالما بقي ميسري الحوار على بينة من الديناميكيات الكامنة في داخل الحوار، ويدركون نوعية المحادثات التي تنخرط الأحزاب فيها في أوقات معينة: مثلاً، هل هم في عملية حوار، أم تفاوض، أم في مداولات، أم في اتخاذ قرارات، أم في استخدام مزيج من بعض أو كل هذه المراحل؟

ويرتبط الحوار في الغالب بالتبادل المفتوح للمعلومات، وتبادل مختلف القصص ووجهات النظر، واستكشاف مواقف الأطراف الأخرى. ويستخدم الحوار عادة لتعزيز الاحترام والتفاهم المشترك. وتميل مرحلة اتخاذ القرارات إلى الذهاب لخطوة أبعد، من خلال وضع التركيز على إمعان النظر، ووزن الخيارات المختلفة المطلوبة لاتخاذ بعض القرارات (التي قد تكون صعبة في بعض الأحيان).

كما تتركز عمليات التفاوض والوساطة، بشكل عام، على إيجاد حلول لمشاكل محددة، والحصول على موافقة الأطراف لضرورة التوصل إلى اتفاق حول القضايا الخلافية وتسوية الصراعات. وكل هذه العمليات مترابطة مع بعضها البعض عن قرب، وقد تتدفق المفاوضات والمداولات وتصب في الحوار والعكس بالعكس، وهذا يتوقف على الوضع التي تجد الأحزاب نفسها فيه. وعلى الرغم من وجود العديد من الاختلافات النظرية، فإنه على أرض الممارسة تحصل هناك في كثير من الأحيان تداخلات لا مفر منها، وتعتبر ضرورية للوصول إلى نتائج وبناء توافق في الآراء. (للمزيد حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال، منشور المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات للعام ٢٠٠٧: ٢٢). وإذا كان من المطلوب للحوار أن يكون ناجحاً، فإنه في كثير من الحالات، ينبغي أن يكون متأصلا في صلب كل حوار أن يتطور إلى مرحلة لاحقة من المداولات والمفاوضات واتخاذ القرارات.

"إن الفرق بين الحوار والمفاوضات، هو ان الحوار ينطوي على العصف الذهني للحصول على أفكار جديدة: بمعنى الأفكار التي قد تؤدي إلى توافق في الآراء بين مختلف الأطراف."
شيكار كويرالا-Shekhar Koirala
حزب المؤتمر النيبالي (NC)

٢/١١ تجنب البت في القضايا من خلال التصويت

يتم البت في اتخاذ القرارات بمختلف الأشكال والنماذج: يمكن اتخاذ القرار من قبل سلطة واحدة أو من قبل مجموعة، من خلال التصويت أو عن طريق الإجماع (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات للعام ٢٠٠٧: ٢٣، الشكل ١/٣/١).

وفي حالة استهداف تحقيق التوافق، فإن نقطة الانطلاق الأساسية لجميع الاطراف الفاعلة المتحلقة حول مائدة الحوار، تتمثل في ضرورة إدراك أن طريقة اتخاذ القرار في أجواء الحوار تختلف عن طريقة صنع القرار في البرلمان:

والعامل الحاسم في هذا الشأن، هو الطريق الذي تسلكه الأحزاب للتوصل إلى اتفاق كمجموعة، بدلاً من نقاط القوة الخاصة بكل منها (بمعنى عدد المقاعد المطلوبة لتمرير مشروع قانون ما).

وهذا يعني أيضا أنه، على عكس البرلمانات، فإنه ينبغي في منابر الحوار المحاولة بصورة عامة، تجنب استخدام نظام التصويت بقدر المستطاع.

ومع ذلك، في بعض الحالات، كما هو الحال عند الحاجة إلى اتخاذ قرارات ذات مساس بمسائل الحوكمة (مثل، الموافقة على التقارير السنوية أو الحسابات المالية)، فإن التصويت قد يكون ضرورياً. وعندما تشارك مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية في الحوار، فإن التصويت قد يستخدم كوسيلة لقياس مستوى موافقة الأحزاب على المقترحات المدرجة قيد المناقشة في الحوار.

وعند النظر في عملية تصويت، فإن ميسر الحوار قد يـواجـه باثنين من الخيارات. الأول، هو السماح بتصويت الأحزاب وفقاً لقوتها الفردية في البرلمان، وهذا من شأنه أن يجعل الحزب أو التحالف الحاكم أقوى من الأحزاب الصغيرة. والخيار الثاني، هو اعتماد مبدأ "حزب واحد، صوت واحد"، مما يمنح أصغر حزب قوة بقدر قوة حزب الأغلبية. وفي التصويت بموجب السيناريو الأول، فإن ذلك قد يؤدي إلى شعور الأحزاب الصغرى بـأنـهـا ملغاة ومغلوبة على أمرها (بطريقة مماثلة كما هو الحال في البرلمان)، بينما في السيناريو الثاني، فإن الـحـزب الـحـاكـم في السلطة قد ينتهي به الأمر إلى الشعور بالتهميش. وتعمل كل طريقة تصويت من هاتين الطريقتين على خلـق تـوتـرات لا داعي لها، وتعيد استنساخ ذلك النوع من النـقـاش الـعـدائي الذي يحصل عادة تحت قبة البرلمان.

ومن بين إحدى الطرق لوصف صنع القرار في عملية حوار، وتجنب الازدواجية في القواعد البرلمانية، هي البيان بصراحة وبالتوافق مع جميع الأحزاب بأن أي قرار يتعين أن يتم اتخاذه بالتوافق في الآراء حوله، أو العمل على وصف الظروف المحددة التي ستجري بموجبها عملية التصويت. ومن المهم أيضا، التأكيد للأحزاب المشاركة في الحوار أن وضع "الربح لكل الأطراف" الذي ينتج عادة من مبادرات الحوار هو أفضل من وضع "الفائز الأول يحوز على كل شيء"، والذي يعتبر بمثابة السمة المعتادة في عمليات التصويت.

٣/١١ استيعاب وجهات نظر جميع الاطراف في الحوار

ليس من المرجح أن تسفر كل عملية حوار عن توافق في الآراء، ما لم يقر كل حزب بإسهامه في النتيجة. وبالتالي، فإن إحدى المسؤوليات الرئيسة المترتبة على عاتق ميسر الحوار هي التأكد من أن جميع وجهات النظر حول الطاولة يمكن استيعابها وتوفيقها. ويمكن لميسر الحوار تحديد وتقديم مختلف الخيارات المتاحة للأحزاب المتحاورة، في حين أنه يتعين على ممثلي الأحزاب المشارِكة التشاور مع أحزابهم، والاتفاق على النواحي التي قد تشتمل على حلول وسط ممكنة.

ويمكن اعتبار عملية التسوية بأنها "أعلى مستوى من الأخذ والعطاء"، وقد تكون هذه في بعض الأحيان عملية صعبة ومؤلمة للمعنيين. وعلى هذا النحو، فإن بناء التوافق في الآراء ليس مجرد عملية تقنية، وإنما هو أيضا حالة ذهنية سياسية وشخصية معاً. وقد تحتاج الأحزاب السياسية لتشجيعها على الانفتاح والاستماع إلى بعضها البعض، واستخدام مهاراتها في التواصل، والتشاور، والسعي إلى التوافق، وعند الضرورة، للتحلي بالشجاعة لتقديم تنازلات وقبول التسويات (انظر الشكل ١/١١). وحتى لو كانت بعض الأحزاب في حاجة إلى إقناع بالمشاركة في الحوار، فإنه لا يجوز أبداً أن تكون مضطرة للتواجد في وضع قد تجد فيه نفسها أنها غير مرتاحة للحديث عنه أو التحاور فيه.

وبالنسبة للأحزاب، فإن الحل النهائي والأمثل، يتمثل في أن أي اتفاق يعتبر بمثابة "ملكية جماعية". وحتى عندما يكون الحل لمشكلة ما واضحاً لدى ميسر الحوار، فإنه يتعين أن يعمل الحوار على إعطاء النتيجة في وتيرة ملائمة، بحيث يتم قبولها وتبنيها من قبل جميع الجهات المشاركة. وبالنسبة لميسري الحوار، فإن هذا قد يتطلب الصبر: وإذا لم يتمكن ميسر الحوار من حل المشكلة على الفور، فإن عليه مناقشة ذلك في المرة القادمة. ويتطلب بناء التوافق في الآراء الانفتاح لقبول التنوع في الآراء، كما يحتاج للوصول إلى مستوى معين من النضج.

ويستطيع ميسر الحوار المساعدة في خلق الأساس المنطقي والمسوغات التي يقوم عليها الإجماع وعملية التسوية؛ من خلال توفير المعرفة الحقيقية والمعلومات الصحيحة بشأن الخيارات المتاحة أمام مختلف الأطراف الحزبية.

المربع ١/١١

نيبال: القدرة على قبول التسوية

"في البداية، كنت أشعر أني متضرر ومتألم من جراء آراء الأطراف الأخرى، ولكني الآن أصبحت أدرك أننا جميعا نقاتل من أجل بلدنا، إلا أننا ببساطة لدينا تصورات مختلفة. وقد كنا في حاجة إلى أن نصبح أكثر عقلانية، ومع مرور الوقت، فقد تعززت لدينا "القدرة على التسامح"، والسماح للجميع للتعبير عن آرائهم الخاصة. ومع ذلك، فإن خلاصة القول إننا قد تمكنا من العثور على حل وسط. وفي عملية التفاوض، فإنه ليس ثمة فائز أو خاسر فقط، وغالباً ما تكون النتيجة خمسين بالمئة لكل طرف. وهذا يضطرنا كأحزاب للدخول في نقاش وتقديم تنازلات. ومن خلال القيام بذلك، فإنه ستظل هناك دوماً حاجة للحوار."

أتمارام براساد شاه - Atmaram Prasad Shah
منتدى الحزب الجمهوري (Madheshi Janaadhikar)، نيبال.

الشكل ١/١١

الأربع "تاءات": تواصل، تشاور، توافق وتراض

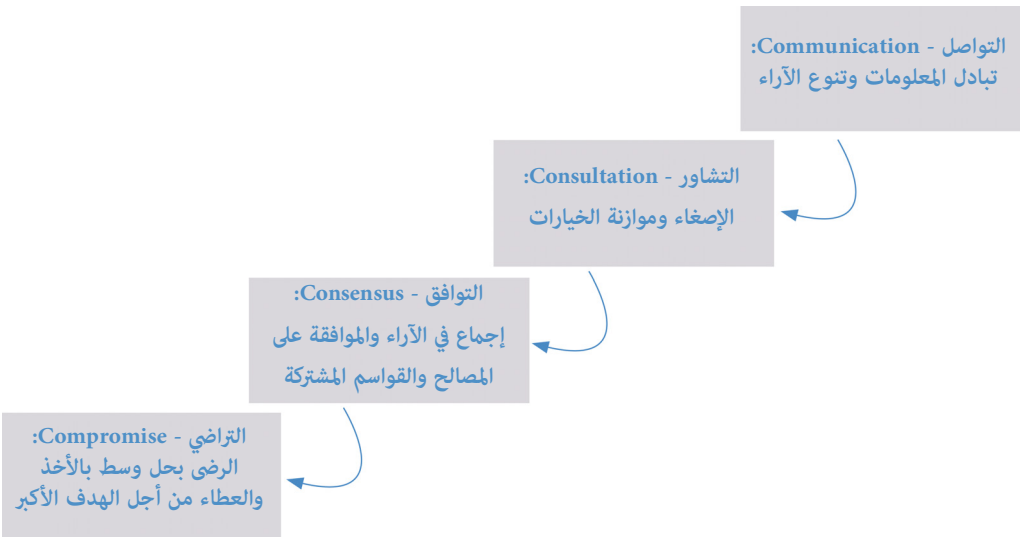

٤/١١ اعتماد نهج منظم

وفي وسع ميسري الحوار أيضا تنظيم عملية الحوار، بحيث تعزز بناء توافق الآراء. ويمكنهم القيام بذلك عن طريق استخدام مرحلة تحضيرية قبل جلسة الحوار الأولى، ومرحلة متابعة قبل الجلسة الثانية، وكذلك عن طريق استخدام أجندة الاجتماع المرتبطة بتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك والتوافقات المحتملة.

إن جلسة الحوار "الأولى" في هذا السياق لا تعني بالضرورة أول لقاء حقيقي، بل إنها تمثل المرة الأولى التي تلتقي فيها الأحزاب سوياً للمناقشة القيمة بشأن الموضوع الذي يتعين الوصول إلى توافق في الآراء حوله، سواء كان ذلك عن كيفية إعداد هيكل الحوار، أو بشأن قضايا أخرى، أكثر أهمية من الناحية السياسية.

وقد يتعين على ميسري الحوار الذين يرغبون في تشجيع الأحزاب السياسية على العمل من أجل التوافق بين الأحزاب على أي من المواضيع، الاحتفاظ بأربع مراحل في الاعتبار.

١. مرحلة الإعداد

إن بناء ملكية ومسؤولية الأحزاب للحوار، وضمان قبول جميع المشاركين بعملية الحوار للانخراط فيها، يمكن تيسيرها من خلال خلق فهم مشترك عن ماذا يدور الحوار. وتعتبر الاستعدادات وسيلة هامة لميسر الحوار للتعرف على الأحزاب المشاركة من جهة، كما أنها وسيلة قيمة للأحزاب لفهم عملية الحوار التي تشارك فيها الأحزاب، من جهة أخرى. وفي إطار التحضيرات لأولى جلسات الحوار، فإنه يتعين على ميسري الحوار (ومن الأفضل مع الخبراء الفنيين أيضاً) أن يجتهدوا في تعريف أنفسهم بشأن مختلف الآراء والمواقف لدى الأحزاب المشاركة في الحوار، وتحليل وجهات النظر المستقاة من جميع أنحاء الطيف السياسي.

وعند القيام بذلك، فإن ميسر الحوار يستطيع أيضا عمل مقارنة مبدئية لمواقف الأحزاب المختلفة، وتحديد الاختلافات الرئيسة والمجالات الممكنة للتوافق عليها، مع السعي إلى تحديد "ثاني أفضل الخيارات" التي قد تعمل لصالح جميع الأحزاب. وعند الانتهاء من تلك العملية، فإن ميسر الحوار يمكنه الاطلاع على وجهات نظر القيادات الحزبية، ومعرفة المواضيع التي ينبغي إدراجها في جدول أعمال الاجتماعات، والمجالات المحتملة للتوافق والتراضي بشأنها كحل وسط. وبعدها، فإن على الميسر صياغة جدول الأعمال النهائي والتشاور بشأنه مع الأطراف الحزبية المشاركة في الحوار.

٢. جلسة الحوار الأولى

يصبح لدى ميسر الحوار خلال جلسة الحوار الأولى للأحزاب، فرصة لتقديم المشاركين بعضهم لبعض، وتقديم الموضوعات المطروحة للنقاش، وتوفير الوقت والساحة لتبادل الآراء والأفكار الأولية. ومن المهم أن يتيح الميسر المجال لمساهمات متساوية من كل الأحزاب، ويضمن أن الحوار يظل متركزاً على المجالات المحتملة للإجماع، على سبيل المثال باستخدام نقاط جدول الأعمال المدرجة أدناه.

وفي حين أن جدول أعمال ذلك الاجتماع قد يكون معداً بالتفصيل لجلسة واحدة فقط، فإنه يدل على مسار المناقشة المرجوة. والأمر متروك للميسرين لتقييم الديناميكيات بين الأحزاب خلال الاجتماع، ويقررون بأنفسهم الطريقة المثلى لتحديد مسار الحوار. وهذا قد يعني، على سبيل المثال، تنظيم خلوة تشاورية لمدة يومين حتى يتاح للأحزاب الفرصة والوقت الكافي للتركيز هناك، أو قصر المناقشة على موضوع محدد واحد فقط.

المربع ٢/١١

النقاط المقترحة للأجندة

يمكن تحديد النقاط التي قد يتعين إدراجها على جدول أعمال الاجتماع الأول للأحزاب كما يلي:

١. كلمة افتتاحية من ميسر الحوار لتقديم المشاركين في الاجتماع وبيان الغرض من الاجتماع.
٢. التزام المشاركين أنفسهم بعملية الحوار والقواعد الأساسية.
٣. تبادل البيانات الحزبية الرسمية والقصص الشخصية من كل حزب.
٤. التحديد المشترك للمسائل السياسية والتقنية المثارة للبحث في الحوار.
٥. تحديد أولويات الموضوعات المختلفة للمناقشة.
٦. جولة ثانية في القضايا: التبادل المباشر للأفكار حول مواضيع محددة.
٧. توليد الخيارات، وذلك باستخدام مساهمات من خبراء فنيين.
٨. استكشاف بدائل مقبولة لجميع الأطراف حول المائدة.
٩. صياغة النواحي التي يتم التوصل فيها إلى توافق في الآراء بشأنها/أو يجري استكمال الاتفاق حولها.
١٠. معرفة القضايا التي تقر الأحزاب "بالموافقة على الاختلاف" عليها.

١١. تحديد الجوانب التي ترغب الأحزاب في مواصلة مناقشتها في الجلسات المقبلة.
١٢. الاتفاق على نقاط العمل أو "الواجبات المدرسية" للميسرين والخبراء والأحزاب.
١٣. مقترحات لموضوعات لجلسة الحوار المقبلة؛ و
١٤. خلاصة الاستنتاجات وبيان ختامي إيجابي من ميسر الحوار.

٣. متابعة جلسة الحوار الأولى

بعد الجلسة الأولى، يحتاج ميسر الحوار لاستغلال الوقت في متابعة نقاط العمل، والتأكد من أن نتائج الاجتماع تجري تغذيتها ومتابعتها من قبل ممثلي الأحزاب المعنية. ولا يمكن الاستهانة بالمتابعة في هذه المرحلة، لعدد من الأسباب.

أولا، من المهم جدا معرفة مدى ما تفعله الأحزاب بشأن ما التزمت به في السابق. ثانيا، إن ميسر الحوار يعتبر في حاجة للتأكد فيما إذا كانت المعلومات التي تم تقاسمها والمشاركة فيها خلال جلسة الحوار، قد كانت كاملة وصادقة. وثالثا، من المهم معرفة فيما إذا كانت هناك أي ديناميكيات خفية أو ضمنية بين الأحزاب، أو داخل إطار حزب معين مما قد يؤثر على نتائج الحوار. ورابعاً، فإن مرحلة المتابعة تسمح لميسر الحوار الاطلاع على كيفية تنظيم كل حزب لمشاوراته وآليات الحوار لديه في داخل الحزب نفسه. وتعتبر هذه النقطة الأخيرة ذات أهمية خاصة لضمان ان الحوار لا يزال راسياً وراسخاً في داخل أوساط الأحزاب.

وعند القيام بعمل كل ذلك، يمكن لميسر الحوار الشروع في ذات الوقت بالتحضير لجلسة الحوار الثانية. ويتعين في تلك الأثناء على الميسر التشاور مع كل قيادة حزبية للتحقق من نتائج الجلسة الأولى، وإعداد جدول أعمال الاجتماع للجلسة الثانية. وتشتمل المسؤوليات الأخرى على تحفيز العمل الجماعي والمشاورات داخل كل حزب، وفهم قدرات الأحزاب، ونقاط القوة والضعف في تنفيذ القرارات، أو نقاط تنفيذ العمل المحددة. وفي بعض الحالات، فإن لدى الميسر أيضا تفويضاً وصلاحية لمساعدة الأحزاب مباشرة على أسس ثنائية، مثلاً، من خلال توفير الدعم الفني والمالي لجلسات الحوار في الأوساط والصفوف الداخلية لكل حزب.

٤. جلسة الحوار الثانية

يتعين في الجلسة الثانية إجراء متابعة على نتائج الجلسة السابقة، مع العمل في البداية لإعطاء إيجاز لتوضيح الموضوعات التي تم التوافق عليها بين الأحزاب والموضوعات التي لم يتم الاتفاق عليها بعد. وتقوم هذه الجلسة الثانية على المتغيرات الطارئة في السياقات والمواقف الحزبية، ولكنها تعمل على نسخ نقاط جدول الأعمال المذكورة أعلاه.

ومن شأن القيام بسلسلة الحوارات بهذه الطريقة، أن توفر القدرة على الحد تدريجياً من عدد القضايا المتنازع عليها. ومن الناحية المثالية، فإن معظم المشاكل تختفي بشكل طبيعي، ولكن في بعض الحالات تظل هناك حاجة إلى إجراء عمليات أخرى من أجل إيجاد الحلول الناجحة، (مثل، التصويت داخل البرلمان، أو إجراء عملية تفاوض خاصة بين مختلف أوساط المعارضة الرئيسة).

وهذا الأسلوب لعقد الحوار هو أكثر ميلاً لتحقيق النتائج المستهدفة، كما أنه من نواحي عديدة أفضل من الأسلوب المستخدم في جلسات الحوار لمرة واحدة (والتي غالبا ما يعتبرها الساسة بأنها مجرد محاضرات). وتمتاز قوة هذا النهج المنظم بأنه يمكن تكراره، ويعتبر بمثابة إطار للاستمرار في الحوار بين الأحزاب.[٢٢] كما أن الأحزاب تصبح أيضا قادرة على رصد التقدم الذي أحرزته سويةً نحو التوصل إلى توافق، في حين أنها تظل على بينة من أمرها بشأن التحديات التي تنتظرها في المستقبل.

وكما ذكر سابقاً، من المهم بالنسبة لميسر الحوار الحرص على حصول ممثلي الأحزاب على دعم أحزابهم عند بناء توافق الآراء. وفي كثير من الأحيان، فإن ممثلي الأحزاب السياسية يتوصلون إلى توافق في الحوار، ولكنهم يفشلون في ضمان التواصل المستمر والتشاور مع ممثلي الأحزاب الأخرى، ممن هم غير مدرجين ضمن فريق الحوار، أو أعضاء من قاعدة الدعم الحزبية.

وقد يؤدي هذا في إحدى الحالات إلى أن بعض المجموعات لا تدعم التوافق في الآراء (وفي الواقع، فإنها قد تعرب عن ذلك صراحة)، مما يؤدي بالتالي إلى خلق حالة من عدم الثقة، سوء الفهم، الإحباط وعدم الوضوح. وغالباً ما تعمل مثل هذه الحالات على إعاقة وتأخير سير الحوار، وقد تشكل نكسات خطيرة لعملية الحوار نفسها. ومن شأن دعم آليات الحوار والتشاور في الصفوف الداخلية لكل حزب، توفير إحدى السبل لمساعدة الأحزاب في غرس وتعميق الحوار في مختلف التنظيمات الحزبية. (انظر الفصل ٨ بشأن الهياكل التنظيمية).

النتائج

- ينطوي بناء التوافق في الآراء على مزيج من أنشطة التحاور، والتوسط، والتفاوض، والتشاور والتوصل لاتخاذ القرار.
- تتطلب الأحزاب توفر الطاقات والقدرات اللازمة لها لتمكينها من القيام بعمليات التواصل، والتشاور، والسعي لتحقيق التوافق والتراضي.
- من الممكن تنظيم حوارات طويلة الأمد، بحيث تعمل على تعزيز بناء التوافق في الآراء، وتستهدف الحد تدريجياً من عدد القضايا المتنازع عليها.

التوصيات

- ضرورة العمل بكل قوة على تشجيع إقامة منابر الحوار بين الأحزاب، من أجل الابتعاد عن أسلوب اتخاذ القرارات بطريقة التصويت، وتشجيع بناء التوافق في الآراء بدلاً من التصويت.
- يتعين على ميسر الحوار، إيجاد سبل تسهيل إستيعاب جميع وجهات نظر المشاركين حول مائدة الحوار، ويمكنه استخدام جدول أعمال الاجتماع كأداة عملية لذلك الغرض.
- يتعين على ميسر الحوار الاستفادة من مرحلة الإعداد والمتابعة المتعلقة بكل جلسة حوار، من أجل التشاور مع الأحزاب وتشجيع الحوار في الصفوف الداخلية لأعضاء الأحزاب.

الفصل١٢: الاتصالات والاستعدادات الداخلية لـدى الأحـزاب

يستفاد من دروس الممارسة العملية أن الأحزاب، في كثير من الأحيان، تأتي للجلوس إلى مائدة الحوار وهي غير مهيئة، مع تصور افتراضات خاطئة وتوقعات متباينة. ويقصد بالاستعداد هنا، القيام بالوظيفة الحزبية فيما يتعلق بالموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وتأمين الدعم الحزبي الداخلي للمواقف المستهدفة للوصول إليها.

وقد يؤدي نقص الاستعدادات الحزبية إلى زيادة فرص الفشل في الحوار. وعلى سبيل المثال، فإن مندوب أحد الأحزاب قد لا يشعر بالراحة للإعراب عن رأيه خوفاً من انزعاج قائد حزبه من ذلك، أو أنه قد لا يعرف موقف الحزب بشأن قضية معينة، مما يجعل من المستحيل عليه تبادل وجهات النظر أو الانخراط والتفاعل في حوار فعلي.

ويعتبر ضمان الاستعدادات والمشاورات الداخلية لدى كل حزب مسألة أسهل قولاً منها عملاً. ويجب على ميسري الحوار أن يكونوا على بينة من وجهات النظر والمواقف الرئيسة لدى كل حزب مشارك قبل بدء جلسة الحوار، بحيث يتم تذليل العقبات المحتملة عن طريق التشاور المباشر مع الحزب قبل الاجتماع الفعلي، من أجل منع تسبب قضية واحدة في ايقاف عملية عقد الحوار بأكملها.

ويتطلب الاستعداد الكافي ضرورة التفاعل المستمر بين ميسر الحوار والأحزاب المشاركة أثناء الحوار، حتى في الأوقات الواقعة بين جلسات الحوار، ويعتمد ذلك على مدى قدرة الاستشعار السياسي لميسر الحوار، والوصول إلى المناقشات الداخلية لدى الأحزاب. ولذلك، فإن هذا الفصل يتناول بالبحث والتفصيل مناقشة الطرق المختلفة التي يستطيع ميسري الحوار من خلالها مساعدة الأحزاب لإعداد أنفسها للحوار.

١/١٢ الدخول في الحوار على قدم المساواة: اعتبارات داخلية

في الوضع المثالي، فإن الأحزاب السياسية تدخل في عملية إجراء حوار على قدم المساواة - ليس بالضرورة من حيث القوة السياسية الفعلية ولكن من ناحية وجود المعرفة، والقدرة على فهم ما ينطوي عليه الحوار قبل الانضمام للحوار. ومع ذلك، فإنه في واقع الممارسة العملية، قد يحدث الا يمتلك أحد الأحزاب السياسية خبرة سابقة في مجال المشاركة في حوار بين الأحزاب، سيما على سبيل المثال، عندما يكون الحزب قد تشكل حديثاً. وقد يكون مثل هذا الحزب بالتالي متردداً في الانضمام للحوار دون معرفة سليمة ما سيحقق لنفسه جراء مشاركته في الحوار، لا سيما إذا كان الحزب يشعر أنه في وضع غير مؤاتٍ بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى.

ويستطيع ميسر الحوار أن يساعد أو يدعم الأحزاب من خلال تقديم المشورة لها، ولفت الانتباه إلى وجود الجانبين القوي والضعيف من ناحية قدرة الأحزاب على الحوار، وفي بعض الحالات، من خلال توفير الدعم للقدرات الحزبية المتاحة. كما يمكن تركيز هذا النوع من الدعم على تعزيز هياكل الاتصالات الداخلية للحزب مثل الدعم لتصميم آليات التشاور، أو الحوار، أو التدريب على التواسط بين صفوف الموظفين العاملين داخل حزب معين. كما يمكن أيضا توجيه الدعم والمساعدة نحو تعزيز خبرات الأحزاب من ناحية الأفكار والمواضيع المتعلقة بالحوار (على سبيل المثال، من خلال توفير التدريب على التمويل السياسي، وإصلاح الدولة، أو اللامركزية، أو بشأن قضايا السياسة العامة، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، أو إدارة الموارد الطبيعية).

وقبل بدء هذا الحوار، قد يرغب أحد الأحزاب في التفكير داخلياً بشأن الموقف الرسمي وغير الرسمي داخل الحزب حيال مواضيع معينة قد تثار في الحوار، ومن يود الحزب إرسالهم كممثلين له، وبأي ولاية أو صلاحيات يمكن تخويلها لهم، وبأي نوع من الهياكل والقواعد الحوارية التي من شأنها أن تكون مناسبة للحزب بصورة أفضل. وقد تفكر الأحزاب فيما تأمل بتحقيقه من خلال الانخراط في عملية الحوار (مثل الاطلاع على المعلومات، أو التأثير في عملية الإصلاح).

وفي الوقت ذاته، يتعين على الأحزاب أن تكون على وعي وإدراك تام أن دخول عملية الحوار بين الأحزاب ليست هي نفس الشيء مثل الدخول في جلسة مفاوضات أو نقاشات تحت قبة البرلمان. وفي الواقع، قد يتطلب الحوار مهارات وطرق مختلفة للتوصل إلى اتفاق، وعادة ما يكون الحوار أكثر تركيزاً على أنشطة التبادل الصريح للآراء والأفكار، وبدرجة أقل على مسائل اتخاذ القرار.

٢/١٢ فهم الصلاحيات المخولة لممثلي الحوار

ومن وجهة نظر المشاركة في الحوار، فإن من المهم أيضا أن تكون الأحزاب قد أتمت استعداداتها، حيث أن الأحزاب

ومندوبيها للحوار يحتاجون للبقاء على نفس الخط من التواصل في جميع مراحل عملية الحوار. ومن أجل الشعور بالأمان والاطمئنان بما فيه الكفاية للتحدث بصراحة خلال الاجتماعات، فإن المندوبين يحتاجون للحصول على دعم وتفويض واضح من جانب الأحزاب وقياداتها. وهذا يعني أنه يتعين على الأحزاب أن تعرف لماذا ترغب بالدخول في الحوار، وما الذي يودون أن يكسبونه من تلك المشاركة، واستناداً إلى تلك المناقشة، يتعين على الأحزاب تفويض مندوبيهم بصلاحيات ملائمة للمشاركة في الحوار نيابة عنهم.

وينبغي أن يشمل هذا التفويض مساحة كافية للانخراط بالحوار بصورة نسبية على مستوى شخصي، واستكشاف البدائل والتحدث دون خوف من "العقاب" إن لم تكن مناقشاته خلال الحوار متماشية تماماً مع مواقف الحزب الرسمية. وبينما يتعين أن تسمح التفويضات للممثلين بإتخاذ القرارات عندما تكون القضايا مطروحة على جدول الأعمال، فمن المهم الإدراك أن التفويض في سياق الحوار ليس هو نفسه الذي يتطلبه الانضباط الحزبي الداخلي، بضرورة التزام ممثلي الحزب بالتقيد التام في اتباع خط الحزب في جميع الأوقات (كما يحصل ذلك غالباً في البرلمان، في أوقات التصويت). وتؤدي الحوارات في كثير من الأحيان إلى نتائج فقط عندما يكون المشاركون على استعداد لتقديم تنازلات.

ويختلف التفويض لتمثيل الحزب في الحوار عن التفويض في عمليات التفاوض، حيث أن احتمالات "العطاء والأخذ" قد تكون موضحة وتتم مراقبتها ورصدها عن كثب لمعرفة من الرابح والخاسر. وينبغي على ميسر الحوار التأكيد دوماً على الأهمية الأولية لاستكشاف الطرق البديلة للنظر إلى القضايا والمشاكل، مما يعمل على تحفيز التفاهم المتبادل أو بناء التوافق في الآراء بين مختلف الأحزاب.

وفي الوقت الذي يقدر فيه المشاركون في الحوار عالياً منحهم مساحة من حرية الحركة في التفاوض وإجراء محادثات صريحة توافق عليها قياداتهم الحزبية، كما يثمن الممثلون المشاركون في الحوار منحهم بعض المرونة والصلاحية لتجاوز المواقف الرسمية لأحزابهم، وإعطائهم مرونة كافية لإرتياد واستكشاف سبل التوصل إلى أرضية مشتركة مع أطراف الحوار الأخرى، فإن الأحزاب في ذات الوقت لا تريد مندوبيها الذهاب بعيداً جداً عن خطوط سياستها، أو قطع الوعود والتعهدات التي قد تذهب كثيراً في اتجاه معاكس لخط الحزب. وهذا يعني أن على ممثلي الأحزاب بالمقابل احترام التفويض الموكل إليهم، والعمل على التشاور مع أحزابهم وإطلاعها على المستجدات والتطورات بصورة منتظمة، والبقاء ضمن حدود الإطار المرسوم لمواقف أحزابهم، والحرص خشية فقدان دعم أحزابهم لهم.

"بالنسبة لتمثيل الحزب في الحوار، من المفيد للممثل الحصول على ولاية واضحة من الحزب، ويستطيع الممثل التحدث بحرية أكبر بهذه الطريقة. وفي حالة غياب التفويض الواضح للممثل، فإن ثمة خطر يتمثل في احتمال انحراف وجهة نظر الممثل عن خط سير الحزب، مما يجعله عرضة للانتقادات بعد إجراء الحوار".

براديب كومار جياوالى- Pradeep Kumar Gyawali
الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسية اللينينية الموحدة-UML)

٣/١٢ تشجيع الحوار الحزبي الداخلي

من بين الطرق المفيدة في ضمان احترام ممثلي الأحزاب للتفويض الممنوح لهم هي، ربط منبر الحوار مع الحزب وقاعدة دعمه الشعبية بصورة أفضل من خلال تعزيز آليات التواصل الداخلي في الحزب. وعلى هذا النحو، فإن الحوار الفعال بين الأحزاب يرتبط في جوهره بالقدرات الداخلية لأي حزب على إجراء الحوار الداخلي بين مختلف صفوف كوادره وقواعده الشعبية.

وفي حالة الإخفاق في الاستفادة الفعالة من تلك القدرة، فإن هناك خطر تحول المشاركة من حوار بين الأحزاب الى حوار بين الأفراد، وبدلاً من حوار لدى الأحزاب بصفتها منظمات سياسية. وإذا شعرت قاعدة دعم الحزب أنها غير مشاركة في الحوار، فإن الأمر قد ينتهي لكونها غير راضية عن القضايا التي جرت مناقشتها في الحوار، وعدم قبول نتائجها في آخر المطاف.

كما أن جلسات الحوار في داخل الحزب نفسه تعمل على تعزيز الاتصالات الداخلية في الحزب، وقد تكون بمثابة أدوات فعالة للتشاور، ونشر المعارف الحديثة، وتوليد الأفكار الجديدة التي قد تثري الحوار بين الكوادر الحزبية. وقد تشمل تلك الجلسات الحوارية مجموعة صغيرة مختارة من صفوف الحزب (مثلاً، على شكل جلسات عصف ذهني وقدح للأفكار، بشأن المواضيع النظرية) كما يمكن عقدها كمنتديات استشارية كبرى لجمع الآراء من داخل الحزب كله.

ومن المزايا المفيدة في هذه المنتديات الكبرى هي أن لديها القدرة على توليد قبول المِلكية والمسؤولية نحوها، وتوليد دعم واسع لها من أعضاء القاعدة الحزبية الشعبية، في حين أن الجانب السلبي لها هو أنها قد تكون مكلفة للغاية، وتستغرق عادة وقتاً طويلاً. وهذا هو السبب في بعض الحالات، أن الشركاء الوطنيين أو الجهات الفاعلة الدولية تدعم الحوار وآليات التشاور داخل الحزب.

ويستطيع كل حزب إنشاء النماذج الخاصة به للحوار في داخل حزبهم. وقد يفضل البعض تشكيل فريق الحوار، ويتمم ذلك التشكيل بفريق مرجعية داخلية للحزب، وفريق لتسوية النزاعات. وهناك نموذج أساس آخر لإجراء ربط فعال بين الحوار داخل الحزب مع منتدى الحوار بين الأحزاب، ينطوي على لقاءات بانتظام مع عدد من مسؤولي الأحزاب الرئيسيين لتشكيل "مثلث" بين اللاعبين ذوي الصلة (انظر الشكل ١/١٢).

الشكل ١/١٢

المشاركون في جلسة حوار حزبي داخلي

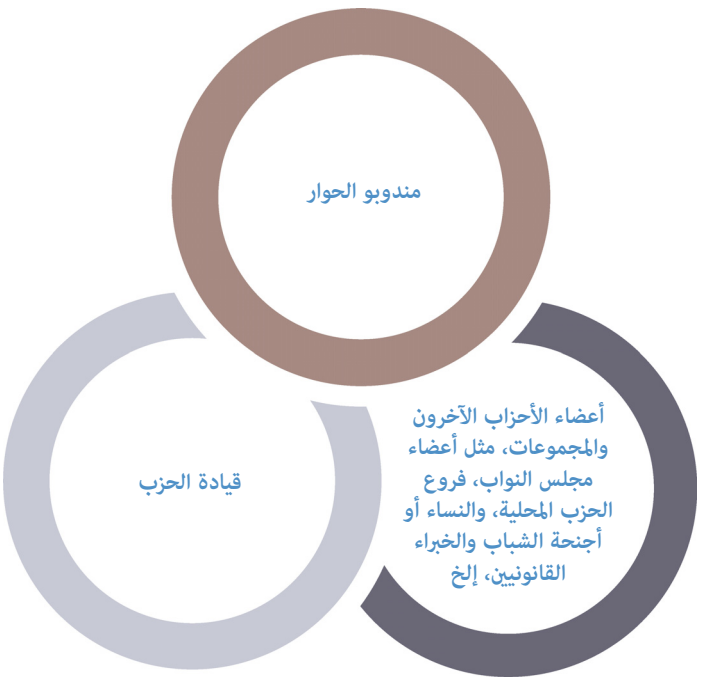

٤/١٢ ضمان التواصل مع قادة الأحزاب

هناك نوع خاص من التحديات، ويتمثل في ضرورة التأكد من بقاء ممثلي الحزب وقيادة الحزب باستمرار على تواصل وتشاور مع بعضهم البعض، من أجل تجنب حصول أي فجوة أو انقطاع في توصيل المعلومات. ويُلقى باللوم في حصول هذه الثغرات في بعض الأحيان على عدم توفر الوقت أو الرغبة لدى القيادة لإجراء الحوار، وفي حالات أخرى فإنه قد يُنحى باللوم على عاتق المندوب الحزبي الذي قد يشعر بشيء من التردد في رفع التقارير إلى الحزب. وبغض النظر عن السبب، فإن سد فجوة المعلومات بين ممثلي الأحزاب والقادة أمر أساسي لنجاح أي منتدى حوار بين الأحزاب.

ويستطيع ميسر الحوار تشجيع كل من ممثلي الأحزاب للحفاظ على علاقات شخصية جيدة والتواصل مع القيادة. وهذا من شأنه تسهيل وتقصير خطوط الاتصالات. وهناك طريقة أخرى لمساعدة قيادة الحزب والممثلين للتحدث بإنتظام، وذلك عن طريق تخطيط وقت كاف بين جلسات الحوار، ما يمكنهم من اللقاء والتواصل. كما يستطيع ميسرو الحوار أيضا إدخال إجراءات اتصال موحدة مثل، إرسال تقرير موجز بعد كل جلسة حوار إلى الكادر الحزبي والقيادة.

المربع ١/١٢

موزمبيق: تبني "سياسة نسخ الرسائل (CC)"

"ثمة طريقة أخرى لتحقيق الشفافية في اتصالاتك الخاصة بك، والتأكد من إبلاغ جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن ما جرت مناقشته في منتدى الحوار، وهي التأكد دوماً من إرسال نسخة طبق الأصل من كل رسالة إلى الأمين العام، والرئيس، وآخرين (مثل الخبراء المختصين بالموضوع). وتعمل سياسة "نسخ الرسائل" على المساعدة في ضمان أن الجميع لديه نفس المعلومات وتعزيز الاتصالات المفتوحة. وتشمل الطرق الأخرى لضمان إشراك الأحزاب بالطلب من مجموعة من الممثلين الدائمين لمنتدى الحوار لتنظيم عروض فصلية، أو سنوية، لقيادة الحزب والكوادر. وتعمل كل هذه الطرق على تعزيز ثقافة الديمقراطية الحزبية الداخلية".

هرمنغيلدو ملهوفو-Hermenegildo Mulhovo
ممثل، المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، موزمبيق

٥/١٢ وثائق الاستعدادات الداخلية للحزب

يعتبر الاستعداد الحزبي الداخلي بالغ الأهمية لضمان إرساء الحوار داخل الأحزاب السياسية، كما يعد مطلباً حاسماً لنجاح وتبني الحزب السياسي للحوار، ولكنه قد ينسى بسهولة أو يتم التقليل من أهميته مع مرور الوقت. ويستطيع ميسرو الحوار أن يلعبوا دوراً هاماً في تذكير الأحزاب حول أهمية هذه العملية وتقديم المشورة بشأن كيفية القيام بها.

ويستطيع ميسرو الحوار تحفيز التأهب بتشجيع كل حزب من الأحزاب لكتابة وثيقة الاستعداد الداخلي للحزب تجاه الحوار: وقد تساعد هذه الوثيقة في إعداد أذهان الاطراف السياسية الفاعلة، وإدارة التوقعات وتأكيد أن الأحزاب تدرك احتياجاتها ومصالحها ومواقفها تجاه بعض المواضيع. ومن شأن مساعدة الأحزاب السياسية في إنتاج مثل هذه الوثيقة، تمكين ميسري الحوار من تحديد مواقع الاشتباكات المحتملة في مرحلة مبكرة.

ومن أجل التعامل مع العقبات المحتملة، يتعين على ميسر الحوار مساعدة الحزب في استكشاف الخيارات البديلة قبل الشروع في الحوار، حتى لا يحصل توجيه الحزب في اتجاه لا تتوافق عليه الأحزاب الأخرى في وقت لاحق. كما تعتبر وثيقة التأهب الحزبي الداخلي هامة لإعداد المواقف الحزبية بشأن مسألة قيد البحث والحوار، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار داخل الحزب نفسه. وبناء على رؤية ورسالة وقيم ومبادئ الحزب، فإن وثيقة التأهب ينبغي أن تعمل، من خلال الآليات الاستشارية والإجراءات الداخلية لدى الحزب، على تحديد الاحتياجات، والمصالح، والمواقف للحزب فيما يتعلق بجدول أعمال الحوار.

ويستند الشكل ٢/١٢ في التشابه مع شكل رأس البصل والطبقات التي يتكون منها.[٢٣] وتمثل الطبقة الخارجية مواقف الحزب الرسمية (مثل، الكفاح من أجل نظام سياسي أكثر ديمقراطية)، في حين أن الطبقات الكامنة تحت القشرة تمثل المصالح الحزبية – بمعنى ما يأملون تحقيقه في حالات محددة (مثل، وضع إطار قانوني جديد للأحزاب السياسية التي من شأنها إتاحة المجال أمام زيادة تكافؤ الفرص). وأخيراً، فإن الطبقات القائمة في نواة أو قلب رأس البصل تمثل احتياجات الأحزاب (مثل فرصة أفضل لنجاح حزب (ص) في الانتخابات القادمة).

الشكل ٢/١٢

التمييز بين الاحتياجات والمصالح والمواقف الحزبية

إن التمكن من إجراء تمييز بين الاحتياجات والمصالح والمواقف لحزب ما، تجعل من السهل على الأحزاب الكشف عن المشاكل الخفية أو تحديد القضايا الأساسية الهامة لها. ومن منظور التحضير للحوار، فإن هذا التحليل قد يؤدي إلى تحديد حزب ما لأولويات سياسته، بما في ذلك الموقف الرئيس، والموقف الثانوي، وأي موقف غير قابل للتفاوض بشكل أكثر وضوحاً. وقد يساعد ذلك أيضا الأحزاب في تعميق المناقشات والابتعاد عن الحوار حول المواقف فقط.

وفي وسع ميسري الحوار المساعدة في التحليل، من خلال تلبية حاجة كل حزب على أساس فردي في مناقشة وتحديد أولويات احتياجات ومصالح ذلك الحزب. وثمة خيار آخر يتعلق بتوفير الدعم المالي أو التقني إلى كل حزب يكون على استعداد لتنظيم جلسته الداخلية الخاصة به لهذا الغرض.

ومن المهم لكل حزب أن يكون مستعداً "للحوار حول كيفية الحوار" قبل الشروع في القضايا المطروحة. ومن خلال مناقشة هذه النقاط عن طريق عملية شاملة وتشاركية، بما في ذلك جميع هيئات وأجهزة الحزب ذات الصلة، فإن الحوار يصبح أكثر مؤسساتيًا من الداخل. كما يتعين في عملية التأهب الداخلية أيضا تحديد أي حاجة محتملة للتدريب على المهارات من قبل أي فرد أو هيئة أو جهاز في الحوار.

كما يمكن وضع استراتيجية التأهب الداخلية للحزب في وثيقة خطية، لأن هذا يساعد أحياناً في إعطاء المشارك الدعم الرسمي اللازم لتمثيل الحزب بنجاح. ومع ذلك، فإن الوثائق التشاورية المكتوبة خطياً، تجبر المشاركين على الثبات في خنادقهم، حيث أنهم قد يكونوا خائفين من الانحراف أو الخروج عن الخطوط الحزبية المعلنة رسمياً. ولذلك، فإن أي وثيقة تأهب داخلي لحزب ما ينبغي أن تتعمد استكشاف سيناريوهات متعددة بصورة، تسمح للمشارك في الحوار التحرك والمشاركة بمستوى معين من المرونة أثناء الحوار.

٦/١٢ الموازنة بين العمليات الطويلة والقصيرة الأمد

يمكن الالتفات إلى عملية التأهب الحزبي الداخلي ودعمها من قبل ميسري الحوار، كما يمكن النظر إليها من منظور طويل أو قصير الأمد. وتتصل العملية طويلة الأمد وخاصة المتصلة بالشروع في الحوار، عندما يحتمل خلالها مناقشة مواضيع هامة على المدى الطويل. وفي تلك الحالة، فإنه يجب إجراء مشاورات التأهب والاستعدادات الحزبية الداخلية بطريقة توضح التوقعات والرغبات الحزبية بشأن الأهداف المرجوة على المدى الطويل (مثل قضايا الإصلاح السياسي)، وطريقة تنظيم الحوار والنظام الداخلي للعبة (مثل هياكل صنع القرار أو نماذج حل النزاعات) وأية نقاط أخرى قد يشعر الحزب ضرورة عكسها وإبرازها في عملية الحوار.

وفي الوقت ذاته، فإن الأحزاب السياسية يمكنها استخدام مشاورات التأهب الداخلية للاستعداد لحوار بشأن حدث معين أو لقاءات تحاورية حول موضوع محدد. ومن خلال إعداد وثيقة التأهب الداخلية على المدى القصير نوعاً ما، فإنه يمكن للحزب صياغة موقفه ومصالحه واحتياجاته بشأن قضايا محددة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المتغيرة والديناميكيات الحالية.

وعلى سبيل المثال، قد تعتمد وجهات النظر لدى حـزب مـا بشأن أحكام معينة في الدستور الجديد على نتيجة المناقشات في منتديات أخرى (مثل المنتديات حول التطورات في عمليـة سلام واسعة)، كما أن وثيقة التأهب الداخلية لكل حالة عـلى حدة قد تتضمن أسئلة عن تاريخ المناقشة، موقف الـحـزب، مواقف الأحزاب الأخرى، نهج الحوار المقصـود، والمـكـاسـب والخسائر المحتملة للحزب.

النتائج

- إن الحوار الفعال بين الأحزاب يسير يداً بيد مع الحوار الفعال في داخل الحزب.
- تحتاج الأحزاب السياسية لإعداد أنفسها للحوار قبل الانضمام للحوار.
- يستفيد ممثلو الأحزاب في الحوار من منحهم تفويضات واضحة ومرنة ومدعومة من القيادة الحزبية.
- إن سد فجوة المعلومات بين ممثلي الحوار وقادة الأحزاب أمر ضروري لإنجاح الحوار.
- تعتبر المشاورات الحزبية الداخلية، وربما التي تكون مدرجة في وثيقة خطية، بمثابة أداة عملية لتمكين الأحزاب من الكشف والإفصاح عن المواقف والمصالح والاحتياجات والقيم لديهم.
- قد تساعد هذه الوثيقة الأحزاب في الابتعاد عن حوار بشأن المواقف فقط، وتشتمل على وجهات النظر على المدى القصير والطويل.

التوصيات

- يتعين على ميسري الحوار التخطيط لمنح مساحة كافية ووقت كاف للتفكير والتأمل الداخلي لدى الأحزاب.
- يتعين تشجيع مشاورات التأهب الحزبية الداخلية، لأنها قد تساعد على إعداد مواقف الحزب وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار.
- ينبغي في أي وثيقة مكتوبة تتناول مشاورات داخلية، ان تحدد بدائل مختلفة لمواقف الحزب، من أجل السماح للمشاركين في الحوار للحصول على حرية التصرف والتوافق من أجل التوصل لحلول وسط.

الجزء الثالث: الحوار الشامـل

الفصل ١٣: تحديد الأحزاب السياسية التي يتعين دعوتها للحوار

إن إنشاء عملية حوار حزبي سياسي هو بطبيعته جهد حزبي تعددي، لأن العملية تنطوي على اثنين من الأحزاب على الأقل، وفي كثير من الأحيان، فإنها تشمل عدة أحزاب. وقد يعني استخدام أسلوب التعددية الحزبية الاتصال بجميع الأحزاب السياسية المسجلة، ولكن إذا كان هناك عدد كبير جداً، فقد لا تكون هناك فرصة لإجراء مناقشة ذات مغزى حقيقي بين المشاركين. وفي الواقع، غالباً ما تنطوي إقامة حوار على خيارات حول الإدماج والإقصاء (كاروثرز- Carothers ٢٠٠٦: ص ١١٨).

ويمكن النظر بسهولة إلى هذه الخيارات بأنها ذات دوافع سياسية، وخصوصاً عندما لا يتم الإبلاغ عنها والتواصل بشأنها. كما أن ميسر الحوار قد يصبح موضع الانتقاد والاتهام بالتحيز، ما يؤدي في النهاية إلى حالة قد يصبح فيها الميسر غير قادر على لعب دور نزيه أو محايد. كما تتضرر السمعة الجيدة، وقد لا تنجح عملية إطلاق الحوار لأسباب كان من الممكن تجنبها.

وقد ينطبق هذا الخطر على كل من ميسري الحوار الدوليين والمحليين. وفي حالة وجود ميسر مستجد نسبياً على الساحة ، على سبيل المثال، فإنه قد يعمل على إدراج الأحزاب الخاطئة في العملية بسبب عدم أو قلة معرفته بتعقيدات السياق السياسي. ولكن الميسر الذي عاش في بلد ما لمعظم حياته، فمن السهل عليه "استشعار" ومعرفة الأحزاب ذات الصلة، ويميزها عن الأحزاب غير ذات الصلة، كما أن الفشل في إدراج الأحزاب في عملية صنع القرار بشأن من سيتم إدراجه أو استبعاده منها، سيؤدي بالتالي للتشكيك في عدم تحيز الميسرين.

وأخيرا، فإن معايير الاختيار قد تصبح واضحة، ولكن بعض المشاركين من ذوي الصلة قد يكونوا غير راغبين في الانخراط بالمشاركة. وبغض النظر عن خلفية الميسر، فإن السؤال الحاسم يبقى عن: كيفية معرفة الأحزاب "الصحيحة" لتوجيه الدعوة لها، وكيفية إشراكها بطريقة توفر الشرعية وتخدم الغرض من الحوار؟

١/١٣ الاتفاق على معايير شفافة

كيف يتم التوصل إلى اتفاق بشأن اختيار المشاركين؟ على الرغم من أن السياق هو المهم، فإنه يمكن تحديد بعض أفضل الممارسات العامة. ومن المهم للميسر عدم الاقتناع بالاختيار نيابة عن الأحزاب السياسية. وينبغي أن يتم الاختيار النهائي من قبل الأحزاب نفسها، ويجب أن تستند إلى معايير محددة مسبقاً. ومن المفضل أن تصاغ هذه خطياً وتعلن على الملأ للجمهور، وذلك لأغراض الشفافية وخلق التأييد الشعبي للاختيار. ولجعل هذه المعايير مبررة قدر المستطاع، ينبغي ربط صياغتها مباشرة مع القيم والأهداف المرجوة من الحوار، مثل التمثيل والشمول وغيرها.

ولذلك، فإن من المهم التفكير بصورة مشتركة وبعناية بشأن عملية دعوة أو اختيار الأحزاب لمنتدى الحوار، كما أن من الضروري النظر في العواقب الإيجابية والسلبية التي قد تحدثها عملية الاختيار النهائي على العلاقات بين الأحزاب. وعلى سبيل المثال، من المفيد تصور كيف أن أحزاباً صغيرة ولكنها جادة في أعمالها وتمثل دوائر انتخابية متميزة، ستشعر لو تركت خارج محفل حوار حول قضايا الإصلاح الوطني، أو تخيل كيف ستشعر بعض الأحزاب الكبيرة إذا كانت أحزاب صغيرة جداً ليس لها مساندة شعبية، انها ستعطى صوتاً مكافئاً لتلك الأحزاب الكبيرة في جميع القرارات.

ولمساعدة الأحزاب في التوصل إلى اتفاق على المعايير، فإن على ميسري الحوار دوراً هاماً للقيام به، حيث يمكنهم وضع خيارات مختلفة للمشاركة، بحيث توضح جميعها العلاقة بين المعايير والقيم والأهداف المرجوة من الحوار، فضلاً عن تأثيرها على عملية التحديد. ومن خلال لقاءات ثنائية مع الأحزاب، فإن الميسر يستطيع تعيين أكثر وأقل الخيارات المفضلة لدى كل حزب. وهذا يعطي الميسر فرصة أكبر لتوقع مدى عدم الرضا والاستياء، والعمل على استرضاء أولئك الذين من المحتمل استبعادهم من المشاركة في مرحلة مبكرة.

والقيام بذلك يعزز من القبول الواسع للنموذج الذي جرى انتخابه في نهاية المطاف من قبل الأحزاب كمجموعة.

وفي النهاية، فإن الأمر يتطلب العثور على توازن يكون مبرراً ومرضياً لأكبر عدد من الأحزاب قدر المستطاع. ومن الهام أيضا، الأخذ بعين الاعتبار أن أعداد وطبيعة الأحزاب قد تتذبذب بشكل كبير مع مرور الوقت وذلك، على سبيل المثال، بسبب الانتخابات أو التنقيحات في لوائح الأحزاب السياسية. كما يحتمل أن المعايير التي ينظر إليها على أنها "صحيحة" في بداية عملية حوار قد تتغير مع مرور الوقت، وخاصة في الحالات التي يكون فيها المشهد السياسي للأحزاب غير مستقر أو مائعاً.

وكحد أدنى، فإن المعايير المستخدمة عند اختيار الأحزاب تتطلب أن تكون مقبولة لدى مجموعة واسعة من الأحزاب من أجل تحقيق حوار فعال.

٢/١٣ معايير المشاركة والاعتبارات

وكما هو وارد في مقدمة هذا الدليل، فإن المبدأ الأساس هو أن الحوار الحزبي السياسي يتعلق بالحوار بين أحزاب وجماعات سياسية مشكّلة إما بصورة قانونية أو، إن تعذر ذلك؛ بأنها معلنة هكذا بصورة شعبية. ومع ذلك، فإنه لا توجد قاعدة واحدة محددة بشأن أي من الأحزاب السياسية يتعين إدراجها أو استثناؤها، أو تحديد المعايير التي ينبغي تطبيقها، في ميدان الحوار بين الأحزاب السياسية.

ومع ذلك، فإنه ينبغي أن يهدف منبر الحوار عموماً لتحديد الأحزاب للمشاركة فيها؛ على اعتبار أنها تمثل الناس بقدر الإمكان، وأن هؤلاء الناس هم أصحاب المشاكل والقضايا التي يناقشها الحوار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين في الأحزاب التي يتم اختيارها، أن تكون جادة في تحقيق نتائج الحوار (بدلاً من مجرد استرضاء النقاد أو السعي للحصول على مخصصات الاشتراك في الحوار). وعلاوة على ذلك، فإنه يتعين في العدد المقرر للتحلق حول مائدة الحوار أن يسمح بإجراء حوار فعال. وأخيرا، فإن الأحزاب المختارة للمشاركة، ينبغي أن يتوفر لديها ممثلون يتمتعون بالقدرات الشخصية الضرورية للمشاركة الفعالة في المناقشات البناءة التي قد تؤدي إلى توافق في الآراء.

وفي الواقع، فإن الأحزاب السياسية غالباً ما تترجم هذه المعايير النوعية إلى مداخل رقمية أو مقاييس عددية، على احتمال أن يقبل بها منبر الحوار لاستخدامها كمبرر رسمي لاختيارهم في المشاركة. وتعتمد هذه الحجج ذات الصبغة الأكثر رسمية، على السياق المحلي، ولكنها قد تتضمن مجموعة من المعايير التالية:

١. جميع الأحزاب المسجلة رسمياً.
٢. الأحزاب التي لها تمثيل في البرلمان فقط.
٣. الأحزاب الرئيسة الممثلة في الحكم والمعارضة.
٤. جميع الأحزاب التي شاركت في الانتخابات الأخيرة.
٥. الأحزاب التي وصلت إلى مداخل عتبات أو معايير تأهيلية معينة في الانتخابات الوطنية أو الإقليمية.
٦. تنوع وتعدد الأحزاب (مثل الفوارق العقائدية، والأحزاب القديمة أو الجديدة).
٧. الأحزاب التي تمثل أقليات عرقية أو دينية أو إقليمية أو غيرها.
٨. يجب أن تمثل الأحزاب في الحوار ما يقرب من ٩٠ بالمئة من البرلمان.
٩. الأحزاب التي لها تمثيل على المستويين المحلي والوطني معاً.
١٠. الأحزاب التي لها وجود ونفوذ معترف بهما في البلد (على سبيل المثال، كما قد ينعكس ذلك في وسائل الإعلام)، و/أو
١١. الأحزاب التي تتلقى تمويلاً عاماً، في البلدان التي يتوفر فيها مثل هذا الدعم من المال العام.

وهناك استراتيجية أساسية تتمثل في أن جميع الأحزاب التي تعتبر جزءاً من المشكلة و/ أو انها سبباً في حلها، يتعين معالجتها من خلال الحوار. ويؤثر الغرض من الحوار تأثيراً كبيراً على أنواع الجهات الفاعلة التي يستدعي الأمر إشراكها في العملية الحوارية، وبالتالي فإنه يؤثر في نوعية المعايير التي تعتبر ملائمة للتطبيق في هذا المجال.

وعلى سبيل المثال، في الحالات التي يلزم فيها وضع قانون للأحزاب السياسية، فإن من المنطقي أن تدعو للمشاركة في الحوار أكبر مجموعة من الأحزاب السياسية، في حين أنه إذا كان بناء الثقة هو الهدف الرئيس للحوار، فإن الأحزاب التي تعتبر، في المقام الأول، مسؤولة عن خلق التوترات بين الأحزاب ينبغي إدراجها ضمن المشاركة في الحوار. وبالتالي، فإن السياق السياسي في أي بلد، والمشهد الحزبي، والمشاكل جميعها تصبح عوامل مؤثرة بشأن البت في الأحزاب "الصحيحة" التي يلزم دعوتها إلى مائدة الحوار.

وعلى سبيل المثال، في حالة وجود سياق استقطاب عال للغاية، فإن هناك فرقاً فيما إذا كان الغرض من الحوار بين الأحزاب هو مجرد بناء الثقة بين الحزبين الرئيسين المهيمنين هناك، مقارنة مع حالة تبادل الأفكار بشأن وضع قانون جديد للأحزاب السياسية، حيث يتطلب الأمر فيها أخذ آراء الأحزاب الصغيرة أو الجديدة أيضا بعين الاعتبار. وفي السيناريو الأول، فإن كبرى الأحزاب الرئيسة القائمة في الحكم والمعارضة، على الأقل، تتطلب دعوتها إلى المشاركة في الحوار (مع إدراج الأحزاب الصغيرة في فترة لاحقة)، في حين إن الوضع في السيناريو الثاني يتطلب دعوة ومشاركة "جميع الأحزاب المسجلة" من أجل ضمان تحقيق مبدأ الشمولية آنذاك.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل محاولات جادة لإعلام الأحزاب المستبعدة من الحوار عن أسباب استبعادها، وحيثما أمكن محاولة الحصول على موافقتها بصدد معايير الاختيار الموضوعة. وحتى في الحالات التي لا يكون فيها للأحزاب الصغيرة أهمية تذكر في مجال صنع القرار السياسي، فإن قدرتها على افتعال الضجة وإحداث الفوضى وتشويه سمعة عملية الحوار قد تكون كبيرة، إن كانت معايير الاختيار غير مبررة.

٣/١٣ التعامل مع الأحزاب المستثناة

وإذا تم اتخاذ قرار بعدم العمل مع جميع الأحزاب السياسية، فإن مسألة كيفية التعامل مع تلك الأحزاب التي يتم استبعادها لا تزال تبقى في حاجة إلى حل. وكما هو وارد في القسم السابق، فإن الأحزاب التي لم يتم إدراجها (مثل الأحزاب غير البرلمانية) قد لا تتفق مع المعايير المستخدمة، أو قد تشعر بالحرمان من فرصة التأثير في عمليات صنع القرار.

وقد يؤدي الشعور بالاستبعاد، إلى تولد غضب شعبي عارم في أوساط الإعلام أو إطلاق اتهامات بإتباع السياسات النخبوية، وكلاهما خطر قد يشوه سمعة منبر الحوار ويقوض الثقة فيها. ومن الممكن أن تتفاقم هذه في الحالات التي يتم فيها ربط عملية الحوار الحزبي السياسي مع منح المزايا المالية (مثل بدلات المشاركة أو برامج بناء القدرات)، مما يترك الأحزاب تشعر وكأنها محرومة من مزايا الدعم المالي أو التقني الإضافي.

ولعل الأكثر إيجابية في هذا الشأن، أن يتم اعتبار الأحزاب الصغيرة أو الموجودة خارج البرلمان كوسطاء هامين، أو مساهمين بارعين لمساعدة الحوار في الوصول إلى توافق بسهولة أكبر. وأخيراً، من المتوقع أن تنمو بعض الأحزاب الصغيرة في الحجم والنفوذ، كما هو الحال في بعض الأحيان مع الأحزاب الجديدة التي يتم تأسيسها من قبل سياسيين مخضرمين. وعليه، فإنه ليس ثمة بالضرورة أي معنى لاستبعاد شخصيات سياسية مرموقة تحظى بالاحترام والتقدير، وذلك لمجرد أسباب عددية صرفة.

ويتمثل أحد الخيارات في السماح بإشراك مستويات مختلفة من المراتب والأوضاع لأحزاب مختلفة. ويقوم مركز تنزانيا للديمقراطية (TCD)، على سبيل المثال، بدعوة الأحزاب غير الممثلة في البرلمان للانضمام لمنابر الحوار ومنحها صفةً بحكم المنصب "ex-officio" أو صفة مراقب. كما يعمل مركز ملاوي للديمقراطية متعددة الأحزاب (CMD) أيضا على دعوة الأحزاب غير البرلمانية، من خلال منحهم الفرصة لتمثيلهم في الحوار بصفتها "كتلة حزبية" مع رئاسة دورية للكتلة.

٤/١٣ موازنة المعايير ورغبات الأحزاب

في الممارسة العملية بالعديد من السياقات، قد يكون من الصعب اعتماد أي معايير لاستخدامها عند اختيار المشاركين في الحوار. ومما يزيد من تعقيد المشكلة، ان بعض الأحزاب التي تم تحديدها على أنها أحزاب ملائمة للدعوة، قد لا ترغب في الدخول في حوار خاص. وهذا يحدث عادة نتيجة، إما بحكم الطريقة التي يتم فيها تشكيل الملعب السياسي، أو جرّاء الطرق التي تتعامل بها الأحزاب مع ميزان القوى القائم.

كما أن المشهد الحزبي السياسي المزدحم، وتأثير الحركات السياسية القوية، وظهور أحزاب جديدة، وأعمال المتمردين أو الجماعات المسلحة أو عدم رغبة حزب معين في المشاركة، كلها تعتبر عوامل قد تجعل من المعايير إشكالية كبرى. وستجري مناقشة كل واحدة من هذه الحالات بالتسلسل أدناه.

الحوار في سياقات تنطوي على عدد كبير من الأحزاب السياسية

تعتبر الشمولية إحدى المبادئ الإرشادية الرئيسة للمشاركين في عمليات الحوار. ومع ذلك، في بعض السياقات، فإن عدداً كبيراً من الأحزاب المسجلة قد يتسبب في ازدحام الساحة السياسية، إما بسبب التطور الطبيعي، أو لأن العملية مربحة لتأسيس حزب هزيل العضوية يستهدف التكسب المادي أو ما يسمى "حزب الحقيبة اليدوية" (على سبيل المثال، حزب مؤلف من عضو واحد فقط جرى تشكيله لتحقيق مكاسب مالية). وفي حين أن العديد من الأحزاب سوف تكون مؤهلة ومستعدة للانضمام للحوار، فإن من الضروري من وجهة نظر عملية الحد من عدد الأحزاب في الحوار، من أجل العمل على ضمان إنجاحه.

ومن الحجج التي تساق ضد فتح الحوار لمشاركة جميع الأحزاب، هي أن الزيادة الغفيرة في أعداد الأصوات المشاركة من شأنها زيادة احتمال تشتيت النقاش بدلاً من تركيزه. وعلى وجه التحديد، فإن ثمة من يجادل أن الوقت الذي

يتم قضائه في الاستماع إلى ما تقوله بعض الأحزاب (القليلة الأهمية من الناحية السياسية، أحيانا) يعني وقتاً أقل لحوار جاد وصريح بين الخصوم السياسيين الرئيسيين.

ومن إحدى الآثار الجانبية السلبية لإقامة منبر واسع للحوار، هي أنه قد يؤدي إلى تكاليف لوجستية ضخمة، مما يشكل ضغطاً على الأموال المتاحة (والتي غالباً ما تكون محدودة أو شحيحة). وعلى سبيل المثال، تخيل الأموال اللازمة لتغطية وجبتي الغداء والعشاء والسكن والنقل إلى مكان انعقاد الحوار لمشاركين من نحو ٤٠ أو ٦٠ حزباً!

ومن ناحية أخرى، فإن عملية الحوار الذي يرتكز على مشاركة بنطاق واسع، بحيث تشمل جميع الأحزاب السياسية المسجلة - بغض النظر عن حجم أو قوة أو طاقة الحزب المشارك - لديها قدرة محتملة على أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. وعلى سبيل المثال، فإن إشراك الأحزاب الصغيرة التي لم تحصل يوماً على فرصة للتحدث في البرلمان أو الضغط للمطالبة بالتقدم نحو الأمام من أجل نظام سياسي أكثر ديمقراطية، قد تكون تجربة تعزز وتقوي امكانيات تلك الاحزاب للغاية.

ويتعين على ميسري الحوار عند مواجهتهم بمثل هذا الوضع، الاستفادة من تقنيات الحوار المتاحة، والمصممة لاستيعاب المجموعات الحزبية الصغرى ولغاية الكبيرة جداً منها. وعلى سبيل المثال، فإن دليل الحوار الديمقراطي: دليل للممارسين يقدم قائمة خيارات وأدوات عملية محددة لمجموعات بأحجام مختلفة (من ثمانية مشاركين إلى أربعة آلاف مشارك)، مع التمييز بين الاستكشاف وزيادة الوعي، وبناء العلاقات، والمداولات، وأغراض صنع القرار (المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٧، الملحق ٢).

المربع ١/١٣

تنوع المشهد الحزبي في مالي

ظل المشهد السياسي في مالي مفككاً ومتشظياً للغاية، مع حوالي ١٢٠ حزباً سياسياً مسجلاً، مما يعكس تنوع الجماعات والمصالح الجغرافية الموجودة في البلاد. تأسس مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب (CMDID) في مالي عام ٢٠٠٨، ويضم في عضويته ٥٢ حزباً سياسياً مؤثراً (منها ١٣ حزباً ممثلةً في البرلمان)، في حين أن معظم الأحزاب المتبقية وعددها ٦٨ حزباً لم تعد نشطة ولم تتطلع للمشاركة في الحوار أبداً. وفي حالة إشراك كل هذه الجهات الفاعلة بنفس الطريقة، فسيصبح من الصعب للغاية تطوير حوار الأحزاب أو برنامج لبناء الطاقات والقدرات. وبالتالي، فإن مجلس أحزاب مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب (CMDID)، أصبح اليوم يضم في عضويته عشرة أعضاء. وتحتوي الأحزاب الرئيسة الخمسة على ممثل واحد لكل منها، في حين يحوز كلا الائتلافين البرلمانيين على ممثلين اثنين لكل منهما، وممثل واحد لتحالف الأحزاب غير البرلمانية. ويحصل المجلس أيضا على الدعم والتمويل من مصدرين. ويعمل المصدر الأول على توفير الدعم الثنائي (المالي والتقني) لخمسة أحزاب ممثلة في البرلمان، فضلاً عن اثنتين من المجموعات البرلمانية (تمثلان ائتلافين اثنين مشكلين أساساً من الأحزاب الصغيرة). والمصدر الثاني، مكون من تركيبة متعددة الأحزاب موجهة لبناء القدرات والطاقات لدى جميع الأحزاب الأعضاء. ويتم فيها اعتماد ميزانية صغيرة للأحزاب من خارج البرلمان للوصول إلى تلك الأحزاب، وتجنب الإحباط الذي قد يؤدي إلى التسبب في تكتيكات تخريبية أو مفسِدة.

الحوار في سياقات تنطوي على حركات سياسية

لعل من الصعب أحياناً، التفريق بين الأحزاب السياسية والجهات السياسية الفاعلة الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإنه قد تنشأ حركة شعبية أو سياسية بقاعدة عريضة من المواطنين، وتظهر على الساحة السياسية كلاعب قوي، كما كان الحال مع الحركة البوليفية نحو الاشتراكية (MAS) في بوليفيا، التي تطورت من حركة لمزارعي نبات الكوكا ومجموعات موحدة على مستوى القواعد الشعبية والاجتماعية والاقتصادية والسكان الأصليين في البلاد، لتصبح منظمة سياسية اكتسبت مزيداً من الطابع المؤسساتي.

إن التعامل مع حركة سياسية، قد يتسبب في حدوث إشكالية، حيث أن افتقارها للبنية التنظيمية الواضحة قد يجعل فهم طريقة عملها الداخلية والتسلسلات الهرمية فيها عصية على الفهم. ومع ذلك، حتى لو لم يكن لدى الحركة السياسية أية بنية حزبية تنظيمية "تقليدية"، فإن كانت ممثلة في البرلمان وتمتلك القدرة على أداء المهام الحزبية التقليدية، فإنها تغدو قادرة على لعب دور لها في مضمار اللعبة السياسية. وبالتالي، من الأنسب توفير مكان لهذه الأنواع من الحركات السياسية حول مائدة الحوار، من أجل التوصل إلى اتفاقات فعالة بشأن القضايا السياسية.

الحوار في سياقات تنطوي على أحزاب حديثة الانتخاب

إن التعامل مع الأحزاب السياسية، يتطلب نهجاً مختلفاً عندما تجرى الانتخابات للمرة الأولى في البلد، مثلاً، جراء

حلول نظام ديمقراطي محل نظام استبدادي. وفي تلك الأوضاع، فإن عدداً كبيراً من الأحزاب والتجمعات قد لا تفهم حتى ذلك الوقت ماذا يعني أن تتصرف كحزب سياسي في إطار نظام ديمقراطي الحكم. وفي الديمقراطيات الناشئة، حيث لم يجري تأسيس أحزاب سياسية رسمية، أو لم يتح بعد السماح بتأسيسها، كما كان الحال في مصر، قبل أول انتخابات تجرى فيها منذ عقود، فإنه قد يصبح من الصعب الحكم على أية أحزاب أو حركات باعتبارها لاعبين شرعيين. وهذا النوع من الرخاوة والتعقيد والحساسية يتطلب المرونة والصبر، واتباع نهج متمهل وحريص.

وقد يواجه ميسرو الحوار العاملون في هذه السياقات صعوبات في تكوين لمحة عامة دقيقة عن المشهد الحزبي السياسي (مثل، فهم من هم النظراء الرئيسيون والمتنافسون في الحزب، أو إدراك كيفية ارتباط القوى السياسية القديمة والجديدة مع بعضها البعض). كما قد يشتمل السياق آنذاك على العديد من المناطق الرمادية. وقد تكون الأحزاب غير واضحة المعالم، سواء من ناحية قاعدة الدعم لها، أو وجهات النظر فيها، أومن ناحية أدوارها التاريخية والولاءات أو التبعات الحالية.

وهذا يعني، أنه طالما ظل النظام السياسي في حالة من التدفق والجريان السريع، فإن من المهم آنذاك عدم التسرع في اختيار مشاركين للحوار، أو حتى الاندفاع بالتفكير نحو إجراء الحوار نفسه. وبدلاً من ذلك، فإنه في وسع ميسري الحوار النظر في دعم الأحزاب المنشأة حديثاً (والأحزاب الأقدم منها أيضاً) عن طريق التدريب (على سبيل المثال، على مهارات إدارة الانتخابات والحملات الانتخابية أو الدعائية، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة أو العمليات الدستورية). ومن شأن جلب الأطراف معاً بهذه الطريقة، المساعدة في خلق أساس من الثقة للحوار في وقت لاحق، علاوة على كسب المزيد من التبصر والتأمل في أوضاع الأحزاب والجهات الفاعلة الفردية في نفس الوقت.

الحوار في سياقات تنطوي على جماعات مسلحة أو حركات متمردة

وهناك حالة أخرى، قد يصبح فيها الخط الفاصل بين الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين الآخرين ضبابياً أو مشوشاً، وذلك عندما تبرز جماعات مسلحة أو حركات تمرد كقوى سياسية قوية. وتصبح هذه المعضلة أكثر وضوحاً في الفترات السياسية الانتقالية، مثل السياقات فيما بعد الصراع، بعد توقيع اتفاق السلام بين الأطراف المتصارعة.

وفي سياقات ما بعد الصراع، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع عريضة من الأحزاب السياسية :(أ) الأحزاب التي كانت قائمة بالفعل قبل الحرب، (ب) الأحزاب التي انبثقت من الفصائل المتحاربة السابقة وجماعات المتمردين أو الميليشيات، و(ج) الأحزاب التي نشأت في حقبة ما بعد الصراع (تن هوف وشولتباخ- Ten Hoove and Scholtbach -٢٠٠٨).

وفي هذه السياقات، فإن الحوار بين الجماعات المسلحة، التي قد تطمح في بعض الحالات، أن تصبح أحزاباً سياسية، وبين الأحزاب المقامة في السابق، يمكن أن تعمل على تيسير الانتقال إلى الحياة السياسية الطبيعية، على سبيل المثال، من خلال صياغة وجهات نظرها حول دور المنظمات السياسية في النظام الديمقراطي الجديد. وقد يحدث هذا النوع من الحوار حتى قبل أن تتحول الجماعة المسلحة بصورة رسمية إلى أحزاب سياسية.

ومع ذلك، فإن الأحزاب السياسية القائمة من قبل، قد يكون لديها أسباب وجيهة لعدم الرغبة بالانخراط في حوار مع الجماعات المسلحة أو الحركات المتمردة (مثلاً، بسبب الاعتراض على طبيعتها العنيفة، أو حقيقة أن حركات التمرد ترفض عادة الالتزام بالمعايير الديمقراطية). وفي المقابل، فإن الجماعات المسلحة قد لا تعترف بالأحزاب والجماعات الأخرى على أنها كيانات مشروعة، مما يجعل إجراء مناقشة بناءة مستحيلة عملياً. وفي مثل هذه الحالات، قد يحتاج ميسر الحوار للتأمل والبحث عن طرق بديلة للانخراط في عملية الحوار. وهناك إحدى الخيارات المتاحة في هذا الصدد، وتتمثل تلك في دعم سبل فتح قنوات الاتصال بين الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة أو الحركات المتمردة على مستوى مختلف، خارج منبر حوار الأحزاب السياسية.

المربع ٢/١٣

نيبال: التعامل مع اطراف فاعلة تعتبر من الجماعات المتمردة

لقد ظلت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، تعمل في نيبال منذ عام ٢٠٠٤. حيث قدمت لها في البداية وسيلة "الدولة الديمقراطية" لتمكين المواطنين من تقييم الديمقراطية في البلاد. ومنذ ظهور الحركة الشعبية من أجل الديمقراطية والتوقيع على اتفاق السلام الشامل (CPA) في عام ٢٠٠٦، فقد عملت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على دعم الجهات الوطنية الفاعلة في عملية بناء الدستور من خلال توفير المعرفة، وتسهيل الحوار، وتشجيع المشاركة العامة. وكان جزء من هذه العملية يتعلق بإجراء حوار مع الأطراف السياسية الفاعلة الطموحة. وفي سياق ما قبل اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، فإن القوانين التي لم تسمح للأحزاب باللقاء قد كانت بمثابة عقبة وتحدياً للقيام بأية أنشطة مع الأحزاب السياسية. ومع ذلك، فقد عمل موظفو المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على الاتصال مع الأحزاب في داخل البلاد ومع الماويين -Maoists، الذين كانوا يعتبرون آنذاك بمثابة جماعات متمردة، في خارج البلاد. وكان الارتباط مع الماويين بمثابة معضلة إلى حد ما، لأنهم لم يعودوا معتبرين كجزء من المشهد الحزبي "النظامي"، كما أن الوضع الأمني خلال الحرب قد جعل من الصعب إمكانية الاتصال مع قادتهم. وفي باكورة ارتباط المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات - والتي اشتملت في معظمها على محادثات لشرح مفهوم التفويض ودور "المؤسسة أو المنظمة" - حيث جرت كلها من وراء الكواليس، ولكنها قد لعبت دوراً إيجابياً في تطوير علاقات جيدة مع الماويين عندما أصبحوا لاحقاً حزباً سياسياً بشكل رسمي. وإلى جانب محاولات التنسيق مع جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الماويين، عملت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات خلال تلك المرحلة الانتقالية على دعم إقامة حوار لمنظمات المجتمع المدني.

وعلى الرغم من أن هناك تداخلاً كبيراً بين الحوار الحزبي السياسي وعمليات التفاوض/ الوساطة للسلم - خاصة عند ولادة الأحزاب من الفصائل المتحاربة سابقاً - فإن كلا المفهومين ما زال ينظر إليهما على نطاق واسع كحقول عمل منفصلة، وغالباً ما يتطلبان خبرة معينة (على سبيل المثال، قد تنطوي مفاوضات السلام على موقف المقاتلين السابقين أو إجراءات العفو آنذاك). وعليه، فإنه لا بد إذن من سلوك النهج الحذر. وثمة قدر كبير من المؤلفات المتوفرة حول دور الوساطة والتفاوض بشأن (ما بعد) حالات الصراع (مثل منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، عام ١٩٩٨).

الحوار في سياقات عند إعاقة حزب واحد للعملية

إن الحوار ممكن فقط عندما ترغب مختلف الأطراف بالمشاركة في ذلك. ومع هذا، فإنه في بعض الحالات، قد يبدي حزب واحد أو أكثر أن لا رغبة لديهم على الإطلاق للدخول في حوار بين الأحزاب. ويعني عدم وجود الرغبة، أن الأحزاب الفردية قد تعيق وتمنع عملية الحوار المرتقبة.

وبالنسبة لميسر الحوار، خاصة في الحالات التي لا تريد فيها جميع الأحزاب أو الأطراف الانضمام إلى الحوار، قد يكون من المغري جداً مجرد محاولة المضي قدماً في الأمر. كما أن من الممكن دعم أحزاب المعارضة في حوارها، على سبيل المثال إذا كانت ترغب في تطوير مقترحات معارضة قوية شاملة. ومع ذلك، فإن نجاح واستدامة الحوار غالباً ما تعتمد على مشاركة كل من المعارضة والأحزاب الحاكمة سوياً. وفي الحالات التي يكون فيها انعدام الثقة بين الأحزاب السياسية من بين القضايا الرئيسة المثيرة للقلق بصفة خاصة، فإن تطبيق مبدأ الشمولية وعدم استبعاد أي حزب يعتبر بمثابة المعيار السائد.

وتتطلب محاولة إشراك جميع الأحزاب في الحوار الوقت والجهد، والأهم من ذلك كله الصبر أيضاً. ومن بين إحدى الطرق المتبعة في محاولة حل الإشكال في الوضع الذي لا يرغب فيه أحد الأحزاب بالمشاركة، هي اللجوء إلى طلب لقاء مع زعيم الحزب، أو المسؤول عن التقيد بالنظام والخط المتبع في الحزب، أو الفصائل المعارضة، مع التشديد على حقيقة أن جميع الأطراف مدعوة، وشرح النتائج المترتبة على تخلف أي طرف عن المشاركة. ومع ذلك، فإن مجرد الاستشهاد أو إقامة الدليل بمسؤولية الحزب لن تعمل دوماً على إنجاح الحيلة. وفي الحقيقة، فإن الحزب الحاكم قد يرى في عرقلة الحوار من جانبه كإستراتيجية لحصوله على مزايا تفضيلية في تعامله السياسي مع المعارضة في المجال العام.

وبدلاً من الاكتفاء بتلقي عبارة النفي القاطعة "لا" كإجابة على طلبه، فإنه ينبغي على ميسر الحوار أولاً محاولة فك الطلاسم والأسباب التي تدفع أحد الأحزاب إلى عدم الرغبة بالمشاركة في الحوار: هل الحزب متخوف من فضح نقاط ضعفه؟ أم هل يرى الحزب أي نوع من التهديدات السياسية في عملية التعاون؟ أم هل ان الحزب لا يثق بالميسر؟ ومن شأن الحصول على إجابات شافية لمثل هذه التساؤلات، أن تعمل على مساعدة ميسري الحوار في استكشاف الخيارات البديلة التي قد تساعد في إقناع

الحزب للانضمام. وكلما ازدادت عروض الحصول على مزايا جراء الانخراط في عملية الحوار، كلما كان من المرجح أكثر أن تتخلى الأحزاب عن التردد وتشارك في الحوار.

وفي وسع ميسري الحوار أيضا، محاولة التركيز على التوترات الداخلية التي يوجهها الحزب بين صفوفه. وعلى سبيل المثال، إذا لوحظ أن ثمة خلافاً يدور حول من ينبغي أن يكون جزءاً من فريق المشاركة بالحوار، فإن على الميسر النظر في دعوة ممثلين عن مختلف الفصائل. وهذا أحد الأمثلة التي يحتاج فيها الميسر إلى التفاوض وتقديم التنازلات في نفس الأوقات.

وهناك مناهج أخرى لإقناع الأحزاب غير الراغبة في الحوار، ومن بينها، محاولة إشراك أحزاب أخرى أو أفراد آخرين من مؤسسات يثق بها الحزب المتردد. كما يمكن في البداية عرض صفة مراقب على الحزب، بحيث يمكنه أن يقرر لاحقاً إن كان يرغب في الانضمام إلى الحوار أم لا. ومن أجل خفض مستوى "عتبة" الحد الأدنى من المتطلبات والشروط المسبقة اللازمة للتأهل للمشاركة، فإنه يمكن تغيير اجتماع الحوار الأول إلى "لقاء مسبق" من أجل التأكيد على أنه لن يتم اتخاذ أية قرارات، وأن كل شيء سيجري بصفة غير رسمية، وأن الحزب لا يحتاج لإلزام نفسه بأي شيء.

كما يتعين على ميسري الحوار أيضا، أن يكونوا أكثر حذراً بشأن إشراك فصائل ذات عقلية أو تطلعات إصلاحية في داخل الحزب، على الرغم من أن هذا له أيضا محاذيره وأخطاره من ناحية ضمان الالتزام الواسع على المدى البعيد. وأخيراً، فإن إقناع طرف حزبي غير راغب في المشاركة بالحوار يتطلب في كثير من الأحيان، وببساطة: الصبر، والمثابرة، والوقت. وفي الواقع، فإن عامل الوقت قد يستغرق أحياناً سنوات بدلاً من أشهر. وفي تلك الأثناء، قد تصعب مقاومة عاملي الإغراء والضغط للعمل ببساطة على استبعاد المتشائمين والاستمرار مع مجموعة أقل شمولية من بين الأحزاب الراغبة في المشاركة، ، على الرغم من أن هذا الخيار ينبغي تجنبه لأطول فترة ممكنة بصورة واقعية. (انظر أيضاً الفصل ١٠ بشأن بناء الثقة).

النتائج

- إن استخدام أسلوب التعددية الحزبية، غالباً ما يعني الوصول إلى جميع الأحزاب السياسية المسجلة.
- ومع ذلك، فإن الأمر في كثير من الحالات، يتطلب الخيارات بين الإدماج والإقصاء.
- تشتمل السياقات المعقدة على البلدان التي لديها عدد غفير من الأحزاب، ومنها المترددة أو الجديدة، أو مع وجود حركات وطنية أو جماعات مسلحة.

التوصيات

- إن أحد المبادئ الإرشادية الأساسية في هذا الشأن، يتمثل في العمل على إشراك جميع الأحزاب التي تعتبر سبباً و/ أو جزءاً من المشكلة أو الحل لها.
- يحتاج ميسرو الحوار إلى تشجيع الأحزاب على استخدام معايير الإدراج والمشاركة التي تتسم بالشفافية، وتحظى بالقبول على نطاق، واسع وتعتبر بأنها تفضي إلى حوار فعال.
- ضرورة الحذر من المخربين والمفسدين: والنظر في وضع استراتيجيات لإدراج الأحزاب السياسية المستثناة وفقاً لحجمها وقدراتها.

الفصل ١٤: اختيار ممثلي الحوار بين الأحزاب السياسية

إن تحديد الأشخاص الذين ينبغي دعوتهم من داخل الحزب للمشاركة في الحوار بين الأحزاب السياسية، هو بنفس الأهمية المماثلة للبت في مسألة الأحزاب السياسية التي ينبغي أن تكون جزءاً من الحوار السياسي. كما أن عملية تحديد الأفراد "الملائمين"، ليست واضحة دائما كما قد يأمل المرء.

وعلى سبيل المثال، فإن بعض المشاركين من طرف حزب ما، قد يكونوا من كبار الموظفين (وبالتالي يظلون مشغولين جداً) للتواجد بشكل منتظم أثناء الاجتماعات، في حين أن آخرين قد يكونوا أحداثًا في مناصبهم، ما يجعل من الصعب عليهم اتخاذ القرارات. كما قد يكون البعض له صورة قوية وسمعة عالية في وسائل الإعلام، لكنه يفتقر للنفوذ في داخل الحزب. في حين أن آخرين قد يكونوا مدعومين بقوة من داخل الحزب، ولكنهم يفتقرون إلى المهارات الشخصية اللازمة للحوار مع الخصوم.

وهناك عوامل أخرى قد تؤثر على القرار في تحديد من يعتبر أفضل شخص للمشاركة في الحوار، ومنها: هل موضوع الحوار سياسي بإمتياز، أو تقني للغاية؟ وهل يتناول موضوع الحوار أجندة الإصلاح الديمقراطي على نطاق واسع، أم مجرد نزاع سياسي محلي؟ وهل النظراء الرئيسيون يمثلون خصوماً سياسيين على المدى الطويل، أم في علاقة وئام مع الأشخاص المختارين للمشاركة في الحوار؟

ومن نافلة القول، إن الشخصيات في عمليات الحوار تكتسب أهمية خاصة للغاية، حيث أن الشخص المشارك قد يتسبب في إفساد أو إصلاح العملية. وفي نفس الوقت، فإن الأحزاب السياسية والمؤسسات في حاجة لطمأنتها بأن عقائدها وبرامجها وقيمها ووجهات نظرها السياسية، ستظل تسير قدماً في أيدٍ أمينة لمندوبيها على طاولة الحوار.

وفي مجال تقديم المشورة أو التحدث مع الأحزاب بشأن الأشخاص المناسبين لتمثيل الحزب، فإن على ميسر الحوار النظر إلى الأحزاب السياسية كمؤسسات (أي من خلال تحديد مركز الشخص في داخل الحزب)، وكذلك نوعية الأفراد الذين يشكلون الحزب (أي من خلال تقييم السمات الشخصية التي سيجلبها معه الشخص الممثل إلى طاولة المفاوضات). ويبين هذا الفصل، بعض النصائح العملية لمساعدة الميسرين إكمال هذه المهمة الهامة.

١/١٤ احترام التسلسل الهرمي الحزبي

إن تحقيق التوازن بين النهج المؤسسي والفردي ليس سهلاً دوماً. ومع ذلك، فإن إحدى القواعد المفيدة في هذا الشأن هي أن عملية الحوار بين الأطراف، تعزز، ولا تقوض، الهياكل الحزبية السياسية. وهذا يعني، أن من المهم الاحترام والعمل بانسجام مع التسلسلات الهرمية الحزبية، مثلاً، من خلال قبول ترك الأمر في نهاية المطاف إلى قيادة الحزب لتقرير من ترغب في إيفاده إلى مائدة الحوار.

وبالنسبة لميسري الحوار، فإن عليهم بدورهم، أن يتفهموا الهياكل الحزبية ومعرفة من هم الممثلون في الحوار من هيئات الحزب المختلفة، وذلك حتى يكونوا أكثر قدرة على تقديم المشورة للقيادة بشأن من سيكون في أفضل وضع للمشاركة في منبر الحوار. وهذا الأمر صحيح، خاصة فيما يتعلق بالأحزاب الأخرى: حيث أنه إذا رغب أحد الأحزاب في انتداب الأمين العام من حزبهم للمشاركة، فإن من المرجح أن الأحزاب الأخرى سوف تقتدي به، وتنظر تلقائياً في انتداب شخص على نفس مستوى مندوب الحزب الآخر.

ويتعين على المشاركين في الحوار أن يتوقعوا دوماً أثناء جلسات الحوار اللقاء مع أقران ونظراء لهم، حسب المستويات العليا والدنيا للمشاركين. ومع ذلك، فإن حجم الحزب له أهميته أيضاً. ولكن رئيس الحزب الحاكم، الذي هو في كثير من الأحيان رئيس الدولة أيضا، لا يمكن اعتباره حقاً كنظير لرئيس حزب ما من خارج تشكيلة عضوية البرلمان. ولذلك، فإن المرء في بعض الأحيان قد يصادف حالات يكون فيها، على سبيل المثال، رئيس حزب صغير ونائب بارز من أعضاء الحزب الحاكم كمحاورين في منتدى الحوار.

ويعمل كل سياق فردي للإشارة إلى نوعية خليط المشاركين التي تعتبر على قدم المساواة مع بعضها البعض. كما أن مراكز التسلسل الهرمي الرسمي لدى المشاركين، وشبكة اتصالاتهم غير الرسمية داخل الأحزاب، وحجم الأحزاب، تعتبر جميعها من العوامل التي قد تؤثر في اختيار الحزب لممثليهم في الحوار.

واعتماداً على الموضوع والسياق، فإن ممثلي الأحزاب في الحوار قد يكونوا قادمين من لجنة القيادة الوطنية، أو من الهيئة التنفيذية (التي تتألف من رؤساء الحزب، والمدراء، والأمناء العامين، والموظفين الرئيسيين الآخرين)، ومن

مجموعات المساعدة مثل الشباب أو الأجنحة النسائية، أو من فروع الحزب الإقليمية والمحلية.

وبغض النظر عن طريقة التمثيل المختارة، فإن على التسلسل الهرمي للحزب استكشاف آلية تغذية مرتدة (أي آلية لتلقي الاستجابة بالمعلومات) لتعزيز ملكية الحزب للحوار. وللمزيد من المعلومات حول الاتصالات والاستعدادات الداخلية للحزب، انظر الفصل ١٢.

٢/١٤ تقدير العلاقات غير الرسمية داخل الأحزاب

إن الهياكل التنظيمية الرسمية ليست بالضرورة نفس هياكل السلطة الحقيقية في حزب ما: حيث أن هذه العلاقات غير الرسمية عادة ما تظل خفية تحت السطح، ويصعب على ميسر الحوار الحصول على نظرة متفحصة لها. ومن شأن المحادثات غير الرسمية مع سياسيين من مختلف الهيئات الحزبية، فضلاً عن اللاعبين السياسيين الآخرين أو المراقبين الخارجيين، المساعدة في محاولة إلقاء نظرة فاحصة لمعرفة من هم "أصحاب النفوذ والتأثير" الحقيقيين في الحزب.

وكما أوضح أحد ميسري الحوار، فإن من المهم فهم طريقة عمل الحزب و"معرفة الكائن المخلوق الذي تتعامل معه". وعليه، قد يكون من المفيد التمييز بين أولئك السياسيين الذين يتعين جلوسهم حول طاولة الحوار، وأولئك السياسيين في داخل (وخارج) الحزب ممن يمكنهم المساعدة في إقناع هؤلاء السياسيين للانضمام للحوار (مثل أولئك المقربين من الدائرة الداخلية للقيادة الحزبية).

"يعتمد أثر الحوار، إلى حد كبير، على تأثير الناس المعنيين به مباشرة. ولذلك، فإن من المهم أن يكون الممثلون حلفاء سياسيين للزعيم".
دينانات شارما-Dinanath Sharma
الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)

ويمكن العثور على العلاقات غير الرسمية في بعض الأحيان في أماكن غير متوقعة. وفي ملاوي على سبيل المثال، تبين أن إحدى المشاركات كانت ذات تأثير كبير، لأنها كان يروى عنها أنها تكسب عادة ود وسمع السيدة الأولى في البلاد.

ومن الضروري أيضا معرفة مختلف الأجنحة والفصائل الحزبية، والبقاء على بينة من الانشقاقات الرئيسة في داخل الحزب السياسي، وفهم الديناميكيات الشخصية بين الأعضاء. وعلى سبيل المثال، فإنه في حين أن الأمين العام للحزب قد يكون نقطة الاتصال الرسمية للحزب السياسي، فقد لا يمثل دوماً أعلى سلطة لصنع القرار أو صاحب اليد الطولى في مسألة النفوذ السياسي. وقد يكون الشخص الذي يمسك بزمام الأمور، في واقع الأمر، هو شخصية مؤثرة تعمل من خارج الهيكل الرسمي للحزب.

وحيث أن هياكل السلطة الداخلية تميل عادة للتغير، إما بسرعة أو مع مرور الوقت، فإن رسم الخرائط التي يتم القيام بها في بداية عملية الحوار يتعين أن تصبح عملية مستمرة التواصل والتفاعل. ومن خلال تحسين فهم العلاقات غير الرسمية داخل الأحزاب، فإن ميسر الحوار تصبح لديه القدرة، بصورة أكبر، على الحكم على الفصائل التي يتعين إشراكها في الحوار، وكيفية تأثير بعض التركيبات من ممثلي الأحزاب والشخصيات على عملية الحوار.

ومع ذلك، وكما ذكر في وقت سابق، فإن التأثير غير الرسمي من جانب السياسيين الأفراد لا يعني أبداً أن هياكل الحزب الرسمية قد تم الالتفاف والتحايل عليها، ناهيك عن السماح بتقويضها. وينبغي على ميسر الحوار أن يهدف إلى إيجاد توازن بين من يحمل الصفة الرسمية ومن يملك الصفة الحقيقية لصلاحيات صنع القرارات في الحزب. وفي الواقع، فإن هذا قد يعني أن يطلب من كل حزب أن يفوض أكثر من ممثل واحد للمشاركة في الحوار. وعند القيام بذلك، فإنه قد يكون له فائدة أخرى، حيث أنه يخلق إمكانية إدراج ممثلين من مختلف فصائل الحزب. ولجعل الحوار مستداماً، ينبغي على ميسر الحوار أن يهدف إلى الحصول على التزام الحزب عبر كامل الطيف السياسي الداخلي للحزب، ما يعني إدراج حتى أولئك المتشككين تقليدياً من التعاون بين الأحزاب، ضمن الحوار.

المربع ١/١٤

انقسامات داخل الاحزاب في بوروندي

"في بوروندي وفي داخل الحزب الحاكم، قد يشعر بعض الأعضاء بالتشدد أكثر من غيرهم. ومن أجل الحوار، فقد كان من المهم محاولة تحقيق إشراك كل الجماعات المعنية بصورة شاملة قدر الإمكان. وهذا أمر ضروري لأي حزب آخر أيضا. وقد يتساءل البعض، لماذا نعمل مع كل الناس المتعاونين منهم وغير المرنين؟ ولكن من المهم أن نقدم لهم أيضا فرصة للحديث والتغيير. ولا

يجوز دفعهم وتنحيتهم جانباً. ويحتاج الجميع إلى المشاركة في الوحدة وبناء السلام."
فابيان نسينغيمانا - Fabien Nsengimana
منسق برنامج التدريب على القيادة في بوروندي-BLTP

٣/١٤ الاتفاق على دور قيادة الحزب

يمكن لقادة الأحزاب لعب دورين بارزين، حيث بإمكانهم المشاركة في الحوار بأنفسهم (مثل الأمين العام أو قائد الحزب)، أو تحديد واتخاذ قرار بتعيين شخص آخر يستطيع التحدث بإسم الحزب.

وهناك ميزة وفائدة قيمة لدى عقد حوار تشارك فيه قادة الأحزاب، وتتمثل هذه في أن هؤلاء الساسة لديهم أكبر قوة في مجال التأثير وصنع القرار. ولكن الجانب السلبي المحتمل في مشاركتهم في الحوار أن أوقاتهم غالباً ما تكون مزدحمة بالأعمال، وقد يكونوا أقل انفتاحاً لاستكشاف الخيارات بعيداً عن الخط الرسمي لأحزابهم. وعلاوة على ذلك، فإنه عندما يكون كل المتحلقين من حول طاولة الحوار هم أيضا من صانعي القرارات العليا، ويحصل هناك نشوب نزاع أثناء الحوار، فإنه لن يعود هناك مجال كبير لتصعيد المناقشة برفعها للهيئات الحزبية العليا لتسوية النزاعات. ومن المفيد لميسر الحوار دوماً، أن يتوفر لديه خيار طوارئ لتوفير شخصيات أخرى بديلة لتحل محل الشخصيات المتواجدة حول طاولة الحوار.

وهذا يعني أنه في حين أن أعلى مستوى من الالتزام يأتي من القيادة الحزبية، فإنه قد يصبح من المفيد أكثر على مستوى النشاط اليومي التعامل مع مجموعة ثانية من ممثلي الأحزاب العمليين والأكثر تعاوناً. ومع ذلك، فإنه سواء اختارت القيادة الحزبية أم لم تختر المشاركة في الحوار، فإنه ينبغي أن تظل على اطلاع متواصل بشأن الحوار من أجل الحفاظ على الالتزام الحزبي تجاه الحوار على أعلى مستوى.

ومن أجل نجاح سير الحوار، فإن من المهم أن تعمل القيادة الحزبية على تحديد مستوى ونوع المشاركة في الحوار. وهناك خيار يتيح إبقاء القيادات الحزبية على اطلاع وتفاعل تام، حتى لو كان ذلك فقط في اللحظات الحاسمة بشأن صنع القرار. ويتمثل هذا الخيار في تحديد قنوات الاتصال أو الإجراءات المحددة لذلك الغرض، بما فيها جلسات الإيجاز والإحاطة الإعلامية. وعلى سبيل المثال، فإن الأحزاب السياسية التي عملت على تأسيس مركز تنزانيا للديمقراطية (TCD) في تنزانيا، قد وافقت على عقد اجتماع لرؤساء الأحزاب مرتين على الأقل في السنة، من خلال هيئة تسمى مؤتمر القمة (انظر أيضا الفصل ٨، القسم ٢).

٤/١٤ تشكيل فريق الحوار

وثمة نهج آخر يتمثل في تشكيل فريقين للحوار: الأول هو "الفريق الحزبي للحوار"، ويضم الطبقة الثانية من ممثلي الأحزاب (أي المشاركين في الحوار بصورة منتظمة) و"فريق المرجعية" الذي يتكون من قادة الحزب. ويستطيع الفريق المرجعي الاستمرار في لعب دور هام، من خلال رصد أنشطة المشاركين في جميع مراحل عملية الحوار، كما يستطيعون، إن لزم الأمر، إيفاد مندوبين جدد.

ولعل من المفيد تشكيل فريق حوار حزبي صغير، لأن الحوار الفعال وبناء الثقة بين الأحزاب تميل لكونها تتطلب التمثيل والمشاركة المستمرين. كما يجب تجنب الحالات التي تقوم فيها الأحزاب بإرسال مسؤولين مختلفين باستمرار لحضور جلسات الحوار، لأن ذلك قد يتسبب عادة في تعقيد عملية الحوار الشامل ويحرم العملية من الاستمرارية والاتساق.

ومن شأن العمل مع فريق حزبي للحوار، المساعدة أيضا في تجنب المواقف التي قد يحتكر فيها ممثل الحزب دوره في عملية المشاركة في محادثات الحوار بالنيابة عن حزبه، والتخفيف من مخاطر انقطاع توصيل الآراء المعرب عنها في الحوار وانفصالها عن موقف الحزب. كما يتعين على الميسرين أن يعملوا دوماً على محاولة تحقيق التوازن، وتجنب فقدان الذاكرة المؤسسية واحتكار المعلومات.

كما يتعين على الميسر أن يظل على تواصل منتظم مع مجموعة متنوعة من ممثلي الأحزاب (وخاصة بالتأكيد، في حالة الأحزاب الكبيرة التي تتميز بالطائفية)، ومن شأن العمل مع فريق الحوار الحزبي تسهيل هذه المهمة. كما يستطيع الميسرون أيضا اقتراح إيفاد ممثلين بدلاء أو إضافيين، مثلاً، إذا كان موضوع الحوار يتعلق بتقنية جديدة وتتطلب خبرات معينة، أو خبرة على مستوى صلاحيات السلطة.

المربع ٢/١٤

إشراك الاحزاب: دون استبعاد أي قائد

"وينبغي التأكد من أن الحزب السياسي كله مسؤول عن الموضوعات التي تتم مناقشتها في الحوار، بدلاً من سياسي وحيد فقط. وبعبارة أخرى، فإنه يتعين تجنب عزل قائد واحد، ولكن بدلاً من ذلك، فإنه يجب إشراك مجموعة أوسع من ممثلي الأحزاب في بداية عملية الحوار، مثلاً، من خلال إشراك لجنة مركزية أو اللجنة التنفيذية الوطنية في المحادثات. وقد يشكل هذا تحدياً في حد ذاته؛ لأن بعض هذه الهيئات قد تضم في عضويتها أكثر من ٥٠ شخصاً، ولكن إذا جرى إعدادها بشكل جيد وفي مجموعة تمثيلية قوية، فإنها سوف تعطي السياسيين الإصلاحيين من المشاركين في عملية الحوار قاعدة دعم أوسع في داخل الحزب، وولاية بصلاحيات تخويلية للعمل على الأنشطة المشتركة؛ مثل تبادل الزيارات أو المبادرات الحوارية. وهذا "العمل التحضيري" يعد أمراً حاسماً وفي غاية الأهمية".
ميسر حوار، أفريقيا

٥/١٤ تعزيز المساواة بين الجنسين والتنوع

ثمة معضلة يواجهها ميسرو الحوار بين الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان، وتتمثل هذه، من جهة، أنه يتعين عليهم انتقاء مجموعة من أصحاب السلطة الحزبية وصناع القرار الذين يمثلون السلطة السياسية، بينما من ناحية أخرى فإنه يجب عليهم تشجيع إنشاء عملية حوار شاملة وممثلة لمختلف تنوعات السكان في البلاد.

وينطبق هذا، بشكل خاص، عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة التي تمثل نسبة ٥٠ بالمئة من السكان في أي بلد، ولكن المرأة تبقى في الغالب الأعم ممثلة تمثيلاً ناقصاً في السياسة، ولا سيما على مستوى القيادة الحزبية. كما يتعين الأخذ بعين الاعتبار الفوارق ذات الدلالة الإحصائية في التمثيل بين الجنسين، وفي مجالات أخرى مثل التنوع في الأعمار، والأعراق أو الطبقات الاجتماعية، عند بروز موضوع المشاركة في الحوار والمخاوف بشأن عدم المساواة بين الجنسين، أو عدم التنوع، حيث يتعين معالجتها أو الموازنة بينها بقدر الإمكان. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع في الفصل ١٥ أدناه.

٦/١٤ تحديد مؤهلات مندوبي الأحزاب

إذا كان هناك شخص ما دون مستوى القيادة، ويفترض فيه المشاركة في أكثر من مجرد الأنشطة اليومية العادية للحوار، أو في حضور اجتماعات العمل التقنية، فإنه يتعين على قادة الحزب الاتفاق على اختيار مثل هؤلاء الممثلين نيابة عن الحزب في منتدى الحوار. ويستطيع ميسر الحوار أيضاً، أن يقدم اقتراحات ويساعد في إجراء اختيارات مسبقة أو أولية للأشخاص الحائزين على مؤهلات ملائمة للمشاركة في ندوات الحوار.

وتعتبر هذه الممارسة أفضل من مجرد توجيه الطلب من الحزب لتعيين ممثل "بشكل عشوائي"، لأن بعض الأحزاب قد تعمد إلى إيفاد مندوبيها بدافع من الرغبة في الامتثال للطلب الموجه للحزب، بدلاً من البحث النشط عن مرشحين يتمتعون بالخبرة والمؤهلات المناسبة للمشاركة في الحوار. ويعتبر السياسيين المحترمين عموماً بمثابة مشاركين مناسبين، إذا كان المرشح يتمتع بالمؤهلات التالية:

- حائز على منصب ذي صلة في داخل تنظيم الحزب الذي يمثله.
- ينتمي إلى طبقة من أعضاء الحزب الموثوق فيهم، وعلى مقربة من قيادة الحزب.
- يتمتع بخبرة سياسية بارزة.
- لديه رغبة أو مصلحة أو خبرة واضحة في موضوع الحوار.
- يتمتع بالذكاء والقدرة على إجراء الحوار.
- يعمل بمثابة قوة إصلاح داخل الحزب، أو أنه ليس ضد عملية الإصلاح أو موجود هناك لمجرد عرقلتها.
- يستجيب بشكل إيجابي لقضايا النوع الاجتماعي والتنوع داخل الحزب.
- لا يعتبر عدواً لدوداً للمشاركين الآخرين في الحوار.
- قادر على العمل مع مختلف الفصائل داخل الحزب.
- على استعداد لأداء دور نشط في عملية الحوار.
- يتمتع بعقلية إيجابية وبناءة بشكل عام، و
- لديه القدرة على تمثيل الحزب في العالم الخارجي.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر أعلاه، فإن حجم الحزب ينبغي وضعه في الحسبان، حتى يتسنى القول بأن جميع المشاركين يتمتعون بقوى وصلاحيات مماثلة، ليس فقط داخل حزبهم، وإنما في المجتمع بشكل عام أيضا.

٧/١٤ إشراك القادة والمندوبين الجدد للأحزاب

إن أي عملية حوار يجري تسهيلها على مدار سـنـوات، سـوف تتأثر في نهاية المطاف بالانتخابـات الـداخـلـيـة لـلأحـزاب أو بالانتخابات الوطنية. وبالتالي، فإن زعماء الأحزاب وممثليهـم في الحوار قد يتغيرون. وعليه، فـإن قـادة الأحـزاب الـجـدد أو المندوبين المحتملين يتعين تعريفهم بعملية الحوار، حتى يعتبروا الحوار كطريقة للنظر إلى ما هو أبعد من الخطوط الحزبية.

كما أن عملية "استبدال الحرس" تتطلب الوقت والصبر، وخاصة عندما يحل هنا كزعيم أو مندوب جديد غير مسعف وداعم مثل سلفه. وعلى سبيل المثال، فإن الحوار قد يكون تركة رئيس حزب وحيد في السابق، في حين أن الرئيس الجديد قد يرغب في اتخاذ مسار مختلف. وبالنسبة للميسر، فإن هذا يملي عليه واجب الاستمرار في بناء العلاقات، وشرح طريقة عمل منبر الحوار للقادمين الجدد، وتسهيل إجراء الحوار لهم بقدر الإمكان - مثلاً، من خلال التأكد من أن جدول أعمال الحوار يعكس رؤيتهم أيضا.

ويتمثل التحدي في تنفيذ ذلك بطريقة لا يرى فيها الوافدون الجدد الفائدة من منبر الحوار فحسب، وإنما يشعرون أيضا بنوع من الملكية لشيء بدأ قبل أوقات مجيئهم هناك. ويجب على ميسر الحوار توقع مثل هذه التغيرات، من خلال الانخراط بإستمرار مع شبكات واسعة من السياسيين. وقد يصبح أعضاء هذه الشبكات مشاركين في الحوار في مرحلة لاحقة، إما من خلال المشاركة المباشرة، أوعن طريق المناقشات الحزبية الداخلية التي تتعلق بالتزام الحزب بالحوار.

وينبغي أن يدرك ميسر الحوار أيضا أن شخصاً محرِجاً كثير الانتقاد من خارج الحوار، قد يتسبب في نفس القدر من الضرر لإرتباط الحزب ضمن منبر الحوار عند مناقشة موضوع الحوار في اجتماعات اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب. وعليه، فإن على ميسر الحوار بذل جهود حثيثة للوصول إلى النقاد أو المتشددين داخل الصفوف الحزبية.

ويضع بعض الميسرين تأكيداً مشدداً على أهمية الاستمرارية في عضوية فريق الحوار، وأي تغييرات طفيفة في الشخصيات التي تمثل الأحزاب السياسية، حيث أن التناوب المفرط في تبديل الأعضاء من شأنه تقويض مستوى الثقة بين الأفراد، كما قد يتسبب في حدوث تأخيرات مؤقتة أو انتكاسات للوراء.

ومع ذلك، في سياقات أخرى، فإن تغيير الشخصيات قد يكون لها أثر إيجابي على الحوار، والوجوه الجديدة قد تجلب معها طاقات وأفكار جديدة. ويتعين على ميسر الحوار إجراء تقييم متواصل لتقدير أمثل الاختيارات الملائمة، وتوقع الديناميكيات المتغيرة والمواقف بسبب الانتخابات الوطنية أو في داخل الحزب.

النتائج

- عند اختيار المشاركين، يتعين على ميسر الحوار التمييز بين النهج المؤسسي والفردي.
- إن المشاركين في الحوار هم، إما من قادة الحزب ممن يشاركون في الحوار على أعلى مستوى حوكمة للحوار، أو من الممثلين المعينين من قبل القيادة.
- ينبغي دائما إبلاغ قيادة الحزب وإشراكها في مسار منتدى الحوار.
- يستطيع ميسرو الحوار المساعدة قبل بدء الحوار في عملية اختيار المشاركين المؤهلين بصورة ملائمة.

التوصيات

- يتعين على الميسرين ضرورة احترام تسلسل الهياكل الحزبية الرسمية، مع تقدير العلاقات غير الرسمية داخل الأحزاب.
- تحتاج الأحزاب إلى الاتفاق على دور قيادة الحزب والنظر في إنشاء فريق الحوار.
- يتعين مواجهة ومعالجة أو موازنة المخاوف المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين أو عدم وجود تنوع.
- يحتاج الميسرون إلى استثمار الوقت في إشراك قادة الأحزاب المنتخبين حديثاً والمندوبين، والحصول على تعهدات من صناع القرار غير المرتبطين مباشرة بالحوار.

الفصل ١٥: المساواة بين النساء والرجال في المشاركة والتمثيل

إن المساواة بين النساء والرجال في المشاركة السياسية قد جرى اقرارها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى، باعتبارها مبدأ أساسياً من أي نظام حكم ديمقراطي (انظر المربع ٢/١٥). وفي مجملها، فإن هذه الأطر القانونية تقر الاعتراف بقدرة المرأة والرجل في العمل على قدم المساواة في المشاركة وتشكيل وتطوير مجتمعاتهم.

وفي حين أن من النادر مناقشة أو تحدي هذا البيان المبدئي، فإن النساء في الواقع لا تزال تعاني في شتى أنحاء العالم من عدم المساواة مع الرجال في العديد من مجالات الحياة، بما في ذلك داخل الأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن الحواجز الهيكلية والمؤسسية المتأصلة في العمليات والأساليب المتبعة في اختيار وتحديد وتسمية المرشحين للمناصب المنتخبة غالباً ما تستبعد المرأة.

وبسبب هذه الممارسة، فإن الساحات السياسية والمناصب الحزبية القيادية لا تزال تحت هيمنة وسيطرة الرجال عليها، وللأسف فإن هذا ينطبق في كثير من الأحيان على منابر الحوار السياسي بين الأحزاب. ومع ذلك، فإن الأحزاب السياسية لا تزال تعتبر الملاذ الأخير والقناة الرئيسية للمطالبة بالمشاركة السياسية على قدم المساواة، ووسيلة متميزة للمساعدة في حسم الصراعات الاجتماعية وتجسيد مطالب ومصالح النساء (ليانوس وسامبل- Llanos and Sample ٢٠٠٨: ص ٧).

وبناء على ذلك، فإنه ينبغي بذل جهود متضافرة لمنع منابر الحوار السياسي من التحول لهيمنة الذكور عليها، وضرورة مشاركة النساء فيها.

١/١٥ مشاركة المرأة في سياق حوار الاحزاب السياسية

بالنسبة للميسرين، فإن التوتر المحدد المرتبط بعملية تحسين مشاركة المرأة في الحوار، في كثير من الأحيان، يكمن في ضرورة جمع كل من القيادة الحزبية (بصفتها صاحبة السلطة الرئيسية) والنساء السياسيات (كمجموعة ممثلة تمثيلا ناقصاً على المستوى القيادي السياسي) إلى محادثات بشأن كيفية تغيير النظم والعمليات السياسية والحزبية.

وقد يكون هذا الأمر مسألة حساسة بشكل خاص لأصحاب السلطة الحزبية، لأن أي تغيير من المرجح أن ينطوي على إعادة صياغة محتملة لنفوذهم، في داخل وخارج الحزب على حد سواء. وقد يجد الميسرون، أن هذا يعني أنهم بحاجة إلى تحقيق التوازن بين احترام الهياكل الحزبية الرسمية والتسلسلات الهرمية، في مقابل الحاجة إلى لفت انتباه الأحزاب إلى أهمية المساواة بين الرجل والمرأة في إطار عملية الحوار.

وتنطوي هذه المعضلة على صعوبات جمة محتملة في كل خطوة من خطوات الحوار. كما تطرح تحديات من حيث تأطير الغرض من الحوار لتعكس اهتمامات كل من المرأة والرجل على قدم المساواة، وفي التمكن من تجميع مجموعة تمثيلية وشاملة للحوار، وفي تصميم وتنفيذ عملية الحوار بطريقة تعمل بفعالية على إدارة القضايا التي قد تنشأ من الجمع بين أشخاص من مواقع مختلفة جداً من داخل الأحزاب. (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات للعام ٢٠٠٧: ص ١٥٤).

ويستطيع ميسرو الحوار المجادلة لصالح المساواة بين الجنسين، وبذل قصارى جهودهم لتعزيز التغيير في الموقف، على سبيل المثال، حتى لا ترى الأحزاب وقياداتها أن مشاركة المرأة تعتبر تهديدا لمراكزهم الحزبية، ولكن بإعتبارها وسيلة لتعزيز الأساليب التي تعمل بها الأحزاب. وفي الواقع، فإن الميسرين يمكنهم بذل الجهود لإقناع الأحزاب، على المدى الطويل، بأنها سوف تصبح ممثلة حقاً وحقيقة بنسبة لا تقل عن نصف عدد السكان، ذلك أن مشاركة المرأة تسمح لهم ولأحزابهم بمناشدة الناخبات للتصويت لهم، وتعزيز فرص النجاح الانتخابي لهم، والأهم من ذلك، أنهم يواجهون حتمية ديمقراطية للقيام بذلك.

وهناك سبب حيوي آخر بشأن إشراك المزيد من النساء في الحوار؛ وهو أن المرأة قادرة على التعبير عن الخبرات ووجهات النظر المختلفة حول بعض القضايا المجتمعية، وأن هذه الخبرات تساعد على بناء توافق في الآراء المستدامة بشأن القضايا المطروحة. وبعبارة أخرى، فإن عملية المشاركة في الحوار ونتائجها تفيد كلاً من الرجال والنساء على حد سواء. كما أن تبادل المعلومات والانخراط في حوار، من شأنه نشر الوعي وتمكين المشاركين من إماطة اللثام عن المخاوف وإيجاد الطرق الناجحة لمعالجتها وحلها.

كما يتعين على المرتبطين بعمليات حوار حزبي سياسي، التأكد من أنها تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مبادرات إصلاح السياسات. كما يتعين

عليهم، ضمان التمثيل والمشاركة المتساوية بين المشاركين في الحوار - وذلك بأقلية حرجة يوصى بها بما لا يقل عن الثلث لأي من الجنسين - بالإضافة إلى العمل بكل قوة لربط الحوار مع الجماعات النسائية الخارجية والمؤتمرات الحزبية من أجل إثراء الحوار المتبادل.

٢/١٥ اجندة للسياسة الشاملة

يعتبر منبر الحوار مفيداً للأحزاب السياسية كساحة لمناقشة أدوار النساء والرجال في السياسة. وهذا الحوار قد يتركز على ثلاثة مستويات على الأقل وتشمل: دور المرأة والرجل داخل الأحزاب السياسية، ودور المرأة والرجل داخل المؤسسات السياسية، بما في ذلك البرلمان، ومجلس الوزراء أو الوزارات، ودور المرأة والرجل في المجتمع.

الشكل ١/١٥

المستويات التي يمكن فيها تحقيق المساواة في المشاركة بين الرجل والمرأة

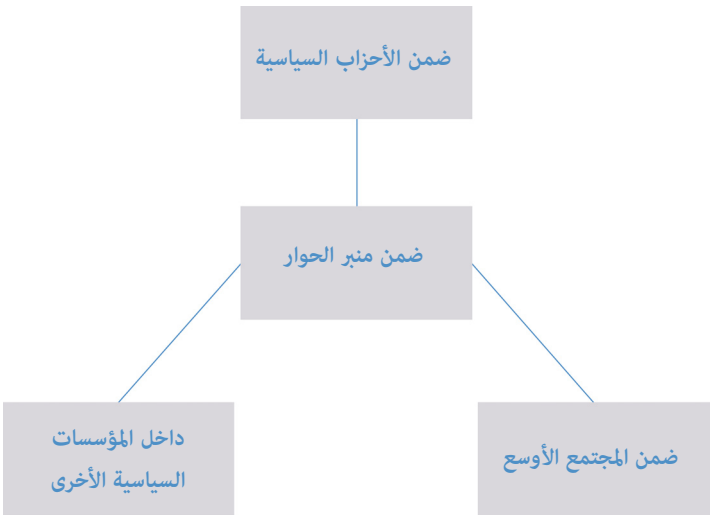

وانطلاقا من المستوى الأول، قد تعمد الأحزاب الى استخدام الحوار لمراجعة الهياكل واللوائح الداخلية للحزب فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، ووضع إجراءات مشتركة في الحزب وعلى المستوى الوطني لمعالجة الوضع. وهذه الإجراءات، قد تتخذ شكل مناقشة المعرفة النسبية بشأن القواعد واللوائح الداخلية للحزب (على سبيل المثال، مراجعة اللغة الحساسة بشأن النوع الاجتماعي)، والهياكل الحزبية (على سبيل المثال، القيادة المختلفة وأدوار صنع القرار، أو دور الفروع النسائية) ونظم الأحزاب السياسية (مثلاً، كيف تؤثر عمليات اختيار وتسمية المرشحين للانتخاب على التوازن في النوع الاجتماعي).

وقد لا تكون بعض الأطراف حريصة على مناقشة شؤونها الداخلية، والمشاكل مع الأطراف الأخرى. ومع ذلك، فإن تبادل الخبرات وسبل التغلب على العقبات قد تكون ذات فائدة كبيرة للأحزاب، وأيضا قد تولد ضغط الأقران والنظراء للوفاء بالتعهدات بشأن النوع الاجتماعي في الحوار. ويستطيع ميسر الحوار تسليط الضوء على هذه الجوانب الإيجابية.

كما يمكن تركيز الحوار الحزبي السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر، على أدوار النساء والرجال في المؤسسات السياسية، التي غالباً ما تعتمد بشكل كبير على الأطر القانونية

الوطنية (أي دساتير أو قوانين الأحزاب السياسية) التي تحكم اختيار أو تعيين هؤلاء ضمن هذه المؤسسات.

"في منابر الحوار الملاوية، يطلب من كل حزب أن تكون هناك إمرأة واحدة على الأقل من بين كل ثلاثة ممثلين في الحوار. ولكن لا تتقيد جميع الأحزاب بذلك المطلب. وبشكل غير رسمي، تشيع في ملاوي ثقافة ("اسحبها للأسفل!"). وغالباً ما ينظر إلى النساء في السياسة بمثابة حوافز لتعزيز المعنويات. وفي بعض الحالات، فإن من المتوقع مشاهدة بعض النساء السياسيات يرقصن خلال الاجتماعات الحزبية للترفيه عن السياسيين الذكور".
آن ماغانغا - Ann Maganga
مسؤولة برنامج، مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب، ملاوي

إن المناقشات الصريحة حول الخلافات بشأن الوظائف والمراكز بين الرجال والنساء - على سبيل المثال، كجزء من عملية وضع مشروع قانون الانتخابات الجديد - تعتبر ذات أهمية، ليس فقط من ناحية حقيقة أنها تعزز إشراك المرأة في عمليات الحوار، ولكنها أيضا بالنسبة لإدراج المرأة في المستقبل في نسيج النظام السياسي والقانوني المحلي نفسه. وبالمثل، فإن الحوار الحزبي السياسي يتطرق أيضاً إلى تناول دور الرجل والمرأة في المجتمع، على سبيل المثال، عند مناقشة السياسات العامة أو الاجتماعية والاقتصادية.

وتعتبر الاتفاقات بين الأحزاب إحدى الممارسات الأكثر انتشاراً وفعالية، التي تستطيع النساء استخدامها لتعزيز المناقشة والتوافق والموافقة على التدابير والإجراءات لصالح حقوقهن. وعلى سبيل المثال، فقد أدركت النساء في أميركا اللاتينية أن الجهود المعزولة غالبًا يمكن إذابتها بسهولة، وأن هناك قضايا أبعد من أيديولوجيات أو مصالح الحزب أو الجماعة - التي توحد بينهن وتتطلب منهن تطوير منابر مشتركة. كما أنهن يعمدن هناك لإستخدام، على الأقل، ثلاثة أنواع من الروابط لهذه الغاية وهي: الاتفاقات فيما بين النساء البرلمانيات، وفيما بين النساء الناشطات مع بعضهن البعض، وبين النساء الناشطات والمجتمع المدني- (لانوس وسامبل-Llanos and Sample - ٢٠٠٨).

المربع ١/١٥

تصنيف الأحزاب السياسية في كولومبيا من حيث المساواة بين النساء والرجال

في كولومبيا، تم إجراء حوار بين الأحزاب للتعامل مع قضايا المساواة بين الجنسين. وقد أسفر الحوار عن مناقشة بشأن قانون المحاصصة (الكوتا) وتسهيل إجراء ندوة تعريفية بشأن مؤشرات النوع الاجتماعي التي اعتمدتها جميع الأحزاب. وقد أتاحت تلك المؤشرات ترتيب تصنيف الأحزاب في مراتب معينة، ما مكنها من معرفة أي الأحزاب أكثر تقبلاً للمساواة بين الجنسين، كما عمل ذلك بالتالي على توليد الحالة المسماة بـ"ضغط الأقران" على أقرانهم الآخرين للاقتداء بهم. وقد جاء الترتيب أو التصنيف في ثلاثة أبعاد من حيث التعامل في مسائل الحساسية التنظيمية والانتخابية والبرامجية لدى الأحزاب. كما جاء إصدار الوثيقة نتيجة عملية تشاورية مع خبراء، وحصول التصديقات عليها من قبل الأحزاب والحركات السياسية. وقد اعتبرت مشاركة هذه الجهات الأخيرة في جميع مراحل العملية ذات أهمية حيوية لتعزيز تبني الملكية والمسؤولية نحو عملية الترتيب. وقد أصبح هذا التصنيف، فيما بعد، نفس الترتيب المتخذ كنهج للحوار البناء والعمل على الموضوع.

وقد يتأثر مركز المرأة والرجل في الأحزاب والمؤسسات السياسية والمجتمع بنفس القدر، جراء السياسات الإيجابية أو السلبية للأحزاب السياسية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما وردت في وسائل الإعلام أو في وعود غير رسمية لجمهور الناس. وعندما يحصل انفصال بين التعهدات والموافقات التي يقر بها الزعماء السياسيون على الورق والوثائق، وما يفعلونه على أرض الواقع، فإن العمل على إجراء حوار حزبي سياسي من شأنه المساعدة في رصد الالتزام بتنفيذ الالتزامات السابقة.

المربع ٢/١٥

فهم الإطار القانوني وجذور اسباب عدم المساواة

يمكن لميسري الحوار توفير فرص للأحزاب السياسية لتحسين مستوى فهمهم لأطر القوانين الدولية لحقوق الإنسان، وكيف يتم تنفيذ تلك الأحكام في بلدهم.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان The Universal Declaration of Human Rights - (١٩٤٨)، الذي يعترف في المادة ٢١ بحق جميع الرجال والنساء للاشتراك في النظام السياسي لبلدهم.

- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة- Convention on the Political Rights of Women (١٩٥٢)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية- International Covenant on Civil and Political Rights (١٩٦٦)، وكلاهما بشأن التأكيد على حق المشاركة في الحياة العامة والسياسية دون تمييز.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة-(1979) Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW)، ومنتدى عمل بيجين (كان من نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ للأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة)، وكلاهما يدعوان إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية لإنهاء عدم المساواة بين الرجال والنساء وتقاسم السلطة وصنع القرار على جميع المستويات.
- قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٢٥ (الصادر في عام٢٠٠٠)، والذي يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات، والآليات اللازمة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، و
- الأهداف الإنمائية للألفية- Millennium Development Goals، (٢٠٠٠)، وخاصة الهدف رقم ٣: بعنوان "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة": "Promote gender equality andempower women".

وحتى في أكثر البلدان المتقدمة، فإن المساواة بين الجنسين في السياسة هي مسألة بعيدة المنال، على الرغم من انضمام هذه الدول إلى المواثيق الدولية ذات الصلة. وفي حين أنه من الأهمية بمكان إبلاغ قيادات الأحزاب السياسية حول حقوق الإنسان الدولية والصكوك القانونية لمناهضة التمييز ضد المرأة، فإن على ميسري الحوار أن يكونوا على بينة بسبب جذور تلك الظاهرة، التي تذهب لمستويات أعمق من مجرد عدم وجود مثل تلك المعلومات أيضاً.

ومن شأن الفهم الأعمق للموروثات التاريخية من التهميش السياسي للمرأة في كل سياق، المساعدة أيضا في تخفيف التوقعات بأن المشكلة قد يمكن التغلب عليها بسهولة. ولمعرفة المعوقات والفرص المتاحة لتحديد إجراءات العمل وإستراتيجيات المساواة بين الجنسين، فإن من الضروري أن نفهم الوضع الحالي لتمثيل المرأة ومشاركتها في الأحزاب السياسية، فضلا عن العوامل التي تحدد درجة الأحزاب من الالتزام والاستجابة لمطالب محددة من النوع الاجتماعي.
(روزا، لانوس وغارزون دي لا روزا: Roza, Llanos and Garzón de la Roza-٢٠١١).

٣/١٥ تبني المساواة بين الجنسين ضمن الحوار

بالإضافة إلى وضع جدول أعمال حوار يتضمن مناقشات أوجه التفاوت في النوع الاجتماعي في الأطر الخارجية، ينبغي على الأحزاب الاتفاق منذ البداية على كيفية ضمان مشاركة المرأة في منتدى الحوار. وكما هو موضح في الفصل ١٤، يجري اختيار المشاركين في منتدى الحوار عادة من قبل حزبهم وقياداتهم، ويبدو أنهم يتمتعون بمراكز ذات نفوذ وسلطة في صنع القرار داخل الحزب. وبما أن النساء عادة ما يكنّ ممثلات تمثيلاً ناقصاً على مستوى القيادة الحزبية، فإن العديد من منابر حوار الأحزاب السياسية تضم رجال عادةً أكثر من النساء حول مائدة الحوار.

ويمكن تجنب هذه الحالة عن طريق التوصل إلى اتفاق بين الأحزاب بشأن سبل خلق مزيد من المشاركة، على قدم المساواة، من جانب الرجال والنساء في الحوار. ويمكن أن تشمل هذه الاتفاقية إستراتيجية الحوار لإدراج النساء والاتصال بهن للمشاركة، على سبيل المثال، من خلال دعوة ممثلين من أجنحة حزبية نسائية، أو من خلال خلق مجال للحوار المختلط. (انظر القسم ٤/١٥ لبعض الخيارات). وعند التوصل إلى توافق في الآراء، يمكن إضفاء الطابع الرسمي على ذلك الاتفاق وجعله جزءاً من مذكرة التفاهم لمنبر الحوار أو الدستور.

ومن المهم أيضا التمييز بين مشاركة المرأة والمشاركة الشاملة للمرأة. ففي بعض الحالات، قد يكون تمثيل النساء في الحوار عددياً، ولكن لا تتاح لهن ساحة شاملة وفرصة للمشاركة والمساهمة في هذا الحوار. ولذلك، ينبغي على ميسري الحوار ضمان أن تفضي قواعد وإجراءات الحوار (انظر الفصل ٩ بشأن قواعد اللعبة) إلى مشاركة المرأة بشكل كامل.

٤/١٥ المساحات المشتركة، والنوع الاجتماعي والمجموعات النسائية الخاصة

إن الأحزاب الراغبة في إشراك النساء السياسيات في الحوار بنشاط أكبر، سوف تنظر أولا في تفاصيل السياق الذي يجدون أنفسهم فيه، والتشاور مع النساء السياسيات الرئيسيات أو المتحدثات الرسميات داخل أحزابهم للتفكير من خلال خيارات مختلفة. وثمة ثلاثة مناهج تم استخدامها من قبل الأحزاب في ميدان الممارسة العملية، وهي مبينة أدناه.

خلق مجال مختلط للحوار

يمكن للأحزاب الاتفاق على مجال حوار مختلط، حيث يستطيع كل من الممثلين الذكور والإناث حضور الحوار. واعتماداً على عدد ممثلي الأحزاب الحضور في المنبر، فإن المنتدى قد يلزم نفسه بنسب معينة، على سبيل المثال، إذا كان كل حزب يقوم بإرسال ثلاثة ممثلين في الحوار، فإنه قد يتعهد بإرسال واحد على الأقل من جنس مختلف.[٢٤]

وتشتمل الصيغ الأخرى على العمل دوماً لدعوة ممثل من الجنس الآخر، ولكن من نفس المرتبة الحزبية (بمعنى أن القادة الحزبيين الذكور سوف يؤمون الحوار مع نظيراتهم من الإناث في داخل الحزب، والعكس بالعكس)، أو بالعمل دوماً على إشراك ممثل من الجناح النسائي للحزب. وميزة هذا النوع من الترتيب، هي أن النساء والرجال يتواجدون على مائدة حوار واحدة والحصول على فرص متساوية للتأثير على سير مناقشات الحوار.

وثمة خطر محتمل، ويتمثل في أن بعض الأحزاب قد توافق على صيغة معينة؛ لكنها لا تتصرف وفقاً لروح الاتفاق، مثل، تعيين نساء ليس لديهن أي نفوذ حقيقي داخل الحزب. وإذا حصل هذا، فإن ميسر الحوار يمكنه الشروع في مناقشات ثنائية مع الحزب المعني ليرى كيف يمكن تغيير ذلك الوضع إلى الأفضل. ويترتب على دور الميسر، التأكد من أن جميع المعينين من قبل الأحزاب للمشاركة في الحوار يمثلون الحزب بحق، ويتمتعون بتفويض فاعل، ويمكنهم تقديم مساهمة ذات مغزى في المشاركة. وهذا ينطبق بالتساوي على الرجال والنساء على حد سواء.

"في مالي، كان جميع الأمناء العامون للأحزاب من الرجال. ونتيجة لذلك، عمدت الخطة الإستراتيجية في مركز مالي للديمقراطية متعددة الحزبية (*CMDID*) إلى وضع اهتمام محدد للمشاركة على قدم المساواة، ومسألة مشاركة المرأة: لقد وافق كل حزب على إيفاد اثنين من القادة، أحدهما رجل، والآخر امرأة، للمشاركة في الحوار بين الأحزاب. كما يساعد مركز مالي للديمقراطية متعددة الحزبية *(CMDID)* مكاتب الحزب الوطني ليصبح أكثر حساسية لقضايا المرأة وتعزيز بناء القدرات للمرأة من خلال التدريب على القيادة."

سومانو موموني-Soumano Moumouni
المدير التنفيذي لمركز الديمقراطية متعددة الحزبية (CMDID)، مالي

إنشاء مجموعة مرجعية للنوع الاجتماعي

والخيار الثاني هو إنشاء مجموعة مرجعية للنوع الاجتماعي بصفة خاصة، بحيث تكون مؤلفة من نساء ورجال، جنباً إلى جنب مع منتدى حوار الأحزاب السياسية العادية. ويمكن تأسيس هذه المجموعة كجزء من تركيبة الحوار أو بشكل مستقل أكثر لجلب السياسيين معاً، وتحديد الأهداف المشتركة، وتعريف أنفسهم بشأن القوانين واللوائح الداخلية للحزب وتقديم اقتراحات لتحسين المساواة داخل الأحزاب.

ويمكن للمجموعة المرجعية للنوع الاجتماعي حصر المهام المحددة لها من خلال تقديم مفاهيم النوع الاجتماعي على جدول أعمال الحوار الحزبي السياسي والإجابة على الأسئلة التي تسفر عن الحوار. ومن شأن وجود مجموعة مرجعية للنوع الاجتماعي أيضا، أن تجعل من الأسهل عليها الارتباط مع غيرها من منظمات المجتمع المدني في المجتمع الأوسع، التي تدعم جدول الأنشطة النسائية في البلاد.

مجموعات "نساء فقط" وكتل برلمانية

قد يكون من المفيد تشكيل مجموعة متعددة الأحزاب من "النساء فقط"، خاصة في السياقات التي تشعر النساء السياسيات أنها غير مريحة لمناقشة اهتماماتهن في حضور الرجال، على سبيل المثال، بسبب الحساسيات الثقافية، أو لأنهن يردن تجنب اتهامات تقويض الانضباط الحزبي - في بعض الأحيان قد يوجه جدول أعمال المرأة ضد خط سياسي حزبي معين، مثلاً، عند مناقشة نظم انتخابية جديدة.

ويمكن لمجموعات الحوار النسائية هذه أن تصبح بمثابة حاضنات للمزيد من الحوارات السائدة. وفي بعض الأحيان قد تجد النساء أنفسهن في اتفاق مع نساء من أحزاب سياسية أخرى بشأن الموضوعات التي تخص المرأة، ما يعمل على توفير فرصة طبيعية للحوار. وفي سياقات أخرى، فإن قادة الحزب قد يرون قضايا المرأة بأنها أقل جاذبية للشروع في حوار بشأنها، وبالتالي يميلون بسهولة أكثر لدعم مبادرة الحوار متعدد الأحزاب.

ويتعين على ميسر الحوار أن يكون على بينة من هذه الفرص المتاحة والاستفادة منها حيثما وجدت. ومع ذلك، فإن الخطر في إنشاء فريق خاص بالمرأة يتمثل في أن دور المرأة السياسية قد يبقى مرتبطاً (أو حتى مقتصراً ومحصوراً) بشأن "قضايا المرأة". كما أن مجرد وجود مجموعة نسائية، قد يمكن استخدامها كذريعة لعدم الاهتمام بقضايا المرأة في الحوار الرئيس الجاري.

وحيث أنه لا يجوز أبدا أن تستخدم هذه المجموعة لتهميش النساء من منتدى الحوار المنتظم، فإن منبر حوار "للنساء فقط" لا ينبغي أبداً أن يكون الأسلوب الوحيد المستخدم عند السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي عدد من البلدان، فإن أنواعاً مختلفة من المجموعات النسائية قائمة بصورة موازية لبعضها البعض، ويمكن لكل مجموعة أن تخدم غرضاً مختلفاً. وعلى سبيل المثال، في الإكوادور، فإن النساء من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني يمكنهن تكوين شبكة حوار وتواصل رسمية، وتركز شبكة المرأة السياسية في الإكوادور على دعم المرأة في المناصب القيادية، في حين تهدف مجموعة أخرى من النسوة المتعددة الأحزاب غير الرسمية إلى تعزيز مناصب ورؤى النساء السياسيات داخل الأحزاب الخاصة بهن.

كما يتم إنشاء التجمعات النسائية في البرلمان أيضا، حول فكرة مفادها أن النساء من مختلف الأحزاب لديهن اهتمامات خاصة مشتركة. وفي البلدان التي توجد فيها مثل هذه المؤتمرات الحزبية، فإنها قد تعتبر بمثابة آلية حوار مؤسسي.

وتواجه المؤتمرات النسائية الحزبية التي تركز على الدفاع عن حقوق المرأة في بعض الأحيان انتقادات حادة من داخل أحزابهن، بسبب وضعهن مصالح المرأة قبل الأجندة الحزبية لدى كل منهن. وفي بلدان أخرى، فإنه ليس هناك أية مساحة للمؤتمرات أو التكتلات الحزبية النسائية، مثل حالة بوليفيا، فإن الاجتماعات العامة بين النساء من السكان الأصليين وغير الأصليين، في مرحلة ما، قد كانت حساسة للغاية نتيجة للضغوط القوية لتحديد أولوية الأجندة للسكان الأصليين (مقارنة مع أجندة المرأة).

وكمنهج بديل، يمكن الاستغناء فيه عن الحاجة إلى إنشاء منبر رسمي للحوار، حيث يمكن تسهيل إقامة لقاءات غير رسمية من وراء الستار. كما أن الحوار النسائي متعدد الاحزاب، قد يساعد في إعداد الأرضية لتكتلات ومؤتمرات برلمانية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن المجموعات النسائية والمؤتمرات الحزبية مصممة للمساهمة في تحقيق الهدف الأسمى من المشاركة على قدم المساواة بين الرجل والمرأة في السياسة. وقد يرغب الميسر التأكد من ضمان تنسيق الجهود بين المجموعات المختلفة بصورة جيدة.

"إن خلق التحالفات في أوساط المرأة أمر بالغ الأهمية، سواء كنسوة صديقات أم كزميلات سياسيات".
سيسيليا فيلاسكيس- Cecilia Velasques
سياسية، حركة الوحدة المتعددة القوميات باشاكوتك، الإكوادور

٥/١٥ مراعاة الفروق بين الجنسين خلال الحوار

تواجه العديد من النساء عقبات معينة عند دخوله معترك السياسة، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق التوازن بين انفصام أسلوب الحياة بين العام/الخاص بطريقة مختلفة عن الرجال. ويجب أن تؤخذ هذه الأنواع من الاختلافات بعين الاعتبار عند مناقشة طريقة عمل الحوار. وبصورة مماثلة في البرلمان، فإن إحدى العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة تتمثل في الحاجة إلى العمل لساعات طويلة أو حضور الاجتماعات في أوقات متأخرة من الليل، والتي يتعين على العديد من النساء توفير التوازن مقابل الحاجة لرعاية أسرهن.

وبالنسبة لميسري الحوار، فإن هذا يعني ضرورة الوصول من البداية إلى عينة النسوة المنتدبات للمشاركة في الحوار، والسعي لتحديد المحاذير المشتركة لديهن، والتي يتعين أخذها بعين الاعتبار أثناء فترات الحوار. وفي نفس الوقت، فإنه عند مناقشة المشاركة السياسية للمرأة والرجل، من المهم الانتباه إلى أن أياً من المجموعتين غير متجانسة. وتمتلك النساء السياسيات العديد من الهويات في الحياة، كما هو الحال مع الرجال (مثل، الفارق في الجنس، الانتماء إلى جماعة من السكان الأصليين، أو لفئة عرقية أو دينية معينة، فقيرات أم من النخب الاقتصادية)، والقدرة على التوفيق والتوازن في وجه تراكم المسؤوليات المختلفة، واحتمال مواجهة أنواع مختلفة من التحيز والتمييز أثناء القيام بذلك.

وأما بالنسبة لعملية الحوار، فإن هذا يعني، من الناحية المثالية، أن آراء مجموعة واسعة من النساء والرجال يتعين النظر فيها. ويمكن للميسر أيضا مساعدة الأحزاب في تطوير قدراتها على تحليل القضايا من منظور النوع الاجتماعي (على سبيل المثال، من خلال تقديم التدريب على كيفية تشكل أدوار الجنسين، والطرق التي يشارك فيها الرجال والنساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والانخراط في عالم السياسة).

النتائج

- إن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في السياسة، وخصوصاً على مستوى القيادة، وبالتالي، فإنه غالباً ما يتم تجاهلها كمشاركة في الحوار.
- من خلال حوار الأحزاب السياسية، فإن الأحزاب تتاح لها الفرصة لمناقشة السياسات والإجراءات والممارسات التي تساعد على الحد من التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين.
- تستطيع منابر ومنتديات الحوار أيضا توليد "ضغوط الأقران" اللازمة لدعم تنفيذ، ورصد تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين.
- قد يتقاسم النساء والرجال محاذير واهتمامات متماثلة، ولكنهم ليسوا مجموعات متجانسة: قد ترغب الأحزاب في تعزيز قدرات الطرفين على إجراء التحليل المتعلق بالنوع الاجتماعي.

التوصيات

- تحتاج الأحزاب إلى الاتفاق منذ البداية على كيفية ضمان مشاركة المرأة في منتديات الحوار الخاصة بالأحزاب.
- يستطيع الميسرون تقديم خيارات، مثل، خلق مساحة للحوارات المختلطة، إنشاء مجموعة مرجعية من كلا الجنسين، أو مجموعات نسائية.
- لا يجوز أبداً أن ينظر إلى هذه الحوارات باعتبارها وسيلة لتهميش المرأة، وتحتاج حوارات المرأة إلى التنسيق مع المجموعات النسائية الأخرى والكتل البرلمانية.

الفصل ١٦: تمثيل الأقـليات والتنـوع

إن احترام وإظهار حقوق وأدوار الأقليات في عمليات صنع القرار بالأغلبية، هو جزء مهم من أي نظام ديمقراطي. وتتناول السياسة في المجتمع الديمقراطي، بطبيعتها، أكثر من مجرد حقوق الأغلبية البسيطة أو المطلقة. ويقاس مدى نضج العديد من الديمقراطيات، من خلال تقييم قدرتها واستعدادها لإشراك واستيعاب الأقليات فيها.

وتعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسات حيوية وحاسمة في تشكيل هذا النوع من النظم الديمقراطية، وتتحمل المسؤولية لتمثيل، وإلى حد ما، عكس أوضاع الجماهير. وفي حالة الغياب الملحوظ أو الحقيقي للسلطة السياسية، وحصول الإقصاء والاغتراب السياسي لجماعات معينة، فإن ذلك قد يؤدي إلى اضطرابات في البلاد. كما قد يتسبب استبعاد الأقليات من العمليات السياسية في اندلاع الاضطرابات المدنية والنزاعات.

ويتفوق الحوار على الجدل السياسي العادي، من حيث أن لديه ميزة القدرة على استيعاب الأقليات بكل سهولة في عملية صنع القرار السياسي. ومع ذلك، فإن إدراج التنوع كجزء من الحوار قد يؤدي أيضا إلى معضلات جديدة. ونظراً لكثرة التداخل في الهويات والطرق التي يمكن بها تحديد الهويات وتعريفها، فإن على ميسر الحوار العمل لتحقيق التوازن بين مختلف الهويات والحد من أعدادها، حتى يغدو الحوار ناجحاً وفعالاً.

وعلاوة على ذلك، فإن الأحزاب السياسية تعتبر فريدة من نوعها عندما يتعلق الأمر بالتنوع، لأنها تستطيع أن تمثل بصورة مشروعة هوية معينة على حساب هويات الآخرين، وخاصة عندما يمثل الحزب مجموعة أو أقلية مهمشة أو أقل حظوة من غيرها. ولذلك، فكيف يمكن لميسر الحوار مواكبة الأحزاب في تنويع حواره بما فيه الكفاية، أو يتسم بمراعاة قضايا التنوع على أقل تقدير؟

١/١٦ خلق فهم مشترك للتعريفات

قبل معالجة هذه المسألة، فإن من المفيد التوصل إلى فهم مشترك بشأن المبادئ الأساسية. كما يتعين على ميسري الحوار والأحزاب أن يسألوا أنفسهم ما الذي يعنونه عندما يتحدثون عن عملية التنوع في سياق سياسي، خاصة وأن المصطلحات المختلفة تحمل معان مختلفة، اعتماداً على السياق الذي ترد فيه.

ويمكن تعريف التنوع، باعتبار أنه يشير إلى متغيرات مميزة بما في ذلك (ولكن لا تقتصر على) الدين أو العرق أو الجنس أو اللغة أو التوجه الجنسي، الوظيفة ، والعمر، والطبقة الاجتماعية، والموقع الجغرافي. كما أن كلمة "أقلية" قد تستخدم لتسليط الضوء على العمليات الإقصائية، وبالتالي فإنها لا تشير فقط إلى أرقام وأعداد، بل إنها أيضا تفيد في التركيز على قضايا السلطة والنفوذ. ومن المهم أن نتذكر أن الفئات المهمشة تشمل أحيانا الأغلبية العددية، ويعتبر الفصل العنصري في جنوب أفريقيا مثالاً على ذلك.

وكثيرا ما يستخدم مصطلح "تمثيل الأقليات"، للإشارة إلى ضم الجماعات والأفراد المستبعدين سابقاً في عمليات حزبية سياسية وإجراءات صنع القرار. ويمكن تعريف الأقليات على أساس الدين أو العرق والطبقة واللغة والوظيفة والعمر والنوع الاجتماعي وهوية الجنسية، وحرية التعبير بين الجنسين أو الميول الجنسية والطائفية.

ولا يجوز فهم عبارة النوع الاجتماعي بمجرد معنى كمرادف للاختلافات والفوارق بين المرأة والرجل، بل بوصفها كمصطلح يشمل كيفية بناء مفاهيم الأنوثة والذكورة، وكيفية ارتباط ذلك بدوره مع توزيع السلطة والموارد. وعليه، فإن عبارة النوع الاجتماعي بهذه الطريقة ترتبط بالعمليات الاجتماعية التي تتقاطع مع هويات أخرى أو علامات ديموغرافية، مثل الطبقة الاجتماعية والعمر والدين.

وتشير عبارة الهوية عموما، إلى الطابع العام أو شخصية الفرد أو المجموعة. وقد تتخذ هذه أشكالاً مختلفة (على سبيل المثال، الأشكال السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والشخصية). وقد يكون لدى شخص واحد أو مجموعة واحدة هويات متعددة. وترتبط أنواع الأحزاب السياسية المختلفة بهويات الجماعات السياسية، ويمثل كل نوع منها أيديولوجيات سياسية خاصة وفريدة من نوعها، وقضايا سياسية، ونظم عقائدية، ومصالح جماعية ونظم ومعايير وقيم متميزة عن غيرها.

وتكمن الأيديولوجيات السياسية في صميم جداول الأعمال والإجراءات الحزبية السياسية، ومعظم السياسيين يُعرّفون أنفسهم وفقاً لأيديولوجية سياسية ما (مثل، ليبرالية، أو محافظة أو اشتراكية). ونتيجة لذلك، فإن الفكر السياسي

يؤثر بشكل كبير على المواقف والآراء التي يعرب عنها حزب ما في عملية الحوار.

المربع ١/١٦

ما معنى "التفاعل بين الفئات"؟

على الرغم من أن الأقليات كمجموعة قد تعاني من الإقصاء، فإن المجموعات ليست كيانات متجانسة. ولذلك، فإن من المهم احتساب "الأقليات داخل الأقلية" على هيئة طبقات متعددة من الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية لها. كما أنها تتقاطع مع، وتؤثر على أعضاء مختلفين في مجموعة مختلفة، اعتماداً على السياق وخصائصه (مثل النوع الاجتماعي أو السن أو الميول الجنسية). وبذلك، فإن الاستبعاد بهذه الطريقة هو مفهوم متغير، وتشكل بفعل التقاء العديد من الهياكل ذات الجوانب المختلفة، وبعضها أقوى في بعض البيئات، والبعض الآخر يقوي الآخرين. واحدى طرق التفكير في هذا المصطلح، هو وجود أشخاص لديهم هويات متعددة، غالباً ما يؤدي إلى طبقات من الاستبعاد. فعلى سبيل المثال، فإن امرأة معاقة من أقلية عرقية أو دينية ما، قد تواجه وصمات ومعايرة متعددة الأشكال تحمل معاني الرفض أو التمييز في عدد من المستويات.

٢/١٦ تمثيل الأقليات في السياسة

بصفتهم ممثلين رئيسيين للشعب في عمليات صنع القرار السياسي، يتعين على الأحزاب (مجتمعة) أن تعكس مصالح جميع المواطنين. ولا ينطبق هذا عند الحديث عن صنع القرار فحسب، بل أيضاً عند التحدث بصورة رمزية عن الفئات المهمشة سياسياً، لأن ذلك يعزز شعورهم بالإدراج في المجتمع.

ويتم تنظيم تمثيل الأقليات في المجال السياسي بشكل مختلف حسب اختلاف البلدان، وبالتالي فإنه يأخذ أشكالا مختلفة. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء أقلية لحزب سياسي خاص بها (مثل حزب آنج لادلاد (Ang Ladlad) في الفلبين، الذي يمثل مثليات ومثليين جنسياً، وثنائيي الجنس، والمتحولين جنسياً من الفلبينيين)، أو التعبير عن نفسه من خلال أحزاب سياسية مختلفة (مثل الداليت (Dalits) أو المنبوذين في نيبال) أو يقرر عدم التنظم سياسياً. ويعتبر سبب الخيار الأخير هو ان الأقلية المعنية ليس لديها الإرادة أو القدرة على تنظيم نفسها من خلال المنظمات السياسية. وفي حالات أخرى، فإن اللوائح التنظيمية في بلد ما قد تمنع الأحزاب من استبعاد المجموعات. وهذا هو الحال في بوروندي، حيث لا يسمح فيها للأحزاب السياسية بربط نفسها مع مجموعة عرقية واحدة. وفي بعض البلدان الأخرى، فإنه لا يسمح بحمل هوية رسمية على أساس الخطوط العرقية (مثل رواندا، أو أنه من الصعب تأسيس أحزاب على أساس الدين (على سبيل المثال، في تنزانيا).

وهذا يدل دلالة واضحة وقاطعة على واقع ، كما هو الحال مع المجموعات النسائية، مفاده إن مجموعات الأقليات ليست كيانات متجانسة، ولاتفكر كما لايتصرف أعضاؤها بنفس الطريقة. وهذا يزيد من تعقيد عملية تمثيل التنوع المتأصل في مجموعة وطنية.

"إن التنوع والتعددية، هي عبارة عن مجموعة من المبادئ المكتوبة وغير المكتوبة. وتشير الأخيرة منها إلى مستوى من احترام جميع الآراء في مجموعة، وهي حالة يكون فيها من غير المقبول منع أي مجموعة مصممة على إجراء حوار ما."
إرنستو أرانيبار-Ernesto Araníbar
منسق برنامج، ساحة الديمقراطية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، الإكوادور.

٣/١٦ إنشاء منبر متنوع للحوار

في حين أنه ليس من اختصاص الميسرين حل مسألة التمثيل أو الإنابة في المجتمع، الا ان بإمكانهم نصح الأحزاب بشأن كيفية إعداد منابر حوار متنوعة بقدر المستطاع، وتبصيرهم بأفضل السبل لتمكين الحوار من توليد مخرجات الإصلاح ذات الصلة. كما يمكن للمرء أن يميز بين عبارة "الحوار حول التنوع"، و"الحوار في التنوع" و"الحوار مع احترام التنوع". وجميع الأنواع الثلاثة من الحوار هي على نفس القدر من الأهمية، ولكن كل نوع منها يتطلب إجراءات مختلفة من ميسر الحوار.

وتعمل الأقسام الثلاثة التالية على إيجاز المناهج الثلاثة لأنواع الحوار المختلفة.

الحوار حول التنوع

في كثير من الديمقراطيات الناشئة، تعد قضايا التنوع هي في صميم الصراع السياسي: حيث أن وجود الأحزاب السياسية التي تمثل (أو في بعض البلدان تستبعد تمثيل) عرقيات معينة، أو جماعات السكان الأصليين، أو الأقاليم، أو اللغات، أو الأديان أو من ذوي توجهات معينة أو أصحاب ميول جنسية، من شأنها أن تؤدي في بعض الحالات إلى نشوء استقطابات خطيرة ونشوب مواجهات عنيفة في المجتمع.

ومن شأن الحوار حول قضايا التنوع كالوضع الثانوي لأقليات معينة أو حتى لأغلبية في المجتمع (مثل قبائل الهوتو في رواندا، أو الشيعة في ظل نظام صدام حسين في العراق)، المساعدة في تخفيف حدة التوتر، والتمكين من وضع حلول سلمية للمشاكل العالقة أو لمشاعر الظلم والاضطهاد.

وفي حالة النظر إلى قضية التنوع بإعتبارها مشكلة في المجتمع، فإن الأحزاب قد ترغب في وضع تلك القضية على جدول أعمال الحوار، أو حتى إعداد مجموعات رسمية أو غير رسمية بفكرة محددة لمناقشة تلك القضية، وتبادل وجهات النظر، ووضع مقترحات لمعالجة تلك المشكلة. وقد تكون هذه القضايا، إما واضحة من بداية الحوار، أو اكتسبت أهمية مفاجئة في وقت لاحق من تلك العملية، مما يبرز أهمية التحليل السياسي المستمر.

وفي أي مجتمع قائم، قد تنبع المشاكل أحيانا من التضليل أو عدم الاعتراف بوجهات النظر الأساسية للأقليات. وبالتالي، فإن ضمان تعلم الأحزاب السياسية وتصرفها على أساس المعلومات الصحيحة - على الأقل ضمن ترتيبات الحوار - تعتبر واجب بالغ الأهمية لميسري الحوار.

ومن شأن الوصول إلى المعلومة ان تساعد الممثلين المشاركين في حوار حزبي سياسي على تحقيق فهم أكثر تجانساً وتقديراً عاماً لقضايا التنوع في المجتمع. كما يستطيع الميسرون أيضا تقديم المساعدة، من خلال إجراء تحليل مشترك أو دعوة لتقديم العروض والطروحات من الخبراء لشرح خلفية معينة، مثل تمثيل الأقليات وقضايا التمييز.

وفي حالة الحصول على نفس الحقائق والمعلومات، فإنه عادة ما يسهل على الأحزاب إجراء مناقشة ومحاولة لإيجاد أرضية مشتركة في الحوار. وثمة حاجة أخرى أيضا لهذا الفهم من أجل تمكين الحوار من إنتاج الإصلاحات السياسية التي تعكس التنوع، كما هو المثال عند مناقشة الأحكام الدستورية.

وفي البيئات التي اتسمت بالعنف العرقي أو الطائفي حديثًا، فإن مناقشة قضايا التنوع في بعض الأحيان لا تعتبر الطريق الأمثل التي تفضي إلى بناء الثقة في بداية الحوار. وفي تلك الحالات، من الممكن مناقشة مواضيع أقل حساسية (بإجراء ذلك من خلال مجموعة مكونة من مشاركين متنوعين عرقياً ودينياً)، من شأنها بناء مستوى من الثقة بشكل يسمح في وقت لاحق لطرح هذه القضايا على مائدة الحوار بطريقة سلمية.

الحوار في التنوع

في حالة الرغبة في مواجهة معضلة (مجموعة الأشخاص المحتكرين للسلطة والمال والنفوذ) ممن يشار إليهم أحيانا بعبارة "الرجل الشاحب الثري" أو بعبارة "نفس شلة النخبة القديمة"، قد يسعى ميسري الحوار للتشاور مع قيادة الحزب حول سبل مسألة تنويع المشاركين في الحوار. ومع أن طبيعة ونوعية أولئك المشاركين قد تعتمد على السياق والغرض من الحوار، فهو ينطوي عادة على النظر إلى ما هو أبعد من قيادة الحزب أو صانعي القرار الرئيسيين داخل الحزب نفسه. وقد يرغب منظمو منتدى حوار حزبي سياسي أيضا، في دعوة مشاركين من الأقليات التي ليس لديها تمثيل سياسي في الدولة.

وفي الواقع، فإن ميسر الحوار قد يواجه خياراً بين التنوع السياسي في مجموع أجزائه المنفصلة (أي عبر الأحزاب) والتنوع في داخل الأحزاب الفردية. وفي الحالة الأولى، فإن الميسرين يحتاجون إلى أن يكونوا على بينة من أنواع الأحزاب المشاركة في الحوار، بمعنى أنها قد تعكس اختلافات كبيرة وتأتي من خلفيات متباينة تماماً، وتمثل فئات مختلفة في المجتمع. وأما إذا كان الهدف هو أن تعكس جميع الأحزاب الفردية مسألة التنوع، فإن من بين الاقتراحات العملية لمواجهة نقص التمثيل، تشمل اقتراح أن يعمل كل حزب من الأحزاب على إرسال ثلاثة أو أربعة ممثلين (على أن يكون شخص واحد منهم إمرأة أو عضواً من جماعة عرقية أو دينية أو أقلية ذات ميول جنسية معينة).

وينبغي أن تكون التركيبة الدقيقة لهويات الموفدين للمشاركة في الحوار، بمثابة تعبير صادق عن قضايا التنوع الرئيس التي تواجه التهديد والخطر في المجتمع. وهناك احتمال مواجهة تحدي، يتمثل في كيفية العثور على مجموعة متنوعة من الممثلين ممن هم أيضا من رتب متماثلة من داخل الأحزاب، حتى لا تتولد هناك تفويضات وصلاحيات متباينة بين المشاركين بشأن ما يُسمح لهم بالتحدث فيه. وفيما يتعلق بحالة هوية النوع الاجتماعي، فإن مهمة ميسر الحوار جعل جميع الأحزاب أن تعكس التنوع بين الجنسين مع غيرها من القضايا المتعلقة بالتنوع،

بقدر ما يستطيع الميسر أن يسمح للأحزاب المشاركة في منتدى الحوار أن تكون ممثلة بهوية واحدة فقط.

الحوار مع احترام التنوع

قد يكون المشاركين في حوار الأحزاب السياسية ممثلين عن أقلية واحدة (أو حتى عن الأغلبية)، طالما أن ميسر الحوار متأكد من أن قضايا التنوع مرعية ومحترمة من قبل جميع المشاركين (على سبيل المثال، عن طريق ضمان أن أحد المشاركين لن ينفي هوية شخص مشارك آخر)، وأن الحوار بصورة عامة يعكس تعدد الهويات في المجتمع بقدر ما هو واقعي ومعقول.

وبشكل عام، فإن التنوع يعمل على إثراء الحوار السياسي من خلال رفع قيمه الديمقراطية وزيادة تعميق وتوسعة نطاق الحوار نفسه. وفي الوقت ذاته، فإنه لا يجوز أن يبنى تأكيد الهوية على أساس نفي هوية شخص أو طرف آخر. وهذا يعني أن الميسر يجب أن يحاول التأكد من أن المشاركين في اجتماع الحوار يحترمون التنوع لدى بعضهم البعض.

وهناك طريقة أخرى لزيادة الاحترام المتبادل بين المشاركين، وتنطوي هذه على ترتيب المشاركين في مجموعات لقضاء بعض الأوقات في محاولة فهم تجارب الزملاء المشاركين فيها، على سبيل المثال، من خلال "التعلم التجريبي". كما يمكن استخدام العديد من تقنيات الحوار الأخرى بهدف توليد طريقة وأسلوب "فهم الآخر"، والمساعدة في التغلب على الميول العاطفية القوية المسبقة التكوين بين أفراد أو مجموعات من الناس (للحصول على أمثلة لتلك التقنيات والأساليب، انظر إصدار المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات للعام ٢٠٠٧: ص ٢١٥).

وبالنسبة لميسر الحوار، من المهم له فهم مختلف التحديات التي تواجهها الأقليات المتعددة، ومدى وكيفية تأثير تلك التحديات على سير الحوار. وفي بعض الحالات، فإن الأقليات قد تكون تعاني من الاضطهاد أو التمييز ضدها لسنوات. كما أنها قد لا تكون على نفس المستوى من التعليم أو التدريب المهني مثل مجموعة الأغلبية في البلاد، مما قد يتطلب استكمال الحوار بشيء من بناء القدرات أو التدريب لأفراد تلك الأقليات.

وبالمثل، فإن قضايا اللغة في بلد متعدد اللغات أيضا قد تكون من الأهمية بمكان، خاصة إذا كان اعتراف أي بلد للغة الأغلبية كلغة إلزامية للأغراض والتعاملات الرسمية، مما قد يجعل عملية الحوار الشامل مع جماعات الأقليات صعبة. وهذه الأنواع من الصعوبات، قد يمكن حلها عن طريق توظيف مترجمين لجلسات الحوار.

وأخيرا، من المهم لميسر الحوار، أن يدرك أن طرق التعبير عن القضايا أو المشاكل غالباً ما تختلف وتتفاوت بين مختلف المجموعات العرقية (مثل نساء الشعوب الأصلية، والرجال، والنخب الاجتماعية، أو الشعوب على مستوى القواعد الشعبية). وعلى سبيل المثال، فإن من المعتاد والمقبول لدى بعض الجماعات عند الحديث، أن تدخل مباشرة إلى لب الموضوع أو جوهر القضية، بينما يلجأ آخرون إلى اعتماد تطبيق طريقة مغايرة غير مباشرة بصورة زائدة، من أجل بناء حجتهم والتعبير عنها. ومن المهم ادراك هذا الأمر ، خاصة خلال الحوار بين مشاركين موفدين من أحزاب ذات خلفيات متنوعة ومتفاوتة.

النتائج

- تتحمل الأحزاب السياسية مسؤولية تمثيل، وإلى حد ما، ان تعكس التنوع في صفوف الجماهير.
- في الممارسة العملية، تميل الأحزاب السياسية إلى اعتماد استخدام طرق مختلفة للتعامل مع مسألة تمثيل الأقليات، وغالباً ما تواجه الأحزاب تحدياً داخلياً كبيراً للوفاء بمطلب التنوع.

التوصيات

- يتعين على الميسرين العمل على تحقيق توازن بين إشراك مختلف الجماعات، بما في ذلك (الأقليات)، مقابل عدد معقول من الهويات بهدف ضمان نجاح وفعالية الحوار.
- يتعين على الأحزاب في الحوار خلق فهم مشترك حول ما يعنيه مفهوم التنوع بالنسبة لهم.
- على الرغم من أن الميسرين يمكنهم اتخاذ إجراءات لدعم الأحزاب في إعداد "حوار بشأن التنوع" أو "حوار في التنوع"، الا انه ينبغي استكمال كلا هذين النهجين بالتعريف بأسلوب الاحترام الشامل والكامل للتنوع.

الفصل ١٧: التعامل مع منظمات المجتمع المدني ووسائـل الإعـلام

وقد ينتهي المطاف بالأحزاب السياسية "بالعمل في فقاعة" إذا لم تعمل الأحزاب على إشراك منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الرئيسة ووسائل الإعلام القائمة في مجتمعهم. وهذا ينطبق على جميع مجالات السياسة، بما في ذلك حالات مشاركة الأحزاب السياسية في عمليات الحوار بين الأحزاب. وفي أي حوار حزبي سياسي، من الضروري النظر في سبل إشراك منظمات المجتمع المدني - بما في ذلك الشبكات المؤثرة بقوة في كثير من الأحيان، والجمعيات التطوعية التي يعمل من خلالها المواطنون على إدارة وتدبير شؤونهم الخاصة، والتأثير في السياسة العامة - علاوة على قنوات الاتصال المستقلة والتعددية. (المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠٠٨أ).

وقد تستفيد الأحزاب السياسية من الحوار أو من عملية بنـاء التوافق في الآراء مع بعضها البعض في نواح كثيرة. ومع ذلـك، فإذا فشلوا في تفسير سبب اجتماعهم، أو ما يناقشونه آنـذاك، أو ما أمكنهم التوافق عليه، والوصول إلى إجـماع حـولـه في الآراء، فإن المؤسسات الإعلامية ومنظمات المـجـتـمـع المـدني (مثل حقوق الإنسان، دور العبادة وهيئات وتنظيمات مراقبة الانتخابات)، قد توجه لهم سهام الاتهام والنقد بأنهم يعملون بمعزل عن المجتمع.

ومثل هذا التصور أو المفهوم، قد يؤدي إلى إعطاء صورة سلبية عن الأحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية، وزيادة وصم سمعة الأحزاب وتدنيها في نظر الجمهور. كما قد يؤدي ذلك إلى تعزيز وترسيخ فكرة أن الأحزاب السياسية تشكل نخبة تفضل عقد "الصفقات السرية" من وراء الأبواب الموصدة، بدلاً من التفاعل مع الناس الذين يمثلونهم.

وكلما جرى إدراج كيانات جديدة مثل منظمات المجتمع المدني، فإن الحوار بين الأحزاب يصبح تلقائياً، أقل حكراً على الأحزاب السياسية، ما قد يتسبب بالتالي، بخطر تراجع الالتزام نحو الحوار من جانب الأحزاب المشاركة. وفي نفس الوقت، تستطيع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المساعدة في توسيع نطاق الحوار والوصول فيه لأجزاء من المجتمع يصعب الوصول إليها في حال غياب المساعدة لهم. ويلقي هذا الفصل نظرة عن كثب، على دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الحوار.

١/١٧ المشاركة ونيل الثقة المبكرة

يجب أن يتذكر ميسرو الحوار أن عمليات الحوار بين الأحزاب تهدف في نهاية المطاف، إلى تعزيز النظام الديمقراطي في البلاد ودور الأحزاب وعملها ضمن ذلك النظام. وهذا يعني، أنه عند نقطة معينة، فإن عملية الحوار بين الأحزاب ونتائجها تتطلب نيلها ثقة المواطنين، عن طريق إبلاغ كل من المجتمع المدني ووسائل الإعلام بشأنها. وهذا ما من شأنه تعزيز الشرعية الديمقراطية للحوار.

وفي اللحظة التي يأتي فيها هذا المبدأ تحت نيران الاتهام، على سبيل المثال، عندما تبدأ عناوين الصحف في إطلاق مزاعم عامة تهدف إلى تشويه سمعة عملية الحوار، فإن حسن النوايا والنتائج الناجحة التي تسفر عن الحوار قد يتم حجبها، وتتضرر بسببها سمعة الأحزاب السياسية.

ولعل الطريقة المثلى لمنع حصول مثل ذلك، هي من خلال العمل في مرحلة مبكرة من الحوار على تطوير العلاقات الإيجابية بين منتدى الحوار والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

المربع ١/١٧

منتديات الحوار ثلاثية الأطراف: الوفاق الوطني في بيرو

في العديد من عمليات الحوار الوطني، تكون الأحزاب السياسية هي نوع واحد فقط من أنواع الاطراف الفاعلة الأخرى. وفي عملية الوفاق الوطني بشأن التنمية في بيرو، على سبيل المثال، فإن منتدى الحوار ثلاثي الأطراف المقام هناك لذلك الغرض، قد ضم في عضويته كلا من: الأحزاب السياسية، الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، بدءاً من النقابات وانتهاء بالكنا ئس.

لقد تم تأسيس منتدى الوفاق الوطني في بيرو بعد نهاية إدارة فوجيموري-Fujimoriعام ٢٠٠٠، بهدف إعادة صياغة سياسة الدولة وبناء توافق في الآراء حول ٢٤ هدفاً من الأهداف السياسية المقسمة في أربع فئات وهي: الديمقراطية وسيادة القانون، المساواة والعدالة الاجتماعية، القدرة التنافسية الاقتصادية، وإطار مؤسسي من الكفاءة والشفافية واللامركزية.

وكان يجري عقد المنتدى مرة كل شهرين، والتزم المنتدى التقيد بقانون تشاتام هاوس- Chatham House: لم يسمح للصحافة بالحضور ولا الكشف عن الحوارات والخلافات الداخلية، ولكن الوثائق التي تم الاتفاق عليها في النهاية كان يجري إرسالها إلى

وسائل الإعلام. وللحصول على الموضوعات التي تتطلب معرفة تخصصية، فقد تم تشكيل مجموعات عمل، مما أدى إلى خلق أكثر من ٢٥ قانوناً جديداً. وقد تم التوقيع على منتدى المؤتمر الوطني في بيرو بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢.[٢٥]

ولعل الأهم من ذلك، أن المؤتمر الوطني في بيرو (AN) قد عمل على إنشاء ثقافة الحوار والاحترام والتسامح. وقد ظل المؤتمر الوطني في بيرو مستمراً في توفير الفرص لبناء توافق الآراء، فضلاً عن إتاحة المجال للتعلم، حيث أن السياسيين ومنظمات المجتمع المدني والحكومة يمكنهم تبادل الأفكار وتطوير رؤى مشتركة طويلة الأمد في بيرو.

وإلحاقاً بتلك العملية، عملت الأحزاب السياسية البيروفية على تأسيس منبر حوار بين الأحزاب، خاصة بها، بصورة مؤقتة، كما عملوا سوياً على صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية في بيرو، حيث تم تبنيه واعتماده بنجاح في عام ٢٠٠٣ (انظر أيضا المربع ٤/١).

٢/١٧ الفوارق بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

لفهم دور المجتمع المدني في الحوار الحزبي السياسي، من المهم أن ننظر أولاً إلى الأدوار المختلفة التي تلعبها في المجتمع كل من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وعلى الرغم من كثرة القواسم المشتركة بينهما، فإن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بحكم تكوينها، هي مؤسسات مختلفة جوهرياً. وترتبط الأحزاب السياسية عموماً بالمنافسة للاستحواذ على السلطة، وتلعب دوراً في تمثيل مجموعات واسعة من المواطنين، وتجميع مجموعة واسعة من الأفكار السياسية، بينما توجد عادة منظمات المجتمع المدني لأداء دور المراقبة لتكريس سياسات أو تقديم خدمات معينة.

وتميل الأحزاب السياسية لتحديد مسؤوليتها في إيجاد حلول للمشاكل العامة بشكل مختلف عن منظمات المجتمع المدني التي لا تضطلع بأية مسؤولية تتعلق بالحكم، ولا يتم انتخابها عادة من خلال عملية ديمقراطية على الصعيد الوطني، وغالباً ما لا يتم تكليفها رسمياً عن طريق دستور البلاد لتمثيل أبناء الشعب ككل في تعاملهم مع الدولة. لهذا، فإن منظمات المجتمع المدني لا تعتبر مسؤولة ديمقراطياً بنفس الطريقة المتعلقة بالأحزاب السياسية.

ولذلك، عندما يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار، فإن الأحزاب قد تشعر كما لو أنها لا تجلس بين أنداد أو نظراء متكافئين. ويتعين على ميسري الحوار أن يأخذوا هذا البعد بعين الاعتبار.

"إن العمل مع الأحزاب السياسية يختلف بالمقارنة مع منظمات المجتمع المدني. وعادة ما يكون لدى منظمات المجتمع المدني أجندة ترتكز على التأييد، في حين أن الأحزاب السياسية تتفاوض على كل الصفقة، حيث أنها تظل تحتفظ بأوراق معها بقدر ما يمكنها الاستمرار في التفاوض من أجل التوصل إلى حل وسط أو توافق في الآراء، بما يبدو أنه أشبه ما يكون بلعبة. ومن ناحية، فإن هذا يجعل العمل مع الأحزاب السياسية صعباً، ولكنه من ناحية أخرى يوفر المزيد من المرونة. وقد تتغير السياسات الحزبية بين عشية وضحاها أكثر مما تتغير فيه أجندة منظمات المجتمع المدني، أكثر من الجدول الزمني المجتمع المدني، وخلاصة القول، إن ما هو صالح اليوم، قد لا يكون كذلك في الغد".
لينا ريكيلا تامانغ- Leena Rikkila Tamang
رئيسة البعثة، مكتب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في نيبال.

وعلى الرغم من كونها حقيقة تميل في اتجاه معارضة الأعمال المخالفة أو الخاطئة التي قد تصدر من جانب منهم في السلطة، فإن منظمات المجتمع المدني ليست بالضرورة محايدة سياسياً، وبعض ممثلي هذه المنظمات ربما قد نشأوا حتى من خلفيات أحزاب معينة. كما أن دعوة "المنحازين سياسياً"، أو منظمات المجتمع المدني المتحالفة مع جهات معينة للمشاركة في الحوار، قد تؤثر سلباً على ثقة الأحزاب الأخرى في عملية الحوار. وفي سياقات أخرى، فإن منظمات المجتمع المدني قد تكون هي العازفة عن المشاركة في الحوار مع الأحزاب السياسية، مثلاً، عند انعدام ثقة المواطنين بصورة واضحة في حزب واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية.

وفي هذه السياقات، فإن منظمات المجتمع المدني قد تكون قلقة إزاء ما يجري من تحييد لها من قبل الأحزاب السياسية، أو بسبب فقدان استقلاليتها من خلال العملية. كما أنها قد ترى أيضا، أن اعتبارها منحازة مع حزب أو أكثر يشكل خطراً عليها. ويتعين على ميسري الحوار أن لا يطلقوا أية أحكام، بل أن يسعوا لفهم الطريقة التي تفضل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التفاعل معها.

إن فهم واستيعاب هذه العلاقات ومستوى الثقة أو عدم الثقة بين الجهات الفاعلة يعتبر أمراً هاماً طوال عملية الحوار، لأنها قد تؤثر على الديناميكيات بين الأحزاب وعلى نظرة المجتمع الإيجابية أو السلبية تجاه الحوار. ولذلك، فإنه ينبغي إدراج تحديد منظمات المجتمع المدني كجزء من التحليل السياسي. وفي جميع الحالات، فإن من المفيد التحقق من طاقات وقدرات وخبرات منظمات المجتمع المدني وانتماءاتها السياسية.

المربع ٢/١٧

التعاون بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في غانا

من وجهة النظر التاريخية، كانت العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية في غانا صعبة. وكان ذلك نابعاً من فترة طويلة من الحكم العسكري غير الدستوري، وخلال ذلك الوقت كانت الأحزاب السياسية غير قادرة على بناء قدرات بشرية أو مؤسسية لها. وبعد تقديم نظام التعددية الحزبية عام ١٩٩٢، فإنه كثيراً ما جرى توجيه سهام النقد للأحزاب السياسية بأنها قد تطورت وأصبحت "آلات انتخابية"، كما قل تركيزها على قضايا السياسة العامة. وقد عملت منظمات المجتمع المدني على سد تلك الفجوة، وتناولت بعض قضايا السياسة. وفي الوقت نفسه، حصلت الأحزاب السياسية على تفويض الناخبين لها بصلاحية وضع وتطوير السياسات العامة. وقد خلق هذا التوتر بعض الاستياء بين المجموعات. ولذلك، في عام ٢٠٠٥، عندما جاءت الأحزاب السياسية الغانية (بمساعدة برنامج الأحزاب السياسية الغانية لدى معهد الشؤون الاقتصادية) وعملوا سوياً على إنشاء منبر حوار على المدى البعيد، فقد جرى استخدم ذلك المنبر أيضا من قبل الأحزاب للوصول إلى منظمات المجتمع المدني والتواصل معها. وقد اشتملت الاصلاحات والمجالات الإيجابية التي عملت عليها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في غانا سويةً ما يلي: هيكل للموارد الطبيعية، وجدول أعمال إصلاح ديمقراطي مشترك، وقانون التداول الرئاسي (٢٠١٢) ومراجعة دستور غانا.

٣/١٧ دور منظمات المجتمع المدني في حوار الاحزاب السياسية

على الرغم من الخلافات بينهما، فإن التحدي المشترك لكل من المجتمع المدني والأحزاب السياسية هو تعزيز رؤية موحدة للمجتمع، والعمل أكثر أو أقل بشكل جماعي، سواء على الإصلاحات الوطنية أو على عمليات صياغة السياسات العامة. ويعتبر إشراك المجتمع المدني في الحوار مهماً، لأنه في العادة يكون قادراً على إمداد الأحزاب بمنظور نقدي أوسع، في أغلب الأحيان، بشأن القضايا قيد المناقشة.

ومن شأن التشاور المنتظم مع منظمات المجتمع المدني، أيضا، مساعدة الهدف الأشمل بشأن الحفاظ على علاقات جيدة مع مجموعة واسعة من جماعات أصحاب المصالح، خاصة ممن لها مصلحة في أنشطة الأحزاب السياسية. وتستطيع منظمات المجتمع المدني إشراك منظمات تركز على أمور شتى من بينها: التطور الديمقراطي والإصلاح الانتخابي، نظام الحكم، التربية المدنية، إصلاح القطاع العام، مكافحة الفساد، إصلاح النظم القانونية وحقوق الإنسان، مواقف العمال أو أصحاب العمل، تمكين المرأة والمعوقين، والتسامح الديني أو العرقي، وغيرها (المصدر: شبكة المعرفة الانتخابية ACE، غير مؤرخ). وقد تعمل هذه الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والدولي.

وتعتمد الأحزاب بإنتظام على منظمات المجتمع المدني، سواء لخبرتهم أو لدعمهم المحتمل لإجراء إصلاحات سياسية. وهذا الترابط، قد يجد لنفسه مكاناً طبيعياً للتقارب من خلال منبر الحوار.

مزودو الخبرات

في بعض الحالات، تتم دعوة منظمات المجتمع المدني للحوار بوصفهم مشاركين رسميين، وخاصة عندما تكون تلك المنظمات جزءاً أساسياً من مشكلة سياسية أو من الحل الذي يجري تداوله عبر الحوار. ومع ذلك، فإنها في معظم الحالات تجري مشاركتها في عملية الحوار بصورة فضفاضة، وغالباً ما تشارك بصفة مقدمي خبرة. ومن الممكن أن تشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من بداية الحوار كخبراء، أو تجري دعوتها كجهات اتصال بالمصادر، بحيث تستطيع الأحزاب الاستفادة من وجهات النظر والمعلومات المتوفرة لدى تلك المنظمات.

وعلى سبيل المثال، فإن التشاور مع منظمات مجتمع مدني تتمتع بالجدارة والموثوقية في مجال التحليل السياسي أو في مرحلة وضع جدول أعمال الحوار، من شأنه تسهيل عملية تحديد القضايا الوطنية ذات الصلة، حيث لا توجد لمنظمات المجتمع المدني هناك "أي أصوات على المحك". وكما هو إشراك المجتمع المدني في عمليات صنع القوانين البرلمانية من خلال جلسات الاستماع العامة، فإنه يمكن دعوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في وضع جدول أعمال الحوار، وتقديم معلومات حول بعض وجهات النظر في المجتمع أو مقارنة الخبرات في مجالات خبراتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن خلال عملية الحوار، استشارة منظمات المجتمع المدني بشأن بعض المسائل التقنية أو المتخصصة على جدول الأعمال. ومن وجهة نظر عملية صرفة، فإن إشراك جماعات المجتمع المدني كأشخاص "مصادر معلومات ومعرفة" قد يكون بمثابة وسيلة مفيدة للأحزاب للحصول على الخبرة الصحيحة، "مجاناً دون أي مقابل". كما يمكن أيضاً استخدام اجتماعات مجموعات العمل الفنية لإشراك ممثلين من منظمات المجتمع المدني، (على سبيل المثال، عند مراجعة الإطار القانوني السياسي).

"أينما كان المجتمع المدني قوياً فإنه يتعين على الأحزاب السياسية أن ترى القيمة المضافة من تشكيل شراكات عن طريق الحوار".
نجيري كابيبيري- Njeri Kabeberi
المديرة التنفيذية، مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب- CMD- كينيا.

شركاء في التواصل مع المواطن والنشر

وقد ينظر إلى المجتمع المدني طوال عملية الحوار بوصفه وسيلة أساسية لبعض جماعات المصالح الخاصة في المجتمع. وفي هذا السياق، فإن إشراك منظمات المجتمع المدني بطريقة فعالة يؤدي إلى المزيد من الشرعية، وقبول المصلحة في هذه المشاركة في أوساط تلك الجماعات وشبكاتها المدنية. وعلى وجه الخصوص، فإنه عندما يتعلق الأمر بمسألة توعية وموافقة المواطن بشأن مواضيع الحوار، فإن منظمات المجتمع المدني تستطيع لعب دور الشركاء الاستراتيجيين في الوصول إلى هذه المجموعات. كما أن استشارة منظمات المجتمع المدني في المراحل الأولى من الحوار للحصول على آراء من مجموعات أكبر وأكثر تنوعاً في المجتمع، قد تعزز مدى كون الحوار ممثلاً للشعب واحتياجاته.

وبعد أن تعطي عملية الحوار نتائجها (مثلاً، عندما يتم الاتفاق على مدونة سلوك الأحزاب السياسية)، فإن منظمات المجتمع المدني، بجانب وسائل الإعلام، يمكنها أن تلعب دوراً رئيساً في زيادة التنشئة الاجتماعية ونشر تلك النتائج. وتستطيع منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، أن تساعد في خلق الوعي حول مضمون مدونة قواعد سلوك الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات، أو معنى الشروط والأحكام الدستورية الجديدة (على سبيل المثال، تستطيع المنظمات غير الحكومية المحلية استخدام شبكاتها لتوصيل الرسائل لجهات وأماكن أبعد أيضاً).

ومرة أخرى، قد يكون مفيدًا من الناحية العملية أن ندرك أن تنظيم الحوار وعمليات بناء التوافق في الآراء قد يكلف الكثير من المال والجهد (لا سيما عندما تؤخذ عملية التنظيم حتى المستوى المحلي). لذلك، فإن تقاسم هذه المسؤوليات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قد تعتبر مساعدة قيمة للغاية.

٤/١٧ تحسين العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية مع مرور الوقت

نظراً للمفارقة الظاهرة بشأن الاعتماد المتبادل من ناحية، وانعدام الثقة من ناحية أخرى، فإنه يتعين خلق علاقة من الثقة والانفتاح بين كل من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مع مرور الوقت. وينبغي أن تنظر الأحزاب السياسية إلى تحسين هذه العلاقة، بصورة تدريجية، كدافع لأخذ وجهات نظر منظمات المجتمع المدني، والإفصاح عن أكبر قدر من المعلومات حول الحوار إلى وسائل الإعلام والجمهور بقدر المستطاع.

ومع ذلك، فإن ما هو "ممكن" في هذا الصدد، يعتمد على ما قد يساعد وما قد يعيق قضية الحوار نفسها. وقد يرغب ميسرو الحوار في الأخذ بعين الاعتبار، أن هناك فرقاً بين النظر إلى فحوى الشفافية بأنها "الإعلام عن التقدم والنتائج" والنظر إليها على أنها عقد وإجراء عملية الحوار بشكل علني وصريح". ولكن البديل الأخير، في كثير من الأحيان، لا يفضي إلى بناء الثقة والتبادل الصريح للآراء ووجهات النظر.

وقد يرغب ميسرو الحوارات في الحصول على اتفاق مسبق بشأن مدى رغبة الأحزاب في التعاون مع منظمات المجتمع المدني، كما يتعين عليهم أن يكونوا حذرين بشأن إعطاء منظمات المجتمع المدني وضعاً مماثلاً، على قدم المساواة، مع الأحزاب السياسية في الحوار. وهذا لا يعني أن مساهمة وأدوار منظمات المجتمع المدني ليست ذات أهمية، بل إن مستوى وتوقيت مشاركتها يعتبر عاملاً حاسماً.

المربع ٣/١٧

حركات يقودها مواطنون

لقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في القوى الديمقراطية بقيادة مواطنين، سواء في سياق التعبئة الشعبية ضد الحكومات الاستبدادية أو في سياق حركات سياسية مرتبطة مع منظمات المجتمع المدني. وتشمل هذه التحشدات والحركات: الثورات في العالم العربي، وحركات احتلوا-(Occupy) في أوروبا، والولايات المتحدة، وحركة الغاضبون (Indignados) في إسبانيا، والاحتجاجات الطلابية في تشيلي، والاحتجاجات بعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ في روسيا.

وقد تعتبر الحركات التي يقودها مواطنون بمثابة قوى سياسية مؤثرة وفاعلة، وتؤدي أدواراً قوية لكنها غير رسمية (نوريس "Norris"، ٢٠٠٤). وهذا يجعل من المناسب والضروري، في بعض الأحيان، للميسرين الانخراط إستراتيجياً مع هذه الحركات من أجل التوصل إلى اتفاقات فعالة بشأن القضايا السياسية.

وبصرف النظر عن مدى قوتها، فإن وظيفة ودور ومكانة الحركات التي يقودها مواطنون غير محددة بشكل واضح، وقد تتغير بسهولة مع مرور الوقت، مما يجعل من الصعب على ميسري الحوار بين الأحزاب التعامل على أرض الواقع مع الحركات التي يقودها مواطنون، وتمييزها عن منظمات المجتمع المدني. (نوريس-Norris-٢٠٠٤). وهذا صحيح، خاصة عند ارتباط منظمات المجتمع المدني مع الحركات التي يقودها مواطنون بشكل وثيق، على سبيل المثال، عندما يدعو كلا الطرفين إلى التغيير السياسي أو المطالبة بحقوق المواطنة.

ومع ذلك، فإنه كما يسعى الميسرون إلى إشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في نقاط إستراتيجية في مختلف جوانب الحوار، فإنه ينبغي عليهم أيضاً استكشاف الإمكانيات والفوائد المحتملة من أي إرتباط مع الحركات التي يقودها مواطنون.

ومن بين الطرق لإشراك الحركات التي يقودها مواطنون، هي العمل على دعوة قادتها كمراقبين أو ضيوف على برنامج الحوار الحزبي السياسي، والتنسيق مع منابر الحوار الوطني القائمة على نطاق واسع من أجل اعتبار تلك الحركات بأنها تمثل جزءاً، أو مشاركة من ضمن منتديات حركات المواطنين، مثل وسائل الإعلام الاجتماعية.

٥/١٧ إشراك وسائل الإعلام في عملية الحوار

تؤثر وسائل الإعلام المهنية، على حد سواء، في الطرق التي يتفاعل فيها الناس، وفي كيفية عمل الديمقراطية في الممارسة العملية. وحيث أن التواصل والتفاعل، هما لبنتان من لبنات بناء الديمقراطية، فإنه من مصلحة جميع الأطراف السماح للصحافة الحرة والمستقلة، أن تعمل من أجل تعزيز درجة من الثقة بين الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وأن ترحب وترفع من شأن تقارير وسائل الإعلام المهنية غير الحزبية. (المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب - ٢٠٠٤).

وتستطيع وسائل الإعلام من خلال تقاريرها عن الحوار الحزبي السياسي أن تلعب الأدوار الإيجابية والسلبية على حد سواء، وبعملها على هذا النحو، فهذا يعني أنها قد تصلح، كما قد تفسد عملية الحوار نفسها.

المربع ٤/١٧

تصورات متباينة حول استخدام وسائل الإعلام في بوليفيا

في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، دعا رئيس بوليفيا جميع الأحزاب المسجلة وعددها ٣٧ حزباً، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، لإجراء حوار بين الأحزاب كجزء من مناسبة أطلق عليها تسمية "القمة الاجتماعية". وكانت وجهة نظر الحزب الحاكم، أنه قد جرى توجيه الدعوة للحوار الحزبي السياسي من أجل الاتصال مع المعارضة، والتواصل مع الناس من خلال وسائل الإعلام. وفي المقابل، رأت المعارضة أن حدث القمة الاجتماعية كان مجرد عنصر آخر من حملة الدعاية للحزب الحاكم، وشعرت أن الحزب الحاكم لا ينوي حقاً الانخراط في حوار حقيقي. ونتيجة لذلك، فقد رفضت كل أحزاب المعارضة المشاركة في أي حوار جاد بين الأحزاب لعدة أشهر.

وتعتبر كل من الصورة والتصورات مهمة، كما أن وسائل الإعلام تؤثر على الطريقة التي ينظر فيها الجمهور إلى الحوار بين الأحزاب - بوصفها ضرباً من التعاون البناء، أو باعتبارها وسيلة لعقد الصفقات السرية من وراء الكواليس. وفي حين أن التعتيم الإعلامي في وجه الجمهور بشأن إجراءات سير عمليات الحوار قد تعمل على تقويض نتائجها، فإن الإفراط في الإعلام يجعل المشاركين في الحوار يشعرون أنهم مراقبون وقيد الرصد والمتابعة، ما يودي بالعفوية والثقة بعيداً من داخل الحوار.

وفي أي عملية حوار سياسي، فإن الوعي لدى المواطنين حول الموضوعات التي تجري مناقشتها، يعتبر عاملاً حاسماً في ضمان الشرعية الديمقراطية للعملية، فضلاً عن الدعم

الشعبي لاعتماد قوانين أو تدابير السياسة العامة المقترحة من خلال الحوار. وبحكم قوتها ومدى تأثيرها، فإن وسائل الإعلام ينبغي أن تعتبر بمثابة حلفاء استراتيجيين في إعلام الجمهور بشأن عملية الحوار ونتائجها، وذلك من أجل خلق الوعي العام وتمهيد الطريق للإصلاح.

ومع ذلك، فإن الأحزاب في بعض الحالات، قد تكون مترددة في إبلاغ وسائل الإعلام عن عملية الحوار، على سبيل المثال، في سياقات الاستقطاب العالية، أو في حالات ما بعد الصراع، حيث الثقة بين الأحزاب تكون آنذاك غائبة أو هشة، في حين أن الحوار قد يتعلق بموضوع حساس. وقد تستدعي هذه الحالات اتباع نهج حذر ومتدرج بشأن إشراك وسائط الإعلام.

ويتعين على الميسرين دائماً تقييم كيفية الاستفادة من التغطية الإعلامية للحوار، بحيث تعمل كعامل محفز للأحزاب للمشاركة، وتعزيز الشرعية الديمقراطية لنتائج الحوار.

وهذا ما يتطلب عادة إيجاد التوازن الصحيح بين الانفتاح والعزلة، والتي غالباً ما تكون مسألة توقيت وتحديد نطاق ومستوى التفاصيل مِن المعلومات التي تجري مشاركتها وتبادلها. وعلى سبيل المثال، فإن جلسات الحوار قد يتم السير فيها وفقاً لقواعد "تشاتام هاوس - Chatham House (التي تحظر دعوة أو حضور الإعلام إليها، أو إفشاء مداولاتها)، في حين أن نتائج الحوار من الممكن المشاركة فيها وتبادلها مع مختلف وسائل الإعلام من خلال دورات إعلامية منتظمة، وعادة ما يحصل ذلك بعد توافق الأطراف المتحاورة في الآراء بشأن مواضيع محددة يتم التوصل إليها وإقرارها. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المتحدث باسم الحوار في الفصل ٩.

المربع ٥/١٧

تأثير وسائل الإعلام على قانون الأحزاب السياسية في بيرو (٢٠٠٣)

"شاركت الأحزاب البيروفية خلال عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في عملية حوار لوضع مشروع قانون جديد للأحزاب السياسية. وكانت استراتيجية الأحزاب تقضي بالتعامل مع وسائل الإعلام منذ مرحلة مبكرة من الشروع في الحوار، وقد عمل ذلك على توليد أثر إيجابي: حيث أن وسائل الإعلام قد تمت إحاطتها بالمشاكل التي تكتنف مشروع القانون، وظلت داعمة ومساندة في جانب الحوار. كما ساعد ذلك في الحصول على الموافقة النهائية لقانون الأحزاب السياسية في البرلمان. ومع هذا، فإن ذلك لم يحصل أيضاً كذلك عند تداول مسألة تمويل الأحزاب السياسية كما جرى التخطيط لها: حيث أن الجمهور قد ظل متمسكاً بموقفه المعارض لها، ونتيجة لذلك، فإن الأحزاب القائمة في البرلمان قد عملت على تعديل وإضعاف الأحكام الواردة في مشروع القانون. وقد أظهرت تلك الحالة أهمية إشراك وإطلاع وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الوقت المحدد، وحتى عندما يتم تحقيق توافق في الآراء في محافل النقاش خارج البرلمان، فإن البرلمان يظل في حاجة إلى إعطاء الموافقة على القانون، وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في إعلام الجمهور بالطريقة المثلى والأسلوب الصحيح".
خورخي ديل كاستيلو غالفيز-Jorge del Castillo Gálvez عضو في الكونغرس خلال فترة إجراء الحوار، نيابة عن حزب "التحالف الثوري الشعبي- Partido Aprista Peruano" (APRA party) في بيرو.

النتائج

- عادة ما تلعب منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات الحزبية السياسية أدواراً مختلفة في المجتمع.
- إن التواصل مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مختلف مراحل الحوار، من شأنه تعزيز تمثيل آراء المواطنين.
- عند نقطة ما، فإن عملية الحوار بين الأحزاب ونتائجها تحتاج إلى التصديق عليها من قبل المواطنين، وفي كثير من الأحيان، فإن ذلك يجرى عن طريق إعلام المجتمع المدني ووسائل الإعلام.
- إن الانخراط المبكر يعزز الشرعية الديمقراطية في نتائج الحوار.
- إن أحد التحديات التي تواجه كلاً من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية هي العمل، بشكل جماعي، على الإصلاحات الوطنية والسياسات العامة.
- إن لفت اهتمام وسائل الإعلام قد يكون بمثابة حافز إيجابي، ولكن ذلك يصبح سلبياً في بعض الأحيان للأحزاب المشاركة في الحوار.

التوصيات

- يتمثل دور ميسر الحوار في تحقيق توازن بين الإدماج والإقصاء لكل من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جميع مراحل عملية الحوار.

- يحتاج الميسر ليكون على بينة من وشائج الترابط (مثل انعدام الثقة المتبادلة، أو الانتماء السياسي) القائمة بين الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام.
- تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً إيجابياً في الحوار الحزبي السياسي بصفة مقدمي خبرات وعرض طيف واسع من آراء المواطنين، وتوعية المواطنين ونشر المعلومات.
- ينبغي أن تكون وسائل الإعلام بمثابة الحلفاء الاستراتيجيين في إعلام الجمهور بشأن العملية بصورة عامة ونتائج الحوار.

الفصل ١٨: ملاحظات ختامية: ما بعد المصافحة

لقد تم تصميم عمليات الحوار لإبراز ميزة تبادل التدفق الحر للآراء، بهدف خلق تفاهم أكبر بين المشاركين. وكما جرت المناقشة في هذا الدليل، غالباً ما يؤدي تبادل وجهات النظر السياسية إلى نتائج ملموسة للغاية، على سبيل المثال، عندما تصل الأحزاب إلى توافق في الآراء بشأن تدابير الإصلاح السياسي. وتستطيع الأحزاب أيضاً إبراز النتائج الملموسة من خلال وضع مسودة بيان توافق مشترك توقع عليه جميع الأحزاب.

ومن بين إحدى المخاطر التي قد تواجه الأحزاب وميسري الحوار، هناك افتراض أنه بمجرد تحقيق الحوار لنتيجة ما، قد يعتبر البعض أن عملية الحوار قد كانت ناجحة. وفي حين أن هذا الافتراض قد يبدو صحيحاً في المدى القصير، فهو يشكل إحدى الحواجز الرئيسة التي تعيق آليات الحوار المستدام والنتائج بعيدة المدى.

ولا تنتهي عملية حوار حزبي سياسي بمجرد توقيع اتفاقيات أو بيانات مشتركة، ولكن يجب أن تستمر وتتواصل مع التركيز على عملية التنفيذ الفعلي لما يتم التوافق عليه. (المصدر: "دور الحوار السياسي في بناء السلام وفي بناء الدولة"-٢٠١١). ويقدم هذا الباب خمس توصيات أساسية لعمليات الحوار الأكثر فعالية على المدى الطويل.

التأكد من تحقيق نتائج للحوار

التوصية ١: لفت الانتباه إلى مرحلة التنفيذ
غالباً ما يتم تجاهل أهمية مرحلة التنفيذ في الممارسة العملية. كما أن ضعف أو غياب التنفيذ، لا يمثل مشكلة تؤثر سلباً على نجاح عملية الحوار فحسب، ولكنه قد يؤدي أيضا إلى انخفاض وتدني ثقة الجمهور في العملية برمتها.

وعلى سبيل المثال، فإن الأحزاب السياسية التي توافق على مدونة قواعد سلوك لإجراء انتخابات سلمية، قد تكون حريصة على تقديم ذلك في وسائل الإعلام بوصفه إنجازاً كبيراً. ومع ذلك، فإنه في لحظة إخفاق الأحزاب في الارتقاء إلى مستوى وعودهم، وتوجيه الملاحظات العامة لهم ولم يأخذوا تنفيذ تعليمات مدونة السلوك على محمل الجد، فإن مسألة الثقة فيهم سوف ترتد سلباً وتأتي بنتائج عكسية. وإذا تكرر حدوث ذلك أكثر من مرة، فإن الناس، بدون أدنى شك، سوف يفقدون الثقة في الحوار بين الأحزاب، ويفقدون ثقتهم الشاملة في الأحزاب ككل.

وقد يؤدي الفشل في التنفيذ أيضا إلى تقويض الدعم الطويل الأمد من أجل ثقافة الحوار الحزبي، كما أنه قد يتسبب في توليد "الإجهاد الحواري". ويستطيع الميسرون لفت الانتباه إلى هذه المسألة، وتشجيع الأحزاب على أخذ مرحلة التنفيذ على محمل الجد. وتصبح المهمة الرئيسة لميسر الحوار آنذاك، هي التأكد من أن ما تم التوافق عليه بين الأحزاب يتم تنفيذه، وتجري مراقبته بالفعل، ومن الأفضل إدخال المزيد من التحسين عليه في مرحلة لاحقة.

التوصية ٢: وضع توقعات واقعية، واستخدام خارطة طريق
لعل من النادر وجود أشياء ضارة بعمليات الحوار أكثر من النتائج غير الواقعية. وبعبارة أخرى، هي الاتفاقات التي تثبت أنها لا تصلح ولا تعمل في الواقع.

كما أن نتائج الحوار التي من المؤكد عكسها فيما بعد، سوف تنعكس سلباً على مصداقية عملية الحوار برمتها. ولذلك، فإنه يتعين على الميسرين خلال هذه العملية، إجراء تقييم مستمر لما قد يؤدي أي اتفاق بين الأحزاب لتحقيقه في الواقع العملي - وبصورة جوهرية، يجب على ميسر الحوار أن يسبق الأحزاب في التفكير بخطوتين للأمام.

وهناك جانب آخر هام في إدارة الحوار، ويتعلق بضرورة تجنب الأوضاع التي توافق فيها الأحزاب على أشياء غير واقعية. وعلى سبيل المثال، قد يعمل ميسري الحوار والأحزاب المتحاورة بكل حماس نحو الاتفاق على مقترح قانون أو إجراء إصلاح لقانون موجود من قبل، ولكن فقط ليتبين لهم لاحقاً، أن كل ذلك الحماس يتلاشى عندما يقرر منبر الحوار أن يتم تبني ذلك الإجراء باعتباره هدفاً مشتركاً.

وهذا الانخفاض في مستوى الرغبة قد يكون راجعاً إلى حقيقة مفادها، أنه على الرغم من أن التوصل إلى إجماع في الرأي والحصول على اتفاقية قد يكون شاقاً وصعباً للغاية؛ فإن التنفيذ أقل إثارة للاهتمام من الناحية السياسية، وغالباً ما ينطوي على عملية مرهقة طويلة الأمد. وعلى سبيل المثال، فإن الأمر قد يستغرق أسابيعاً أو أشهراً للتوصل إلى اتفاق بشأن حصص الكوتا السياسية لدعم المشاركة السياسية المتساوية للنساء والرجال، ولكن الوضع قد يستغرق سنوات للأحزاب السياسية لتنفيذ هذا الإجراء على أرض الواقع.

وعادة ما يستغرق تحول المؤسسات وقتاً طويلاً، كما يحصل ذلك أيضاً في عملية تنفيذ التشريعات (مثل إجراءات اللامركزية). وهذا يعني، أن كل حزب من الأحزاب السياسية يقف من وراء هذه الإصلاحات ويدعمها، سوف يحتاج إلى البقاء ملتزماً بنفس القدر تجاهها طوال الأشهر أو الأعوام التالية.

ويستطيع ميسر الحوار أن يساعد الأحزاب في البقاء على بينة من هذا البعد من أبعاد الحوار، من خلال لفت الانتباه إلى الطبيعة طويلة الأمد للإصلاح السياسي قبل الانتهاء من الحوار حول قضية الإصلاح نفسها. وهذا قد يساعد في إدارة التوقعات، والتأكد من أن الاتفاقات واقعية .

وتعتبر خطط التنفيذ المتعلقة بخرائط الطريق بمثابة أدوات هامة لضمان حدوث ذلك. وتستطيع خارطة الطريق توضيح مختلف الخطوات على طريق التنفيذ، والفترة الزمنية المتوقعة للتنفيذ، وتحديد المسؤول داخل كل حزب عن القيام بذلك. وعادة ما يتطلب الأمر مستوى معيناً من التفصيل، في كثير من الأحيان، من أجل تمكين الأحزاب من فهم الآثار المترتبة على قراراتها.

التوصية ٣: إنشاء آليات مراقبة وتقييم
عندما تتوصل الأحزاب إلى إجماع في الآراء أو التوصل إلى اتفاق، فإنه يترتب عليها أيضا مناقشة الطرق والوسائل المختلفة، التي يمكن من خلالها القيام بعملية الرصد والمراقبة المشتركة للتحقق من تنفيذ إجراءات الإصلاح. وهناك خيار لذلك الغرض، ويتمثل في الموافقة على استمرار الحوار وجعل الرصد المشترك للاتفاقيات من بين الأغراض الرئيسة (أو الفرعية). وعندها، فإن الحوار يعمل كنوع من "ضغط الأقران"، أو كآلية مساءلة ومحاسبة، وكوسيلة لضمان ارتقاء الأحزاب إلى مستوى الوفاء بالوعود والتعهدات التي قدموها.

وإذا طرأت مشاكل في التنفيذ، فإن الأحزاب يمكنها استخدام منتدى الحوار لطرح القضايا وتحديد الحلول الممكنة لها. وعلى سبيل المثال، عند وضع مدونة قواعد سلوك للأحزاب السياسية، تستطيع الأحزاب الاتفاق على رصد تطبيقها طوال فترة الانتخابات ومناقشة مجالات الاهتمام في منتدى الحوار. كما قد تذهب الأحزاب إلى حد وضع مؤشرات محددة لقياس النتيجة، على سبيل المثال، من خلال الموافقة للأحزاب السياسية لإتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ مدونة قواعد السلوك داخلياً.

ومن مزايا العمل بمثل هذه المؤشرات، أنها قد تجعل من الأسهل اقتفاء مسار التقدم الذي تم إحرازه، وتحليل المواضع التي تكمن فيها المشكلات المتعلقة بالتنفيذ. ولكن العيب المحتمل في ذلك، هو أن هذا النوع من قياس النتائج قد يوصف بالبيروقراطية، أو أنه قد يستغرق وقتاً طويلا. وثمة حل وسط ممكن آنذاك، ويتمثل في بقاء عين ميسر الحوار مفتوحة على التقدم المحرز نحو تحقيق تلك المؤشرات، وإطلاع الأحزاب عليها على طول مسار العملية.

وفي نهاية مرحلة التنفيذ (أو بعد انتهاء فترة مطولة من الوقت)، فإن الأحزاب يمكنها أن تقرر الاشتراك في تقييم المدى الذي تم تنفيذه من الاتفاق، وطريقة تأثيره على المجتمع. وفي بعض الحالات، فإن هذا النوع من التقييم المشترك من خلال الحوار، قد أدى إلى تحديث الاتفاقيات (مثل وضع مدونة سلوك منقحة، مع أخذ تجارب الانتخابات السابقة بعين الاعتبار عند وضعها).

ويجب على ميسري الحوار التأكد من أن نتائج الحوار تمثل حقائق ملموسة، وليست مجرد وعود غامضة. وغالباً ما يكون ذلك أمراً صعباً: كلما كانت النتائج ملموسة، كلما كانت الأحزاب أكثر ميلاً لإلزام أنفسها، ووضع سمعتها السياسية على الطريق.

كما يتعين على الميسر دوماً العمل على تحقيق توازن فيما بين ما هو ذي جدوى سياسياً، وما قد يكون واقعياً بما فيه الكفاية.

التوصية ٤: ربط الأحزاب بالبرلمان
من أجل تحويل اتفاقات الحوار إلى سياسة حكومية أو قانون، فيجري عادة تمريرها من خلال القانون الرسمي أو عمليات صنع السياسات في البرلمان. وخلال عملية الحوار، يتعين على ميسر الحوار لفت انتباه الأحزاب إلى هذه الحقيقة، وأن يسأل مندوبي الأحزاب للتفكير في طرق لترجمة اتفاقات الحوار إلى التزامات حزبية حقيقية وتمكين مناقشتها في المجتمع، والحصول على تأييد لها في البرلمان بقدر الإمكان.

وقد ينطوي هذا أيضاً، على سبيل المثال، على دراسة الدورة البرلمانية ومعرفة الأوقات المحددة لتقديم مشاريع القوانين خلالها. وعادة ما ينطوي ذلك أيضا، على التحقق من أن ممثلي الأحزاب في البرلمان على علم جيد، وفي موقف داعم ومؤيد للاتفاق أو توافق الآراء الذي قد يتم التوصل إليه في الحوار.

وقد يتوقع المرء أن اتفاق حزب ما في منتدى حوار معين سيؤدي تلقائياً إلى اتفاق مماثل في البرلمان، ولكن ذلك ليس هو الحال دوماً، حيث قد تحصل أحياناً تطورات سياسية بين لحظة انتهاء عملية الحوار، ولحظة المناقشة في البرلمان. وفي أوقات أخرى، قد تتحول الأحزاب وتصبح منقسمة على نفسها داخلياً، مما يترك بالتالي المشاركين في الحوار للتفكير والنقاش بشكل مختلف عن نظرائهم في البرلمان.

ويتعين على الأحزاب التي ترغب في الحيلولة دون انقطاع الاتصال بين الحوار والبرلمان، التأكد من إجراء التشاور مع أعضاء حزبهم في مجلس النواب، وإبقائهم على اطلاع تام طوال كل مرحلة من مراحل عملية الحوار. ولذلك، فإن كلا من أعضاء الحزب المنتدبين للمشاركة في الحوار، وقادة الأحزاب، وأعضاء الحزب المعني في مجلس النواب - يتطلبون جميعاً الاستفادة من آليات التواصل الداخلية المتوفرة في داخل الحزب نفسه. ويعتبر من إحدى مهام ميسر الحوار، تسليط الأضواء على أهمية استخدام الحوار الداخلي لدى كل حزب، بالإضافة إلى الحوار بين جملة الأحزاب سوية.

وعلاوة على ذلك، وكما هو الأمر في حالة وجود اتفاق بين الأحزاب، فإنه يتطلب دائما النقاش الديمقراطي داخل البرلمان وخارجه على السواء، وعليه فإن ميسري الحوار قد يريدون التأكيد على الحاجة إلى "التحول الديمقراطي" بين لحظة توافق جميع الأحزاب على شيء وراء الكواليس، ولحظة تقديم مثل ذلك الاتفاق إلى البرلمان. وتحتاج الأحزاب إلى استثمار الوقت الكافي لتعزيز الشرعية الديمقراطية لمقترحاتهم (على سبيل المثال، من خلال شرح وجهات نظرهم وتشجيع النقاش العام حول ذلك الموضوع).

التوصية ٥: التحقق من الشرعية وسريان المفعول من خلال إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام

كما جرت مناقشته في الفصل ١٧، ينبغي أخذ تأثير الرأي العام في الاعتبار طوال عملية الحوار. ومن وجهة نظر الأحزاب التي استثمرت الكثير من الوقت والجهد في تصميم مقترحاتها، فإن الافتقار لدعم الجمهور أو البرلمان لنتائج عملية الحوار قد يمثل خسارة بالغة، وفي بعض الحالات، قد ينظر إلى العملية بأنها كانت مجرد مضيعة للوقت.

ولعل الطريقة الوحيدة لتجنب مثل تلك الحالة ومعالجتها انسجاماً مع القيم الديمقراطية، هو ضمان كون المجتمع المدني ووسائل الإعلام شركاء إستراتيجيين في أي مسعى للحوار. وعلى سبيل المثال، فإن لمنظمات المجتمع المدني دور حاسم في رصد ومراقبة الاتفاقات وتحميل الأحزاب المسؤولية، في حين أن الصحفيين يشكلون عاملاً حاسماً في إعلام الناس بشأن إيجابيات وسلبيات بعض التدابير والإجراءات، من خلال التقارير والقصص في وسائل الإعلام المطبوعة وعبر الإنترنت، والشروع في إطلاق المناقشات العامة. (دور الحوار السياسي في بناء السلام والدولة – ٢٠١١).

ومن الممكن أن تصبح إستراتيجية الاتصالات التي تنطوي على وسائل الإعلام بمثابة أداة مفيدة لإدارة توقعات الجمهور بوجه عام. وتستطيع الأحزاب أن تقرر اتباع إستراتيجية تتجنب فيها الزعم بنجاح الحوار بمجرد توقيع الاتفاق. ومن الأولى لها أن تعمل على تأطير ذلك بوصفه كبداية إيجابية لعملية طويلة الأمد. وبهذه الطريقة، فإن المواطنين سيكونون أكثر قدرة على تقدير نتائج الحوار الإيجابية بدلاً من توقع تغييرات جذرية بين عشية وضحاها.

"إن الدخول في حوار مع أحزاب سياسية أخرى ينبغي أن يكون بمثابة استجابة، وليس كإستثناء."
سومانو مومونى/ Soumano Moumouni
المدير التنفيذي لمركز الديمقراطية متعددة الأحزاب، مالي.

النتائج

- إن ضمان متابعة الحوار في مرحلة تنفيذ النتائج تعتبر وسيلة حاسمة للتدليل على نتائج الحوار، وتعمل على خلق تأثير على المدى الطويل.
- تتطلب حالة الإجماع أو الاتفاقات بين الأحزاب إجراء نقاش ديمقراطي إضافي، سواء داخل أروقة البرلمان أو خارجها.

- يعتبر الحوار الحزبي الداخلي بين صفوف الحزب الواحد مهماً في جلب قادة الأحزاب وأعضاء الحوار على نفس الوتيرة مع النواب عند تبني واعتماد الإصلاحات.
- يعتبر المجتمع المدني ووسائل الإعلام بمثابة شركاء استراتيجيين في ضمان تأييد الرأي العام والتحقق من الحوار بعد التوافق على نتائجه.

التوصيات

- يجب على ميسر الحوار لفت الانتباه إلى مرحلة التنفيذ، ومساعدة الأحزاب في وضع توقعات واقعية واعتماد استخدام خارطة طريق.
- ينبغي إيلاء اهتمام خاص للرابط بين الحوار والبرلمان، حيث أن القوانين والسياسات المقترحة عادة ما يتم تبنيها من خلال ذلك.
- يحتاج الميسرون تشجيع الأحزاب لتعزيز النقاش العام حول نتائج الحوار (المحتملة) قبل تقديم الاتفاقات في البرلمان.
- ينبغي أن يستمر الحوار بين الأحزاب لأداء دور هام في الاشتراك برصد وتقييم تنفيذ السياسات والإجراءات الإصلاحية.

الملاحق

الملحق ١: دراسة الحالات

توضح الامثلة العملية أدناه خمسة جوانب معينة من عملية الحوار الحزبي السياسي، وتستند إلى تجارب ميسري الحوار في بوليفيا، الإكوادور، موزمبيق، نيبال وأوغندا.

وعلى الرغم من حقيقة أنها تمثل عينة صغيرة نسبياً من الحوارات بين الأحزاب، فإن هذه الامثلة العملية تسمح للقارئ بالتفكير في حالات متعددة ومتنوعة في الحوار الذي يمكن إجراؤه بين الأحزاب. كما أنها توضح التحديات المتكررة التي يواجهها ميسري الحوار، وتقدم أمثلة على طرق الالتفاف على أخطر العقبات (على سبيل المثال، عدم وجود الثقة بين الأحزاب) باستخدام الأساليب الإبداعية والمثابرة.

وتشير كافة الامثلة العملية إلى الصعوبة البالغة في بدء عملية حوار بين الأحزاب بشكل رسمي ومنظم في سياقات استقطاب سياسية عالية. ومن ناحية أخرى، فإنها تظهر أيضاً أن انعدام الثقة الأولية بين الأحزاب وافتقار الأحزاب إلى الإرادة للدخول في حوار رسمي، لا ينبغي أن تؤخذ على أنها عقبة كأداء.

وكما هو مبين، فإن مبادرات بناء الثقة تتخذ أشكالاً متعددة، من تنظيم أنشطة مشتركة، إلى بناء القدرات والتدريب على إدارة إعداد وإصدار دورية سياسية لعدد من الأحزاب، وإلى إنشاء مجموعات ومؤتمرات نسائية بين الأحزاب. وتشير جميع الحالات بالفعل، إلى الأهمية الحاسمة لعامل الوقت: حيث يميل التغيير للحصول بصورة تدريجية جداً، على مدى سنوات وليس شهور.

بوليفيا:
من شبكة صداقة إلى مؤسسة

السياق

قبل عقد من الزمان، كانت الأحزاب السياسية والنظام الحزبي في بوليفيا يمران في حالة أزمة. وفي ذلك الوقت، فإن صعود حركة شعبية بين صفوف السكان الأصليين تحت مسمى "الحركة المناصرة للاشتراكية - MAS" قد عمل على تجسيد مطالب التغيير الاجتماعي وزيادة المشاركة العامة في صنع القرار. وفي عام ٢٠٠٦، عندما فازت حركة مناصرة الاشتراكية- MAS بأغلبية المقاعد النيابية في المجلس الوطني وبالرئاسة أيضاً، فقد تم تشكيل حكومة بقيادة الحركة، وجرى تنصيب إيفو موراليس (Evo Morales) رئيساً للبلاد.

وعندما جاء الرئيس موراليس إلى السلطة، وعد بأجندة إصلاح دستوري تنص على السماح للفئات المستبعدة والمهمشة بالحصول على صوت في السياسة. وعندما اشتبكت حركة المناصرة للاشتراكية (MAS) مع المؤسسة السياسية السابقة، أدت عملية وضع الدستور إلى المواجهة السياسية والعنف. وظل الحال على ذاك المنوال حتى عام ٢٠٠٨، عندما توصلت الحكومة والمعارضة إلى اتفاق على نص الدستور الجديد، وبعد ذلك تمت الموافقة عليه في استفتاء شعبي.

وقد أسفرت انتخابات عام ٢٠٠٩ عن إعادة الرئيس موراليس للحكم، ونالت حركة مناصرة الاشتراكية أغلبية الثلثين في كل من الجمعية التشريعية المتعددة القوميات (المؤسسة مؤخراً) ومجلس الشيوخ. وبفضل الأغلبية الواضحة، لم يكن لدى حركة مناصرة الاشتراكية أية مشاكل في الحصول على الموافقة لسياستها العامة ومقترحات التشريعات. ومع ذلك، عندما لم تعد هناك حاجة إلى دعم جماعات المعارضة (التي استندت في الأساس على السكان المقيمين في السهول الشرقية لبوليفيا) فقد تم تجاهل صوتهم، مما تسبب في المزيد من الإحباط والاستقطاب.

إنشاء المؤسسة

كما أن الاضطرابات التي حصلت في العقد الماضي، والتي تغيرت خلالها العلاقات بين الأحزاب بشكل جذري، مما أثرت على مستوى وطبيعة الحوار بين الأحزاب السياسية

بطرق إيجابية وسلبية، قد انعكست أيضا في التحديات التي تواجهها المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية (fBDM).

وقد تم إنشاء المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية في عام ٢٠٠٢ من قبل الأحزاب والحركات السياسية في بوليفيا، بدعم من المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، وذلك كردٍ على فقدان الشرعية في النظام الحزبي على نطاق واسع، مما شكّل محاولة لتغيير الثقافة السياسية، من المواجهة إلى نوع من المحاورة.

وقد بدأت المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية بإعتبارها مجموعة من الأفراد المهتمين من جميع الأحزاب البوليفية تقريبا والعالم الأكاديمي، وتطورت تدريجياً من منظمة تقوم على الصداقات بين السياسيين المتماثلين في طريقة التفكير من مختلف الأحزاب إلى منبر حوار أكثر مؤسساتياً. ومع مرور الوقت، بدأ بعض الأعضاء بالإعراب عن القلق إزاء الجانب الشخصي لروابط الصداقة، مما أدى في نهاية المطاف إلى إنشاء المؤسسة.

وكجزء من عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية، فقد تم إنشاء مجلس إداري لها. وضمت الهيئة في عضويتها عشرة أعضاء: أربعة لتمثيل الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى ستة من المفكرين المستقلين وممثلي المجتمع المدني. وقد استند هذا التقسيم على فكرة أن المؤسسة عبارة عن "معهد للأحزاب السياسية، وليس معهداً (مؤلفاً) من الأحزاب السياسية"، وقد تضمن ذلك أن كل حزب ممثل في مجلس المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية، قد كان له صوت متكافئ على قدم المساواة مع أي عضو من الأعضاء الآخرين في كل من الحوارات واتخاذ القرارات التنظيمية.

الدور الإيجابي للمؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية في عمليات الحوار بين الأحزاب في بوليفيا

لقد كان دور المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية في تجديد وتقوية الأحزاب السياسية الديمقراطية مؤلفاً من شقين منذ البداية. أولا، لقد عملت المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية بكونها صفة "المجال" أو منبر للحوار، والتوافق في الآراء، وبناء الثقة بين الأحزاب السياسية. وثانياً، لقد عملت المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية كهيئة تنظيمية لأنشطة تحسين نوعية الديمقراطية في أوساط الأحزاب السياسية والنظام الحزبي بصفة عامة. (كونينغز، وفيلبي مانسيلا، ٢٠٠٤ - Koonings and Felipe Mansilla, 2004).

وعلى مر السنين، فقد أسفر هذا النهج عن إعطاء عدد من النتائج الإيجابية. وفي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، ساعدت المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية كلا من الحكومة والمعارضة في التوصل إلى اتفاق على نص الدستور البوليفي الجديد. وفي عام ٢٠٠٩، لعبت المؤسسة المذكورة أيضاً دوراً هاماً في تحقيق توافق في الآراء بين الأحزاب المتعددة لإصلاح القانون الانتخابي.

وقد كانت المؤسسة قادرة على المساهمة في تلك الاتفاقات، من خلال الجمع بين المعتدلين من كل من الحكومة والمعارضة، وتسهيل عملية بناء توافق في الآراء. كما عملت منظمات أخرى، بما فيها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، على استكمال ذلك العمل عن طريق دعم الأحزاب بتقديم الخبرة التقنية، وتحليل الدستور.

أثر الحزب المهيمن على عملية الحوار

قبل عام ٢٠٠٩، ومع عدم وجود أغلبية سياسية كبيرة على الساحة هناك، كانت كل من الأحزاب الحاكمة والمعارضة في حاجة إلى بعضها البعض. ومع ذلك، كانت حركة المناصرة للاشتراكية (MAS) قد أصبحت أقوى قوة سياسية، ولها تأثير عميق على النظام السياسي في بوليفيا، وتأثير جانبي، على المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية .

وفي هذا السياق من الاستقطاب المرتفع للغاية، فإن عملية الحوار بين الأحزاب التي عملت المؤسسة على تسهيل إجرائها لسنوات خلت، قد توقفت فجأة في عام ٢٠١٠، وتوقف مجلس المؤسسة عن العمل كالمعتاد.

وقد كان السبب الرئيس لإطلاق الخلاف هو مطالبة الحركة من أجل الاشتراكية بدور أكبر لها في صنع القرار في المؤسسة، بالإضافة إلى حصة أكبر من الموارد المتاحة لدى المؤسسة للأحزاب السياسية. وقد اختلف أعضاء المجلس الأخرون مع ذلك الطلب، متمنين الحفاظ على مبدأ المساواة الذي كان دوماً يتحكم في عمليات المؤسسة.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف، أدركت الأحزاب في المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية أنه من أجل إنهاء الجمود، فإن من الضروري إدخال التغييرات اللازمة على الهياكل والقواعد التنظيمية للمؤسسة. ومن ثم، فقد تم إنشاء لجنة لتسوية النزاعات، بأعضاء من الأحزاب والحركات الأربع الرئيسية (ويمثلها الأربعة الحاصلون على أكثر الأصوات في الكونغرس)، وتم تكليفها بالبحث عن حل للأزمة الناشبة.

الدروس المستفادة

في حين أنه قد تم اعتبار تجديد المؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية مسألة أساسية، فإن ذلك لم يتأت بسهولة. وفي عام ٢٠١٢، تم اتخاذ الاستعدادات لإعادة إطلاق المؤسسة من جديد.

وبينما كان من المتوقع والمأمول فيه، أن الحل سيتم التوصل إليه في نهاية المطاف، فإن أحد أهم الدروس المستفادة من التجربة البوليفية هو أن السلطات والصلاحيات المتساوية تجعل الحوار أكثر سهولة. ولكن، عندما يسيطر حزب واحد على المشهد السياسي، فإن الحوار يغدو أكثر صعوبة وأقل احتمالاً أن يصبح فعالاً.

والدرس الثاني المستفاد هو أن أي تغيير في تركيبة البرلمان بعد الانتخابات، قد تعمل بالفعل على زعزعة بنية الحوار الأولي، وأن مثل ذلك الاحتمال ينبغي توقعه ومناقشته عند إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار.

الإكوادور
خلق الانفتاح من خلال أنشطة متعددة

السياق

على الرغم من العودة إلى وجود حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً في عام ١٩٧٩، فإن الإكوادور لا تزال تتسم بعدم الاستقرار السياسي العالي وضعف المؤسسات. ومنذ فترة التسعينات، على وجه الخصوص، فإن مصداقية الأحزاب السياسية التقليدية قد تدنت وانخفضت، في حين أن تأثير الحركات الاجتماعية (غالباً ما كانت بين السكان الأصليين) قد ارتفع واتسع.

لقد جاء رافائيل كوريّا (Rafael Correa) ومنظمته السياسية المسماة "تحالف الأمجاد والأسياد بأرض الأجداد" (Proud and Sovereign Fatherland Alliance) إلى السلطة في عام ٢٠٠٧، وقدم دستوراً جديداً، ومشكلاً في إطار ثورة ما يسمى ثورة المواطنين في عام ٢٠٠٨. وبعد عام واحد، أعيد انتخاب كوريّا رئيسا للبلاد. وفي شهر مايو (أيار) عام ٢٠١١، تم إجراء استفتاء وطني هناك، ما أدى إلى التأييد الشعبي لإصلاحات كوريّا المقترحة في النظام القضائي والتشريعي ووسائل الإعلام. وقد اتهمت المعارضة كوريّا بإنتهاج "سياسة الرجل القوي" واستخدام الإصلاحات لزيادة قوته ونفوذه. وقد ساهم هذا في انعدام الثقة وزيادة الشكوك بين سلطات الحكومة والمعارضة.

وقد عملت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب على إيجاد ساحة الديمقراطية (Democracy Square) المسماة هناك (Ágora Democrática, AD) في عام ٢٠٠٦ كوسيلة لمواجهة مستوى انعدام الثقة في السياسة الإكوادورية. وقد تم إنشاء ساحة الديمقراطية في إطار برنامج لإصلاح النظام السياسي وتقوية الأحزاب، وكانت تهدف إلى تقديم المساعدة التقنية إلى المنظمات السياسية ودعم التعاون بين الأحزاب.

وقد كان الهدف من إنشاء ساحة الديمقراطية (AD) هو المساهمة في ترسيخ نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب المستدامة، بما في ذلك تعزيز الحوار الحزبي السياسي. ومع ذلك، فإنه حتى بعد مرور سبع سنوات على إنشائها، فإن ساحة الديمقراطية لم تحقق الا نجاحاً جزئيا فقط من هذا

الهدف الأخير، كما أن الأحزاب لم تعمل على إضفاء الطابع المؤسسي بصورة منهجية على الحوار فيما بينها، ولكنها بدلاً من ذلك انخرطت في عدد من المبادرات متعددة الأحزاب.

تردد وإحجام الأحزاب عن الانخراط في حوار سياسي

ومنذ تأسيسها، فقد شاركت ساحة الديمقراطية (AD) عن كثب في عملية الإصلاح الديمقراطي التي جرت بعد اعتماد دستور إكوادور الجديد في عام ٢٠٠٨. وقد شملت هذه المشاركة تضافر الجهود من أجل تحسين العلاقات بين الأحزاب، وتشجيع الأحزاب والحركات السياسية على العمل معاً من أجل الإصلاح الدستوري، وتنظيم الأحزاب والانتخابات.

وفي تجربة ساحة الديمقراطية، لم يكن من السهل جلب المنظمات السياسية الإكوادورية سويةً، كما أن العملية قد كانت أكثر صعوبة لتعزيز الحوار حول القضايا الخلافية المثيرة للاهتمام الوطني. ويبدو أن معظم الأحزاب هناك تفتقر إلى الإرادة والثقة اللازمتين للوصول إلى خصومهم السياسيين، وحتى عند حصول مثل ذلك التواصل، فإنه يميل عادة لحدوثه فقط في الفترة التي تسبق الانتخابات، وذلك لأغراض بناء التحالفات العابرة لتلك الفترة الآنية.

ومن العوامل التي تفسر عزوف الأحزاب عن الانخراط في حوار، هو أن المعارضة لم يروا أية فائدة ترجى من ذلك، طالما كانوا يرون أن تحالف حزب "الأمجاد والأسياد بأرض الأجداد" (Alianza PAIS) والرئيس كوريّا يعملون على اتخاذ جميع القرارات في البلاد من تلقاء أنفسهم. وبالمثل، فإنه نظراً لموقعها المريح نسبياً في البرلمان، فإن تحالف "الأمجاد والأسياد بأرض الأجداد" لم تكن لديه حوافز تدفعه للتشاور مع المعارضة.

مبادرات أحزاب متعددة

في ضوء النظرة السلبية للأحزاب تجاه الحوار السياسي، فقد قرر منبر ساحة الديمقراطية (AD) اختيار نهج عملي تدريجي. وقد امتنع البرنامج عن إنشاء منابر حوار رسمية، ولكنه بدلاً من ذلك قرر استخدام طرق أخرى لدعم التفاعل بين الأحزاب (وتكميلها، حيثما أمكن، باستخدام الحوار).

ومن خلال اتباع هذا النهج المرن وتجنب التسمية بعبارة "الحوار"، فقد وجدت ساحة الديمقراطية نفسها أكثر قدرة على جلب الأحزاب معاً. وقد واكب منبر ساحة الديمقراطية الأحزاب في عملية بناء الثقة والطمأنينة، وذلك من خلال عدد من المبادرات بين الأحزاب، مما مهد الطريق للحوار بين الأحزاب بصورة أكثر انتظاماً وازدياداً في المغزى.

اولاً؛ في عام ٢٠١٠، شهدت ساحة الحوار ممثلين من المنظمات السياسية الإكوادورية الأكثر أهمية. وقد نظمت هذه المجموعة نفسها بصفتها هيئة تحرير مجلة سياسية جديدة تدعى (الساحة السياسية - Agora Política). وكان الهدف من تلك المجلة الفصلية هو نشر مجموعة متنوعة من وجهات النظر السياسية حول الوضع السياسي الجديد في الإكوادور. ويجتمع مجلس التحرير بصورة منتظمة لمناقشة الموضوعات ذات الصلة، واختيار المواد التي تركز على الاتجاهات والتطورات السياسية في الإكوادور. بينما كانت هيئة التحرير تميل لتجنب القضايا الخلافية، ويتم اختيار المواضيع على أساس توافق الآراء.

ثانيًا؛ منذ عام ٢٠٠٩، عمل منبر ساحة الديمقراطية (أغورا ديموكراتيكا –Ágora Democrática) على دعم مجموعة غير رسمية من النسوة متعددة الحزبية (جروبو ملتيباتيداريو دي موخيرز- Grupo -GMM Multipartidario de Mujeres). وقد عملت هذه المجموعة، جنباً إلى جنب، مع نساء عضوات في منظمات المجتمع المدني، لإستخدام الحوار في داخل كل حزب، وفيما بين الأحزاب المختلفة، لزيادة قدرات الدفاع عن حقوق المرأة ومدى نفوذها في المنظمات السياسية، ومختلف ألوان الطيف السياسي على نطاق أوسع. وكان هدف النسوة متعددة الحزبية (GMM) هو تطبيق أمثل الأساليب لتنفيذ أحكام الدستور الجديد، وقانون الديمقراطية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، وتمثيلها السياسي على قدم المساواة مع الرجل.

ثالثًا، تم تشكيل فريق برلماني متعدد الأحزاب بصورة مختلطة كجزء من السلطة التشريعية الجديدة في عام ٢٠٠٩. وتدعم المجموعة مراعاة الفوارق بين الجنسين في التشريعات وأجندة حقوق المرأة داخل المجلس التشريعي، بما في ذلك وضع الميزانية الوطنية بصورة مصممة وفقاً لمنظور النوع الاجتماعي. وتستخدم المجموعة عمليات الحوار للمضي قدماً في معالجة القضايا الحساسة للنوع الاجتماعي في المقترحات التشريعية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالمساواة، والصحة، وقانون العقوبات. ومنذ تأسيسها، عملت المجموعة مع شبكة تواصل النساء

السياسيات الإكوادوريات Ecuadoreanwomen's political network، (REMPE) ومع المجموعة المختلطة المتعددة الأحزاب (GMM) ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وحصلت على دعم من ساحة الديمقراطية ، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابعًا، في الفترة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عملت منظمة ساحة الديمقراطية ونظام البث الإذاعي الموجه للمجتمع (CORAPE) على تنظيم مناقشات عامة بين المنظمات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المحلية. كما عمل البرنامج الإذاعي المسموع (ساحة الدستور - Ágora Constituyente)، المقام من أجل تنظيم حوارات لنشر المعلومات المتعلقة بالجمعية الوطنية التأسيسية ومضامينها، مما سمح بتبادل غير رسمي للآراء بين مختلف الأحزاب السياسية. ويستمر البرنامج ليجري بثه على الصعيد الوطني بواسطة نظام البث الإذاعي الموجه للمجتمع (CORAPE) لتوفير معلومات سياسية وتحليلات بشأن السياقات.

لماذا يبقى الحوار السياسي هاماً؟

على الرغم من هذه المبادرات المتعددة، فإن بعض الخبراء الإكوادوريين ما زالوا قلقين ويرون أن تراجع الأحزاب السياسية سوف يستمر ويتواصل، ما لم تعمل الأحزاب على إعادة ابتكار ذاتها، وتنشيط دورها في المجتمع، على سبيل المثال، من خلال بذل جهود جادة لتطوير برامج أطول أجلاً بشأن القضايا الحاسمة في سبيل تحقيق الرفاه العام للسكان.

وفي حين أن الحوار الحزبي السياسي المؤسسي لا يزال في مهده ومراحله الأولى في الإكوادور، فقد ساعدت مبادرات ساحة الديمقراطية في الإسهام في خلق بيئة تعمل فيها الجهات الوطنية الفاعلة لاستكشاف آليات الحوار بين الأحزاب السياسية بصورة متزايدة. وفي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، عملت هيئة إدارة الانتخابات في الإكوادور على إنشاء المجلس الاستشاري السياسي، كما دشنت معهد الديمقراطية المنصوص عليهما وفقًا لأحكام الدستور، وكلاهما يهدفان إلى جلب الأحزاب السياسية للقاء والتحاور سوياً.

ولعل أحد أبلغ الدروس المستفادة من الحالة الإكوادورية، هو أن الحوار الهادف يمكن أن يبدأ فقط، عندما يشعر كل من الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة أن لديهم مصلحة مشتركة في تعزيز النظام الذي يعملون من داخله.

موزمبيق:
من تعزيز الأحزاب إلى الحوار

السياق

لقد نالت موزمبيق استقلالها من المستعمرين البرتغاليين في عام ١٩٧٥. وقد تلت الاستقلال حرب أهلية طويلة ودامية بين كل من حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية (رينامو- Renamo) والحزب الحاكم المتمثل في جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو- Frelimo). وبعد ١٥ سنة من القتال، تم التوقيع على اتفاق سلام في عام ١٩٩٢، وجرى اعتماد نظام الديمقراطية التعددية. وقد فاز حزب فريليمو في أول انتخابات عامة في البلاد عام ١٩٩٤، وظل في السلطة منذ ذلك الوقت. وقد شهدت الجولات الأربع اللاحقة من الانتخابات الحزبية التعددية زيادة تدريجية لتمثيل حزب فريليموفي البرلمان على حساب حزب رينامو.

وقد عمل المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الحزبية، وكان آنذاك يسمى: معهد الديمقراطية متعددة الأحزاب/ جنوب أفريقيا الجديدة (NZA / IMD) على الشروع في أول أنشطته في موزمبيق في عام ٢٠٠٠، كجزء من الجهود المبذولة لإزالة الاستقطاب من الخطاب السياسي. وفي عام ٢٠٠٣، افتتح المعهد مكتباً صغيراً له في ذلك البلد، من أجل الانخراط في عملية تدريجية لتوطيد العلاقة وبناء الثقة بين الأحزاب السياسية. وكان الغرض الرئيس يتعلق بدعم الأحزاب السياسية في موزمبيق في مجال بناء القدرات، والتعزيز المؤسسي، وتقوية ثقافة الديمقراطية بين صفوف الأحزاب.

وفي محاولة للوصول إلى هذا الهدف، عمل المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب لإستخدام اثنين من مكونات البرنامج: صندوق للمشاريع الثنائية المباشرة مع الأحزاب السياسية، وإنشاء صندوق خاص لأنشطة متعددة الأحزاب. وكان الهدف من هذه الأنشطة متعددة الأحزاب، تيسير التفاعل بين المشاركين وتقريب الأحزاب لبعضها وجمعها سوياً. ولم يكن الحوار بين الأحزاب في تلك المرحلة الأولى جزءاً من البرنامج.

التغلب على عدم الثقة من خلال مناسبات متعددة
منذ البداية، عمل المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب مع جميع الأحزاب المسجلة دون تمييز. وقد ساعد هذا النهج في تجنب الانتقادات بالمحاباة والمحسوبية، وعمل على بناء الثقة عبر طيف من الأحزاب السياسية. وكان هذا النهج المتسم بالانفتاح والشفافية مهماً، حيث كان التحدي الرئيس هناك يتمثل في مستوى التطرف من عدم الثقة بين جبهتي رينامو وفريليمو. وفي الواقع، فإن مستوى انعدام الثقة كان عالياً جداً، لدرجة أن ممثلي الجبهتين لم يكونوا على استعداد للقاء، والتحدث أو حتى الجلوس سوياً في نفس الحجرة، خارج المساحات المخصصة للاجتماع الرسمي.

ومن خلال التدريب متعدد الاحزاب، فقد أتيح لكلا الطرفين فرصة الحصول ببطء وتدرج للتعرف على بعضهما البعض بشكل أفضل. ومع ذلك، فقد ظل الوضع على حاله حتى عام ٢٠٠٦، أي بعد خمس سنوات منذ أول لقاء للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب مع كلا الطرفين – حتى وافق حزبا كلتا الجبهتين، رينامو وفريليمو، على إرسال ممثلين إلى مؤتمر المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في نيروبي. وقد افتتح هذا الحدث مرحلة جديدة في برنامج الدعم الحزبي، حيث أصبح كلا الحزبين على استعداد للعمل معاً حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

إضافة عنصر الحوار
وفي مجال توسيع نطاق الأنشطة المتعددة الأحزاب، كان من المرتقب التفكير في عمل منتدى للحوار بين الأحزاب. وقد تم اعتبار الحوار غير الرسمي خارج إطار البرلمان ضرورة لازمة، حيث كان المشهد الحزبي في موزمبيق عالي الاستقطاب؛ لدرجة أن الحوار والمصالحة في البرلمان كانت بالكاد تشي بشيء من الفعالية: وقد بدت الأحزاب تميل إلى اتخاذ مواقف معارضة بشأن جميع القضايا تقريباً.

وعلاوة على ذلك، فإنه بحكم نظام التمثيل النسبي، والمركز المهيمن للحزب الحاكم، فإن حزب فريليمو كان يسيطر تقريباً على كل جانب من جوانب البرلمان. ونظراً لأن أحزاب المعارضة كانت قد تعبت من عدم قدرتها في التأثير على القرارات في البرلمان، فإنها كانت تبحث عن مساحة غير رسمية لملاقاة الحزب الحاكم، وقد وجدت هدفها المنشود في ميسري الحوار غير المنحازين من ممثلي المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب.

تردد الحزب الحاكم للدخول في حوار
إن الشروع في إطلاق عملية حوار بين الأحزاب في مثل هذا السياق لم يكن سهلاً، خاصة بالنسبة لميسر العملية. وقد واصلت جبهة تحرير موزمبيق مقاومة إنشاء منبر حوار غير رسمي، لشعورها أن البرلمان ووسائل الإعلام قد عرضت بالفعل مساحة كافية للحوار. وبالنسبة للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب - بصفتها منظمة تهدف لتعزيز التعددية الديمقراطية - فقد كانت تلك المسألة ورطة بالنسبة لها، لأنها لم تستطع دعم الحوار إلا إذا كانت جميع الأحزاب السياسية، وخاصة الحزبان الكبيران الممثلان في البرلمان موافقين على عقد الحوار.

وكان النهج الذي اتبعه ميسر الحوار لمواجهة تلك المعضلة، هو الدخول في مناقشات مع الأحزاب على أساس فردي، من أجل تحفيزها للتفكير في ضرورة الحوار بين الأحزاب والمزايا والفوائد المرتقبة من عقدها بصورة أكثر انتظاماً. ومن خلال القيام بذلك، فقد أتيح للأحزاب ما يكفي من الوقت والمساحة للتأملات والتفكيرات الداخلية.

إنجازات واعدة
وقد استمرت فترة الارتباط هذه لمدة عامين تقريباً. وفي عام ٢٠٠٩، وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات العامة، وافق حزب فريليمو على الانضمام إلى جلسات الحوار حول القضايا الانتخابية والاستعدادات للانتخابات. ومن خلال ذلك المنبر، عملت اللجنة الوطنية للانتخابات (CNE) على تسجيل الأحزاب السياسية، في حين عمل أصحاب المصالح الانتخابية الآخرون في موزمبيق على تبادل المعلومات المشتركة، وتداول الأسئلة المثارة، ومجابهة التحديات المشتركة.

وقد عملت مؤسسة المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب على تسهيل إجراء جلسات الحوار حول المسائل الانتخابية، وكانت تلك مجرد خطوة صغيرة، لكنها كانت ذات أهمية كبيرة للتحرك في اتجاه المزيد من التعاون الهيكلي بين الأحزاب. وبحلول عام ٢٠١٢، كان الحوار المنتظم، إلى حد ما، يجري على قدم وساق بمشاركة كبرى الأحزاب السياسية البرلمانية الثلاثة في موزمبيق، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وقد أصبح تحديد جدول أعمال الحوار بعدها، يتم وضعه بالتنسيق والتشاور الوثيق مع تلك الأحزاب الثلاثة، اعتماداً

على احتياجاتها واهتماماتها. ولكن الهياكل التنظيمية وقواعد الارتباط الرسمية لم تكن موضوعة بعد، حيث كان من المرتقب أن يتم إنشاؤها في المستقبل. وتعتبر جلسات الحوار كوسيلة لتفعيل النظام القائم هناك، وكتحفيز أكبر للحوار المستمر في المجالات الرسمية وغير الرسمية.

الدروس المستفادة

إن البيئة السياسية المستقطبة للغاية، فضلاً عن أغلبية الثلثين وما ترتب على ذلك من هيمنة الحزب الحاكم، فريليمو، قد عملت إلى حد كبير على تحديد وتيرة وشكل عملية الحوار في موزمبيق. وقد تطور برنامج مؤسسة المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب الذي بدأ بعملية بناء القدرات، ثم انتقل تدريجياً إلى منبر للحوار بين الأحزاب السياسية.

وعلى مدى فترة عشر سنوات تقريباً، عملت مؤسسة المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب على تقديم الدعم الثنائي، المالي والتقني، للأحزاب الفردية، وتشجيع الأحزاب للتعرف على بعضها البعض من خلال أنشطة متعددة وتسهيل الحوار فيما بين الأحزاب. وفي عام ٢٠١٢، وافقت الأحزاب، بصراحة، على مناقشة إمكانية إنشاء منبر حوار بين الأحزاب بصورة أكثر انتظاماً.

وهذا يدل على أنه في بيئة مثل موزمبيق، حيث كانت كل المساعي والجهود توصف على الفور أنها: إما موالية للحكومة أو موالية للمعارضة، فإن السبيل الوحيد لخلق جو من الثقة والتقارب بين مختلف الأطراف هو قضاء بعض الوقت معهم، وإفساح حيز كاف للحوار حتى ينضج .

نيبال:
إيجاد أرضية مشتركة بشأن الإصلاح الدستوري

السياق

أنهت انتخابات عام ٢٠٠٨ في نيبال عقداً من الحرب الأهلية، والاحتجاجات الشعبية، والمأزق الدستوري. وقد تم تكليف الجمعية التأسيسية (CA) الناشئة عن الانتخابات بوضع دستور، جديد كجزء من بناء عملية السلام والتحول الديمقراطي في نيبال. وفي السنوات الأربع التي تلت ذلك، عملت الجمعية التأسيسية على صياغة دستور من شأنه أن يحظى بتوافق الآراء.

زيادة الشمولية

منذ البداية، جرى تصميم عملية بناء الدستور في نيبال بحيث تكون شاملة. كما أدى النظام الانتخابي للجمعية التأسيسية إلى زيادة كبيرة في الشمولية، مع انتخاب ١٩٧عضواً من النساء من مجموع ٦٠١ عضواً، وإدراج أعضاء من السكان الأصليين، والشباب والأقليات المستبعدة، أو الأقل حظوة (على سبيل المثال، جماعة الداليت (Dalit) أو "المنبوذين" (Untouchable)، حيث قفز وجودهم في الجمعية من الصفر إلى ٤٨ ممثلاً). وبالإضافة إلى المناقشات الرسمية في الجمعية التأسيسية، فقد جرى هناك العديد من الحوارات الحزبية السياسية غير الرسمية، كما تم تشكيل البعض منها من قبل الأحزاب السياسية نفسها (وأبرزها منتدى الأحزاب ثلاثي العضوية وبمستوى عال)، في حين تم تسهيل البعض الآخر من قبل الجهات الدولية الفاعلة.

وقد ساهمت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من خلال تشكيل ودعم فريق الحوار بين الأحزاب، الذي تألف من ١٠-١٢ عضواً من قيادات حزبية مركزية وأعضاء مؤثرين من الجمعية التأسيسية يمثلون الأحزاب السياسية الرئيسة، بما في ذلك الأحزاب الإقليمية، ومقرها في إقليم تيراي (Terai) في نيبال. وفي سياق العمل من "وراء الكواليس"، سعى أعضاء المجموعة إلى محاولة فهم واستكشاف مواقف وأفكار بعضهم البعض، وتوسيع معارفهم والتعرف على مجموعة من الخيارات، من خلال الاعتماد على جلسات الإحاطة وشروح الإيجازات من قبل الخبراء، وبالتالي الوصول إلى المواقف، وأحيانا التنازلات والتوافقات التي من شأنها أن تكون مقبولة لدى جميع الأحزاب، وخاصة قادتها.

وقد بدأت الحوارات في شهر مايو عام ٢٠٠٩، وسارت قـدماً نحو تحديد القضايا التي كانت الأحزاب السياسية على موقف متوافق ومشترك عليها، إلى جانب القضايا التي كانت الأحزاب على مواقف مختلفة تجاهها، والأرضيات المشتركة المحتملة والممكنة منها. وكانت نتائج الحوارات مرتبطة بالمعارف، والمهارات، والإرادة السياسية من الأحزاب السياسية النيبالية في توضيح مواقفها الحزبية الخاصة، وتسعى لاستيعاب وتفهم وجهات نظر بعضهم البعض.

المضاعفات الناجمة عن صنع القرار خارج الجمعية التأسيسية

ومع ذلك، فإن القرار النهائي بشأن المسـائـل الـدسـتـوريـة الهامة مقتصراً على كبار قادة الأحزاب، وكثيراً ما كانت تتـم صياغة القرارات خارج العمليات الـرسـمـيـة لـلـجـمـعـيـة التأسيسية. وعليه، فقد تم الالـتـفـاف عـلـى دور اتـخـاذ القرارات المسند إلى اللجنة التأسيسية. ونتيجة لذلك، فـقـد كانت مناقشات اللجنة التأسيسية واتخاذ القـرارات بشـأن معظم القضايا الحرجة يتم إحباطها، والمشاورات الـعـامـة الموعودة على المسودة الأولى لم تكن لتحصل أبـداً. وهـذا كان يترك أعضاء اللجنة التأسيسيـة والـجـمـهـور مصـابـين بالإحباط وخيبة الأمل في قادتهم السياسيين.

وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٢ (وهو الموعد النهائي للجمعية التأسيسية للتوصل إلى اتفاق حول الدستور، والذي جرى تمديده أربع مرات من قَبل)، بدا أن القادة السياسيين قد وجدوا صيغة حل وسط بشأن مسألة الفيدرالية الخلافية، وتم إعداد مسودة الدستور للطباعة.

ومع ذلك، فقد فشل قادة الحزب في نهاية المطاف في التوصل إلى اتفاق نهائي. وقد ساهم انعدام الثقة عميق الجذور بين الشخصيات إلى حصول ذلك الفشل، كما فعلت مثل ذلك خلافات نشبت بين مجموعات مختلفة حول ما إذا كان ينبغي، وكيف يتعين، تشكيل الدول في النظام الفيدرالي الجديد، وخاصة فيما يتعلق بالقوة العددية للجماعات من فئات معينة .وبالتالي، فإن اللجنة التأسيسية قد جرى حلها، وتم ترك الدستور دون إنهاء بعد.

وتلتها فترة من تبادل الاتهامات لم يمكن تجنبها. كما ظل طريق السير إلى الأمام غير واضح، في بيئة لم يكن فيها إطار دستوري أو قانوني مقبول بما فيه الكفاية لتحديد ما يجب أن يحدث، كما لم يكن هناك أيضاً إجماع سياسي لمساعدة الجهات الفاعلة بالتوجيه والإرشاد لهم في غياب وضوح الرؤية القانونية.

قيمة التفاعل

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن عملية الحوار التي أجرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، قد أتاحت للمشاركين من جانب الأحزاب التفاعل مع خبراء محليين ودوليين. ومن خلال منح الأحزاب المساواة في الحصول على المعرفة التقنية والخبرة، فإن ذلك قد ساعدهم على بناء فهم مشترك بشأن مختلف الخيارات من أجل حل المسائل الدستورية الخلافية، كما أتاح لهم لعب دور أكثر فعالية في الجمعية التأسيسية ولجانها الدستورية الفرعية.

والحوار بين الأحزاب هو حوار عن الأحزاب كمؤسسات، وليس كأفراد فحسب. وقد تم تعيين وفود رسمية للحوار، وكان كل وفد يتألف عادة من اثنين أو ثلاثة أشخاص من أعضاء الحزب ممن كانوا مقربين من القيادة الحزبية، ولهم مصلحة في الموضوع وفي مسار عملية الحوار.

وليس هذا للتقليل من قيمة الأفراد: حيث تم تصميم الحوارات؛ بحيث يستطيع نفس المنتدبين المشاركة على مدى فترة أطول من أجل خلق الثقة والصداقة الحميمة بينهم. وكانت تلك الإستراتيجية ناجحة إلى حد كبير، حتى في الحالات التي يحصل فيها تغير في مركز ومكانة العضو في الحزب؛ ما قد يؤدي إلى تغيير الحرس.

ويتطلب الحوار أن يتم تسهيل إجرائه، سواء فيما بين الأحزاب أو داخلها. وبعد كل جلسة حوارية، ارتأى كثير من المشاركين إستخدام آليات الحوار والتواصل داخل الحزب الواحد لنشر وجهات النظر المطروحة حديثاً داخل حزبهم. كما أن المعارف المكتسبة أثناء الحوار، في كثير من الأحيان، قد وجدت طريقها أيضا بصورة مباشرة إلى الجمعية التأسيسية، خاصة من خلال الأعضاء في الحوار ممن كانوا أيضا أعضاء في اللجنة التأسيسية.

وفي حين كان التشاور يجري مع قادة الأحزاب بشكل منتظم، فقد مثل سد الفجوة المعلوماتية بين الوفود الحزبية وقادتها تحدياً للمشاركين في الحوار. وبعض المشاركين ممن لم يكونوا دوماً قادرين على الحصول على الانتباه الكامل لقادتهم، كانوا ينحون باللائمة على ضيق

الوقت أو بدعوى التزام وعدم تفرغ هؤلاء الآخرين. وأياً كان السبب الحقيقي في ذلك، فإنه قد جعل الأمر أكثر صعوبة لضمان الدعم الحزبي الكامل لعملية الحوار.

الدروس المستفادة

من بين الآثار الإيجابية لعمليات الحوار المختلفة، أن الأحزاب السياسية النيبالية قد كانت على مدى أربع سنوات، قادرة على الحد بشكل كبير من عدد القضايا الخلافية التي تقف حائلة بين صفوفها. وعلى الرغم من الفشل في الاتفاق على شكل وأساس الفيدرالية، فإن الأحزاب في واقع الأمر قد وافقت على إنشاء جمهورية علمانية شاملة مع إطار هيكلي شبه رئاسي، ونظام انتخابي مختلط - بل وبالفعل، على اعتماد وتكريس مبدأ الفيدرالية نفسها.

وبينما لم يكن الدستور معتمداً رسمياً عندما جرى حل الجمعية التأسيسية، فإن التفكير والنقاش الذين أديا إلى ذلك المستوى من الاتفاق قد تركا بصمة واضحة قد تؤثر بقوة على خط البداية للشروع في الحوار مستقبلاً. ومع ذلك، فإن الشعور العام بين السكان النيباليين بعد حل الجمعية التأسيسية كأن لسان حاله يقول، إنه لو تم اتباع القواعد الإجرائية المتفق عليها، وجرى السماح للجنة التأسيسية بالنقاش والتصويت على القضايا المتنازع عليها، فإنه قد كان من الممكن تجنب ذلك الجمود الحاصل هناك.

وفي الممارسة العملية، فإن قادة الأحزاب قد كانوا في كثير من الأحيان غير مستعدين لنقل السلطة إلى العضوية الأوسع لدى الجمعية التأسيسية، وبالتالي فإن السؤال هو فيما إذا كانت القواعد المتفق عليها في واقع الأمر واقعية؟ أو إذا كانت من الناحية العملية لا مفر منها في مثل تلك العمليات؟ حيث يصبح الاتفاق النهائي بشأن القضايا الأكثر خلافية والمتنازع عليها، لا يمكن بلوغه إلا من قبل كبار قادة الأحزاب، وهم من وراء أبواب موصدة، ومن ثم تتم المصادقة عليها من خلال عملية أوسع.

ويستفاد من تجربة نيبال، أنها تعمل على توضيح أن الحوار الحزبي السياسي، حتى عندما يكون كبير الفعالية، فقد يكون ضرورياً ولكنه ليس كافياً في حد ذاته لضمان الإصلاح الديمقراطي، حيث يتطلب هذا الإصلاح التنسيق المستمر مع المؤسسات الرسمية، والتواصل الفعال مع القادة، والالتزام الكافي من قبل أولئك القادة للتوصل إلى اتفاق، وعند الحاجة، للتوافق على حل وسط.

أوغندا:
بدء الحوار في الفترة التي تسبق الانتخابات

السياق

اتسم تاريخ أوغندا الأخير بالاضطرابات السياسية الشديدة والصراعات الداخلية: شهدت البلاد منذ استقلالها في عام ١٩٦٢، خمسة انقلابات عسكرية وانتقلت من نظام عسكري إلى نظام متعدد الأحزاب. وقد ظل النظام ما يقارب ٢٠ عاماً بدون أحزاب، حيث بقيت الأحزاب السياسية محظورة، والسياسة الحزبية التنافسية لم تعد للظهور إلا مع أول انتخابات متعددة الأحزاب في أوغندا عام ٢٠٠٦.

وفي حين كانت الانتخابات معْلماً هاماً لإحياء الديمقراطية التعددية في أوغندا، وجلبت الاطراف الفاعلة الجدد إلى الساحة السياسية، فقد ظل ميدان الملعب السياسي غير متساو. وخلال الانتخابات العامة عام ٢٠١١، حصل الرئيس يووري موسيفيني (Yoweri Museveni) على ولاية جديدة كرئيس، كما حصل حزبه، حركة المقاومة الوطنية - National Resistance Movement (NRM)، على المزيد من المقاعد أكثر حتى مما كان عليه وضع الحركة في انتخابات عام ٢٠٠٦.

ومع حيازة حركة المقاومة الوطنية آنذاك نحو ٧٠ في المئة من مقاعد البرلمان، فإن أوغندا لا تزال توصف بأنها نظام الحزب المهيمن.

الأساس المنطقي لمنبر الحوار بين الأحزاب

في سياق بيئة سياسية متقلبة وتأجج المخاوف العامة خشية العنف في الانتخابات، دعت الأحزاب البرلمانية الأوغندية المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب لإطلاق برنامج حوار في خريف عام ٢٠٠٩. وكان النهج الأساس للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب هو السعي لإنشاء عملية حوار غير رسمي بين الأحزاب، والتي على الرغم من توفير الأحكام القانونية التي تقضي بتمكين إنشائها، فإنها في الحقيقة لم تكن موجودة حتى ذلك الوقت.

وقد كان المبرر من وراء إقامة منبر الحوار، والمعروفة بإسم منظمة الأحزاب السياسية المشتركة في الحوار(IPOD)، هو خلق مساحة آمنة للاجتماع، في وضعية شمولية سرية وغير رسمية خارج مقر البرلمان، لإتاحة الفرصة للأحزاب للتعرف على بعضها البعض، وزيادة الثقة فيما بينها تدريجياً على الصعيدين الشخصي والحزبي على السواء.

كما قدم المنبر أيضاً فرصة للأحزاب بهدف الانتظام حول أجندة إصلاح مشتركة، حيث قد تكون بمثابة آلية لتنفيس الضغط النفسي وتخفيف الصراعات، سلمياً، خلال فترتي ما قبل الانتخابات وما بعدها على الفور.

مسألة التوقيت

كانت المعضلة الرئيسة للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في بداية البرنامج هي مسألة التوقيت. وفي ضوء حقيقة أن تحديد منبر الحوار في عام ما قبل الانتخابات، يعني أن الأحزاب سوف تلتقي معاً في جو مشحون سياسياً. وقد عمل التأخير في الشروع بالحوار على خلق توقعات عالية بأن المنبر سوف يتناول موضوع الإصلاحات الانتخابية، في حين أنه لم يتح سوى وقت قصير للحوار حتى يكتمل وينضج، ناهيك عن ضرورة إقامة هياكل أو العمل على بناء الثقة.

ولذا، فقد أدرك المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب أنه قد جازف بخطورة عالية، بفعل الانخراط خلال تلك المرحلة المتأخرة في عملية الإصلاح الانتخابي. وفي حالة عدم تحقيق الإصلاحات الانتخابية، فقد تتوقف عملية الحوار كلياً، كما قد يتم إجهاضها إذا انسحبت أحزاب المعارضة من الحوار. وقد جابهت ميسر الحوار مثل تلك التوترات بصورة يومية، وكان عليه بذل جهود مركزة لإقناع الأحزاب للاجتماع في نفس الغرفة والتحدث مع بعضها البعض.

المساهمات الإيجابية من ميسر الحوار

على الرغم من هذه التحديات، فقد ظلت الأحزاب من كلا الجانبين مرتبطة وملتزمة بالحوار. وهناك ثلاثة عناصر من عمل ميسر الحوار قد أسهمت بشكل إيجابي في تأسيس منبر الحوار الخاص بمنظمة الأحزاب السياسية المشتركة في الحوار (IPOD).

أولاً؛ لقد عمل ميسر الحوار على توليد القبول والدعم من مختلف المستويات داخل الأحزاب الأعضاء في المنظمة. وفي البداية، رأت أغلبية الأحزاب أن عملية الحوار لمنظمة الأحزاب السياسية المشتركة في الحوار(IPOD)، كانت حكرًا على نفر قليل من الأفراد، وبمبادرة منهم بدلاً من الأحزاب نفسها. وفي مثل ذلك السيناريو، فإن الحصول على أي اتفاقات لن تكون قادرة للحصول على مباركة الأحزاب السياسية.

وقد حاول ميسر الحوار التخفيف من حدة تلك المخاطر، من خلال السعي لقبول أوسع لتلك العملية عن طريق الأحزاب، بما في ذلك قادة الأحزاب الإقليمية والاتحادات الحزبية. وقد كان التأهب الداخلي لدى الأحزاب عاملاً حاسماً في خلق هذا المستوى من الملكية والمسؤولية الحزبية للحوار. وقد تم عقد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات داخل كل حزب، وتركزت على المنظمة وترتيبات الأحزاب السياسية المشتركة في الحوار(IPOD).

وقد عملت هذه الاجتماعات على جمع الزعماء الأحزاب على الصعيدين القومي والإقليمي، لضمان القبول للعملية من قبل هذه المجموعة القيادية الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعهدت جميع الأحزاب أن اللجان التنفيذية الوطنية لكل منها قد وافقت على مذكرة التفاهم المتعلقة بتأسيس قواعد وتنظيم منبر الحوار، من أجل ضمان قبول الملكية والمسؤولية تجاه العملية من قبل الأحزاب.

ثانياً؛ كجزء من تلك المشاورات، قام الأمناء العامون لكل من الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة في غانا وخبير غاني يحظى باحترام كبير بزيارة الأحزاب السياسية الأوغندية بصورة فردية. وخلال تلك الزيارات، تحدثوا إلى مجموعة أوسع من قادة الأحزاب، من أجل تبادل الآراء بشأن بعض النتائج الإيجابية لعملية حوار مماثلة وقعت في غانا قبل بضع سنوات. وقد لعبت تلك التبادلات دوراً حاسماً في تأمين قبول ودعم القادة السياسيين الأوغنديين لبرنامج الحوار الخاص بهم.

ثالثا؛ لقد تم بذل جهود مخصصة لتأمين بعض النجاحات المتواضعة في مرحلة مبكرة من العملية، للحد من مخاطر انهيار منتدى الحوار. ونظراً لضغوط عوامل الوقت التي كانت الأحزاب وميسري الحوار واقعين تحت تأثيرها، فقد عملت منظمة الأحزاب السياسية المشتركة في الحوار

(IPOD) على حصر أجندة الموضوعات في القضايا الانتخابية فقط. وقد أدى هذا إلى انطلاق عملية حوار، بلغت أوج ذروتها في إنتاج مجموعة من التعديلات على التشريعات التي تم دعمها من قبل أعضاء كل حزب سياسي في منظمة الأحزاب السياسية المشتركة في الحوار (IPOD).

الدروس المستفادة

لقد تم التوصل إلى هذا النوع من الاتفاق في فترة زمنية قصيرة تطلبت من كل من الأحزاب الممثلة في الحكم وأحزاب المعارضة لتقديم تنازلات. وقد اجتهد ميسرو الحوار في ترويج وتشجيع هذا السلوك عن طريق تنبيه الأحزاب إلى ضرورة تقديم بعض تنازلات، إذا أرادوا وضع نواياهم الحسنة في العملية.

وبعد فوات الأوان، جاء منبر الحوار بمثابة وسيلة للتنفيس وتحرير الضغط النفسي، وساعدت في تخفيف المخاطر الانتخابية. وعلى الرغم من كل تلك النتائج الإيجابية، فإنه يبدو من تجربة أوغندا أيضا، أن مسألة التوقيت والانتخابات لا يمكن الاستهانة أو الاستخفاف بها، وأن تأجيل الحوار حتى وقت ما بعد الانتخابات أو التركيز على أنشطة متواضعة تعتبر بدائل صالحة وملائمة.

الملحق ٢: الاعتبارات الأساسية المتعلقة بتصميم عملية الحوار الحزبي السياسي

لقد تم تصميم هذه القائمة من الأسئلة لاستخدامها من قبل ميسري الحوار الذين تم الاتصال بهم من قبل الأحزاب السياسية (أو غيرها من الجهات الفاعلة)، لاستكشاف إمكانيات عملية إجراء حوار حـزبي سـيـاسي.

وتتوافق هذه الأسئلة مع الفصول الثمانية عشر ومجالات الاهتمام على النحو المبين في هذا الدليل. وقائمة الأسئلة هذه ليست قائمة تفقدية مرجعية، بل إنها نقطة انطلاق أساسية للمناقشة. ومن الناحية المثالية، فإن هذه الأسئلة سوف تعمل على إطلاق محادثة وعملية تفكير مشتركة بين الأحزاب، وفي داخل كل حزب من الأحزاب، في وقت مبكر قبل الشروع في عملية الحوار، وذلك من أجل مساعدة الميسرين لبناء فهم عام لما قد تسهم فيه عملية الحوار، وما الشكل الذي قد تكون عليه.

وتعمل هذه القائمة كأداة عملية، يمكن استخدامها بوصفها جدول أعمال أساسي لاجتماعات استكشافية بين الميسر والأحزاب السياسية و/ أو الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى الفاعلة. ويمكن استخدامها لتوجيه وإلهام المناقشات بشأن مختلف جوانب الحوار الحزبي السياسي، خلال ورش العمل أو الدورات التدريبيـة (متعددة الاحزاب)، وتوليد المعلومات الأساسية التي يمكن استخدامها لصياغة مقترحات، أو نصائح بشأن الدور المرتقب للحوار الحزبي السياسي في بلد معين.

ويتعلق كل جزء من أجزاء الاستبيان بفصل خاص من هذا الدليل، ويحتوي كل جزء منه على ثلاثة مكونات. وتعمل المقدمة المختصرة (المطبوعة بالخط المائل) على توفير بضع عبارات قصيرة يمكن للميسر استخدامها لتقديم الموضوع المطروح للمناقشة؛ في حين أن المقصود من السؤال الشامل (المبين بالخط العريض) هو تحديد نطاق الموضوع، ومجال التركيز فيه على المناقشة، كما أن أسئلة المتابعة يمكن استخدامها لتشجيع تبادل وجهات النظر حول قضايا أكثر تحديداً.

ويمكن تطبيق هذه القائمة من الأسئلة بصورة مماثلة عبر مختلف البلدان، كما يمكن أيضا توسيعها وتحديد سياقها من قبل الميسرين والأحزاب، حسب ما قد تكون ملائمـة لذلك الغـرض.

الجزء الأول:

الاعتبارات العامة المتعلقة بالحوار الحزبي السياسي في بلد ما.

١. تعريف الحوار الحزب السياسي

غالباً ما يعتمد أداء الديمقراطية على قدرة الأحزاب السياسية والرغبة في التعاون مع منافسيهم. وبينما قد تكون المنافسات على السلطة صعبة ومريرة، فإن المناقشات بشأن المحتوى تظل تفضي إلى حوار مثمر وتحقيق الاتفاق بين الأطراف في بعض الأحيان. وتستطيع آلية الحوار الحزبي السياسي أن تساعد الأحزاب في تحقيق ذلك. والمجموعات الرئيسية الثلاث من الجهات الفاعلة المعنية في حوار الأحزاب السياسية هي الأحزاب السياسية وميسر الحوار، بالإضافة في بعض الحالات، إلى منظمات المجتمع المدني أو الجهات الحكومـيـة.

السؤال الرئيس: إلى أي مدى يمتلك البلد س توازناً صحياً من المنافسة والتعاون بين الأحزاب السياسية؟

- ما هي أهم الأمثلة من المنافسة السياسية الموجودة في البلد س؟
- هل من الواضح ما الذي يشكل "حزباً سياسياً" في البلد س؟
- ما هي بعض الأمثلة من التعاون السياسي في البلد س؟
- إلى أي مدى تحسّن أو تردّى التوازن بين المنافسة والتعاون خلال السنتين والخمس والعشر سنوات الماضية؟
- ما الأسباب التي تستدعي ضرورة استكشاف سبل عقد حوار بين الأحزاب السياسية؟
- ما هي آليات الحوار المستخدمة داخل البرلمان (مثل، الائتلافات أو المؤتمرات)؟
- ما هي آليات الحوار المستخدمة خارج البرلمان (مثل، عمليات الحوار غير الرسمية)؟
- إلى أي مدى تعمل البرلمانات، باعتبارها الفضاء أو المجال الأساس للحوار بين الأحزاب؟ (على سبيل المثال، انظر إلى أداء البرلمان، والصلات بين النواب وأحزابهم، أو العلاقات المتوترة بين مختلف القوى الحزبية)؟
- كيف يمكن استخدام الحوار الحزبي السياسي لاستكمال وإبلاغ المناقشة البرلمانية؟
- ماذا سيكون الغرض من الحوار الحزبي السياسي المقترح؟

- ما هي الجهات الفاعلة التي ينبغي أن تصبح كأطراف أساسية مشاركة في الحوار، وما هي الجهات التي ينبغي أن تشارك على هامش الحوار، أو في غيرها من الصفات والقدرات؟
- بأية طرق يمكن ارتباط كل حزب من الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى بعملية الحوار؟

٢. دور ميسر الحوار

يتمثل الدور الرئيس لميسر الحوار في أداء دور وسيط نزيه بين الأحزاب السياسية التي هي بحكم طبيعتها، في منافسة مع بعضها البعض، وبالتالي فإنها سوف تجد أن من الصعب عليها أخذ زمام المبادرة. وبسبب التعقيدات التي تصاحب العمل مع الأحزاب السياسية، فإن الميسرين بحاجة الى استشعار سياسي، فضلاً عن السمات الشخصية المناسبة للانخراط مع الجهات الفاعلة على مستوى سياسي عال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ التوجيهية مثل الملكية المشتركة والاستدامة والشمولية، قد تكون ذات فائدة ومساعدة لعمل الميسرين عند الشروع في وضع عمليات حوار شرعية وذات معنى بين الأحزاب.

السؤال الرئيس: ما الذي يجب أن يكون عليه دور ميسر الحوار الحزبي السياسي في البلد س؟

- ما الذي يجعل ميسر الحوار يظل على الحياد، وقادراً على التصرف بطريقة غير متحيزة؟
- هل من الممكن تحديد أمثلة من الميسرين مع مهارات سياسية فطرية أو بصورة غريزية؟
- وماذا عن أمثلة الميسرين ممن هم غير قادرين على العمل في سياقات سياسية حساسة؟
- ما هي الطرق التي يستطيع بها ميسر الحوار إظهار الإرادة والقدرة على خلق ملكية ومسؤولية الأحزاب تجاه الحوار؟
- كيف يمكن للميسر مساعدة الأحزاب على بناء الثقة بين الأحزاب والعمل على الإصلاح الديمقراطي؟
- ما هو التقسيم المثالي بين دور الميسر والأحزاب؟
- كيف يتعين أن تكون عليه اللمحة العامة لسيرة حياة الميسر والتوصيف الوظيفي لمهامه ومتطلباته، إذا كان لا بد من توصيفها في شروط مرجعية؟
- ما هي المنظمات المحلية والدولية و/ أو الأفراد ممن يمكنهم ان يكونوا ميسرين غير متحيزين؟
- كيف تفسر الأحزاب السياسية وتعرّف عبارات ومفاهيم "قبول الملكية والمسؤولية المشتركة"، "الاستدامة" و"الشمولية" في البلد س؟
- ما هي المبادئ التوجيهية أو الإرشادية الأخرى التي يمكن إضافتها لتوجيه الحوار بين الأحزاب؟

٣. تقييم البيئة السياسية

قبل الشروع في حوار بين الأحزاب، ينبغي على الميسرين احترام مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، عن طريق التأكد من أن لديهم فهماً عميقاً للبيئة السياسية والبنية التحتية التي تعمل فيها الأحزاب السياسية. وهناك مجموعة متنوعة من أدوات التقييم التي يمكن استخدامها لتحليل السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومتابعة التطورات السياسية.

السؤال الرئيس: ما هي أفضل طريقة لتقييم البيئة السياسية؟

- ما هو النهج والأدوات المتاحة لمعاينة ومسح البيئة السياسية؟
- إلى أي مدى يمكن لهذه الأساليب والوسائل تقييم السياق السياسي الأوسع والاحتياجات المحددة للأحزاب السياسية؟
- هل يمكن استخدام أدوات مثل المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين، أو تطبيق التقييمات الحزبية الذاتية؟
- كيف يمكن للميسرين ضمان حصول إعادة التقييم المستمر (على سبيل المثال من قبل المحللين للأحزاب السياسية)؟
- إلى أي مدى سيتم التركيز على تقييم التاريخ السياسي ومناخ البلاد، والنظام الحزبي القائم، والمشهد الطبيعي للأحزاب السياسية، واللوائح والمتطلبات الخارجية، والمسار الداخلي والهيكل التشكيلي للأحزاب السياسية، وعلاقاتها الخارجية والثقافة السياسية؟
- هل هناك فوارق قوية بين كيفية التزام الأحزاب قانوناً بالتصرف وكيفية تصرفها في الواقع العملي؟
- إلى أي مدى سيعمل هذا التقييم على تحديد المخاطر والعوائق المحتملة للحوار الحزبي السياسي؟
- كيف سيؤشر التقييم نحو نوافذ فرص نجاح الحوار الحزب السياسي؟

الجزء الثاني: الحوار الحزبي السياسي في الممارسة

٤. مراحل وديناميكيات الحوار

من الناحية النظرية، فإن عمليات الحوار تجـري مـن خـلال سلسلة من المراحل خلال دورة حياة العملية نفسها. وعادة ما تشتمل هذه المراحل على: الاستكشاف ومرحلة الـتـصـمـيـم، والانطلاق الرسمي للبداية، والإجراء الفعلي لعملية الـحـوار. وقد يكون الحوار مفتوحاً دون تحديد لمدته أو نـهـايـتـه، أو متركزاً في مدته على تحقيق نتيجة معينة، أو مقيداً بـتـاريـخ انتهاء محدد. وفي الواقع، تفتقر العديد من عمليات الحوار إلى سير "التدفق المنطقي".

السؤال الرئيس: ما هي المراحل الرئيسة في مسار عملية حوار الأحزاب السياسية المتوقعة؟

- ما هي الفترة الزمنية المتوقعة للحوار، وعلى ماذا سينصب التركيز العام في الحوار؟
- كيف سيتأثر الحوار بسبب طبيعة قصر - أو طول - أمد هذه العملية؟
- ما هي المعالم والخواص المتوقعة لكل مرحلة من المراحل التالية في عملية الحوار؟
  - مرحلة الاستكشاف: ...
  - مرحلة التصميم: ...
  - مرحلة مباشرة إطلاق الحوار: ...
  - مرحلة إجراء الحوار: ...
  - مرحلة إقفال الحوار: ...
- ما هي الأحداث التي من المرجح أن تشكل فواصل طبيعية بين مرحلة سابقة وأخرى لاحقة لها؟
- ما هي الأحداث غير المتوقعة التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يكون لها تأثير على الحوار في حال وقوعها؟
- كيف يمكن أن تؤثر مستويات الثقة المتغيرة بين الأحزاب على الخطوات المخطط لها في هذه العملية؟
- كيف يمكن استخدام المعرفة والخبرة النسبية لتعزيز تدفق الأفكار بشكل متواصل؟
- هل من الممكن ضمان الحصول على المعرفة والفهم المحلي للمساعدة في تسهيل كل مرحلة من مراحل العملية؟

٥. وضع الأهداف وجداول الأعمال

في وسع عمليات الحوار الحزبي السياسي دعم مجموعة واسعة من الأهداف. كما تستطيع أن تعمل بمثابة آلـيـة لـتـعـزيـز التعاون وتوطيد الثقة بين الأحزاب أو مساعدة الأحزاب عـلى مواصلة الإصلاحات الديمقراطية أو أهداف التنمية المشـتـركـة. وهناك حدود قليلة لما يمكن مناقشته، طالما كان المشـاركـون يوافقون على أهمية و صلة الموضوعات المطروحة للـنـقـاش، ويعتبر تحديد الأهداف ووضع جدول الأعمال مـن الأدوات المستخدمة للتركيز والعمل بمثابة تفويض لصلاحيات الحوار.

السؤال الرئيس: ما هي أهداف الحوار على المدى القصير والمتوسط والطويل الأمد؟

- كيف يمكن تنظيم وتحديد الأهداف بطريقة تصبح فيها بمثابة تمرين مشترك بين الأحزاب؟
- ما هي القضايا ذات الاهتمام الوطني، وما هي القضايا ذات الاهتمام الحزبي السياسي؟
- ما هي المجالات التي تعتبر فيها الأحزاب أكثر تأثيراً، وأين يمكنهم إحداث تغيير إيجابي عند العمل معاً؟
- إلى أي مدى سوف تعكس أهداف الحوار المشاكل التي تواجهها جميع الأحزاب عبر الانقسامات السياسية فيما بينها؟
- إلى أي مدى سوف تتباعد مختلف مصالح وأجندات أعمال الأحزاب؟
- هل يمكن تحديد الحوافز الإيجابية، حتى يصبح الانضمام إلى الحوار أمراً جذاباً للجميع؟
- أي الموضوعات الخلافية ينبغي إدراجها، أو استبعادها، عند وضع جدول أعمال الحوار؟
- هل سيصبح من الممكن التأكد من أن أهـداف الـحـوار وجدول الأعمال يمكن تعديلها، وقياسها، مع مرور الوقت؟

٦. دعم الإصلاح السياسي والتنمية الوطنية

تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة الجهات الأساسـيـة الـفـاعـلـة، عندما يتعلق الأمر بمباشرة الشروع في إصـلاحـات سـيـاسـيـة ووضع رؤية طويلة المدى للمجتمع. وتعـتـبـر الأحـزاب هـي المسؤولة عن تطوير بدائل مكافئة لـلـسـيـاسـات والـبـرامـج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والبشرية. ومن شأن الحوار بـيـن الأحزاب مساعدة الأحزاب نفسها على تـجـاوز مـصـالـحـهـم الخاصة، وبناء توافق في الآراء بشأن المجالات ذات الأهـمـيـة الوطنية.

السؤال الرئيس: كيف يمكن للحوار أن يقدم إسهاماً إيجابياً في الإصلاح الديمقراطي والتنمية؟

- ما هي عمليات الإصلاح السياسي والتنمية التي تعتبر حاسمة في البلد س؟
- ما هي الأدوار الإيجابية (والسلبية) التي يمكن أن يلعبها الحوار الحزبي السياسي في عمليات الإصلاح والتنمية؟
- كيف يمكن لنتائج الحوار بين الأحزاب أن تعمل على تغذية عمليات الإصلاح الدستوري؟
- إلى أي مدى تستطيع الأحزاب السياسية استخدام الحوار كوسيلة لتحسين القوانين واللوائح الحزبية السياسية؟
- كيف يمكن أن يساعد الحوار على تعزيز أطر الحوار الانتخابية، ولوائح أو قواعد السلوك؟
- كيف يمكن أن يساعد الحوار على زيادة القدرة على التنبؤ بشأن قضايا ذات أهمية وطنية؟
- كيف يمكن أن يساعد الحوار على بناء أدنى حد من الإجماع لخطط التنمية الوطنية على المدى الطويل؟
- هل يمكن استخدام الحوار للاشتراك في تحديد الاتجاهات والتطورات التي تؤثر على جميع الأحزاب الجديدة؟

٧. التوقيت والدورة الانتخابية

ترتبط عملية توقيت وديناميكيات الحوار بين الأحزاب السياسية ارتباطاً وثيقاً بالدورة الانتخابية. وتعتبر الانتخابات في بلد ما بمثابة علامة بارزة واضحة في الوقت، وتؤثر بشكل كبير على العلاقات بين الأحزاب، خصوصا في الفترة التي تسبق يوم الانتخابات. وتعتبر مرحلة ما قبل يوم الانتخاب ومراحل التوطيد، بمثابة الأوقات المثلى للتأمل والتفكير وتطوير السياسات والتشريعات.

السؤال الرئيس: هل من الممكن توقيت الحوار بطريقة يمكن معها الأخذ بعين الاعتبار مراحل الدورة الانتخابية؟ ما هي بعض الأمثلة من الطرق التي يمكن أن يؤثر الوقت والتوقيت فيها على الحوار، والعكس بالعكس؟

- ما هو الإطار الزمني العام، وما هي المعالم الرئيسة للدورة الانتخابية في البلد س؟
- ما هي الخصائص الرئيسة لكل مما يلي: مرحلة ما قبل الانتخابات، مرحلة الانتخابات، مرحلة بعد الانتخابات ومرحلة التوطيد والاستقرار؟
- ما هي الفرص والمخاطر التي من المحتمل أن تواجهها الأحزاب في كل مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية؟
- ما الذي يمكن توقعه من أنشطة الأحزاب وتغيير العقليات في كل مرحلة من مراحل الدورة؟
- هل هناك وجود بالفعل لآليات التنسيق مع الجهات الفاعلة الأساسية مثل هيئات الإدارة الانتخابية؟
- ما هي أفضل الطرق للاستفادة من نافذة الإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات ومراحل التوطيد؟
- ما هي العمليات الداخلية والخارجية المرتبطة بالوقت التي تمر بها الأحزاب معاً في وقت واحد بصورة متزامنة؟

٨. تصميم الهيكل التنظيمي للحوار

عندما تتفق الأحزاب للالتقاء سوياً على أساس هيكلية بصورة أكبر، فإنها قد ترغب في تنظيم تفاعلاتها وعلاقاتها مع بعضها البعض. وهناك مجموعة متنوعة كبيرة من هياكل الحوار الحزبي السياسي. واعتماداً على السياق السياسي، فإن هذه الهياكل الحوارية تتراوح ما بين منابر غير رسمية، ضعيفة التنظيم للغاية، إلى منظمات رسمية لمؤسسات حزبية سياسية في غاية القوة والتنظيم.

السؤال الرئيس: ما هو الترتيب التنظيمي والهيكلي المفضل لإقامة منبر الحوار؟

- ما هي إيجابيات وسلبيات منابر الحوار غير الرسمية مقابل المنابر الأكثر مؤسسية؟
- كيف يستطيع الهيكل التنظيمي دعم أغراض الحوار مع ضمان الملكية الحزبية أيضاً؟
- هل يساعد هيكل الحوار لوحده في دعم بنية الحوار، أم أنه يساعد في دعم برامج بناء قدرات الأحزاب أيضا؟
- ما هي أدوار ومسؤوليات هيئات الأمانة العامة، والحوكمة (مثل مجلس الإدارة)؟
- هل الشروط المرجعية والاختصاصات المكتوبة أو مذكرة التفاهم بين الأحزاب تساعد على التوافق بشأن التصميم التنظيمي؟
- ما هي الموارد (البشرية والمالية) المطلوبة هناك لإنشاء منبر حواري والمحافظة عليه؟

- كيف يمكن تشكيل البنية الهيكلية بصورة مرنة بما فيه الكفاية للاستجابة للتطورات السياسية (مثل، ترتيبات تداول السلطة)؟
- كيف يمكن للبنية الهيكلية المساعدة في حل وتسوية النزاعات؟

٩. قواعد لعبة الحوار

في أي سياق للحوار، يعتبر وضع قواعد أساسية متينة بشأن كيفية سلوك وتصرفات الأحزاب السياسية، خطوة هامة في خلق بيئة يمكن أن يشعر فيها المشاركون بكونها آمنة ومريحة. وكل مساحة حوارية لديها هيكلها، والمنطق والتعقيدات الخاصة بها، وتتطلب من الأحزاب بالتالي وضع القواعد السلوكية والمبادئ المتعلقة بها.

السؤال الرئيس: ما هي القواعد والإجراءات التي ترغب الأحزاب في اعتمادها لميدان الحوار بينها؟

- ما هي القيم السلوكية التي تشارك فيها الأحزاب بصورة مشتركة (مثل الاحترام، والصدق والتسامح أو الالتزام)؟
- هل هذه القيم متفق عليها بشكل غير رسمي، أو هل يمكن تدوينها بشكل رسمي في مذكرة التفاهم؟
- ما أنواع الحوكمة و/أو أحكام العضوية العامة المطلوبة؟
- إذا كان الأمر ينطوي على المال، ما الذي يتعين أن يتم الاتفاق عليه آنذاك من ناحية النفقات المالية والمساءلة؟
- كيف سيجري عقد وتنظيم اجتماعات الحوار (مثل مسائل التوقيت والمراسلات والنصاب)؟
- ما هي آليات صنع القرارات (على سبيل المثال، هل ستكون بتوافق الآراء)؟
- كيف سيتم إبلاغ نتائج الحوار إلى وسائل الإعلام والجمهور (مثلا، من خلال متحدث رسمي بإسم الحوار)؟
- هل تم تحديد أية آليات لتسوية النزاعات (مثل مجلس استشاري أو مجلس شيوخ، أو مدونة لقواعد السلوك)؟

١٠. بناء الثقة بين الأحزاب السياسية

في السياقات التي تسودها مخاوف عميقة الجذور وشكوك قوية بين الخصوم السياسيين، فإن بناء حد أدنى من الثقة المتبادلة والاطمئنان يعتبر خطوة أولى هامة، وأساساً صالحاً لحوار مستمر وذي مغزى. وغالبًا ما يبدأ بناء الثقة مع السياسيين بالتعرف على بعضهم البعض بشكل أفضل.

السؤال الرئيس: كيف يمكن استخدام الحوار لبناء مستويات الحدود الدنيا من الثقة والاطمئنان بين الأحزاب؟

- ما هي بعض الأمثلة من التوترات والصراعات غير المنتجة القائمة بين الأحزاب السياسية؟
- هل من الممكن الحصول على فهم أفضل للأسباب التاريخية والسياسية لعدم الثقة؟
- ما هي الخيارات التي قد تكون متاحة بشأن التغلب على هذه التوترات؟
- هل تكون الأطراف على استعداد لتبادل وجهات النظر حول الفوائد المحتملة للحوار بين الأحزاب؟
- هل توجد هناك فرص للحوار بين الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة غير الحزبية؟
- ما هي الأحداث متعددة الاحزاب (مثل التدريب وحلقات العمل أو الجولات الدراسية) التي قد تساعد في جلب الأحزاب معا؟
- كيف يمكن أن يساعد تركيز الحوار على مواضيع غير خلافية في حث الأطراف المتحاورة على الحديث؟
- كم من الوقت يتطلب الوضع لتحديد مستوى الحد الأدنى من الثقة والاطمئنان؟

١١. بناء توافق الآراء من خلال الحوار المنظم

بإمكان ميسري الحوار أن يلعبوا دوراً هاماً في خلق البيئة التي تشعر الأحزاب فيها أنها متشجعة للبحث عن توافق في الآراء، وبالتالي قد تصبح على استعداد لتقديم تنازلات. ويتطلب بناء توافق الآراء عموماً، مزيجاً من الأمور التي تشمل: الحوار والوساطة والتفاوض والتشاور وصنع القرار. كما يدور التوافق أيضا حول المساواة بين الأطراف، وتفادي الحالات التي قد يُطلب فيها صوت واحد من أجل التوصل إلى قرار.

السؤال الرئيس: ما هي الطرق التي يمكن فيها استخدام الحوار لبناء توافق في الآراء؟

- إلى أي مدى تختلف ديناميكيات السلطة في منبر الحوار عن تلك المعروضة في البرلمان؟
- إلى أي مدى يمكن الجمع بين الحوار مع عناصر التفاوض والوساطة أو صنع القرار؟
- هل الأحزاب مفتوحة للعمل من خلال توافق الآراء، والتحرك بعيداً عن عملية صنع القرار من خلال التصويت؟

- كيف يمكن استخدام الأجندة الموضوعة بصورة شاملة وبطريقة تشاورية كأداة في المحاولة لبناء توافق في الآراء؟
- كيف يمكن للميسر إعطاء كل حزب الوقت والفرصة لعرض وجهات نظره ومقترحاته؟
- كيف يمكن للميسر ضمان أن تكون جميع الأطراف على قدم المساواة من المعرفة بشأن القضايا قيد المناقشة (مثل دعوة الخبراء، ودعم البحث والتحليل)؟
- كيف تخطط الأحزاب لاستخدام قدرتها على التواصل، والتشاور، والسعي إلى التوافق والتراضي؟
- ما الذي يبدو عليه التوافق في الممارسة العملية (على سبيل المثال، اتفاق حول قضية واحدة، أو إجماع أوسع) ، وكيف يمكن جعله مستداماً؟

١٢. الاتصالات والاستعدادات الداخلية لدى الأحزاب

في الوضع المثالي، تدخل الأحزاب السياسية الحوار على قدم المساواة مع بعضها البعض-وليس بالضرورة على أساس من القوة السياسية الفعلية، ولكن من ناحية توفر نفس المعرفة والإدراك، والقدرة على فهم ما ينطوي عليه الحوار قبل الانضمام للمشاركة فيه. ولذلك، فإن الحوار الداخلي والاستعدادات الداخلية في نفس الحزب الواحد، تعتبر بمثابة شروط مسبقة لضمان القيام بإجراء حوار ناجح وفعال بين الأحزاب.

السؤال الرئيس: كيف يمكن للميسر تعزيز آليات الاتصالات والاستعدادات الداخلية لدى الأحزاب؟

- كيف يمكن للميسرين تزويد الأحزاب بمعلومات أو دعم متماثل قبل انضمام الأحزاب إلى الحوار؟
- ما هي آليات الاتصالات والاستعدادات الداخلية المتوفرة لدى الأحزاب؟
- هل تلك الآليات موضوعة قيد الاستخدام في مجال الممارسة العملية لتبادل الأفكار، وإعداد ونشر النتائج، في داخل الحزب ذاته؟
- من هم أعضاء الحزب الذين يشكلون جزءاً من هذه الهياكل والآليات (مثل أعضاء مجلس النواب، والقادة المحليون، وأعضاء الحوار، والأجنحة النسائية والشبابية، أو الخبراء الحزبيون)؟
- إلى أي مدى يحوز ممثلو الأحزاب على صلاحيات وتفويضات واضحة ومرنة ومدعومة من قيادة الحزب؟
- كيف تعمل الأحزاب على سد فجوة المعلومات بين المندوبين المشاركين في الحوار وأعضاء القيادة الحزبية؟
- هل يمكن إتاحة الوقت الكافي بين جلسات الحوار لإجراء الاتصالات والاستعدادات اللازمة داخل الحزب؟
- هل يمكن استخدام "وثيقة التأهب والاستعداد الحزبي الداخلي" كأداة للتحضير للحوار؟

الجزء الثالث: الحوار الشامل

١٣. تحديد الأحزاب السياسية التي يتعين دعوتها إلى الحوار

إن إنشاء حوار حزبي سياسي هو بطبيعته تعهد لمشروع متعدد الاحزاب، لأنه ينطوي على حزبين على الأقل، وفي كثير من الأحيان، فإنه يشمل عدة أحزاب. كما أن استخدام أسلوب التعددية الحزبية، يعني الوصول إلى جميع الأحزاب السياسية المسجلة، ولكن في واقع الأمر، غالباً ما تنطوي العملية على خيارات بشأن الإدماج أو الإقصاء. ومن شأن استخدام معايير شفافة ان تساعد في خلق شعور بشيء من الإنصاف بين الأحزاب.

السؤال الرئيس: كيف يتصرف ميسر الحوار لإشراك الأحزاب السياسية في الحوار؟

- كم عدد الأحزاب السياسية الموجودة في البلد س، وكيف تختلف في طبيعتها؟
- إلى أي مدى يعتبر تصرف كل حزب سياسي في المسائل التالية مقبولاً للمشاركة في الحوار:
  - التصرف كممثل للشعب؟
  - تبني المشاكل التي يناقشها الحوار؟
  - أخذ تحقيق نتائج الحوار على محمل الجد؟
  - امتلاك القدرة على المشاركة في المناقشات البناءة التي قد تفضي إلى توافق في الآراء؟
- هل العدد المقترح من الأحزاب المدعوة للمشاركة في مائدة الحوار يسمح بإجراء حوار فعال؟
- ما هي معايير الشفافية التي ترغب الأحزاب في استخدامها عند اختيار المشاركين في الحوار أو لعضوية المنبر؟
- إلى أي مدى تؤخذ هذه المعايير بعين الاعتبار بشأن التغيرات في السياق السياسي أو التحولات في السلطة؟

- هل يمكن تحديد استراتيجيات للتعامل مع الأحزاب المهيمنة، أو المترددة، أو الجديدة، أو مع الحركات السياسية والاجتماعية؟
- ما هي العلاقة بين الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة أو المتمردة؟
- هل يمكن إعداد استراتيجيات اتصال وتعاون، قبل التعامل مع الأحزاب السياسية المستبعدة؟

١٤. اختيار ممثلي حوار الأحزاب السياسية

يحتاج كل حزب لإجراء مناقشة داخلية بشأن من الذي سيشارك في منبر الحوار. وقد يستند اختيار الحزب للمشاركين على أساس مركز الشخص داخل التنظيم الحزبي أو حسب شخصيته، ولكن في واقع الأمر، فإن الاختيار هو عادة مزيج من الاثنين معاً. وبالنسبة لميسر الحوار، فإن من المهم له أن يعرف "من الذي سيشارك" من داخل الحزب، واحترام التسلسل الهرمي الحزبي.

السؤال الرئيس: من هم الأفراد الذين ستجري دعوتهم إلى شغل مقاعد على طاولة الحوار؟

- من يمثل قيادة وكوادر الحزب لدى كل حزب من الأحزاب السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي؟
- كيف يمكن تمثيل جميع الأحزاب على قدم المساواة مع بعضها البعض، وعلى أي مستوى (مثل قادة الحزب، والكوادر، والخبراء)؟
- ما هي أهمية العلاقات الشخصية الرسمية وغير الرسمية بين الأحزاب؟
- ماذا سيكون دور ومستوى مشاركة القيادة الحزبية في الحوار؟
- كيف يتم تعيين المشاركين ونوابهم في الحوار، وبأي تفويض؟
- هل يحتمل في المستقبل أن تكون هناك طرق لإشراك قادة الحزب المنتخبين والمندوبين؟
- إلى أي مدى يتم الأخذ بالنوع الاجتماعي وتمثيل الأقليات والتنوع بعين الاعتبار ؟

١٥. المساواة في المشاركة والتمثيل للنساء والرجال

يتعين أن يعمل الرجال والنساء بصورة مثلى على قدم المساواة في مجالات تشكيل وتطوير مجتمعاتهم. ولكن بالرغم من ذلك، فإنه يحصل في الممارسة العملية أن يمر الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم بتجارب تتفاوت بانعدام المساواة في العديد من مجالات الحياة، وهذا ينطبق أيضا على الأحزاب السياسية. وينبغي تنسيق وتضافر الجهود لشمول النساء السياسيات في منابر الحوار ومنع هيمنة الذكور على منابر الحوار.

السؤال الرئيس: كيف يمكن للميسر ضمان مساواة حصول النساء والرجال على تمثيل المشاركة في الحوار؟

- إلى أي مدى يتم احترام ودعم وتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة في البلد س؟
- إلى أي مدى تتم المساواة بين النساء والرجال في تمثيل السياسة والأحزاب السياسية في البلد س؟
- ما هو مستوى التوازن بين الرجل والمرأة في مجال الأحزاب السياسية على صعيد القيادة والكوادر الحزبية؟
- كيف يمكن لمنبر الحوار وعملية تشكيل المشاركة فيها ضمان المزيد من المساواة بين المرأة والرجل هناك؟
- هل يمكن للتشريع دعم الحوار والسياسات التي تساعد في الحد من الفوارق بين الجنسين؟
- هل من الممكن تنسيق الجهود مع المجموعات النسائية الأخرى في المجتمع، أو مع الكتل البرلمانية؟
- كيف يمكن للحوار أن يعكس حقيقة الواقع، ففي حين أن النساء والرجال قد تساورهم مخاوف متماثلة، فإنهم لا يتصرفون دوماً كمجموعات متجانسة؟

١٦. تمثيل الأقليات والتنوع

إن مستوى نضج الديمقراطية في بلد ما، يمكن الحكم عليه من خلال قدرتها واستعدادها لإدراج واستيعاب الأقليات في عمليات صنع القرار. كما أن قوة الحوار وتفوقه على الجدل السياسي العادي، تتمثل في أن لديه القدرة بسهولة على زيادة استيعاب الأقليات في عمليات صنع القرارات السياسية. وفي نفس الوقت، فإن حجم المشاركة في الحوار ينبغي أن يكون عملياً حتى يصبح الحوار فعالاً.

السؤال الرئيس: كيف يمكن للميسرين التأكد من إعطاء الاهتمام المناسب للتنوع وقضايا الأقليات في الحوار؟

- ما هي القضايا الرئيسة المتعلقة بتمثيل الأقليات والتنوع في البلد س؟

- ما صلة هذه القضايا بموضوعات وعمليات الحوار؟
- ما صلة هذه القضايا بكل حزب من الأحزاب السياسية؟
- كيف يمكن للحوار ككل أن يعكس العديد من الهويات بصورة واقعية؟
- ما هي العقبات التي تحول دون القيام بذلك (مثلاً، شمولية التمثيل) وكيف يمكن معالجتها؟
- ما هي فرص الحوار حول قضايا التنوع في المجتمع، والحوار الذي تكون تركيبته أو المشاركة فيه متنوعة، والحوار مع احترام التنوع (على سبيل المثال، هوية الشعب)؟

١٧. إشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

عند نقطة معينة، تحتاج عملية الحوار بين الأحزاب ونتائجها إلى التصديق والموافقة عليها من قبل المواطنين، عن طريق إعلام المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويستطيع الميسر أن يلعب دوراً إيجابياً في تقريب الأحزاب والمجتمع المدني لبعضها البعض سوياً، ولكن قد تواجهه مشكلة بشأن كيفية تحقيق التوازن بشأن الإدماج والإقصاء لإشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار.

السؤال الرئيس: هل من الممكن إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار بفعالية؟

- ما هي الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحزبية السياسية في البلد س؟
- إلى أي مدى تتوافق، أو تتعارض، التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض؟
- ما هي قضايا الإصلاح والسياسة العامة التي تعمل عليها كل من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية؟
- كيف يمكن إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار بطريقة ما، بحيث تظل الأحزاب تشعر أنها لا تزال تمتلك عملية الحوار؟

- كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً إيجابياً في الحوار (على سبيل المثال، بصفتهم كمقدمي خبرة)؟
- كيف يمكن إشراك منظمات المجتمع المدني كشركاء استراتيجيين في عملية الوصول للمواطن والتوعية والنشر؟

١٨. ملاحظات ختامية: ما بعد المصافحة

إن الحوار الحزبي السياسي في كثير من الأحيان، هو عبارة عن ممارسة أو تمرين بين سياسيين، ولكن توليفة وتركيبة الحوار تتطلب أن يتم توزيعها وتبادلها داخل وخارج الأحزاب من أجل أن يكون لها تأثير. ولا تتوقف عملية الحوار بين الأحزاب وتنتهي مع توقيع اتفاقيات أو بيانات مشتركة، ولكن ينبغي أن تستمر وتتواصل، مع التركيز فيها على التنفيذ الفعلي لمخرجاتها ونتائجها في المجتمع.

السؤال الرئيس: كيف تخطط الأحزاب لضمان الحفاظ على نتائج الحوار و/ أو تنفيذها؟

- ما هي الأهداف الرئيسة لعملية الحوار، على النحو المحدد لها في البداية؟
- ما هي بعض" النتائج غير الملموسة" المتوقعة (مثل تحسين العلاقات بين الأحزاب، أو زيادة مستويات الثقة بينها)؟
- ما هي بعض النتائج الملموسة التي يخطط الحوار لإنتاجها وتسليمها (مثل تشريعات أو إجراءات سياسية)؟
- متى تتوقع الأحزاب تحقيق تلك النتائج؟
- هل تتوقع الأحزاب أي متابعة أو تنفيذ للنتائج (مثل "خارطة طريق")؟
- كيف يمكن للميسر ضمان صلات مستمرة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك البرلمان والسلطة التنفيذية (على سبيل المثال، في حالات وجود قوانين أو سياسات يتعين اعتمادها)؟
- كيف تخطط الأحزاب للتأكد من أنها تبقى ملتزمة تجاه أهداف الحوار ونتائجه؟
- ما هي آليات التقييم العملي، والمراقبة المشتركة، التي يمكن استخدامها لإظهار ومتابعة التقدم المحرز في الحوار؟
- كيف يمكن لميسر الحوار ضمان استمرار الدعم العام والتحقق من صحة نتائج الحوار؟

الاصطلاحات والمختصرات

AD	Ágora Democrática (Ecuador)	ساحة الديمقراطية (إكوادور)
AN	Acuerdo Nacional (National Accord) (Peru)	الوفاق الوطني (بيرو)
CA	Constituent Assembly (Nepal)	الجمعية التأسيسية (نيبال)
CIDA	Canadian International Development Agency	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CMD	Centre for Multiparty Democracy	مركز الديمقراطية متعددة الاحزاب
CMD-K	Centre for Multiparty Democracy-Kenya	مركز الديمقراطية متعددة الاحزاب -كينيا
CMD-M	Centre for Multiparty Democracy-Malawi	مركز الديمقراطية متعددة الاحزاب - ملاوي
CMDID	Centre Malien pour le Dialogue Interparti et la Démocratie au Mali	مركز الحوار الديمقراطي بين الأحزاب- مالي
CNE	National Electoral Council (Ecuador)	المجلس الانتخابي الوطني (إكوادور)
CRC	Constitution Review Commission (Ghana)	هيئة مراجعة الدستور (غانا)
CSO	civil society organization	منظمة مجتمع مدني
DCSP	Democratic Consolidation Strategy Paper	ورقة بحث في إستراتيجية توطيد الديمقراطية
DFID	Department for International Development (U.K)	دائرة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)
ECN	Election Commission of Nepal	لجنة الانتخابات في نيبال
EMB	electoral management body	هيئة إدارة الانتخابات
fBDM	Fundación Boliviana para la Democracia Multipartidaria (Bolivian Foundation for Multiparty Democracy)	المؤسسة البوليفية للديمقراطية متعددة الاحزاب
Frelimo	Frente de Libertação de Moçambique (Front for the Liberation of Mozambique)	جبهة تحرير موزمبيق
GMM	Grupo Multipartidario de Mujeres (Ecuador)	المجموعة النسائية المتعددة الحزبية (الإكوادور)
GPPP	Ghana Political Parties Programme	برنامج الأحزاب السياسية في غانا
International IDEA	International Institute for Democracy and Electoral Assistance	المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
IEA	Institute of Economic Affairs (Ghana)	معهد الشؤون الاقتصادية (غانا)
IPOD	Inter Party Organisation for Dialogue	منظمة الأحزاب المشتركة للحوار
IPU	Inter-Parliamentary Union	الاتحاد البرلماني الدولي

MAS	Movimiento al Socialismo (Movement for Socialism)	الحركة من أجل الاشتراكية
MoU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
MP	Member of Parliament	نائب، عضو البرلمان
NDI	National Democratic Institute	المعهد الديمقراطي الوطني
NGO	non-governmental organization	منظمة غير حكومية
NIMD	Netherlands Institute for Multiparty Democracy	المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب
NRM	National Resistance Movement (Uganda)	حركة المقاومة الوطنية (أوغندا)
PPLC	Political Parties Liaison Committee	لجنة الاتصال والتنسيق بين الأحزاب السياسية
Renamo	Resistência Nacional Moçambicana (National Resistance Movement) (Mozambique)	حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية (موزمبيق)
TCD	Tanzania Centre for Democracy	مركز تنزانيا للديمقراطية
ToR	Terms of Reference	الشروط المرجعية
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المراجع

ACE Electoral Knowledge Network, 'Civil Society Organisations as EMB Stakeholders', available at: <http://aceproject.org/ace-en/topics/em/emh/emh11>

شبكة المعرفة الانتخابية ACE، "منظمات المجتمع المدني، أصحاب العلاقة لدى هيئة إدارة الانتخابات"، متاح بالموقع: <http://aceproject.org/ace-en/topics/em/emh/emh11>

'Agenda Nacional Compartida, un enfuerzo multipartidario para la Guatamala del siglo XXI', available at:<http://www.undp.org.gt/data/publicacion/Agenda%20Nacional%20Compartida.pdf>

"جدول الأعمال الوطني للقرن الحادي والعشرين، تعدد الأحزاب في غواتيمالا"، متاح بالموقع: <http://www.undp.org.gt/data/publicacion/Agenda%20Nacional%20Compartida.pdf>

Bartolini, S. and Mair, P., 'Challenges to Contemporary -Political Parties', in L. Diamond and R. Gunther (eds), -Political Parties and Democracy (Baltimore, MD: Johns Hopkins -University Press, 2001) (used in Norris, Pippa, 'Building -Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules', Harvard University, report commissioned by -International IDEA, 2004)

ستيفانو بارتوليني، وبيتر ماير،"التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية المعاصرة"، في: لاري دياموندو ريتشارد غونتر (محرران)، الأحزاب السياسية والديمقراطية (بالتيمور، ميريلاند: جونز هوبكنز، مطبعة الجامعة، ٢٠٠١) (المستخدمة في تقرير: بيبا نوريس، 'بناء الأحزاب السياسية: إصلاح الأنظمة القانونية والقواعد الداخلية'، جامعة هارفارد، والتقرير بتوكيل من: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٤)

Carothers, T., Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies (Washington, DC: Carnegie -Endowment for international Peace, 2006)

توماس كاروثرز، مواجهة الحلقة الأضعف: مساعدة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الجديدة (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مؤسسة "كارنيجي" للسلام الدولي، ٢٠٠٦)

Carothers, T., 'International Assistance for Political Party -Development', Bergen: Carnegie Endowment for Peace, U4 Anti-Corruption Resource Centre, 2008, available at: <http://www.cmi.no/publications/publication/?3015=international-assistance-for-political-party>

توماس كاروثرز، "المساعدة الدولية لتنمية الأحزاب السياسية"، بيرغن: مؤسسة "كارنيجي" للسلام الدولي، مركز أبحاث مكافحة الفساد (U4) ٢٠٠٨، متاح بالموقع: <http://www.cmi.no/publications/publication/?3015=international-assistance-for-political-party>

Centre for Multiparty Democracy Kenya, <http://www.cmd-kenya.org/index.php/about-us>

مركز الديمقراطية التعددية في كينيا، متاح بالموقع: <http://www.cmd-kenya.org/index.php/about-us>

Communiqué on the Mali coup by the CMDID political -parties, 'Rencontre de recherche de solution de sortie de -crise par les mouvements politiques du Mali', 31 March 2012, available at: <http://www.nimd.org/document/2677/>

بيان عن انقلاب مالي، مركز مالي للحوار الديمقراطي بين الأحزاب (CMDID)، "اجتماع البحوث لحل الأزمة ومباغتة الحركات السياسية في مالي"، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، متاح بالموقع: <http://www.nimd.org/document/2677/>

Constitution Review Commission (CRC) of Ghana, <http://www.crc.gov.gh/>

لجنة مراجعة الدستور (CRC) من غانا، متاح بالموقع: <http://www.crc.gov.gh>

Dalton, Russell J., Farrell, David M. and McAllister, Ian, -Political Parties and Democratic Linkage (Oxford: Oxford University Press, 2011), pp. 224, 225

دالتون، راسيل جي.، فاريل، ديفيد م. وماك أليستر، إيان، الأحزاب السياسية والارتباط الديمقراطي (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١١)، ص ٢٢٤، ٢٢٥

Declaration on Criteria for Free and Fair Elections, adopted unanimously by the Inter-Parliamentary Council at its 154th session, Paris, 26 March 1994, available at: <http://www.ipu.org/cnl-e/154-free.htm>

إعلان بشأن معايير الانتخابات الحرة والنزيهة، تم تبنيه بالإجماع من قبل المجلس البرلماني الدولي في دورته رقم ١٥٤، باريس، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤، متاح بالموقع: <http://www.ipu.org/cnl-e/154-free.htm>

European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Code of Good Practice in the Field of Political Parties, adopted by the Venice Commission at its 77th Plenary Session (Venice, 12–13 December 2008) and Explanatory Report, adopted by the Venice Commission at its 78th Plenary Session (Venice 13–14 March 2009), Study no. 4141/2006, CDL-AD(2009)021, para. 176

اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية)، مدونة للممارسات الجيدة في مجال الأحزاب السياسية، التي اعتمدتها لجنة البندقية في الجلسة العامة ٧٧ في (البندقية، ١٢-١٣ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٨) والتقرير التوضيحي، الذي اعتمدته لجنة البندقية خلال الجلسة العمومية رقم ٧٨ (البندقية ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٩)، دراسة اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون رقم: (CDL–AD) ٤١٤١/٢٠٠٦، (٢٠٠٩) ٠٢١، الفقرة ١٧٦.

Global Commission on Elections, Democracy and Security, Deepening Democracy: A Strategy for Improving the Integrity of Elections Worldwide (September 2012)

اللجنة العالمية حول الانتخابات والديمقراطية والأمن، تعميق الديمقراطية: إستراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)

Griffiths, Martin and Whitfield, Theresa, 'Mediation Ten Years On: Challenges and Opportunities for Peace-making', Centre for Humanitarian Dialogue, March 2010, p. 18

مارتن غريفيثس، وتيريزا ويتفيلد، "وساطة عشر سنوات بشأن: التحديات والفرص لتحقيق السلام "مركز الحوار الإنساني، أذار/مارس ٢٠١٠، ص: ١٨

International IDEA, Democracy and Deep-rooted Conflict: Options for Negotiators (Stockholm: International IDEA, 1998)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية والصراع عميق الجذور: خيارات للمفاوضين (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ١٩٩٨).

International IDEA, 'Parties Sign Electoral Ethics Pact', 22 April 2005, available at: <http://www.idea.int/americas/peru/ethics_pact_05.cfm>

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "توقيع الأحزاب لاتفاقية الأخلاق الانتخابية'، ٢٢ أبريل ٢٠٠٥، متاح بالموقع: <http://www.idea.int/americas/peru/ethics_pact_05.cfm>

International IDEA, Electoral Management Design: The International IDEA Handbook (Stockholm: International IDEA, 2006)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات تصميم الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٦).

International IDEA, Democratic Dialogue: A Handbook for Practitioners (Stockholm: International IDEA with the Canadian International Development Agency (CIDA), the Organization for African States (OAS), and the United Nations Development Programme (UNDP), 2007)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 'الحوار الديمقراطي: دليل للممارسين' (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEAبالمشاركة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، ومنظمة الدول الأفريقية (OAS)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ٢٠٠٧).

International IDEA, Assessing the Quality of Democracy (Stockholm: International IDEA, 2008), available at: <http://www.idea.int/publications/aqd/index.cfm> (2008a)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "تقييم نوعية الديمقراطية" (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٨)، متاح بالموقع: (2008a) <http://www.idea.int/publications/aqd/index.cfm>

International IDEA, Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict: Learning from African Experiences (Stockholm: International IDEA, 2008) (2008b)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "العدالة التقليدية والمصالحة بعد الصراع العنيف: التعلم من التجارب الأفريقية" (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٨) (٢٠٠٨ ب).

International IDEA, Guide on Factors of Election-related Violence Internal to Electoral Processes, November 2012, draft shared during an AU and International IDEA workshop in Addis Ababa and now a part of the International IDEA Elections and Conflict Tool (2012a)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات دليل عوامل أعمال العنف المرتبطة بالعمليات الانتخابية الداخلية، نو فمبر ٢٠١٢، مشروع مشترك مع الاتحاد الأفريقي (AU) وورشة عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في أديس أبابا، وأصبح حالياً، جزءاً من: أدوات تداول الانتخاب والصراع (٢٠١٢أ).

International IDEA, Political Finance Regulations Around the World: An Overview of the International IDEA Database (Stockholm: International IDEA, 2012) (2012b)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "اللوائح المالية السياسية في مختلف أنحاء العالم: نظرة عامة على قاعدة البيانات لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات" (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٢) (٢٠١٢ب).

International IDEA and Transparencia, Ley de Partidos Políticos: La construcción de un consenso, Biblioteca de la Reforma Política No. 3 (Lima: Edición Percy Medina, 2004)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والشبكة البرلمانية للبلدان الأميركية من أجل الشفافية، قانون الأحزاب السياسية: بناء توافق في الآراء بشأن الإصلاح السياسي رقم ٣ (ليما: تأليف: بيرسي ميدينا، رئيس بعثة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في ليما، بيرو، ٢٠٠٤).

Inter-Parliamentary Union (IPU), 'Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice' [2006], available at: <http://www.ipu.org/dem-e/guide/guide-1.htm#P191_13205>

الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، "البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة" [٢٠٠٦]، متاح بالموقع: <http://www.ipu.org/dem-e/guide/guide-1.htm#P191_13205>

Koonings, C. G. and Felipe Mansilla, H. C., 'Evaluation Report: NIMD Programme in Bolivia', NIMD, 2004

سي. جي. كيس كونينغز، وهوغو سيلسو فيليبمانسيلا، تقريرتقييم: برنامج المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب - في بوليفيا'، عام ٢٠٠٤.

Llanos, B. and Sample, K., 'From Words to Action: Best -Practices for Women's Participation in Latin America Political Parties', International IDEA, 2008

بياتريز ليانوس، وكريستين سامبل، 'من الأقوال إلى الأفعال: أفضل الممارسات لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية بأميركا اللاتينية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٨.

McLean, Iain and McMillan, Alistair, The Concise Oxford -Dictionary of Politics (3rd edn) (Oxford: Oxford University Press, 2009)

أيان ماكلين، وأليستير ماكميلان، قاموس أكسفورد الوجيز في السياسة (الطبعة الثالثة)، (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٩).

Mensa, Jean, 'Ghana's DCSP: A Home-grown Democratic Agenda', 2009, available at: <http://www.nimd.org/document/1111>

جين مينسا، ورقة بحث في برنامج إستراتيجية توطيد الديمقراطية (DCSP) في غانا، "برنامج عمل ديمقراطي نابع من الوطن"، ٢٠٠٩، متاح بالموقع: <http://www.nimd.org/document/1111>

National Democratic Institute (NDI) and UK Department for International Development (DFID), 'Peru's Political Parties and the Promotion of Pro-poor Reform', Synthesis report, March 2005

المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (DFID)، "الأحزاب السياسية في بيرو ودعم الإصلاح لصالح الفقراء"، تقرير موحد، آذار/مارس ٢٠٠٥.

Netherlands Institute for Multiparty Democracy (NIMD), 'IMD: A Framework for Democratic Party Building', The Hague, 2004

المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب 'إطار لبناء الأحزاب الديمقراطية'، لاهاي، هولندا ٢٠٠٤.

Netherlands Institute for Multiparty Democracy (NIMD), 'Evaluation of Dutch Support to Capacity Development: The Case of the Netherlands Institute for Multiparty Democracy (NIMD)', IOB Evaluation no. 331, 2010, available at: <http://www.nimd.org/document/2368/evaluation-of-dutch-support-to-capacity-development>

المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب "تقييم الدعم الهولندي لتنمية القدرات: حالة من المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب ":تقييم التأثيرات على السياسة والعمليات (IOB) رقم ٣٣١، ٢٠١٠، متاح بالموقع:
<http://www.nimd.org/document/2368/evaluation-of-dutch-support-to-capacity-development>

Netherlands Institute for Multiparty Democracy (NIMD), 'The NIMD Approach: Facilitating Interparty Dialogue', June 2012, available at: <http://www.nimd.org/document/2763/the-nimd-approach-facilitating-interparty-dialogue>

المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب "نهج المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب: تسهيل الحوار بين الأحزاب"، ايار/مايو ٢٠١٢، متاح بالموقع:
<http://www.nimd.org/document/2763/the-nimd-approach-facilitating-interparty-dialogue>

Netherlands Institute for Multiparty Democracy, African Studies Centre and International IDEA, 'Constitutional Reform Processes and Political Parties', 2012, p. 14

المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب، ومركز الدراسات الأفريقية، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "عمليات الإصلاح الدستورية والأحزاب السياسية"، ٢٠١٢، ص: ١٤

Norris, Pippa, 'Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules', Harvard University, Report commissioned by International IDEA, 2004

بيبا نوريس، "بناء الأحزاب السياسية: إصلاح الأنظمة القانونية والقواعد الداخلية"، جامعة هارفارد، التقرير مُعد بتكليف من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٤

Ofori-Mensah, Michael (Policy Analyst, Institute of Economic Affairs (IEA)), 'Over to You Mr President', Ghanaian Chronicle, available at: <http://ghanaian-chronicle.com/over-to-you-mr-president/> Olukya, Godfrey, 'Signing of Memorandum of Understanding, Uganda', NIMD, 2010

مايكل أوفوري - مينسا، (محلل السياسة، معهد الشؤون الاقتصادية (IEA)، "هذه مرفوعة لك، سيادة الرئيس"، مجلة وقائع الأحداث الغانية، متاح بالموقع: <http://ghanaian-chronicle.com/over-to-you-mr-president/>

Overseas Development Institute (ODI) Toolkit, 'Mapping Political Context: Drivers of Change', January 2009, available at: <http://www.odi.org.uk/publications/5399-drivers-change-dfid-doc>

مجموعة أدوات معهد التنمية لما وراء البحار(ODI)، "مخطط السياق السياسي: دوافع التغيير"، كانون الثاني/يناير٢٠٠٩، متاح بالموقع:
<http://www.odi.org.uk/publications/5399-drivers-change-dfid-doc>

Power, Greg and Coleman, Oliver, 'The Challenges of Political Programming: International Assistance to Parties and Parliaments', Discussion Paper for International IDEA, Global Partners and Associates: Stockholm, 2011

جريج كولمان وأولفر كولمان، "تحديات البرمجة السياسية: المساعدة الدولية للأحزاب والبرلمانات"، ورقة نقاش للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الشركاء والزملاء الباحثون الدوليون: ستوكهولم، ٢٠١١.

'The Role of Political Dialogue in Peace Building and State-building: An Interpretation of Current Experience', Second Global Meeting, Monrovia, Liberia, 15–16 June 2011, room document no. 1, 'International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding', p. 6, available at: <http://www.oecd.org/international%20dialogue/48153494.pdf>

"دور الحوار السياسي في بناء السلام وبناء الدولة: تفسير التجربة الحالية"، الاجتماع العالمي الثاني، مونروفيا، ليبيريا، ١٥-١٦ حزيران/يونيو ٢٠١١، وثيقة القاعة رقم ١، "الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة "، ص: ٦، متاحة في: <http://www.oecd.org/international%20dialogue/48153494.pdf>

Roza, V., Llanos, B. and Garzón de la Roza, G., 'Gender and Political Parties: Far from Parity', International IDEA and Inter-American Development Bank (IDB), June 2011 (Spanish edn December 2010)

فيفيان روزا، بياتريزليان وسوغيسيلا غارزون دي لا روزا. "تنوع الجنس والأحزاب السياسية: بعيدة عن المساواة"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وبنك التنمية للبلدان الأميركية (IDB)، حزيران/يونيو ٢٠١١ (النسخة الإسبانية: ديسمبر٢٠١٠).

Speijcken, Renée, 'Strengthening the Roles of Political Parties in Public Accountability: A Case Study of a New Approach in Political Party Assistance in Kenya', 2012. See also <http://www.idea.int/resources/analysis/loader.cfm?csmodule=security/getfile&pageid=52018>

رينيه سبيجشين، "تعزيز أدوار الأحزاب السياسية في المساءلة العامة: دراسة حالة من نهج جديد لمساعدة الأحزاب السياسية في كينيا"، ٢٠١٢. انظر أيضا: <http://www.idea.int/resources/analysis/loader.cfm?csmodule=security/getfile&pageid=52018>

Swedish International Development Cooperation Agency (Sida), 'Power Analysis', Stockholm, Sida, 2006

الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)، "تحليل السلطة"، ستوكهولم، (سيدا-Sida) ، ٢٠٠٦.

ten Hoove, Lotte and Scholtbach, Álvaro Pinto, Democracy and Political Party Assistance in Post-Conflict Societies (The Hague: NIMD, August 2008), pp. 16 and 17

لوتي تن هوفي، وألفارو بنتو شولتباخ، "مساعدة الديمقراطية والأحزاب السياسية في مجتمعات ما بعد الصراع" (لاهاي: المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الاحزاب آب/أغسطس ٢٠٠٨). صفحة ١٦ و١٧.

UK Department for International Development (DFID), 'Drivers of Change Analysis', Drivers of Change Public Information Note, London, September 2004

وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، "تحليل دوافع التغيير"، مذكرة معلومات دوافع التغيير، لندن، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

UK Department for International Development (DFID), 'Political Economy Analysis: How to Note', Practice Paper, London, 2009

وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، 'تحليل الاقتصاد السياسي: كيفية الملاحظة'، ورقة تدريب للممارسة، لندن، ٢٠٠٩

Unsworth, S. and Conflict Research Unit, 'Framework for Strategic Governance and Corruption Analysis: Designing Strategic Responses towards Good Governance', Netherlands Institute of International Relations, Clingendael, The Hague, 2007

سو أنسوورث، ووحدة بحوث النزاعات، "إطار تحليل الحكم الإستراتيجي والفساد: تصميم الاستجابات الإستراتيجية نحو تحقيق الحكم الرشيد"، المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، كلينغدال، لاهاي، ٢٠٠٧.

van den Berg, C., 'Strategic Planning Tool for Political Parties', International IDEA and NIMD, forthcoming 2013

كارولاين فان دن بيرغ، "أداة للتخطيط الإستراتيجي للأحزاب السياسية"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الاحزاب الإصدار مرتقب في عام ٢٠١٣.

van Breukelen, Anne-Mieke and Magolowondo, Augustine, 'Peer Learning for Political Parties: NIMD's Africa Regional Exchange Programme', November 2010, available at: <http://www.nimd.org/documents/N/nimd_arp_peer_v02.pdf>

آن-ميكي فان بروكيلين، وأوغسطين ماغولووندو، "التعلم من الأقران للأحزاب السياسية: برنامج المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب بشأن برنامج التبادل الإقليمي في أفريقيا"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: <http://www.nimd.org/documents/N/nimd_arp_peer_v02.pdf>

هوامش ختامية

١. تعريف "الحزب" (جماعة سياسية) من قاموس كامبردج للمتعلم المتقدم وقاموس المرادفات(مطبعة جامعة كامبريدج)، متاح بالموقع: <http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/party_2>

٢. لتسهيل المرجع في هذا الدليل، يستخدم مصطلح "البرلمان" عند التحدث عن المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً. ويمكن فهم هذا المصطلح ليشمل غير ذلك من المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً، مثل المجالس التشريعية، أو هيئات الجمعيات، على جميع المستويات في المجتمع.

٣. بناء على اللمحة العامة عن الفرق بين الحوار والنقاش. انظر: <http://www.crnhq.org/pages.php?pID=15> مشروع المناقشات العامة، معهد العائلة في كامبريدج هو صاحب حقوق الطبع والنشر المتعلقة بالجدول المبين أعلاه، وعنوانهم: (46 Kondazian Street, Watertown, MA 02172 USA)
والبريد الإلكتروني: thepcpteam@aol.com، الهاتف: 1216-923 (617)، الفاكس: 2757-923 (617)

٤. نظراً إلى الطبيعة الحساسة للعمل السياسي بشأن تيسير إجراء الحوار بين الأحزاب السياسية، خاصة في البيئات المتوترة سياسياً، فقد طلب بعض من أجريت معهم مقابلات، عدم الكشف عن أسمائهم في هذا الدليل.

٥. استنادا الى الشروط المرجعية والاختصاصات (ToR) للتحالف بين الأحزاب (IPA)، والتي جرى تسهيلها من قبل المعهد الديمقراطي الوطني في نيبال (NDI).

٦. انظر : <http://www.gsdrc.org/go/display&type=Document&id=3195>

٧. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول أطر التحليل السياسي في الموقع:
<http://www.gsdrc.org/go/topic-guides/political-economy-analysis/tools-for-political-economy-analysis#key>

٨. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول مدخل تقييم الحكم في الموقع: <http://gaportal.org/>
وبالنسبة لتقييمات حالة الديمقراطية الحكومية أو المحلية: يرجى مطالعة الموقع: <http://www.idea.int/sod/index.cfm>

٩. لمزيد من المعلومات، راجع قاعدة بيانات التمويل السياسي لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات متاحة بالموقع:
<http://www.idea.int/political-finance>
والمطبوعات ذات الصلة، بما في ذلك منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بشأن لوائح التمويل السياسي حول العالم: نظرة عامة على قاعدة البيانات لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٢).

١٠. انظر الموقع التالي: <http://aceproject.org/ace-en/topics/es/es10>

١١. انظر الموقع التالي:
<http://aceproject.org/ace-en/topics/pc/pcc/pcc04/pcc04c/?searchterm=political system>

١٢. كارل دندس، التعليقات بالموقع:
<http://aceproject.org/electoral-advice/archive/questions/replies/252855249/mobile_conversation_view>

١٣. التعليقات والشروح من قبل "لوسيان تولو- Lucien Toulou(خبير شبكة المعرفة الانتخابية (ACE)، مدير المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في تشاد (EISA)، بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٢، متاح بالموقع:
<http://aceproject.org/electoral-advice/archive/questions/replies/252855249/mobile_conversation_view>

١٤. كما ورد على شبكة المعرفة الانتخابية (ACE) بشأن دور هيئات إدارة الانتخابات في الحوار بين الأحزاب، متاح بالموقع:
<http://aceproject.org/electoraladvice/archive/questions/replies/252855249#505403454>

١٥. لمزيد من المعلومات، انظر الموقع:
<http://www.cmd-kenya.org/index.php/about-us>

١٦. تم إعداد ورقة البحث هذه من قبل (رينيه سبيجشين -Renée Speijcken)، معهد ماستريخت للدراسات العليا في الحكم/ جامعة الأمم المتحدة، مركز ماستريخت للأبحاث والتدريب حول الابتكار والتكنولوجيا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، هولندا، كجزء من عمل برنامج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في العام ٢٠١١. وقد تم اختيار ذلك كإسهام لتحفيز الحوار وزيادة المعرفة بشأن تأثير الديمقراطية على الخدمات. انظر الموقع التالي:
<http://www.idea.int/resources/analysis/loader.cfm?csmodule=security/getfile&pageid=52018>

١٧. إن القيود التي قد تحد من أنشطة منبر الحوار مع هيئات مختلفة، يمكن ان تعزى بصورة خاصة إلى ترتيباتها المؤسسية، أو طبيعتها، أو هيكلة الحوكمة فيها. انظر (رينيه سبيجشين -Renée Speijcken)، "تعزيز أدوار الأحزاب السياسية في المساءلة العامة".

١٨. استنادا الى الترتيب التنظيمي للمؤسسة البوليفية من أجل الديمقراطية التعددية (fBDM) في عام ٢٠١٢.

١٩. يستند الوصف والرسم بناء على مذكرة التفاهم لدى منظمة الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار (IPOD- MoU)، كما هو موضح من قبل (غودفري أولوكيا- Olukya Godfrey)، في موضوع "توقيع مذكرة التفاهم في أوغندا"، المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD)، عام ٢٠١٠.

٢٠. إعادة صياغة سؤال طرحه (توماس كاروثرز-Thomas Carothers) في موضوع "مواجهة الحلقة الأضعف"، ص ٢٠٥.

٢١. يوضح كتاب الحوار الديمقراطي "دليل الممارسين" عددا من هذه المراحل بمزيد من التفاصيل. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات المؤلف بعنوان: "الحوار الديمقراطي: دليل الممارسين"، الملحق ٢.

٢٢. لمزيد من المعلومات حول عمليات وأدوات عملية الحوار والمداولات، يمكن الاطلاع من باب المثال على منشور المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بعنوان: "الحوار الديمقراطي: دليل الممارسين"، الملحق ٢.

٢٣. استناداً إلى "الاستجابة للصراع" عام ٢٠٠٠، (جزء من النشرات الموزعة خلال دورة الحوار والوساطة"، (أكاديمية فولك برنادوت-Folke Bernadotte Academy)، السويد، ايار/مايو ٢٠١٢).

٢٤. على الرغم من أن هذه الحالة ليست شائعة أبداً، فإن بعض البلدان لا تعترف بنوعين اثنين بل بثلاثة أجناس (مثل نيبال وأستراليا)، والتي تعطي اعترافاً رسمياً إلى المتحولين جنسياً، أو أشخاص 'غير محددي الجنس'، وفي هذه الحالة يمكن الاتفاق على ترتيبات أخرى.

٢٥. انظر الموقع: <http://www.acuerdonacional.pe/>

بيانات الطبع

© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) ٢٠١٣
© المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب (NIMD) ٢٠١٣

تتوفر النسخة الإلكترونية من هذه المطبوعة تحت رخصة المشاع الإبداعي أو رخصة الإبداع التوفيقية- Creative Commons Licence (CCL). وبموجب الرخصة المذكورة، فإن لك الحرية في نسخ وتوزيع وبث المنشور، وكذلك في التعديل والمزج والتكييف أيضاً، شريطة أن يكون ذلك فقط لأغراض غير تجارية، وأن تنسب المنشور لمصدره بشكل مناسب ودقيق، وأن تعمل على توزيعه تحت رخصة مماثلة. وللمزيد من المعلومات حول رخصة الإبداع التوفيقية (CCL)، انظر الموقع الإلكتروني التالي:
<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0>

ويعتبر هذا المنشور مستقلاً كلياً عن أية مصالح وطنية أو سياسية محددة. كما أن الآراء الواردة في هذا المنشور، لا تمثل بالضرورة وجهات نظر الناشرين أو أي من أعضاء مجالس الإدارة لدى أي منهم.

وضعت هذه الترجمة للدليل الصادر باللغة الانكليزية سنة ٢٠١٣ بعنوان:
"Political Party Dialogue: A Facilitator's Guide"
وفي حالة وجود أي تعارض بين هذه الترجمة والنسخة الأصلية يؤخذ بما ورد في النسخة الإنكليزية.

الرقم الدولي القياسي للكتاب: ١-٠٤-٨٧٧٢٩-٩١-٩٧٨

المؤلف:
بريخشتي كيمب

تصوير:
خوسي أورتيغا، مؤسسة كوربيس

تصميم:
ستيفان شيكوس

المشاركون:
سام فان دير ستاك
بيارته تيرو
أوغسطين ماغولوويندو

لتحميل الملف بنسق (PDF)، من هذا الإصدار أو المنشورات الأخرى، يرجى زيارة الموقع التالي:
<www.idea.int> , <www.nimd.org> or <www.oslocenter.no>

International IDEA
Strömsborg, SE-103 34,
Stockholm, Sweden
Tel: +46 8 698 37 00
fax: +46 8 20 24 22
info@idea.int
www.idea.int

NIMD
Passage 31, 2511 AB The Hague,
The Netherlands
Tel: +31 (0)70 311 54 64
fax: +31 (0)70 311 54 65
info@nimd.org
www.nimd.org

The Oslo Center
for Peace and Human Rights
Øvre Slottsgate 11,
NO-0157 Oslo, Norway
Tel: +47 23136670
Fax: +47 23136677
post@oslocenter.no
www.oslocenter.no

نبذة عن المؤلفين

بريختشي كيمب (Brechtje Kemp) حائزة على شهادة ماجستير حقوق (LLM)، وهي ممارسة في مجال التنمية الدولية والتحليل السياسي، مع خبرة في مجال التعاون السياسي والإصلاح الديمقراطي. ولديها خبرة عشر سنوات ونيف من العمل في المجتمعات المعرضة للصراعات والبلدان النامية. وقبل انضمامها إلى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) للعمل كباحثة ومؤلفة رئيسة لهذا المنشور، فقد عملت لدى المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD) لدعم عمليات الحوار بين الأحزاب في أفريقيا. وقبل ذلك، شغلت منصب مديرة إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان وإندونيسيا، مع التركيز على تعزيز سيادة القانون، وتقوية المؤسسات الديمقراطية، في كلا البلدين. وكانت قد استهلت حياتها المهنية بالعمل مع وزارة الدفاع الهولندية.

المشاركون

سام فان دير ستاك (Sam van der Staak) يرأس سام الفريق المختص بالأحزاب السياسية لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA). وقد عمل مع الأحزاب السياسية في بلدان مثل كينيا ومنغوليا وبوروندي وزيمبابوي وجورجيا وأفغانستان. وبالإضافة إلى عمله في مجال الحوار الحزبي السياسي، فإن سام يعمل كباحث في ميدان التطوير التنظيمي للأحزاب السياسية، وتأثير المال على السياسة. كما عمل على تقديم النصح والمشورة للمشرعين في مجالي التمويل السياسي وقانون الأحزاب السياسية. وقبل ارتباطه بالعمل في مجال المساعدة الديمقراطية، عمل سام في مقر البرلمان الهولندي. وهو حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة ويتووترسراند-Witwatersrand، في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

بيارته تيرو (Bjarte Tørå) لديه أكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة في ميدان تطوير الديمقراطية، وتقوية الأحزاب السياسية، والعمل مع الأحزاب السياسية في دول مثل إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، روسيا، والبوسنة والهرسك. وقد انضم بيارته للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في العام ٢٠٠١، وعمل على إدارة برامج المعهد الديمقراطي الوطني في كينيا لمدة ثماني سنوات. كما قدم خبراته لبرامج دعم الديمقراطية التي يديرها المعهد الديمقراطي الوطني في الصومال وجنوب السودان. وفي يناير عام ٢٠٠٩، انضم إلى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) بوصفه رئيساً لبرنامج المشاركة والتمثيل للأحزاب السياسية. وهو يعمل حاليا كمستشار خاص لدى مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان.

أوغسطين ماغولووندو (Augustine Magolowondo) حاصل على درجة دكتوراه، وهو عالم سياسي بخبرة عالية من خلال التدريب في مجالات المساعدة الديمقراطية، والتعاون الإنمائي، وتعزيز الأحزاب السياسية، واللامركزية، وإدارة الصراع، مع التركيز جغرافياً بصورة رئيسة على بلدان أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى. ويتولى مهمة تنسيق البرنامج الإقليمي الأفريقي الذي يديره المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD). وقبل انضمامه إلى المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD)، عمل أوغسطين كخبير قومي لدى مؤسسة التقنية الألمانية (GIZ) في ملاوي في مجال الديمقراطية، واللامركزية، وتعزيز برامج الحوار. وهو حائز على جائزة الباحثين الشباب بالأقطار النامية، عام ٢٠٠٦، من جامعة يوستوس - ليبيغ بمدينة غيسن الألمانية Justus-Liebig University of Giessen، في ألمانيا.